السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي فى المنطقة العربية
مصر كحالة دراسية (٢٠٠١ – ٢٠١٠)

د. عائشة محمد أحمد محمد الجميل

الناشر

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين . ألمانيا

٢٠١٨م

د. عائشة محمد أحمد محمد الجميل
كتاب : السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي فى المنطقة العربية
مصر كحالة دراسية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)
رقم تسجيل الكتاب :
VR. 33656 .B
الطبعة الأولى

الناشر

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين . ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه فى نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأى شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطى من الناشر .
جميع حقوق الطبع محفوظة : للمركز الديمقراطى العربى
برلين . المانيا .
٢٠١٨

All rights reserved No part of this book may by reproduced. stored in a retrieval a System or tansmited in any form or by any meas without prior permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel : 0049-code Germany
54884375-030
91499898 - 030
86450098 -030
mobiltelefon : 00491742783717
E - mail: info@democraticac .de
P .hD can did ate: Ammar Sharaan
Chairman " Democratic German Center

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيم

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (١٠٧) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا (١٠٨)

صدق اللَّهُ العظيم

أهدى هذا العمل إلى :
* أبى الحبيب اسكنه الله فسيح جناته .
* أمى الغالية وزوجى وأولادى وإخوتى وأخواتى .
* أستاذتى الأفاضل متعهم الله بالصحة والعافية .
* جميع من ساهم معى فى هذا الجهد المتواضع .

عائشة محمد أحمد محمد الجميل.
مصر.

المقدمة

شهدت مصر والعديد من الدول العربية فى العقد الأخير من القرن العشرين الكثير من التغيرات والتحولات فى شتى المجالات نتيجة للأحداث السريعة والمتلاحقة على المستويين العالمي والمحلى، فعلى الصعيد العالمى نجد ثورة التكنولوجيا والاتصالات وما أفرزته من ظاهرة العولمة، ومحاولة نشرالامبريالية الثقافية الأمريكية من خلال تنميط العالم بنمط ثقافى واحد، مما شكل العديد من التحديات أمام مصروالدول العربية، وفرض عليها ضرورة التطوير والتحديث استجابةً لمطالب تلك الظاهرة، ومحاولة التفاعل معها، ثم أتت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وإشارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول العربية بأن ثقافتها ونظمها التعليمية تمثل أرضاً خصبةً لاحتضان ورعاية الإرهاب، حيث زعمت مصادر أمريكية أن ٨٢% من الإرهابيين ينتمون إلى الدول العربية، واتخاذها من شعار مكافحة الإرهاب ونشر القيم الديمقراطية ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية من أجل تحقيق أهدافها فى المنطقة العربية، ومطالبتها الدول العربية بضرورة تبنى سياسة تعليمية تدعى أنها تشجع على الحرية والإبداع والإبتكار، وتنمى مهارات التواصل والحوار والتفاهم مع الآخر. وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تتوان فى اتخاذ أي إجراءات ترى أنها تمس قضية أمنها القومي، كما إنها سوف تستخدم كافة الوسائل الممكنة والمتاحة لإحداث ذلك التغيير خاصةً وأنها تسعى للإنفراد بإدارة النظام العالمي الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتراجع دوره فى المنطقة العربية، وتنوعت تلك الوسائل ما بين الحرب على الإرهاب تارة، والعقوبات الاقتصادية والضغط تارةً أخرى، أما على الصعيد المحلى فقد واجهت الدول العربية العديد من التحديات الداخلية حيث تأكل مبدأ السيادة الوطنية فى ظل النظام العالمى الجديد وحق الولايات المتحدة الأمريكية فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول دون مراعاة الشريعة الدولية ووفقاً لما تراه ضرورياً للحفاظ على أمنها القومى، كذلك ما فرضته ظاهرة العولمة، وثورة التكنولوجيا والاتصال من تحديات داخلية أمام العديد من النظم الداخلية للدول العربية، وضرورة تحديث نظمها التعليمية بوصفها قائدة مسيرة التحديث والتطوير والتنمية فى المجتمع من ناحية، ولنفى الاتهامات الموجهة إليها من جانب الولايات المتحدة بأنها أرض خصبة للإرهاب من ناحية أخرى، مع مراعاة المحافظة على الهوية والخصوصية الثقافية لدول الوطن العربي خلال مسيرة التطوير والتحديث .

سوف يتناول موضوع الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية،متضمناً أهم الآليات والأهداف التى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها من خلال إحداث هذا التطوير والتغيير، كما إنه سوف يتم دراسة بعض استراتيجيات التطوير التى طرحتها الدول العربية لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية مع التركيز على مصر كحالة للدراسة بدءاً من عام ١٩٨٧، حيث إنها بداية تطوير سياساتها التعليمية وبدء التدخل الأجنبى فى السياسات التعليمية من خلال إنشاء مراكز التطوير التى تضم العديد من الخبراء الأجانب فى عهد الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم السابق .

أولاً: المشكلة البحثية :

يتطلب الإصلاح الثقافى فى مصر والمنطقة العربية إحداث تطوير وتحديث فى المنظومة التعليمية تمكنها من مواجهة المتغيرات الدولية المتسارعة، وتتمثل مشكلة الدراسة فى أن التدخل الأمريكى لإصلاح مناهج التعليم فى مصر والدول العربية باعتباره أحد أهم أبعاد الإصلاح الثقافى فى المنطقة له أثار سلبية على الثقافة العربية وقيم المواطنة، كذلك له انعكاساته السلبية على مفهوم الأمن القومى المصرى والعربى، فالولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أهدافها فى المنطقة من خلال تسييس الثقافة، أو ما يسمى بالقوة الناعمة كوسيلة لتحقيق أهدافها فى المنطقة ، واتخاذها من أحداث

الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر والدول العربية، ومطالبتهم بإحداث تغيير فى سياساتهم التعليمية كمدخل لتحقيق الإصلاح الثقافى فى المنطقة وفق الرؤية الأمريكية، واستخدامها كافة وسائل الضغط الممكنة والمتاحة لإحداث هذا التغيير، خاصةً وأنها تنفرد بإدارة النظام العالمى الجديد، وعلى الرغم من خطورة الأحداث السابقة نجد غياب رؤية عربية متكاملة لإصلاح سياسات التعليم فى مصر والدول العربية تحافظ من خلالها على أمنها الثقافى كمدخل فعال فى حماية أمنها القومى من الاختراق، وهذا ما ستحاول الباحثة تناوله فى هذه الدراسة.

ثانياً: فرضيات وتساؤلات الدراسة :

تتمثل الفرضية الأساسية للدراسة في التالى :

أن ثمة علاقة ارتباطية فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة بين إعادة ترتيب المنطقة العربية وخلق شرق أوسط جديد من ناحية، وبين تغيير سياسات التعليم ومناهجه فى مصر والدول العربية من ناحية أخرى، بهدف تنمية وتطوير المنطقة وتدعيماً للأمن القومي الأمريكي .

١- إن مناهج التعليم فى الدول العربية لها دور فى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من وجهة النظر الأمريكية

٢- إن إعادة ترتيب المنطقة مرتبط بإعادة تغيير الثقافة فى الدول العربية .

٣- إن دمقرطة النظم التعليمية بعد أساسي فى السياسة الخارجية الأمريكية تمهيداً لإعادة ترتيب المنطقة وخلق شرق أوسط جديد .

– تساؤلات الدراسة :

هناك سؤال رئيس للدراسة تنبثق منه عدة تساؤلات فرعية، ويتمثل فى :

هل هناك علاقة بين إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط الجديد وبين مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية مصر والدول العربية بضرورة تطوير وتغيير نظمها التعليمية ؟

تتمثل التساؤلات الفرعية للدراسة فى التالى :

١ – ما هى انعكاسات المعونة الأمريكية والمساعدات على الأمن القومى المصرى فى المدى القريب والبعيد ؟

٢ – هل إحداث التغيرات السريعة فى سياسات التعليم لمصر يؤدى إلى تحقيق النتائج المرجوة من التطوير ؟

٣ – ما دور المؤثرات الخارجية فى تطوير سياسات التعليم المصرية ؟

٤ – ما علاقة تطوير نظام التعليم المصرى بالمبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الجديد ؟

٥ – ما دور أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى تطوير المناهج التعليم المصرية ؟

٦– ما مدى ملائمة سياسات التطوير للمتطلبات والاحتياجات الداخلية لمصر ؟

ثالثاً: أهمية الدراسة :

للدراسة أهميتان، إحداهما علمية والأخرى عملية :

١ – الأهمية العلمية للدراسة :

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة فى أنها تتناول موضوعاً هاماً فرض بإلحاح على الساحة العربية منذ بداية الألفية الثالثة، وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى أثرت فى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر والدول

وتنبثق من الفرضية الرئيسة عدة فروض فرعية تتمثل في الآتي العربية وممارستها الضغط عليها لتطوير وتحديث سياساتها التعليمية، كما تتضح الأهمية العلمية للدراسة فى أنها فى دراستها لظاهرة تطوير وتحديث السياسات التعليمية فى مصر تجمع بين عدة متغيرات فرضت ضرورة التغيير والتطوير وعدم الإقتصار على بعد معين مما يضيف للدراسة بعد اً خاصاً حيث أن الدراسات السابقة أقتصرت على تناول موضوع التطوير من حيث علاقته ببعد معين، أما الدراسة فتتناول الموضوع من حيث علاقته بأبعاد مختلفة، خاصةً التى طرحت بإلحاح شديد فى الأونة الأخيرة على الساحة الدولية والمحلية . كما تجمع الدراسة بين عدة مناهج وأدوات سوف تساعد على وضوح أهداف الدراسة بمختلف جوانبها .

٢- الأهمية العملية للدراسة :

تنبع الأهمية العملية للدراسة فى أنها تتناول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه مصر والدول العربية، وانتهازها الفرصة كراعية للنظام العالمى الجديد للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية واستخدامها العديد من وسائل القوة الناعمة (المعونة والمساعدات- مبادرات الإصلاح) للتدخل والضغط على تلك الدول لتغيير وتطوير سياساتها التعليمية، وما يمكن أن يمثله ذلك التدخل من اختراق للسيادة الوطنية المصرية والعربية، وبالتالى يمثل مصدر تهديد الأمن القومى المصرى والعربى، كما تتناول الدراسة رؤية لآثار المتغيرات الهامة التى حدثت فى العقد الأخير من القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة والتى أثرت تأثيراً مباشراً على السياسات التعليمية فى مصر والدول العربية ومحاولة التطوير والتحديث لمواكبة هذه التغيرات والتطورات على الصعيدين العالمى و المحلى، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلى :

١- معرفة آثار وإنعكاسات أحداث الحادى عشر من سبتمبر على توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر والدول العربية والمطالبة بتغيير سياساتها التعليمية .

٢- تبين أثر المعونة الأمريكية فى الضغط على مصر والدول العربية لتغيير سياساتها التعليمية والتدخل فى شئونها الداخلية.

٣- كيفية استفادة الدول العربية مع التركيز على النموذج المصرى من هذه المعونة ومحاولة توظيفها لصالح تطوير وتحديث سياساتها التعليمية، وبما يخدم و يحقق مصلحتها الوطنية .

٤- دور المتغيرات الداخلية والخارجية فى تطوير وتحديث السياسة التعليمية للدول العربية بوجه عام ومصر بصفة خاصة، وإعادة دراسة تطوير المناهج كى تصبح نقطة بداية لمواجهة تحديات العنف والإرهاب وأثر ذلك على الأمن القومى المصرى والعربى .

رابعاً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

١- دراسة دور السياسة الخارجية الأمريكية والمعونة الأمريكية في تطوير وتحديث السياسات التعليمية في مصر والدول العربية، وما يمكن أن يمثله ذلك من تهديد للأمن القومي المصري والعربي، حيث أن التمويل الأجنبي يؤدى إلى توفير الإمكانات اللازمة للإصلاح وتطوير التعليم من ناحية، كما أنه يمثل اختراقاً للسيادة الوطنية من ناحية أخرى .

٢- معرفة أثار أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتداعياتها على مصر والدول العربية، حيث مطالبة الولايات المتحدة مصر والدول العربية بضرورة تبنى سياسة تعليمية جديدة، وتغيير مناهجها التي تساعد على تنمية العنف والتطرف، وما يمكن أن يمثله ذلك من تهديد واختراق للأمن القومي المصري والعربى .

٣- فحص دور الليبراليين الجدد في الإصلاح التعليمي والديمقراطية والتنمية بديلاً عن القوميين والمحافظين والراديكاليين، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري والعربي .

٤- دراسة دور السياسة الخارجية الأمريكية في الإصلاح وتحديث السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي فى مصر والدول العربية تدعيماً لقيام شرق أوسط جديد .

٥- فحص الاستراتيجية المصرية لتطوير وتحديث سياساتها التعليمية استجابةً للضغوط والتحديات الداخلية والخارجية من ناحية، وحماية الأمن القومي المصرى من ناحية أخرى .

خامساً : مناهج وأدوات الدراسة :

١ – منهج تحليل النظم :

سوف تستخدم الباحثة منهج تحليل النظم، ذلك لأهميته فى مجال الدراسة حيث أنه ينظر إلى النظام السياسى فى إطار دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكى تبدأ بالمدخلات وتنتهى بالمخرجات من خلال قيام عملية التغذية الاسترجاعية للربط معاً بين المدخلات والمخرجات، وطبقت الباحثة المنهج فى الدراسة من خلال أن النظام السياسى المصرى والعربى فى إطار حمايته لأمنه القومى واستقراره يواجه العديد من المطالب الداخلية التى تتفاعل فيها الوحدات المختلفة داخل النظام الداخلى من مؤسسات حكومية رسمية ووحدات المجتمع المدنى من ناحية، والتحديات الخارجية من ناحية أخرى (مدخلات)، ولتلبية متطلبات حفظ الأمن وحمايته تنتهج الدول سياسات واستراتيجيات لتطوير وتحديث مؤسسات المجتمع المدنى، بما يحقق التنمية البشرية (مخرجات)، ثم تطبيق تلك السياسات وتقييمها فى إطار ما تؤدى إليه من نتائج نتيجة لتفاعلها مع المحيط الداخلى وكذلك المحيط الخارجى (التغذية الاسترجاعية).

٢ – منهج صنع القرار :

تستخدم الباحثة منهج صنع القرار حيث يتناول المؤثرات الداخلية والخارجية التى تؤثر فى اتخاذ القرارات الخاصة بعملية تطوير السياسة التعليمية فى مصر والدول العربية، ملابسات صنع القرار، البيئة القرارية والمطالب الداخلية التى تتفاعل فيها الوحدات المختلفة داخل النظام الداخلى من مؤسسات حكومية رسمية ووحدات المجتمع المدنى من ناحية، والتحديات الخارجية من ناحية أخرى ، الفاعلين فى عملية صنع القرار .

٣– منهج التحليل الثقافى :

يشير اقتراب التحليل الثقافى إلى العادات والتقاليد، وأسلوب الحياة، السلوك ، والتعليم والتنشئة، القيم والمعتقدات، والهوية. وقد وظفت الباحثة هذا المنهج فى الدراسة لفهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، حيث لا يمكن تفسير هذه السياسة دون الرجوع إلى البعد الثقافى المهيمن على فكر المحافظين الجدد بعد انتهاء الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمى الجديد من خلال منهج الهيمنة الأيديولوجية الذى تم توظيفه فى إطار التعامل مع المنطقة العربية، وظهر ذلك واضحاً من خلال سيطرة البعد الدينى على السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واعتمادها نظريات صدام الحضارات ونهاية التاريخ وفقاً لمحددات رؤيتها الأمنية لتغيير الثقافة فى المنطقة، ذلك من خلال طرح مبادرات الشرق الأوسط الجديد للإصلاح السياسى والتعليمى فى المنطقة، وهو ما يعتمد بشكل مباشر على العنصر الثقافى .

٤ – أسلوب دراسة الحالة :

سوف تقوم الباحثة باستخدام أسلوب دراسة الحالة، ذلك لأهميته فى مجال الدراسة، حيث أنه يساعد على فهم وتتبع التاريخ التطورى للسياسية الخارجية الأمريكية تجاه قضية الإصلاح التعليمى فى مصر والمنطقة العربية دراسة متعمقة فى إطار محيطها الثقافى ومجالها الاجتماعى.

مصادر البحث :

١– المصادر المكتبية متمثلة فى (كتب– دراسات العلمية– دوريات علمية) العربية والأجنبية .

٢– وسائل النشر الإلكترونى (الإنترنت) .

سادساً: الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التى تناولت السياسة الخارجية الأمريكية ومشروعات الإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية بصفة عامة، وتجاه مصر بصفة خاصة، وفى إطار هذه الدراسات يمكن التمييز بين ثلاثة محاور، وذلك على النحو التالى :

المحور الأول: دراسات تناولت العولمة والإصلاح الثقافى فى المنطقة العربية :

تمثل ظاهرة العولمة العديد من التحديات أمام الدول العربية والإسلامية فى إطار سعيها لنشرالإمبريالية الثقافية الأمريكية وتنميط العالم بنمط ثقافى واحد وما يمثله ذلك من تحديات على لغتها العربية، وثقافتها الوطنية وقيم المواطنة والانتماء، لذلك عملت الدول العربية على ضرورة التطوير والتحديث فى مناهجها التعليمية استجابةً لمطالب تلك الظاهرة، ومحاولة التفاعل معها، وفيما يلى عرض لأهم الدراسات التى تناولت العلاقة بين التعليم والعولمة .

دراسة أمانى محمود غانم،البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، دراسة فى الخطاب الدينى حول صدام الحضارات: [1]

تناولت الدراسة أهمية البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، خاصةً فى ظل مدرسة ما بعد الحداثة التى تؤكد على تزايد أهمية البعد الثقافى فى العلاقات الدولية فى إطار النظام الدولى الجديد، حيث أنها تترجم وتحول ما يعتبره البعض نشاطاً غير ثقافى (كالحرب– حفظ السلام– التكامل الاقتصادى) إلى أشكال ثقافية، كما تتناول الدراسة نظرية صدام الحضارات لهنتنجتون، الذى يعرض فى اطروحته مفهوماً مختلفاً للصراع فى ظل النظام العالمى الجديد، هو أن الصراع فيه لن يكون أيديولوجيا أو اقتصادياً بل سيكون ثقافياً، حيث أن الثقافة أصبحت تشكل مصدر الصراعات الرئيسة بين البشر، وإن ظاهرة الصدام الحضارى سوف تحل محل الحرب الباردة .

استفادت الباحثة من الدراسة فى فهم وإدراك منطلقات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية فى ظل تفردها بإدارة النظام العالمى الجديد، حيث تم توظيف العديد من النظريات ذات البعد الثقافى والدينى كمحرك أساسى لسياستها فى المنطقة (صراع الحضارات– نهاية التاريخ– القوة الناعمة– إعادة البناء)، خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، واستخدامها كذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، ومطالبتها بتطوير وتحديث منظومتها التربوية التى تزعم أنها تحث وتشجع على الإرهاب، فى إطار طرح ذلك تم طرح ما يسمى بمبادرات الشرق الأوسط الجديد،التى تهدف إلى إحداث الإصلاح السياسى والتغيير الثقافى المنشود فى المنطقة العربية.

[1] أمانى محمود غانم العفيفى، البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، دراسة فى الخطاب الدينى حول صدام الحضارات، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،٢٠٠٥) .

دراسة د. السيد عليوة، التعليم المدنى والإصلاح السياسى. [1]

تتناول الدراسة أهمية تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية فى مصر والدول العربية، والاهتمام بالتعليم المدنى فى ظل التحديات التى تفرضها الألفية الثالثة وعلى رأسها ظاهرة العولمة، وحالة الهيمنة التى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ممارستها على شعوب المنطقة تحت شعار الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذى يملى حتمية التركيز على بناء قدرات وتنمية مهارات الإنسان الذى يستطيع أن يتعامل بذكاء واقتدار مع كل هذه التحديات . تستفيد الباحثة من الدراسة فى إدراك أهمية دور مؤسسات المجتمع المدنى فى نشر التعليم المدنى لتعميق قيم المواطنة والمشاركة والديمقراطية، وهو ما يستلزم اهتمام مؤسسات المجتمع الرسمية بهذا النمط من التعليم وتوسيع انتشار مؤسساته، وعلى رأسها مراكز البحث والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية حتى تكون درعاً واقياً ضد تحديات ومخاطر ظاهرة العولمة .

دراسة د. فاتن على عدلى ، المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية فى مصر.[2]

تتناول الدراسة دور بعض المنظمات الدولية، والدول خارجية المانحة للمعونة فى التأثير على صنع السياسة التعليمية فى مصر، ذلك من خلال فرض العديد من الشروط والضغوط من أجل تحديث مؤسساتها التعليمية. حيث يتم صنع السياسة التعليمية فى مصر فى إطار مجموعة من الأطر المتداخلة التى تتفاعل فيما بينها،هذه الأطر إما رسمية "كالدستور والقانون" أو غير رسمية مثل الرأى العام وجماعات المصالح أو بعض القوى الخارجية، التى تسهم فى صياغة السياسة التعليمية، مثل الولايات المتحدة والبنك الدولى، وتعتبر هذه القوى الخارجية أحد الأبعاد الهامة فى تشكيل وصياغة السياسة التعليمية فى مصر.

تستفيد الباحثة من الدراسة فى معرفة أثر المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية فى مصر، حيث تمارس المؤسسات والدول المانحة للمعونة العديد من الضغوط على مصر للتأثير على سياستها التعليمية، ذلك من خلال مطالبتها بتعديل نظمها التعليمية وتضمين مناهجها قيماً تتناسب مع الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لمواكبة ظاهرة العولمة والتطورات العالمية، وما يمكن أن يمثله ذلك من مصادر تهديد واختراق للأمن الثقافى المصرى .

دراسة د.مجدى عزيز،منظومة التربية فى الوطن العربى،الواقع الحالى والمستقبل المأمول. [3]

يعرض الكاتب أهمية دور المؤسسات التعليمية فى تحقيق التنمية والتقدم فى شتى المجالات، لذلك يؤكد على ضرورة تطوير وتحديث المنظومة التعليمية لتواكب التحديات التى أفرزتها العولمة. تم الاستفادة من الدراسة فى التعرف على واقع المؤسسات التربوية فى مصر والعالم العربى وأهمية تطويرها وتحديثها من خلال تصميم منهج تربوى عالمى يهدف إلى مقابلة التنوع الثقافى بما يلائم ويواكب ظاهرة العولمة، بدلاً من محاولة الهيمنة وفرض نمط ثقافى واحد، كما يسمح أيضاً بتعدد الحضارات وإمكانية الحوار وتبادل الثقافات.

---

[1] د. السيد عليوة، "التعليم المدنى والإصلاح السياسى"، بحث مقدم لمركز دراسات المستقبل،(جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، المؤتمر السنوى الخامس، نوفمبر٢٠٠٤)

[2] فاتن على عدلى، المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية فى مصر،(القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، ١٩٩٤)

[3] د. مجدى عزيز إبراهيم، منظومة التربية فى الوطن العربى: الواقع الحالى والمستقبل المأمول، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦)

المحور الثانى: دراسات تناولت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وآثاره على تطوير مناهج التعليم فى الدول العربية :

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين إصلاح وتطوير مناهج التعليم فى مصر والدول العربية وبين حماية أمنها القومى خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول العربية بأن ثقافتها ونظمها التعليمية تمثل أرضاً خصبة لاحتضان ورعاية الإرهاب، وأن ٨٢% من الإرهابيين ينتمون إلى الدول العربية، وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية مصر والدول العربية بضرورة تبنى سياسة تعليمية تشجع على الحرية والإبداع والابتكار، وتنمى مهارات التواصل والحوار والتفاهم مع الآخر، كما أنها أعلنت استخدامها كافة الوسائل الممكنة والمتاحة لإحداث ذلك التغيير، وتنوعت تلك الوسائل بدءاً من الحرب على الإرهاب، والعقوبات الاقتصادية والضغط، وانتهاءً بتقديم كافة أشكال المعونة اللازمة لإصلاح النظم التعليمية المصرية والعربية، وفيما يلى عرض لأهم الدراسات التى تناولت العلاقة بين التعليم وأحداث الحادى عشر من سبتمبر.

دراسة خليل محمد خليل، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسى فى المملكة العربية السعودية "٢٠٠١–٢٠٠٥" [1]

تناولت الدراسة محددات الرؤية الأمريكية للإصلاح فى المنطقة العربية والسعودية، خاصةً بعد وصول المحافظين الجدد للبيت الأبيض خلال إدارة الرئيس "بوش" وبلورة خطاب أمريكى جديد يربط بشكل قوى بين الأوضاع الداخلية فى المجتمعات الخارجية والأمن القومى الأمريكى، كما توضح الدراسة نتائج ١١ سبتمبر على العالم العربى، واحتلاله مساحة مهمة فى فكر المحافظين الجدد، وهو ما دفع كثيرين منهم للمطالبة بإصلاح المجتمعات العربية وتخصيص جزء كبير من المساعدات الأمريكية لإصلاح نظم التعليم العربية، حتى يتم تقليل نزعة التشدد لدى أبنائها . تستفيد الباحثة من الدراسة فى معرفة آثار ١١ سبتمبر وتداعياتها على السياسية الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وانتهاجها سياسات خارجية تتعارض مع المصالح العربية فى إطار حماية أمنها القومى، وما يفرضه ذلك من تحديات فى شتى المجالات أمام الدول العربية.

د.حامد عمار،الحادى عشر من سبتمبر٢٠٠١وتداعياته التربوية والثقافية فى الوطن العربى.[2]

تناولت الدراسة أهم الاتفاقيات السياسية والثقافية التى تضمنتها مبادرات الشرق الأوسط الجديد لإعادة وتغيير نمط الحياة السياسية والتربوية والثقافية لدى أفراد ومؤسسات الدول العربية، كما تناولت أحداث الحادى عشر من سبتمبر٢٠٠١ وتداعياتها على المنظومة التربوية فى الدول العربية، إضافة إلى ظاهرة العولمة وأهم نتائجها على التربية فى المنطقة العربية . تم الاستفادة من الدراسة فى معرفة آثار الحادى عشر من سبتمبر٢٠٠١ على النظم التربوية فى المنطقة العربية، والضغوط التى تتعرض لها المنطقة فى إطار ما يسمى بالإصلاح السياسى والثقافى، كذلك فهم وإدراك الأبعاد الثقافية والدينية التى تحكم السياسة الخارجية الأمريكية وكيفية توظيف الولايات المتحدة لها لتحقيق أهدافها فى المنطقة.

---

[1] خليل محمد خليل، السياسة الامريكية تجاه الإصلاح السياسى فى المملكة العربية السعودية " ٢٠٠١– ٢٠٠٥ "، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨)

[2] د.حامد عمار، الحادى عشر من سبتمبر٢٠٠١ و تداعياته التربوية والثقافية فى الوطن العربى،(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤)

دراسة د. صلاح الدين عرفة، آفاق التعليم الجيد فى مجتمع المعرفة. [1]

تناولت الدراسة التغيرات التى شهدها العالم فى النصف الثانى من القرن المنصرم، وبدايات الألفية الثالثة، كما تضمنت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تلاها من تداعيات على المستويين العالمى والإقليمى، وأثر ذلك على المنظومة التعليمية فى الدول العربية . استفادت الباحثة من الدراسة فى التعرف على الاتجاهات الحديثة والمعاصرة فى التعليم، وكيفية توظيفها فى طرح بعض الاستراتيجيات التى يمكن من خلالها رفع كفاءة المؤسسات التعليمية فى مصر لمواجهة تحديات الألفية الثالثة .

المحور الثالث: دراسات تناولت تطوير مناهج التعليم فى الدول العربية والأمن القومى العربى :

أصبح التعليم بعداً أساسياً من أبعاد الأمن القومى خاصةً بعد تطور مفهوم الأمن القومى واتساعه ليشمل البعد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بعد أن ظل لفترة طويلة يقتصر على البعد العسكرى السياسى، فهناك العديد من الدراسات التى تناولت هذه العلاقة وأكدت على أهميتها فى حماية الأمن، فمن خلال التعليم الجيد يمكن تحقيق التنمية البشرية التى تمثل أحد أهم دعائم التنمية، التى تستخدم كمرادف لتعريف الأمن القومى فى الاتجاهات الحديثة، حيث يعرف الأمن بأنه التنمية، وفيما يلى عرض لأهم الدراسات التى تناولت أهمية العلاقة بين التعليم والأمن .

دراسة verghese koithara ,State, Society and Security.[2]

تؤكد الدراسة على أهمية الصحة والتعليم فى تحقيق الأمن القومى، حيث أن التعليم والصحة يعتبران من أهم السبل الأساسية لتقوية الفرد والمجتمع والدولة. استفادت الباحثة من الدراسة فى إدراك أهمية العلاقة بين التعليم والأمن، حيث أصبح التعليم بعداً أساسياً فى حفظ وحماية الأمن القومى، خاصةً فى ظل الاتجاهات الحديثة التى تركز على البعد الإجتماعى وأهمية التنمية البشرية فى تعريف الأمن القومى بإعتبارهما وسيلة فعالة فى تحقيقه.

دراسة Ernesto Ottone, Overcoming Poverty and Exclusion as Causes of In security in America. [3]

تناولت الدراسة أهمية دور العدالة والتنمية الاجتماعية فى تحقيق واستقرار السلام والأمن الداخلى فيما بين الأمم، وأن تحقيق الأمن والتنمية يتطلب الاهتمام بالإصلاح التعليمى، حيث يشير الكاتب إلى أن كافة الحالات الناجحة فى التنمية بدون تحفظ تبدأ بثورة حقيقية فى التعليم. تستفيد الباحثة من الدراسة فى التركيز على أهمية بعد الاستثمار فى الموارد البشرية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية فى مصر كمدخل فعال لحماية واستقرار أمنها القومى .

Abdul-Monem AL-Mashsat, National Security in the Third World [4]

تؤكد الدراسة على ضرورة الاهتمام بمؤسسات التعليم فى الدول النامية، وزيادة الإنفاق عليها فهى التى ترسخ مفهوم الأمن الاجتماعى، حيث يلاحظ ارتفاع معدل الإنفاق الدفاعى فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة، بينما معدل الإنفاق الاجتماعى على التعليم أقل بكثير عن معدل إنفاق الدول المتقدمة. تستفيد الباحثة من الدراسة فى إدراك أهمية

---

[1] د. صلاح الدين عرفة ، آفاق التعليم الجيد فى مجتمع المعرفة ، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥)

[2] verghese koithara ,State, Society and Security,(London : Sage Publications, 1999)

[3] Ernesto Ottone, Overcoming Poverty and Exclusion as Causes of In security in America, Security Dialogue ,Vol, 28,no.1.march 1997.

[4] Abdul-Monem AL-Mashsat ,National Security in the Third World (London: West View Press,1985)

بعد التنمية البشرية فى حفظ واستقرار الأمن القومى المصرى فى ظل تراجع المفهوم التقليدى للأمن. ويتم تفعيل ذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار فى الموارد البشرية وزيادة ميزانية التعليم والاهتمام بتحديث مؤسساته.

دراسة د. حامد فؤاد، الأمن و التنمية فى الوطن العربى [1]

تتناول الدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية الثقافية والأمن، حيث أن التنمية الثقافية تبدأ بالعلم وتنتهى بالثقافة ولكن بينهما الكثير من المراحل، ويوجد بينهما أساس مهم هو التربية التى تقترن بالتعليم، والتربية هى ضوابط السلوك الإنسانى، فهى الأمن الحقيقى للتنمية الثقافية ولباقى اتجاهات التنمية بصفة عامة. كما أن أمن التعليم أصبح ضرورة وليس ترفاً، وأمن التعليم فى سعيه ليغطى كل فئات المجتمع مع الأخذ فى الاعتبار ظروف وطبيعة كل مجتمع . تستفيد الباحثة من الدراسة فى فهم العلاقة بين التعليم والثقافة وكيف يؤثر كل منهما فى الأخر من ناحية، وأثر الاهتمام بالتعليم والثقافة على الأمن القومى المصرى واستقراره من ناحية أخرى .

دراسة Barry Buzan , The new World Order Beyond [2]

تعرض الدراسة مفهوماً مختلفاً للأمن عن المفهوم التقليدى، حيث صار الأمن ممتداً إلى الحفاظ على القدرة التنافسية فى الاقتصاد، وإعادة انتاج الثقافة، والرفاهية والصحة، والتعليم للمواطنين، والحفاظ على القدرات التكنولوجية والمعرفية، حتى يمكن أن تجد الدولة مكانة أعلى فى النظام الدولى الجديد، فلابد من امتلاك الموارد الاجتماعية والسياسية الداخلية المؤهلة لذلك والقادرة على التفاعل مع متغيراته، وبالتالى فإن كيان الدولة وقدرتها تكون مهددة حال إهمال ذلك. تستفيد الباحثة من الدراسة فى إدراك أهمية دور التعليم فى حفظ واستقرار الأمن على المستويين المحلى والعالمى فى ظل تغيير مفهوم الأمن واتساعه من التركيز على البعد العسكرى إلى التركيز على البعد الاجتماعى (الأمن البشرى)، وأهمية ذلك فى حماية الأمن الداخلى والخارجى.

Boutros Boutros Chali, The 38 th Floor,U.N.Chronicle [3]

يعرض الكاتب مفهوماً مختلفاً للأمن حيث يوضح العلاقة بين التعليم والأمن فالأمن يعنى أمن الحياة حيث كان فى الماضى يتم الحديث عن أمن الدول بإعتبار أن الدولة ستحقق أمن شعوبها، إلا أن العديد من البرامج تحولت من أمن الدول إلى رؤية أكثر عمقاً للأمن وهو أمن البشر، وأن تحقيق هذا الأمن يتطلب تضافر جميع الجهود فيما وراء الدولة، حيث أنه له بعد عالمى وآخر إقليمى وكذلك وطنى حكومى وغير حكومى،كما تعرض الدراسة اقتراح مبادرة ٢٠/٢٠، ذلك بأن تخصص الدول المانحة على الأقل ٢٠% من ميزانيتها لاهتمامات التعليم والصحة.استفادت الباحثة من الدراسة فى أهمية التركيز على محور التعليم ودوره فى تحقيق التنمية البشرية كمدخل فعال فى حماية الأمن القومى المصرى.

دراسة د. محمد صبرى الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج [4]

تتناول الدراسة أهمية دور التعليم الأساسى فى حفظ الأمن القومى والسلام الاجتماعى، خاصةً فى ظل التغيرات المستمرة، لذلك تؤكد الدراسة على ضرورة القيام بعمليات تجديد وإصلاح مستمرة لنظام التعليم العربية فى ضوء هذه التغيرات، كما تناولت الدراسة أهم المرتكزات التى يتطلبها الإصلاح التعليمى من إصلاح اقتصادى واجتماعى وإدارى،

---

[1] د.حامد فؤاد،"الأمن والتنمية فى الوطن العربى"، المستقبل العربى(القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ١٦، يونيه ١٩٩٨)

[2] Barry Buzan , The new World Order Beyond ,in, Ronnie Lipschutz,ed,On Security, (New York: Colombia UNIV.press,1995)

[3] Boutros Boutros Chali , The 38 th Floor,U.N.Chronicle,Sept.1994

[4] د. محمد صبرى الحوت ، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ،(القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨)

وأهمية وجود مشروع تنموى حضارى قومى تعمل هذه الإصلاحات على تحقيق أهدافه، إلا أن الواقع فى مصر والدول العربية الداخلى، وضغوط الخارج متمثلة فى المبادرات الأمريكية التى تفرض رؤى إصلاح معينة، تؤثر جميعها فى أية محاولة لإصلاح النظم التعليمية. تستفيد الباحثة من الدراسة فى التعرف على واقع المؤسسات التعليمية فى مصر، والأبعاد الأساسية التى يتطلبها إصلاح التعليم الأساسى، كذلك الضغوط الخارجية التى تتعرض لها مصر تحت مسمى الإصلاح الثقافى وأثر ذلك على الأمن الثقافى المصرى .

سابعاً: حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : (٢٠١٠-٢٠٠١) .

يمثل عام ٢٠٠١ نقطة البداية فى الحرب على ما يسمى الإرهاب، حيث مثلت هذه الفترة نقطة تحول فارقة فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم بوجه عام والمنطقة العربية بوجه خاص .

الحدود المكانية :

قامت الباحثة بالتركيز على دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية ومصر على وجه الخصوص، فى إطار حربها على الإرهاب وسيطرة البعد الدينى على توجهاتها الخارجية تجاه المنطقة، واستخدامها أدوات القوة الناعمة فى حربها على الإرهاب بعد الفشل الذريع الذى حظيت به نتيجةً لاستخدامها المفرط للقوة العسكرية، واتجاهها إلى طرح العديد من مبادرات الإصلاح فى الشرق الأوسط وخاصةً الإصلاح التعليمى .

ثامناً: مفاهيم الدراسة :

أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة فى الدراسة :

١- السياسة الخارجية (Foreign policy)

يعرفها بلاندوا ولتون بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار فى الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة فى إطار المصلحة الوطنية. وهناك خمسة عوامل محددة للسياسة الخارجية فى أى دولة وهى: الموقع الجغرافى وعدد السكان والموارد الطبيعية والقوة العسكرية والمعنوية وأخيراً النظام الداخلى للدولة، بالإضافة إلى البيئة الدولية وما يدور فيها من تفاعلات كالإرهاب كعامل إثارة يستوجب ردود أفعال محددة من قبل صانعى القرار السياسى لتوجيه وتعديل مسار سياستهم الخارجية نحو الفعل الجديد (الإرهاب)". [1]

٢- الأمن القومى :

ساد لفترة طويلة فى أدبيات العلوم السياسية المفهوم التقليدى لتعريف الأمن القومى وربطه بقدرة الدولة على حماية إقليمها من أية تهديدات أو عدوان خارجى عليها. وقد ظل هذا الاتجاه مسيطراً على المفهوم منذ نشأته وحتى ظهور أزمة النفط الأولى فى السبعينيات من القرن العشرين، وما أعقبها من تطورات وأحداث متلاحقة فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين أدت إلى حتمية إعادة صياغة المفهوم وتطويره بما يواكب تلك المتغيرات والمستجدات التى شهدها العالم، حيث أضحت الوسائل التقليدية غير كافية لحفظ وحماية أمن ومصالح الدول وبات من الصعب الاعتماد عليها وحدها لذا ظهر الاتجاه التكاملى الذى يؤكد على أهمية البعد الاجتماعى ويتسع فيه المفهوم ليتضمن كل ما يمس

[1] وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب فى السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١- ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ١٠

أمن المجتمع من قضايا محلية أو إقليمية وعالمية فلا يقتصر على أمن الدول أو النظم الحاكمة وإنما يتعداه إلى أمن المجتمع. لذلك سوف أقوم بتوضيح المفهوم من خلال تناول مدارس الأمن المختلفة التى تبلورت فى العلوم السياسية خلال القرن العشرين، وأثرت على المفهوم، وتحديد أبعاده، وكيفية تحقيقه وهى كما يلى:

– المدرسة الإستراتيجية :

تعد هذه المدرسة أولى المدارس التى أصلت لمفهوم الأمن، واعتبرته ظاهرة مرتبطة بالدولة، بإعتبار أن الدولة هى الكيان الذى يجب حمايته، وقد بدأ التنظير لهذه المدرسة منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصةً فى الولايات المتحدة، وقد تبلور مفهوم الأمن القومى بأنه " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ". وقد ركزت هذه المدرسة على مفاهيم القوة فى العلاقات بين الدول، وسباق التسلح، واسهمت فى إنشاء العديد من الدول التى يطلق عليها دولة الأمن، وتعد الحرب عند هذه المدرسة أداة طبيعية للحركة الخارجية، إذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام القائم، وخاصةً إذا ما كان ضد مصالح الدولة. (١)

ومن أهم تعريفات الأمن فى إطار المدرسة الاستراتيجية تعريفه بأنه "مجموعة الأنظمة والتشريعات والقوانين التى تتضمن بدورها مجموعة من الأفعال والإجراءات التى يصبح تنفيذها ضرورة لازمة وواجبة ضد الذين يحاولون تهديد أمن وسلامة المجتمع والمواطنين" (٢)

على الرغم من أهمية الاتجاه السابق وأنه لا يمكن إغفاله كبعد أساسى من أبعاد الأمن القومى، إلا أنه غير كاف لحماية وتحقيق الأمن، لذلك تعرض لكثير من الانتقادات من أهمها : أحادية الأبعاد حيث أنه يقتصر على القدرات العسكرية للدول، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وعدم اقتصاره على البعدين السياسى والعسكرى نظراً لقصوره وعدم فاعليته فى تحقيق الأمن خاصة فى ظل التغييرات والتطورات التى شهدتها الدولة فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين فكان لابد من توسيع المفهوم لمواجهة تلك التطورات لذا بدأ الاهتمام بالاتجاه الاقتصادى، وزاد من أهميته أزمة الطاقة التى حدثت فى الستينيات واتجاه العديد من المنظمات الدولية إلى التأكيد على أهمية البعد الاقتصادى كمدخل فعال فى حماية الأمن . (٣)

– المدرسة الاقتصادية :

بدأت هذه المدرسة فى ستينات القرن العشرين، وذلك بإعتبار أن التنمية والقدرة الاقتصادية للدولة باتت مسألة فاصلة، لتحديد القوة الشاملة للدولة، ومن ثم أكدت هذه المدرسة على ضرورة تأمين الموارد، والحصول على الطاقة، وفتح الأسواق، وأن العلاقة بين التنمية والاستقرار علاقة طردية، يمكن تغذيتها، وترسيخها من خلال اطراد وتواصل التنمية.(٤) ومن أهم تعريفات الأمن وفقاً لمنظور المدرسة الاقتصادية تعريفه بأنه " قدرة الدولة على حماية المجتمع و قيمه وموارده من الاختراق والاستقطاب الخارجى من خلال قوة ردع كافية وتقليص التبعية للخارج وتحقيق الاستقرار الداخلي من خلال قواعد الشرعية السياسية ورفع معدلات التنمية القومية واحترام قواعد العدل الاجتماعية ".

ويلاحظ أنه على الرغم من أهمية الاتجاه السابق، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات شأنه شأن الاتجاه العسكرى من حيث أحادية الأبعاد، فبالرغم من أهمية المدخل الاقتصادى فى حماية الأمن، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن القدرات

(١) د. محمد أحمد العدوى ، العشوائيات والأمن البشرى ، (القاهرة : دار مصر المحروسة، ٢٠٠٧) ص ٢٩
(٢) المؤسسة العربية للدراسات السياسية ، موسوعه السياسة ، الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ص ٣٣١
(٣) على الصاوي ، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومى فى مصر من ١٩٧٤– ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨) ، ص ٩٦
(٤) د. محمد أحمد العدوى ، مرجع سابق ذكره، ص ٣٠

العسكرية للدول والدور الهام الذى تقوم به خاصةً فى حالة وجود تهديد لإقليمها أو عدوان خارجى عليها، فالجانب الاقتصادى مكمل للجانب العسكرى ولا يمكن الفصل بينهما وخاصةً من الناحية العملية، نظراً لتلك الانتقادات والنظرة الضيقة للمفهوم بدأ الاتجاه إلى توسيع المفهوم وعدم قصره على بعد معين، حيث تطور المفهوم منذ نهاية القرن العشرين ومع بداية القرن الحادى والعشرين مع تحول سياسات وبرامج الدول عن المفهوم التقليدى وهو أمن الدول إلى رؤية أكثر عمقا وشمولاً وهو الأمن المجتمعى . [١]

– المدرسة المجتمعية :

قدمت المدرسة المجتمعية مفهوماً أوسع وأشمل للأمن، حيث سعت إلى إدخال مفاهيم الأمن الفردى والأمن الخاص بالعالم، بينما كان المفهوم القديم للأمن يركزعلى أمن الدولة فقط ، كما ركزت على أمن الناس سواء كأفراد أو كمجتمع عالمى والذى يتأثر بالرفاهية الأقتصادية، والاهتمامات البيئية، والهوية الثقافية، والحقوق السياسية، لذلك فإن مفهوم الأمن يؤسس على أربع مجموعات من الأهداف الإيجابية ذات الصلة باحتياجات الإنسان هى: البقاء، والتنمية، الحرية، ومن ثم يكون الأمن هو الدفاع عن مكونات كل فئة من الفئات السابقة، وربط الأمن بحاجات الأفراد وأن أى تهديد لها مسألة يترتب عليها مشاكل. [٢] من أهم التعريفات التى تسير فى هذا الاتجاه تعريف الأمن بأنه "تحرير الإنسان من التهديدات للقيم الأساسية ومعنى هذا أنه يشمل ليس فقط التهديد للحياة وإنما للثروة والحياة الهانئة الكريمة وحقوق الإنسان السياسية " . [٣]

فى إطار الانتقادات السابقة التى تعرض لها المفهوم فى ظل الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان من الضرورى إعادة صياغته بحيث لا يقتصر على بعد معين وإنما تتكامل كل الأبعاد السابقة مع احتياجات وظروف كل دولة . [٤]

٣– إصلاح التعليم :

يعد مفهوم الإصلاح التعليمى Education reform أحد المفاهيم التى أضيفت حديثاً إلى مجموعة المفاهيم التربوية، ويمكن أن يصنف هذا المفهوم ضمن مجموعة المفاهيم الديناميكية، التى تشتمل على التجديد Innovation والتحديث Modernizatio ، والتطوير Developing، والإصلاح Reform، هذه المفاهيم التى قد تشتمل على بعض عناصر التشابه وبعض عناصر التعارض والاختلاف . ونتيجة لكثرة المتغيرات المتفاعلة فى النظم التعليمية، فقد أدى ذلك إلى عدم وجود اتفاق على وجود تعريف واحد ومحدد للإصلاح التعليمى، وعدم الاتفاق على العمليات المتضمنة فيه . [5] ويشير المعنى اللغوى للإصلاح فى اللغة العربية إلى مادة (صلح) والفعل (صلح) الشىء صلاحاً كان نافعاً أو مناسباً، وفى الإنجليزية فإنه تعديل ما هو معيب أو درئ أو فاسد أو إزالة أو تصحيح ما هو سيء .

---

[١] عائشة محمد أحمد،الأبعاد السياسية لعملية تطوير التعليم الأساسى فى مصر وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى، (٢٠١٠)، (القاهرة : مؤسسة القلم العربى ص ص ٢٩– ٣٠

[2] Ole Weaver," Securitization And Dis securitization", in Ronni Lipschutz,ed ,On Security,(New York: Colombia Univ.Press,1995) p 47:48

[3] The United Nations Regional Organization and Human Security : Building Theory in central America , Third World Quarterly , Summer 1994 , p.2

[٤] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق،ص ص ٤٦– ٤٧

[٥] د. على صالح جوهر، الإصلاح التعليمى فى العالم العربى، (القاهرة: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ١١

واصطلاحاً : هو مجموعة الإجراءات والخطوات التى تتم فى ميدان التعليم باستخدام إمكانات بعضها مادية والأخرى معنوية مثل التشريعات والقواعد والقوانين المنظمة للعمل وذلك لمعالجة مدخلات محددة كماً وكيفاً، بهدف إنتاج مخرجات جديدة جيدة فى ميدان التعليم.[1] ويشير الإصلاح فى المجال التربوى إلى عملية التغيير فى نظام التعليم،أو جزء منه، نحو الأفضل. وغالباً ما يتضمن هذا المصطلح معانى سياسية واقتصادية واجتماعية. وبذلك يمكن النظر إلى الإصلاح التربوى على أنه يتضمن عمليات تغير سياسية واقتصادية واجتماعية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة فى المجتمع، وعلى أنه يتضمن تعديلات شاملة أساسية فى السياسة التعليمية تؤدى إلى تغيرات فى المحتوى التعليمي والبنية الاجتماعية،أو فى أى منها، لنظام التعليم فى مجتمع ما.ويتضمن مفهوم الإصلاح حركةً وتحريكاً لأوضاع المجتمع القائمة ووتيرة مسيرتها إلى صورة مغايرة. وقد تحدث هذه الحركة بصورة جزئية كإصلاح أحد مكونات التعليم، أو فى قطاع معين من المجتمع كقطاع التعليم، وقد يكون إصلاحاً شاملاً يمتد إلى معظم الجوانب المختلفة للمجتمع . [2]

٤- الشرق الأوسط :

لقد تم استخدام مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة الكاتب الأمريكى المتخصص فى الإستراتيجية البحرية " الفريد ماهان " لدى مناقشة الإستراتيجية الإمبريالية البريطانية، وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند، غير أن هذا المصطلح بدأ يشيع استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء، للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال أفريقيا . [٣]

بالرغم من أن الإقليم يمتاز بكيان جغرافى حقيقى (صفات وتفاعلات طبيعية، بشرية، تاريخية وسياسية) إلا أنه يصعب تحديده بصورة واضحة ودقيقة كما هو الحال فى الكثير من الأقاليم الجغرافية الأخرى. ولعل السبب فى الغموض يعود إلى اتساع وضيق الإقليم على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذى يسعى إليه الباحث فى مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذى تستخدمه هيئة خاصة أو منظمة دولية أو وزارة من وزارات الخارجية فى العالم. ترى مثلاً الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط يبدأ بالمغرب ويمتد نحو آسيا الوسطى مروراً بشمال أفريقيا والمشرق العربى والقرن الأفريقى وإيران وتركيا .

غير أننا فى هذا البحث نستخدم مصطلح الشرق الأوسط لوصف فضاء جغرافى معين، حدده أحد الأخصائيين فى الجغرافيا السياسية كما يلى: ... الإقليم الذى يمتد من الأطلسى غرباً حتى حدود القارة شبه الهندية شرقاً. ومن البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وجبال القوقاز وبحر قزوين شمالاً حتى بحر العرب والنطاق السودانى جنوباً، وهذا يعنى أن الإقليم يضم جميع البلدان العربية بالإضافة إلى تركيا، إيران، فلسطين، قبرص، إيران، أفغانستان، أثيوبيا، ارتيريا، جيبوتى، وتنبع أهمية الشرق الأوسط من موقعه الجغرافى ومن أهميته التاريخية والحضارية ومن الثروة النفطية التى يحتضنها مع ما يرافق ذلك من مخاطر سياسية . [٤]

---

[1] د. على صالح جوهر، د. محمد حسن جمعة، الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم: قراءة فى الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى،(القاهرة: المكتبة العصرية، ٢٠١٠)، ص ص ٢١- ٢٢

[2] د. محمد صبرى الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص ص ١٧- ١٨

[3] وردة حمدى، المشروع الأمريكى لإصلاح وتغيير المناهج التعليمية فى الوطن العربى، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والإتصال، ٢٠٠٥-٢٠٠٦) ، ص ١٠

[4] وائل محمود الكلوب، مرجع سابق، ص ١١

تبلغ مساحة الشرق الأوسط ١٦ مليون كليو متر مربع، يشغل الوطن العربى بمشرقه ومغربه مساحة تصل إلى ١٤ مليون كليو متر مربع ويضم حوالى ٢٥٠ مليون نسمة، فى حين أن الشرق الأوسط المزعوم بدون العرب – أى إسرائيل وتركيا وإيران وقبرص—تبلغ مساحته ٢ مليون كيلو متر مربع، ويصل عدد سكانه ١٢٥ مليون نسمة، بذلك تمثل الأراضى العربية ٨٥%من مساحة الشرق الأوسط كما يمثل السكان العرب٦٧% من مجموع سكانه [١]

وجدير بالإشارة أن المصطلح قد اتخذ على مدى القرنين الماضيين عدة أشكال، الثابت فيها فقط هو المنطقة العربية، بينما يتمدد النطاق الجغرافى أحياناً، ليشمل، دولاً أخرى أو ينكمش وفقاً لأهداف القوى المسيطرة، التى تختلف من مرحلة لأخرى، وبالتالى فهو يجمع بين الجغرافيا والسياسة. [٢]

٥– العولمة :

بدأ المصطلح فى الظهور منذ التسعينات مع بداية ظهور نظام عالمى جديد تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها تنميط العالم بنمط ثقافى واحد من خلال ظاهرة العولمة، كما ساهمت ثورة التكنولوجيا والمعلومات فى سرعة انتشار المفهوم . [٣]

– العولمة لغةً: (Globalization) تعنى جعل الشىء ذا توجه واحد مسيطر عليه تقنياً وثقافياً فى إطار حضارة واحدة. وهذا هو المعنى الذى حدده المفكرون باللغات الأوربية للعولمة بالأنكليزية والألمانية وعبروا عن ذلك بالفرنسية (Mandialsation) ووضعت كلمة العولمة فى اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على المفهوم الجديد .

– أما اصطلاحاً : يشير مصطلح العولمة إلى: " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية، فإنها العملية التى بمقتضاها تصبح الجغرافيا أقل أهمية إلى حد كبير فى رسم الحدود بين الدول وفى دمج الاقتصاديات الدولية، وتداخل العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين المجتمعات، وأنه إذا كانت المسافات الجغرافية لن تتلاشى بالطبع، فإنها ستصبح نسبية وسيتحرر الناس والسلع والرموز فى إطارهم الجغرافى، ولن يصبح الناس محميين بالحدود، كما سيتراجع دور الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين الوطنيين واستراتيجياتهم أيضاً، وبدلاً منهم ومنها سوف تتكفل العولمة تلبية الاحتياجات فى كل المجالات الحياتية، وستكتسب العولمة قوتها مع مرور الوقت عندما يتمتع الناس فى كل مكان ودون تمييز أو عوائق فى الاتصال بما تتيحه لهم التكنولوجيا الحديثة من تقدم وخدمات واستثمارات وتبادل المنافع، وهم عندما يتصرفون وفقاً للعولمة ، فإنهم يجعلونها تتحقق بالفعل دون إكراه خارجى . [٤]

يلاحظ من التعريف السابق أن العولمة ليست مجرد اختلافات فكرية، ولكنها وصف للعالم فى تطوره، فهى عصر يبنى على الاقتصاد العالمى، واتساع قواعد النقل، والاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، فقد أدت العولمة إلى صعوبة واضحة أمام الدول للعيش فى معزل عن بعضها البعض، وكذلك إزالة الحدود بين السياسات الداخلية والخارجية، والاقتصاد والأمن القومى، فالتطورات فى أحد هذه المجالات تؤثر بسرعة وقد تكون مفاجئة على الآخر مما يحتاج إلى تعاون

---

[٢] وردة حمدى، مرجع سابق، ص ١٠

[٣] رامى عبد الغنى عبد الله ،مرجع سابق، ص ٥٧

[٤] د. فؤاد السعيد ،" العولمة و الخصوصية "، مفاهيم ، (القاهرة : المركز الدول للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٣، مارس ٢٠٠٥) ص ٨

[٥] د. إسماعيل صبرى مقلد، أصول العلاقات الدولية، (جامعة أسيوط: كلية التجارة، ٢٠٠٧)، ص ص ٣٣٢– ٢٣٣

وديناميكية فى تنمية وتطوير الاقتصاد والأمن وبقية السياسات الحكومية من أجل تحويل طريقة التفكير فى العالم، وكيفية صنع السياسات فيه . [١]

تاسعاً: تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول، إضافةً إلى المقدمة والخاتمة، ذلك على النحو التالى: المقدمة : تناولت أهمية الدراسة، والمشكلة البحثية، وأهداف الدراسة وحدودها، الفرضيات، والتساؤلات، والمناهج والأدوات، والدراسات السابقة، والمصطلحات.

أما الفصل الأول: تناول محددات الرؤية الأمنية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تمت دراسته فى مبحثين، تناول المبحث الأول: النظريات الأمنية التى راجت فى الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، المبحث الثانى: تأثير النظريات الأمنية على الرؤية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

والفصل الثانى: السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة العربية، وقد تم تناوله من خلال مبحثين ، المبحث الأول: السياسة الخارجية (المفهوم –المحددات)، المبحث الثانى: الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

والفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية، تناول مبحثين هما، المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية للإصلاح التعليمى فى المنطقة، المبحث الثانى : الريادة الأمريكية فى توجيه الوسائل الغربية للإصلاح التعليمى فى المنطقة .

أما الفصل الرابع: سياسات الإصلاح التعليمى فى مصر ومحدداتها، وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول: المحددات الداخلية للإصلاح التعليمى فى مصر،المبحث الثانى: المحددات الخارجية للإصلاح التعليمى فى مصر.

الفصل الخامس: التعليم والإصلاح الثقافى فى مصر، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: أزمة الثقافة المصرية، المبحث الثانى: الإصلاح الثقافى فى مصر، المبحث الثالث: دور التعليم فى الإصلاح الثقافى فى مصر .

والفصل السادس: مشروعات الإصلاح التعليمى و إنعكاساتها على الأمن القومى المصرى، وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول: الأمن القومى العربى فى بداية القرن الحادى والعشرين (المفهوم – الأبعاد)، المبحث الثانى : الإصلاح التعليمى والأمن القومى المصرى .

الفصل السابع: تحدث الاستراتيجيات المقترحة لتطوير النظام التعليمى فى مصر ، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول : أسباب تطوير التعليم فى مصر ، المبحث الثانى : توجهات السياسة التعليمية وملامح التطوير (١٩٩٠– ٢٠١٠) ، المبحث الثالث: التحديات التى تواجه تطوير التعليم فى مصر فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٠) المبحث الرابع: رؤية مقترحة لتفعيل سياسات تطوير التعليم فى مصر، إضافةً إلى الخاتمة.

[1] Stephen Flanagan," Meeting The Challenges of Global Century" , in, Richard L. Kugler and Aller L.Frost ,eds, The Global Century, (Washington D.C.:US Government Office,2001) p.8

الفصل الأول

النظريات الأمنية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

أصبح الاهتمام الأمريكى المتزايد بقضايا تغيير التعليم فى العالم العربى عامة ومصر على وجه الخصوص منطلقاً فكرياً للاهتمام بالأبعاد الثقافية والتعليمية كأساس للتغيير وإعادة البناء والتحول الثقافى فى المنطقة، خاصةً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ حيث أن الإدارة الأمريكية باتت تعتقد أن التغيير الشامل فى نظم المنطقة بات شأناً أمريكياً خالصاً، ويعبر عن ضرورة حتمية لارتباط التغيير بمتطلبات الأمن القومى الأمريكى. كما أصبح التوجه الأمريكى نحو تغيير أنظمة التعليم فى الدول العربية وما يتعلق منها بالمناهج الدراسية، وتحديداً المناهج ذات الطابع الدينى، حلقة من سلسلة متكاملة من الحلقات، تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة العقل الثقافى العربى بما يتواءم مع الثقافة الأمريكية، وبما يسمح بتغلغلها فى السياق العربى، لتكون هذه الثقافة بمثابة خط الدفاع الأول عن الأمن القومى الأمريكى. فى هذا الإطار اهتمت الولايات المتحدة بالعمل على نشر المراكز العلمية والثقافية والتعليمية، ووضع العديد من برامج التباد ل الثقافى العلمى لأبناء الدول العربية بهدف إحداث تغيرات تدريجية فى البنية الثقافية التحتية لهذه الدول، التى ترتبط بالدين والقيم والمفاهيم الإسلامية، ومحاولة إقامة نموذج ثقافى جديد تعاد فيه صياغة منظومة القيم بما يخدم النموذج الأمريكى حضارياً وبما يتفق مع الهدف الرئيس لسياستها، والذى تصاعد التأكيد عليه فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والمتمثل فى السعى نحو فرض نموذجها القيمى والحضارى على مختلف دول العالم، حتى ولو كان ذلك من خلال استئصال واستبعاد مختلف الثقافات والديانات والحضارات التى تتعارض مع هذا النموذج [١]، ولتحقيق هذا الهدف،شكل التعليم أهم قنوات حرب الأفكار وفق رؤية المحافظين الجدد التى تبنتها الولات المتحدة تجاه الدول العربية، فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر والتى تتمحور حول ثلاثة أفكار:

الأولى : تحويل صورة الولايات المتحدة من نموذج القوة العدوانية المناوئة للعرب والمسلمين، إلى صورة القوة المحررة من الطغيان والاستبداد، والساعية لجلب الأمن والاستقرار للمنطقة .

الثانية : تشجيع العرب والمسلمين على القيام بإصلاح دينى وثقافى عميق .

الثالثة : التحالف مع قوى التغيير المحلية من حركات إصلاحية ومجتمع مدنى وقوى معارضة، لدفع مسار التحول السياسى والاجتماعى وحمايته من بطش ومصادرة الأنظمة، بإعتبار أن الولايات المتحدة هى وحدها القادرة على ممارسة الضغوط اللازمة على الحكومات العربية لتحصين وتأمين ديناميكية الإصلاح .

فى إطار تلك الرؤى السابقة شكلت حرب الأفكار الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا الداخلية فى الدول العربية، استناداً لطبيعة هذه العملية من ناحية، وطبيعة هذه القضايا من ناحية أخرى، فحرب الأفكار وما يرتبط بها من عمليات، ككسب العقول والقلوب، والدبلوماسية العامة، والقوة الناعمة، جميعها متجهة نحو الشعوب، وهو ما حرصت الولايات المتحدة على استهدافه، فى ظل السعى نحو تغيير المنظومة القيمية والحضارية فى الدول العربية وإعادة

[١] عصام عبد الشافى، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة تأثير البعد الدينى ٢٠٠١- ٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص ص ٢٣٩- ٢٤٠

تشكيل مرجعيتها الدينية، بما يتفق والتوجهات الأمريكية من ناحية، وترسيخاً لتصاعد البعد الديني فى صياغة هذه التوجهات. وقد تعددت قنوات هذه الحرب، حيث اتجه بعضها إلى المجتمع العربى كتطوير التعليم، واتجه الآخر إلى النظام السياسى تحت مسمى الإصلاح السياسى .[1]

انطلاقاً مما سبق وظفت الولايات المتحدة مجموعة من النظريات وفقاً لمحددات رؤيتها الأمنية، التى أثارت العديد من الحوار والنقاش بشأن التحليل الثقافى، وطرحت مجموعة من الافتراضات بشأن التحليل الثقافى، وكيفية توظيف الأدوات المختلفة فى إحداث تغييرات ثقافية فى العديد من بلدان العالم، وقد كانت تلك النظريات فى مجملها تحاول تغيير مجموعة القيم الثقافية فى دول الغرب، وقد تم طرحها من جانب مفكرين فى دول الشمال وتم الترويج لها، فى العديد من المنظمات العالمية إضافةً إلى توظيفها فى السياسات الخارجية بأدواتها المتنوعة وبخاصة السلمية كالأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية .نظراً لأهمية هذه النظريات فى مجال الدراسة فقد يكون من المفيد تقديم عرض نقدى لها، وسوف تقوم الباحثة بالتركيز على تناول قضايا مصر والمجتمع العربى خاصةً مشروعات الإصلاح التعليمى،ذلك لما لها من أهمية فى مجال الدراسة، وذلك من خلال التركيز على بعض النظريات التى تبنتها الولايات المتحدة لإحداث التغيير فى المنظومة الثقافية وتطوير السياسات التعليمية فى مصر والدول العربية ومن أهم تلك النظريات .

١- نهاية التاريخ (فرانسيس فوكوياما) .

٢- صدام الحضارات (صموئيل هنتنجتون) .

٣- القوة الناعمة (جوزيف ناى) .

فيما يلى عرض لأهم تلك النظريات وكيفية توظيف الولايات المتحدة لها لخدمة أهداف سياستها الخارجية، وذلك من خلال مبحثين رئيسيين هما :

المبحث الأول: النظريات الأمنية التى راجت فى الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثانى: تأثير النظريات الأمنية على الرؤية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

[1] المرجع السابق، ص ٢٣٨

المبحث الأول

النظريات الأمنية التى راجت فى الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

أولاً: نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما :

مثلت الأبعاد الثقافية بعداً هاماً فى العلاقات الدولية، خاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمى الجديد، ثم أعقب ذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى أكدت على أهمية البعد الثقافى فى العلاقات الدولية وفى منظومة عمل السياسة الخارجية الأمريكية، الذى اتخذت منه الولايات المتحدة ذريعة للتدخل فى الشئون العربية، وستاراً لتحقيق أهدافها فى المنطقة، كما أن هناك ثمة إشارات تدل على أن الأبعاد الثقافية قد صارت هى الأبرز على الساحة العالمية للدراسات السياسية والاستراتيجية فى الاهتمام العلمى والسياسى منها:

١- الحروب التى حدثت فى البوسنة وكوسوفا والشيشان وأفغانستان خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتى شاركت فيها الإدارات الأمريكية وبرزت فيها الطبيعة الثقافية والدينية.

٢- بروز قضية " المرأة والطفولة " ووضعها فى إطار دينى وأخلاقى .

٣- صعود اليمين المسيحى الإنجيلى والصهيونى فى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

٤- الجدل الكبير الذى صار"صراع الحضارات" منذ طُرحت المقولات التى قدمها صامويل هانتنتجتون فى بداية التسعينيات من القرن العشرين والردود المختلفة من العديد من الجهات بشكل أو بآخر لدرجة أن البعض يرى أن سياسات الإدارة الأمريكية بعض التطبيقات لهذا الأمر.

٥- وجود مؤشرات ملحوظة فى تدخل بعض الهيئات الأمريكية فى السياسات والبرامج التعليمية.

٦- تبلور مفهوم " القوة الناعمة " Soft Power، وتوظيفه على نطاق واسع فى الكثير من الممارسات السياسية – خاصة كغطاء لممارسات القوة المسلحة الصلبة (Hard Power) . [١]

٧- زيادة تفاعل العالم من خلال ثورة الاتصالات وآثار العولمة والتى تحركت فى اتجاهين يبدوان متناقضين الأول تعزيز التوجه العولمى والتنميط من ناحية، ومن ناحية أخرى بروز الوعى بالمحلية والإقليمية وزيادة الوعى بالهوية .

٨- التحديث الاقتصادى الشديد، واتساع الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب . [2]

أدت العوامل السابقة إلى إيلاء أهمية خاصة للأبعاد الثقافية فى العلاقات الدولية وظهور العديد من النظريات التى تعتمد نظرية نهاية National Interest فى تفسيرها بشكل أساسى على البعد الثقافى للعلاقات الدولية، من أهمها التاريخ التى نشرت فى مجلة المصلحة القومية الأمريكية عام١٩٨٩،ثم طرح كتابه بعنوان" نهاية التاريخ والإنسان الأخير" عام ١٩٩٢الذى أثار جدلاً واسعاً حول ما تضمنه من أفكار وما تعرض له من انتقادات، وتشكل النظرية فى بناءها الأيديولوجي واحدة من نظريات الفكر الفردي الذي يتناول فيه صاحبه نظرته المستقبلية الى حركة التاريخ متناولاً فكرة ما يعتقد بأنها ستكون الأنسب لاستمرار الحركة السياسية بشكل صحيح،أو يرجو من وراءها تشكيل أيديولوجية ما

[١] د.حامد عبد الماجد قويسى، المشروع الإمبراطورى الأمريكى و استراتيجية مقاومته فى المنطقة،(القاهرة:الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩) ص ص٨٤-٨٥

[٢] المرجع السابق، ص ٨٥

يعتقد هو بأنها ستشكل الحاضر القائم،والمستقبل القادم للإنسانية، وبها تبدأ أو تنتهي الحركة السياسية للتاريخ السياسي. [1]

وقد أثارت هذه النظرية الكثير من الحوارات والنقاشات فى الأوساط الأكاديمية، والعالمية حيث كان بعضها مؤيداً لها، والأخر انتقضها وشكك فى مصداقيتها لتفسير التطور الحضارى .

١ – مضمون النظرية وأهميتها :

تعود أصول كتاب نهاية التاريخ لفوكوياما إلى المقال الذى كتبه وأثار جدلاً واسعاً بين المفكرين وكماً هائلاً من التفسيرات والانتقادات، حيث يرى فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية يمكن أن تشكل "خاتمة التطور الأيديولوجى للإنسانية" و"الشكل النهائى لأى حكم إنسانى"، أى أن الديمقراطية الليبرالية تشكل من وجهة نظره "نهاية التاريخ" وهى ليست فكرة جديدة فقد رأى هيجل أن التاريخ سيصل إلى شكل رشيد للمجتمع والدولة سيمثل نهاية التاريخ، ويعتبر فوكوياما أن الشكل الرشيد هو الديمقراطية الليبرالية، فهو يرى أن القرن الذى بدأ بثقة كاملة فى انتصار الديمقراطية الليبرالية يبدو عائداً لنقطة بدايته وهى نهاية الأيديولوجية وانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية، وذلك للإنهاك الكامل للإيديولوجية البديلة وهى الشيوعية . [2]

ويعرف فوكوياما الليبرالية السياسية بأنها "حكم القانون الذي يعترف بحقوق الفرد أو الحريات من سيطرة الحكومة" وتتمثل تلك الحقوق في ثلاث فئات، الحقوق المدنية والحقوق الدينية والحقوق السياسية، كما أنه يعرف الديمقراطية بأنها "حق معترف به عالميا من قبل جميع المواطنين في الحصول على نصيب من السلطة السياسية، وعلى حق جميع المواطنين في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية ". [3]

وتتلخص نظرية (نهاية التاريخ) فيما يلى :

١ – إن البشرية قد وصلت إلى ذروة تطورها، وأن جميع المشاكل الكبرى التي تعترض البشرية قد انتهت .

٢ – إن التاريخ قد وصل إلى نهاية خط التطور الأيديولوجي البشري، وانتهى إلى نقطة تعميم الديمقراطية الغربية؛ بوصفها الشكل النهائي لحكم البشرية.

٣ – إن الدولة القومية في طريقها إلى الزوال؛ حيث لن تصمد أمام القوى الاقتصادية العالمية التي ستخلق ثقافة عالمية متجانسة التكوين، مما سيجعل الدولة شيئاً زائداً لا ضرورة له.

٤ – إن الخطر المحتمل يأتي من الأديان والقوميات، باستثناء اليهودية والمسيحية اللتين تخلتا عن دعوى إقامة دولة ثيوقراطية (دينية) .

٥ – إن الإسلام هو الوحيد الذي لا يزال يدعو إلى إقامة دولة دينية، وإن القومية شديدة في بلاد الجنوب (يقصد العالم الثالث).

٦ – إن البشرية ستنقسم إلى كتلتين، كتلة غارقة في التاريخ (دول الجنوب)، وكتلة وصلت إلى نهاية التاريخ (يقصد الغرب)، وإن الأُولى ستشهد الصراع والنزاع في المستقبل . [٤]

---

[٣] محمد بن سعيد، الفوضى الأداة التى ستنهى العالم وتدمر الحضارة، الحوار المتمدن، العدد ١٨٤٩، مارس ٢٠٠٧، نسخة الكترونية

[١] إيمان محمود العيوطى ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإصلاح فى الشرق الأوسط " دراسة حالة العراق "، رسالة ماجستير ، (القاهرة :كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،٢٠٠٧) ص ٦٦

[2] Francis Fukuyama , The End of History and the Last Man ,(New York: The Free Press, 1992) .

[٣] أحمد أمين الشجاع، دور الغرب فى أزمات العالم الإسلامى"تقارير وتحليلات"،(بغداد: عودة ودعوة، ٢٠٠٩) ص٣١

وتقوم النظرية على ثلاثة عناصر أساسية :

العنصر الأول : هو أن الديمقراطية المعاصرة قد بدأت في النمو منذ بداية القرن التاسع عشر، وانتشرت بالتدرج كبديل حضاري في مختلف أنحاء العالم للأنظمة الديكتاتورية .

العنصر الثاني : هو أن فكرة الصراع التاريخي المتكرر بين " السادة" و"العبيد" لا يمكن أن يجد له نهاية واقعية سوى في الديمقراطيات الغربية واقتصاد السوق الحر.

العنصر الثالث : هو أن الاشتركية الراديكالية أو الشيوعية لا يمكنها لأسباب عدة أن تتنافس مع الديمقراطية الحديثة، وبالتالي فإن المستقبل سيكون للرأسمالية أو الاشتراكية الديمقراطية. [١]

نخلص مما سبق إلى أن نظرية فوكوياما تحكم التطور الحضارى فى العالم بسيادة قيم الديمقراطية الغربية، ويجعلها حاملة كل الحلول لدول العالم بلا استثناء، ويشير إلى أن الدول الإسلامية لازالت تعانى من مشكلات متنوعة، كنتاج لعدم لحاقها بركب الديمقراطيات الغربية، والسير على طريقها نحو التنمية، وهو ما يعود بنا إلى أحادية التنمية السياسية أو سبل إحداث التطور السياسي،وحصره فى التوجه نحو تلك القيم والوسائل المتضمنة فى الديمقراطيات الغربية .

٢– أهم مقولات النظرية :

أورد المفكر الأمريكى فرانسيس فوكوياما فى اطروحته "نهاية التاريخ" العديد من المقولات التى تبرهن على حتمية انتشار الديمقراطية الليبرالية بوصفها أخر مراحل التطور البشرى، والنموذج الأمثل للحكم الذى ينبغى أن يسود العالم والتى من أهمها :

"إن إجماعاً ملحوظاً قد ظهر فى السنوات القليلة الماضية فى جميع أنحاء العالم حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم بعد أن لحقت الهزيمة بالأيديولوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية، والفاشية، والشيوعية فى الفترة الأخيرة، وأن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية فى التطورالايديولوجى للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشرى، وبالتالى فهى تمثل " نهاية التاريخ " [(2)] .

بينما ينتقد فوكوياما أشكال الحكم السابقة وأنه لا يوجد ما هو أفضل من الديمقراطية الليبرالية مثلاً أعلى فيقول: "بينما شابت أشكال الحكم السابقة عيوب خطيرة وانتهاكات للعقل أدت فى النهاية إلى سقوطها، فإن الديمقراطية الليبرالية قد يمكن القول بأنها خالية من مثل تلك التناقضات الأساسية الداخلية. وليس معنى ذلك القول بأن الديمقراطيات الراسخة المعروفة فى زمننا هذا، كالولايات المتحدة أو فرنسا لا تعرف الظلم أو المشكلات الاجتماعية الخطيرة. غير أن هذه المشكلات هى فى ظنى وليدة قصور فى تطبيق المبدأين: الحرية والمساواة، اللذين قامت الديمقراطية على أساسهما، ولا تتصل بعيوب فى المبدأين نفسيهما: فقد تفشل بعض دول عالمنا اليوم فى تحقيق ديمقراطية مستقرة، وقد يرتد بعضها إلى أشكال أخرى للحكم أكثر بدائية، كالحكومة الدينية أو الدكتاتورية، إلا أنه من غير المستطاع أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية الليبرالية مثلاً أعلى. [(3)] ويختتم فوكوياما أطروحته بكل تفاؤل وثقة فى اتجاه الدول نحو الديمقراطية الليبرالية عاجلاً أم آجلاً بقوله: "ويبدو لي أخيراً الجنس البشري كما لو كان قطارا طويلا من العربات الخشبية التي تجرها الخيول متجها الي مدينة بعينها عبر طريق في قلب الصحراء، بعض العربات قد حددت وجهتها بدقة ووصلت إليها بأسرع وقت، والبعض الآخر تعرض إلي هجوم من الهنود، فضل الطريق، والبعض الثالث أنهكته الرحلة الطويلة فقرر اختيار

---

[١] يحيى عبد المبدي ، فوكوياما: بداية التاريخ ونهايته، تقرير واشنطن ، العدد ١٣٠، أكتوبر ٢٠٠٧، نسخة الكترونية .

[٢] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسن احمد أمين،(القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ص ٨

[٣] المرجع السابق، ص ٨

مكان وسط الصحراء للإقامة فيه وتنازل عن فكرة الوصول إلي المدينة، بينما من ضلوا الطريق راحوا يبحثون عن طرق بديلة للوصول إلي المدينة، وفي النهاية يجد الجميع انفسهم مجبرين علي استعمال نفس الطريق- ولو عبر طرق فرعية مختلفة للوصول الي غايتهم، وفعلا تصل أغلب هذه العربات إلي المدينة في النهاية، وهذه العربات عندما تصل لا تختلف عن بعضها إلا في شيء هو توقيت وصولها الي المدينة: سرعة أو بطء وصولها إلي الديمقراطية الليبرالية،ومن ثم نهاية رحلتها،نهاية التاريخ".[1]

توضح المقولات السابقة مدى تأثر فوكوياما بالنموذج الأمريكى للديمقراطية، وأنه يمثل أفضل نظم الحكم على المستويين السياسى والاقتصادى بعد سقوط النظم الاستبدادية وانحسار الشيوعية.

٣- الانتقادات التى تعرضت لها النظرية :

أدت أحداث١١سبتمبر إلى تراجع دور نظرية فوكوياما فى السياسة الخارجية الأمريكية بعد أن شكلت الأساس الأيديولوجى لفكر المحافظين الجدد،خاصةً بعد ظهور نظرية صدام الحضارات، كما أدى الغزو الأمريكى للعراق إلى تراجع فوكوياما فى موقفه من تأييد السياسة الأمريكية وتخليه عن انتمائه للحزب، كما تعرضت النظرية للعديد من الانتقادات التى نالت من مصدقيتها وهى:

أ- تناول فوكوياما فى نظريته مفهوم ارتقاء الوعى والذى انتهى برأيه فى التطور الإنسانى إلى الديمقراطية الليبرالية، إلا أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت لتضعف من موقفه ومن جاذبية نظريته .

ب-النظرية جاءت لتفسير سقوط المعسكر الشرقى لكنها فشلت فى التنبؤ بالمستقبل من ثم ظهرت وكأنها مجرد تحليل لما حدث اكثر من كونها تقدم تحليلا شاملاً للواقع الدولى وتتنبأ بمستقبله .

ج- يركز فوكوياما على أن مدخل التقدم والازدهار هو الاقتصاد الحر،إلا أن التجربة بينت محدودية هذا المدخل، على الأقل في العالم العربي حيث أدى إلى اتساع الفقر ونهب الثروات.

د- إن فوكوياما يقوم بتأويل أطروحات هيغل، واستثمار أفكار ماركس ونيتشه واستقراء مجريات التاريخ الحديث واستغلالها في اتجاه يخدم المسار الايديولوجي المساند لتيار المحافظين الجدد.

هـ- النهاية المستنسخة: إن مقولة نهاية التاريخ هي اجترار لمقولات دينية وفلسفية تؤكد على مفاهيم السمو لبعض الثقافات وإدعاء أنها نهاية التطور العالمى،وثبت بعد ذلك أنها غير صحيحة.

و-أن فوكوياما قام بقراءة خاطئة لبعض الوقائع التاريخية،وهو ما يتجلى في عدة مستويات منها:

١- وهم نهاية الدولة كمرجعية هيجلية: فحتى بالنسبة لنظرية هيغل حول نهاية التاريخ، التي جعلها فوكوياما مرجعية أساسية في أطروحته، أثبت التطور التاريخي خطأ نظريته القائلة بنهاية التاريخ عند مرحلة الدولة الليبرالية، وبروز تيارات فكرية في أوروبا بعد ظهور نظرية هيغل خلفت آثاراً واضحةً في صيرورة التاريخ خلال القرنين ١٩ و٢٠، ولعبت أدوارا أساسية في المجتمعات الحديثة، وإذا كانت المرجعية التي تبناها خاطئة، فإن نتيجة التحليل تكون خاطئة.

٢- وهم الانقطاع في مسيرة التاريخ: إن المنطلق الذي انطلقت منه النظرية لا يستند على واقع علمى، بل من فكرة خاطئة مفادها إمكانية حدوث الانقطاع في مسيرة التاريخ،علما بأن التاريخ يسير دوماً في حركة تصاعدية لا تعرف الانقطاع، والدليل أن العديد من الدول الكبرى المسيطرة فى حقل التفاعلات العالمية الصين لا تتبنى القيم التى ينادى بها فوكوياما .

[1] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص ٢٨٢ .

٣- وجود خلل في التحليل التاريخي: تشكو النظرية من فقر واضح في التحليل الخاص بدور الاستعمار في تطور المجتمعات، ودور الإمبريالية الرأسمالية في التمهيد لانتصار الليبرالية واتجاه بوصلة التاريخ نحو النهاية، وبذلك أغفل عن عمد أو بدون وعي في تحليله التاريخي أن النظام العالمي الجديد الذي بشر به على الصعيد الفكري يضرب بجذوره في عمق التاريخ الإمبريالي. وهكذا بإغفال فوكوياما لهذا العنصر كمكون أساسي للتاريخ المعاصر،يكون قد أخطأ في المنهج الذي انطلق منه ،والمنهج الخاطئ أصلا،لا يمكن إلا أن يفرز نتيجة خاطئة.

ز- تعد نظرية فوكوياما نظرية إسقاطية وقراءة موجهة للتاريخ، تنطلق من انتماء واضح للنموذج الأمريكي، ذلك أن تأليف الكتاب ورواجه تزامن مع القطبية الأمريكية وتفردها بزعامة العالم. [١]

ح- تعاني فكرة فوكوياما (مبدأ مايكل دويل) من بعض الثغرات أهمها، ما تناوله المفكر الفرنسي ايمانويل تود في كتابه "ما بعد الامبراطورية".يعتبر "تود" أن الديمقراطية الليبرالية ليست النظام السياسي الأخير الذي ستستقر عليه المجتمعات، فتطور العلم وبالتحديد التعليم العالي داخل الديمقراطيات، سيؤدي الى نشوء طبقة من النخبة، لديها شعور بالتفوق، وسترفض المساواة بباقي مواطنيها، وستسيطرعلى الحكم عبر الوسائل الديمقراطية، معتمدة على تفوقها الفكري .[٢]

يتضح من العرض السابق للنظرية أنها جاءت لترسم الخطوط الرئيسة لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية من ضرورة فرض قيم الديمقراطية الليبرالية على جميع أنحاء العالم بوصفها أخر ما توصلت إليه البشرية من مراحل التطور الانسانى .

أخلص مما تقدم أن النظرية تزامن ظهورها مع بعض الظروف والأوضاع التى تشهدها الساحة العالمية والتى مهدت لمصداقيتها وأضافت لها زخماً من القوة والانتشارعلى المستويين المحلى والعالمى، حيث أدى تفكك الاتحاد السوفيتى وإنتهاء الحرب الباردة، وسيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمى الجديد إلى دفع الرئيس الأمريكى السابق "بوش" والمحافظين الجدد إلى اعتماد أسس نظرية فوكوياما كإطار مرجعى للسياسة الخارجية الأمريكية لما لها من أهمية فى نشر الديمقراطية الليبرالية من ناحية، وتوظيفها لخدمة الأهداف الأمريكية فى الشرق الأوسط من ناحية أخرى. إلا أن التطورات والأحداث التى واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعدين المحلى والعالمى فى العقد الأخير من القرن العشرين أدت إلى انطوائها وتراجعها، خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر لصالح نظرية "صدام الحضارات" .

كما نجد أن ثمة حقيقة واضحة تمثلت فى أن ثورة التكنولوجيا والعولمة زادت من مشاكل الدول الفقيرة حيث تراجع دور الحكومات فى تقديم الخدمات الأساسية، كذلك زيادة الفجوة بين دول الشمال و الجنوب أو بين دول تسيطر على مصادر القوة العالمية سواء الاقتصادية أو السياسة أو الثقافية، وأخرى لا تمتلك سوى انتظار ما تفرج عنه دول الشمال من أسرار تقدمها وتنميتها، ولم تؤد إلى وجود تنمية حقيقية فى دول الجنوب، بل إن هذه الديمقراطيات أفسدت نظم الحكم فى دول الجنوب، وقبلت مساندة نظم حكم فاشلة وقاهرة لشعوبها ولا تأخذ من الديمقراطية إلا مؤسسات وممارسات شكلية مقابل أن تقدم خدماتها لضمان الهيمنة والسيطرة للدول الديمقراطية الغربية.

كذلك نجد تراجع آراء فوكوياما حول ضرورة إسقاط النظام العراقى بالقوة ونشر نموذج ديمقراطى يحتذى به فى المنطقة وتوجه اهتمامه إلى إستخدام القوة الناعمة كبديل لنشر قيم الديمقراطية بالوسائل السلمية مع التركيز على السياسات التعليمية التى من خلالها يتم محاربة الأفكار الإرهابية على المدى البعيد. ثم تأتى الأحداث الأخيرة التى تشهدها المنطقة العربية حيث الثورات العارمة التى اجتاحت الدول العربية بدءاً بتونس والثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم ليبيا وسوريا

---

[١] إبراهيم القادري ، حول مسألة نهاية التاريخ: تأملات في أطروحة فوكوياما ، أبحاث و دراسات ، ٢٠١١/٤/١ ، متاح على الرابط
http://www.aljabriabed.net/n44_02butchich.htm

[٢] د. باسم يموت، ديمقراطية بوش ونظرية نهاية التاريخ، جريدة المستقبل ، (لبنان: العدد ١١٤٥٨ ، نوفمبر ٢٠٠٣) نسخة الكترونية

واليمن لتبرهن من جديد على عدم مصداقية المقولة وانتصار إرادة الشعب وتضع النظرية فى مأزق من جديد لتؤكد تراجعها وانحسارها بعد تصاعد التيارات الإسلامية فى الشرق الأوسط ونجاح الحركات اليسارية فى أمريكا الجنوبية .

ثانياً : نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنجتون :

، ثم تزامن ظهور نظرية صدام الحضارات مع نظرية نهاية التاريخ، ففى عام ١٩٩٣ كتب هنتنجتون مقالاً بعنوان"صدام الحضارات"ونشرته مجلة الشئون الخارجية الأمريكية"Foreign Affairs"صدر كتابه تحت نفس العنوان ١٩٩٦، وحصلت نظريته على شهرة كبيرة فى الغرب بعد التأييد الواسع لها من جانب "المحافظين الجدد" ، وإعلان الولايات المتحدة اعتماد النظرية فى إطار إستراتيجيتها الخارجية تجاه المنطقة العربية، وتطبيقها فعلياً فى نموذج المواجهة الأمريكية مع حركة طالبان، واحتلال أفغانستان، ثم الصدام بين أمريكا والإسلام، وإعلانها شعار الحرب على الإرهاب بعد ١١سبتمبر٢٠٠١، ومحاولتها نشر قيم الحرية والديمقراطية، وإقامة شرق أوسط جديد بوصفها قائدة النظام العالمى الجديد، فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى وجود فراغ إيديولوجي على المستوى العالمي، لذا جاءت النظرية لكي تسد الفراغ وتبتدع أعداء جدداً بعدما أكدت أن الحضارة الغربية مهددة من قبل الحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية . [1]

١– مضمون النظرية وأهميتها :

يعرض هنتنجتون فى أطروحته مفهوماً مختلفاً للصراع فى ظل النظام العالمى الجديد فهو يقول: "أن الصراع فى العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، والمصدر الغالب للصراع ثقافياً، فالصراع قديماً كان بين الملوك والأباطرة، ثم بين الدول القومية، ثم بين الأيديولوجيات. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمى الجديد. كما أن الدين محورى فى العالم الحديث، وربما كان القوة المركزية التى تحرك البشر وتحشدهم، والحضارة هى الكيان الثقافى الأوسع الذى يضم الجماعات الثقافية، والحضارات هى القبائل الإنسانية الكبري، وصدام الحضارات صراع قبائلى على نطاق عالمى. والفروق الثقافية هى التى تحتل الأساس فى التصنيف والتمييز بين البشر" [2]

بينما يختلف مفهوم صراع الحضارات عند "حسن حنفى" فهو ينشأ عندما تحتكر حضارة واحدة لنفسها صفة الحضارة العالمية، وتجعل من نفسها معياراً لكل الحضارات ،وتنفى عن نفسها الطابع التاريخى الصرف وكأنها الحضارة الحق وما دونها حضارة بدائية ومتخلفة ودونية...الخ [3] أما مفهوم صراع الحضارات عند"نصر أبو زيد"فهو مفهوم تم إنتاجه فى سياق معروف ليمهد للسياسة الخارجية الأمريكية اتخاذ قرارات إستراتيجية أمنية ذات طابع اقتصادى سياسى عسكري، لتأمين سيطرتها المطلقة على النظام العالمى الذى أوجده انهيار الاتحاد السوفيتى كقوة عسكرية وسياسية وأيديولوجية منافسة" [4]، وينطلق هنتنجتون فى نظريته صدام الحضارات من فرضية أساسية تقول " أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد، لن يكون مصدراً أيديولوجيًّا أو اقتصاديًّا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدراً ثقافيًّا، وستظل الدول/ الأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية،

---

(١) السيد يسين، الأبعاد السياسية فى تحالف الحضارات ، الأهرام ، العدد ٤٥٠٩٧، مايو ٢٠١٠ ، نسخة الكترونية .

(٢) صاموئيل هنتنجتون ، صدام الحضارات ، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة : سطور ، ١٩٩٩) ص ١٠

(٣) حسان عبد الله،" دراسة مقارنة فى النظرية و التطبيق: حالة السودان ١٩٩٣– ٢٠٠٦ "، رسالة دكتوراة ، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٧) ص ١٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤

لكن النزاعات الأساسية فى السياسات العالمية ستكون بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة،وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هى خطوط المعارك فى المستقبل" ثم يوضح هنتنجتون فهمه لطبيعة الحضارات قائلاً: " إن الحضارة هى كيان ثقافى" ويعدد سبع أو ثماني حضارات كبيرة تشمل الحضارة الغربية والكونفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية وربما الإفريقية، مستنتجاً أن أهم النزاعات فى المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التى تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى، ويخلص بأن البؤرة المركزية للنزاع فى المستقبل ستكون بين الغرب وباقى العالم عموماً ومن ثم بين الغرب ودول إسلامية وكونفوشيوسية عدة بشكل خاص. [1]

ويبني هنتنجتون أطروحته على عدة استنتاجات :

١- إن العالم أصبح لأول مرة، ومنذ مدة زمنية طويلة، متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات .

٢- يحدث في هذه الحقبة من تاريخ العالم تغير في موازين القوى بين الحضارات البشرية المختلفة، فقوة الغرب في انحدار، والحضارات الآسيوية تتوسع وتزيد من قواها الاقتصادية والعسكرية والسياسية. في الوقت نفسه يتمدد الوجود الإسلامي على الصعيد الديموجرافي وينتج عن هذا اختلال في توازن القوى داخل البلدان الإسلامية وبين هذه البلدان وجيرانها .

٣- ظهور نظام عالمي جديد قائم على الخطوط والتمايزات الحضارية .

٤- ادعاء الغرب بأنه يمثل الحضارة الكونية الشاملة يدخله في صراع مع الحضارات الأخرى .

٥- قدرة الغرب على البقاء كقوة رئيسة في العالم تعتمد على إعادة تأكيد الأمريكان على هويتهم الثقافية الغربية، والتشديد على أنها ذات طبيعة كونية شاملة موحدة، تجعلهم يواجهون تحديات الحضارات الأخرى. ويعتمد تجنب حدوث حروب كونية بين الحضارات المختلفة على اتفاق قادة العالم على الحفاظ على تعددية الهويات الحضارية في السياسات الكونية . [2]

وفقاً للإستنتاجات السابقة يرى صموئيل هنتنجتون أن الصراع في التاريخ مستمر ولن ينتهي، بل الصراع سينجم عنه صراع آخر، وقسم مراحل الصراع إلى أربع مراحل وهم كالآتى :

المرحلة الأولي: الصراع فيها مابين الملوك والأباطرة .

المرحلة الثانية: بين الشعوب أي صراع القوميات أو الدول.

المرحلة الثالثة: هي كانت صراع بين الأيدلوجيات .

المرحلة الرابعة: هي تطور في عملية تطور الإنسان وهى ما يسميها بالصدام بين الحضارات . [٣]

٢- منطلقات النظرية :

تحكم نظرية صدام الحضارات عدد من المنطلقات والآليات كما يحددها هنتنجتون تتمثل فيما يلى :

أ- حتمية صدام الحضارات :

---

[1] د. كريم أبو حلاوة، العرب والمستقبل: إرهاصات وعى نقدى عربى محتمل، (سوريا: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩) نسخة الكترونية.

[2] ، صراع الحضارات القادم. بين الشرق و الغرب . أو بين الغرب و الاسلام ، ٢٠١١/٢/٢٧ متاح على الرابط :صمويل هنتنجتون

http://www.chmoo3.net/vb/t19881/

[٣] نقض أطروحة صدام الحضارات رؤية استشرافية للألفية الثالثة ،٢٠١١/٢/٢٥،متاح على الرابط :

http://www.marrakechpress.com/?p=81

يرى هنتجنتون أن النظام الدولي للقرن الحادى والعشرين سوف يشتمل على سبع أو ثمان قوى رئيسة في هذا العالم الجديد، وإن السياسات المحلية هي سياسات عرقية، أما السياسة العالمية فهي سياسات حضارات، وأن الصراع بين القوى العظمى قد حل محله صدام الحضارات .

ب- الديانة هي المعيار للتمييز بين الحضارات اعتبار الإسلام العدو الأول :

إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي وضعت استمرار الغرب في شك ولقد فعلت ذلك مرتين، عندما تم الاستيلاء على القسطنطينة في١٤٥٣، وكذلك محاصرة فينا في ١٥٢٩، وأن أسباب هذا النمط من الصراع لا يكمن في ظاهرة التحولات المسيحية في القرن الثاني عشر أو أصولية القرن العشرين الإسلامية بل إنها تنبع من طبيعة الديانتين والحضارات المؤسسة على مبادئهما، وأن هناك عدة عوامل ساهمت في تأجيج الصراع بين الإسلام والغرب في القرن العشرين وهى :

١- النمو السكاني للمسلمين وذلك يخلق بطالة لعدد كبير من الشباب الذين جندوا للأهداف الإسلامية وهاجروا إلى الغرب ومارسوا ضغوطا على المجتمعات المجاورة .

٢. الإحياء الإسلامي الذي أعاد للمسلمين الثقة في أهمية حضارتهم مقارنة بتلك التي في الغرب.

٣. الممارسات الغربية التي تعمل على جعل القيم والمؤسسات الغربية عالمية والمحافظة على تفوق الغرب والتدخل في صراعات العالم الإسلامي خلقت ازدراءً شديداً للغرب بين المسلمين .

٤- انهيار الاتحاد السوفيتي حَول العدو المشترك للغرب والإسلام .

هذه العوامل بالإضافة إلى ما يراه هنتجنتون بأن نزعة العنف موجودة لدى المسلمين تاريخياً، حيث أن الإسلام هو دين السيف ، يجعل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب حتمياً. [1]

ج- الحضارة تشكل السياسة والاقتصاد :

تشكل الحضارة كل شيء في الحياة، وأن الهوية الثقافية هي التي تحدد علاقات الدول، كما يرى بأن للحضارة دورها في تشكيل التعاون الاقتصادي بين الدول ومدى نجاح المنظمات الاقتصادية وفشلها، بل لا يمكن أن يكون هناك اندماج اقتصادي ناجح إلا في إطار الحضارة الواحدة. [2]

٣- أهم مقولات النظرية :

أورد هنتجتون فى أطروحته العديد من المقولات التى تبرهن على تفرد الحضارة الغربية وتفوقها، وكذلك حتمية الصدام بينها وبين الحضارات الأخرى، ذلك نتيجةً لإعادة التشكيل الثقافى للسياسة الكونية، وأن التقسيم بين الحضارات سوف تصبح خطوط الصراع الرئيسية فى السياسية العالمية، ومن أهم مقولاته: " الغرب هو الحضارة الوحيدة التى لها مصالح أساسية فى كل حضارة، ولها القدرة على التأثير على سياسة وأمن اقتصاد كل حضارة. المجتمعات التى تنتمى إلى حضارات أخرى محتاجة دائماً إلى مساعدة غربية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها". وقوله: " أن المعتقدات الغربية العالمية تفترض أن شعوب العالم بأسره لا بد لها أن تعتنق القيم والمؤسسات

[1] الاتجاهات النظرية الراهنة (صراع الحضارات و نهاية التاريخ) ، موقع و منتديات اجتماعي ،٢٠١١/٢/٢٠، متاح عل الرابط :
http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=21637

[2] المرجع السابق .

والثقافة الغربية، لأنها تجسد أرقى فكر ولأنها أكثرها استنارة، وليبرالية، وعقلانية، وحداثة وتحضراً ... أن الغرب يدخل في ما سوف تسميه الأجيال القادمة بالعصرالذهبي " [1]

أما عن إعادة التشكيل الثقافى للسياسة الكونية يقول:"السياسة الكونية يعاد تشكليها الآن على امتداد الخطوط الثقافية، مدفوعة بالتحديث.الشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتقارب، وذات الثقافات المختلفة تتباعد. الحدود السياسية يعاد رسمها لكى تتوافق مع الحدود الثقافية: العرقية والدينية والحضارية. المجتمعات الثقافية تحل محل تكتلات الحرب الباردة، وخطوط التقسيم بين الحضارات تصبح هى خطوط الصراع الرئيسة فى السياسة العالمية". [2]

أما عن حتمية الصدام بين الحضارات الذى تنبأ به بعد انتهاء الحرب الباردة فيقول: "لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات التى تنتمى إلى حضارات مختلفة علاقات وثيقة، بل غالباً ما ستكون عدائية، بيد أن هناك علاقات أكثر عرضة للصراع من غيرها. على المستوى الأصغر، فإن أشد خطوط التقسيم الحضارى عنفاً هى تلك الموجودة بين الإسلام وجيرانه،على المستوى الأكبر فإن التقسيم السائد هو بين "الغرب والآخرين" مع أشد الصراعات القائمة بين المجتمعات الإسلامية وبعضها من جهة، والمجتمعات الإسلامية والغرب من جهة أخرى. من المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات فى المستقبل نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامى والتوكيد الصينى". [3] ثم يتناول حرب الخليج ويصفها بقوله: " أنها بدأت كحرب بين العراق والكويت ثم أصبحت حرباً بين الإسلام والغرب، وفى النهاية أصبحت فى نظر كثير من غير الغربيين حرباً بين الشرق والغرب، حرب الرجل الأبيض قيامة جديدة للاستعمار القديم"[4]، ويبرهن على ذلك بقوله: "إن صدام حسين أنكر في حرب الخليج القومية العربية، حين لجأ إلى الاستنجاد بإسم الإسلام، وفى ذات الموضوع يعرف الخامنئي الحرب ضد العراق بأنها حرب بين الحضارات، ويعدها بالحرب المقدسة ضد الغرب، باخساً خصومة الأمس مع العراقيين". [5]

يوضح لنا العرض السابق لمقولات اطروحة صدام الحضارات مدى اتفاقها مع العقيدة اليمينية للمحافظين الجدد، وإمكانية توظيفها من أجل تعبئة الرأى العام العالمى ضد العالم العربى والإسلامى لخدمة أهدافها فى المنطقة فى إطار حربها المقدسةعلى الإرهاب.

٤– الانتقادات التى تعرضت لها النظرية .

على الرغم من الشهرة الواسعة التى نالتها نظرية صدام الحضارات فى الدول الغربية عامة، وأمريكا خاصةً، واتخاذها مرجعية لسياساتها الخارجية، والبدء فى تنفيذها عملياً بدءاً من حرب افغانستان، ثم الحرب على الإرهاب، وانتهاءً بالغزو الأمريكى للعراق، وانتهاج الولايات المتحدة التطبيق العملى لنظرية الفوضى الخلاقة لتحقيق أهدافها فى المنطقة العربية، إلا أنها اظهرت عداء الغرب الشديد للإسلام وصورته على أنه العدو الأول الأكثر خطورة على الحضارة الغربية، وظهر ذلك واضحاً عندما لجأ صموئيل هنتجنتون فى نظريته إلى معيار الدين لتصنيف الحضارة الاسلامية فقط، أما باقى الحضارات تم تقسيمها وفقاً لمعايير أخري، كما أنها جسدت النظرة الإستعلائية للغرب وتفوقها على باقى الحضارات لذلك فإن النظرية تميزت بشيء من عدم الموضوعية مما عرضها للعديد من الأنتقادات التى من أهمها:

---

[٣] صاموئيل هنتنجتون، مرجع سابق، ص ١٣٣

[١] صاموئيل هنتنجتون، مرجع سابق، ص ٢٠٣

[٢] المرجع السابق، ص ٢٩٣

[٣] المرجع سابق، ص ٤٠٦

[٤] محمد عطوان ، مرجع سابق .

أ- لم يقدم مبررا لحدوث الصراع بين الحضارات، فمجرد وجود الاختلافات بين الحضارات لايشكل سبباً للصراع، كما أن التشابهات الثقافية لا تقلل من احتمالات نشوب الصراعات.

ب- تركيز هنتنجتون على النمط الصراعى للتفاعلات الحضارية متجاهلاً أوجهاً خلاقة لهذه التفاعلات التى مثلت العنصر الأكثر ثباتاً من ملامح التفاعل أكثر بكثير مما مثل الصراع .

ج- تركيز هنتنجتون على النمط الصراعى على حساب النمط التعاونى للتفاعلات الحضارية يتوازى مع تركيزه على الاختلافات الحضارية على حساب المشترك الحضارى. فتضاؤل المسافات بين الحضارات بفعل ثورة الاتصالات وكل ما نظر إليه هنتنجتون باعتباره باعثاً على الوعى بالذات قبالة الآخر،وهو الوعى بمصالح إنسانية مشتركة تصلح للتعاون وليس للصراع. [1]

د- التصنيف الغريب الذي قام به " هنتنجتون" للحضارات، عندما ميز بين الحضارة الأمريكية واللاتينية والحضارة الغربية اللتين لهما في الأصل نفس المواصفات والمميزات والجذور.

هـ - عند تصنيفه للحضارات لم يأخذ بنفس المعيار، فقد نسب الحضارة الغربية الى الغرب وهو مجال جغرافي، ونسب الحضارة اليونانية والهندية إلى البلد، والحضارة الإفريقية الى القارة والحضارة الكونفوشوسية الى شخص وهو فيلسوف الصين، والحضارة الإسلامية إلى دين. [2]

و- إن نظرية صراع الحضارات استندت إلى إطار زمني خاطئ عندما روّجت لفكرة أن الصراع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي بدأ بالفتح الإسلامي في عام ٦٣٢ ميلادية وتجاهلت بذلك أحداث التاريخ الإنساني قبل الفتوح الإسلامية وبعد انتهائها، لتتجاوز بذلك حقيقة تاريخية هامة هى أن الإسلام لم يبدأ الصراع الدولي بين الشرق والغرب، وليغض الطرف عن حقيقة أن ذلك الصراع كان صراع مصالح، ولم يكن صراعا دينيا أوصدام حضارات .

ز- تعمَّد هنتنجتون اعتبار أن التاريخ الإنساني يبدأ فقط من تاريخ أوروبا وأن العنصر الغربي هو الأحق بأن يكون وحده مصدر الحضارة في هذا الصدد، و لم يشر في كتابه إلى أن الاكتشافات الأثرية أثبتت أن شعوب الشرق بشكل عام وشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص، كان لها الفضل في إرساء أسس الحضارة الإنسانية خلال ما يصفه بمرحلة الصعود الأول للشرق فيما بين عامي ٣١٠ و٣٣٠ قبل الميلاد، وأن تاريخ أوروبا ليس إلا جزءا من تاريخ الحضارة الإنسانية، وبالتالي فإن تغير موقع الإسلام في تاريخ الإنسانية يدحض ترويج هنتنجتون لفكرة أن الصِّراع الدولي عبر التاريخ الإنساني، هو صِراع أديان. [3]

أخلص مما تقدم أن نظرية صدام الحضارات تم توظيفها كإطارمرجعى من قبل الإدارة الأمريكية لصياغة استرتيجية كونية تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها فى المنطقة العربية، خاصةً وأن طرحها تزامن مع النظام العالمى الجديد، وصعود المحافظين الجدد و"النظرة الاستعلائية" من حيث إيمانهم بالتفوق الأمريكى، و"الدور الرسالى" للولايات المتحدة لقيادة العالم، وأن القوة هى أساسى التعامل فى العلاقات الدولية، وتهميش دور المنظمات الدولية والدبلوماسية والوسائل السلمية، كذلك إمكانية حدوث صدام بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى خاصةً الإسلام، وهو ما اكسب النظرية شهرة واسعة وتأييداً داخل وخارج الولايات المتحدة، كما أنها أثارت جدلاً واضحاً من قبل مفكرى الغرب

---

(١) أمانى محمود غانم العفيفى، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢ – ٢٤٣

(٢) نجيب جباري- هل صراع الحضارات ضرورة تاريخية حتمية؟! ، مجلة "الكويت" ، ٢٠٠٣، نسخة الكترونية

(٣) عزيز فهمي ، سقوط نظرية صراع الحضارات وإعادة تقديم الإسلام للعقل الغربي ، الثلاثاء ١-٣-٢٠١١ ، متاح على الرابط :
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=1094502

والعرب حول إشكالية "حوار الحضارات" مما حدا بالأمم المتحدة إصدار قرار عام ١٩٩٨ بإعتبار عام ٢٠٠٠ عام حوار الحضارات، كذلك طرح المفكرون العرب والغربيون العديد من الدراسات التى تناولت حوار الحضارات، ومقومات التعايش السلمى، إلا أن أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ أدت إلى تراجع حوار الحضارات، واكساب نظرية صدام الحضارات زخماً هائلاً فى العلاقات الدولية نظراً لتوقعاتها المسبقة بحدوث الصدام بين الحضارات (الإسلام والغرب)، مما دفع الولايات المتحدة إلى شن حرب هوجاء ضد الإسلام فى إطار حملتها لمكافحة الإرهاب وتشكيل تحالف دولى لمعاقبة الدول التى تشجع الإرهاب فى ظل مبدأ تهميش السيادة الوطنية للدول وإلغاء دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وما تبع ذلك من انتشار حملة عداء ضد الولايات المتحدة فى العالم العربى والإسلامى وكذلك الرأى العام العالمى، وهو ما أدى إلى تأكل وتراجع منحنى قوتها الناعمة نتيجة لاستخدامها المفرط للقوة العسكرية فى أفغانستان والعراق مما دفع العديد من المفكرين والقادة السياسيين إلى التأكيد على أهمية تنمية الولايات المتحدة لقوتها الناعمة كإداة فعالة فى حربها على الإرهاب نظراً لعدم جدوى القوة العسكرية مهما تعاظمت بالإضافة إلى ما تكبدته الولايات المتحدة من خسائر مادية .

ثالثاً: نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناى :

جاءت نظرية القوة الناعمة مؤكدةً على أهمية الدور الثقافى فى السياسة الخارجية الأمريكية خاصةً بعد أن ثبت فشل استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية خلال صراعها مع الإرهاب، واهتزاز وتشويه صورتها أمام الدول العربية والإسلامية نتيجة الاستخدام المفرط للقوة العسكرية تجاه أفغانستان والعراق، وتنامى العداء لها، كذلك رؤية الولايات المتحدة أن القوة الناعمة أداة لدعم موقفها فى صراعها مع الإرهاب، حيث أنها معركة طويلة تحتاج إلى برامج طويلة الأجل من ناحية، واستعادة مكانتها وتحسين صورتها امام الدول العربية من ناحية أخرى،كما أن هناك ثمة تحولات عالمية أدت إلى تراجع دور القوة الصلبة وقللت من فاعليتها فى العلاقات الدولية، من أهمها كما يحددها "جوزيف ناى" ما يلى :

١- الاعتماد الاقتصادي المتبادل والذي جعل من الصعب استخدام القوة في صورتها القهرية، لما يمثله ذلك من خطر على النمو الاقتصادي والمصالح المالية.

٢- أن الفاعلين غير القوميين، وكذلك الشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية، وحتى الجماعات الإرهابية، أصبحت قادرة على ممارسة أنواع من القوة كانت مقصورة في السابق على الدول القومية.

٣- أن انبعاث النزعات القومية قد صعب كثيرا من استخدام القوة الصلبة وقلل من فاعليتها، فعلى سبيل المثال، كانت بعض المواقع العسكرية الصغيرة قادرة على إدارة إمبراطورية مثل الإمبراطورية البريطانية، لكن في الوقت الحاضر، فإن الولايات المتحدة، وجدت أنه من الصعب إخضاع العشائر الصومالية أو تهدئة الوضع في العراق، حتى مع زيادة عدد قواتها.

٤- ساهم انتشار التكنولوجيا، خاصة في مجال تطوير الأسلحة النووية، والأسلحة التي تطبق تكتيكات غير متماثلة في تعادل قوة الأطراف في أرض المعركة، بغض النظر عن الاختلافات الحقيقية في موازين ومكونات القوة المسلحة فيما بينهما.

٥- التغيير الحادث في القضايا السياسية، أو بعبارة أخرى قضايا العلاقات الدولية، جعل القوة العسكرية أقل قدرة على حل المشكلات المعاصرة، فامتلاك أقوى جيش لن يحل على سبيل المثال قضايا مثل الفقر والتلوث أو انتشار

الأوبئة، كما أن استخدام القوة العسكرية أصبح مكلفا جدا مقارنة بما كان في القرون الماضية. [1] وهو ما أسهم فى تغير مفهوم الأمن القومى، فلم يعد يقتصرعلى المفهوم التقليدى الذى يركز على البعد العسكرى وإنما اتسع ليشمل البعد الاجتماعى الذى يركز على القضايا التى تتعلق بأمن البشر مثل الصحة ، التعليم ، البيئة ، الفقر .

١ – مضمون النظرية وأهميتها :

تزامن تصاعد مفهوم القوة الناعمة مع النظام العالمى الجديد، حيث قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمى وإيمانها بدورها تجاه العالم، إلا أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واعتماد الولايات المتحدة نظرية صدام الحضارات فى إدارتها للأزمة وحربها على الإرهاب، أدى إلى تراجع استخدام القوة الناعمة والإسراف الأمريكى فى استخدام القوة المسلحة فى حرب افغانستان والعراق وما أدى إليه ذلك من اثارة موجة عارمة من العداء ضد الولايات المتحدة وتراجع شعبيتها على المستوى المحلى والأقليمى والعالمى، وهو ما دفع الرئيس الأمريكى جورج بوش إلى القول فى خطاب له أمام المجلس الوطنى لتنمية الديمقراطية فى نوفمبر ٢٠٠٣، " أن السياسة الأمريكية التى امتدت لنحو ٦٠ عاماً فى تأييد حكومات لا تلتزم بالحرية السياسية قد فشلت، أن واشنطن قد تبنت استراتيجية مستقبلية جديدة للحرية فى الشرق الأوسط" ، كذلك ما قاله مارك سيجمان أستاذ علم النفس بجامعة بنسلفانيا وأحد موظفى الاستخبارات الأمريكية فى (جريدة الرأى، ٩ يونيو٢٠٠٤) يجب أن يتم إقناع المسلمين فى العالم بالانخراط فى حرب الأفكار تلك، والهدف من ذلك هو تغيير الفكرة التى يتبناها المسلمون من أن الغرب مناوئ لمصالحهم وهو ما يتطلب بدوره استراتيجية ذات شقين: شق سلبى يهدف إلى نزع الشرعية من الأفكار الإرهابية، وشق إيجابى يهدف إلى الترويج لرؤية بديلة لمجتمع إسلامى عادل ومنصف يعيش فى وئام مع الغرب. [2] وهذا ما أكده جوزيف ناى نائب وزيرالدفاع الأمريكى الأسبق فى مقاله فى ينونيو ٢٠٠٤ بمجلة "Foreign Affairs" .

" إن القوة الناعمة هى الوسيلة المناسبة لتحقيق المصالح الأمريكية، وأن الصراع الحالى ضد المتشددين ليس صدام حضارات، وإنما هو عبارة عن سباق مرتبط بشكل وثيق بالحرب الأهلية المندلعة داخل الحضارة الإسلامية بين المعتدلين والمتشددين، ولن تنتصر أمريكا وحلفاؤها فى هذا المضمار إلا عن طريق تبنى سياسات تجتذب عقول هؤلاء المعتدلين عن طريق استخدام دبلوماسية الرأى العام بشكل فعال ومؤثر لاجتذابهم، فالقوة الناعمة قوة الأفكار كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم والرأى العام على عكس القوة الصلبة التى تمثلها القوة العسكرية والاقتصادية"، وينتقد ناى القوة الصلبة فى أنها لا تحقق المصلحة الأمريكية، ويشجع على تبنى القوة الناعمة حيث يقول: " أن القوة الناعمة ليست مجرد جاذبية هامشية، وإنما هى وسيلة للحصول على نتائج تريدها الولايات المتحدة، وعندما تستبعد الولايات المتحدة وتستخف بأهمية القوة الناعمة فى النماذج فإنها تدفع ثمنها باهظاً . [3] توضح لنا المقولات السابقة مدى الإدراك الأمريكى لأهمية توظيف نظرية القوة الناعمة فى الاستراتيجية الأمريكية بجانب قوتها العسكرية والاقتصادية خاصةً فى المنطقة العربية لاستعادة مكانتها، حيث يقوم جوهر النظرية على استخدام الدول أسلوب الاقناع والجذب فى السياسة الخارجية من خلال اعتماد الدبلوماسية العامة والوسائل الثقافية بدلاً من الاعتماد

---

(١) جيمس أر . هاك ، أمريكا في إفريقيا.. تطبيق لمفهوم القوة الذكية ،ترجمة: رضوى عمار، ٢٠١١/٣/١٧، متاح على الرابط :
http://www.arabprof.com/vb/showthread.php?t=18269

(١) أحمد سليم البرصان،مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية، السياسة الدولية،(القاهرة: الأهرام، العدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤)ص ٤٢

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢.

على أسلوب الارغام والقهر من خلال الوسائل العسكرية والاقتصادية، لأن الوسائل السلمية بمرور الزمن تساهم فى خلق قاعدة تأييد شعبية عريضة على المستويين الداخلى والخارجى مما يساعد الدول على انجاز أهدافها من خلال قوتها الناعمة، إضافةً إلى تجنبها خسائر التهديد باستخدام القوة والحرب، ويعرف جوزيف ناى القوة الناعمة بأنها:" القدرة على كسب العقول والقلوب لتحقيق الأهداف السياسية المطلوبة " [1] وتعتبر القوة الناعمة أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتراجع شعبيتها ومصداقيتها أمام دول العالم بصفة عامة والدول العربية والإسلامية بصفة خاصة ، وهذا ما أكد عليه جوزيف ناى فى قوله " أهم شيء هو تطوير استراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمي مجتمعًا مدنيًا أغنى وأخصب وأكثر انفتاحاً في بلدان الشرق الأوسط. إن أكثر الناطقين باسم أمريكا فاعلية وتأثيرًا ليسوا هم الأمريكيين، بل وكلاؤهم المحليون من أهل البلاد الأصليين الذين يفهمون فضائل أمريكا وعيوبها كذلك" [2]، وتتمثل مصادر القوة الناعمة فى :

– الحضارة (culture): فالتركيب الحضارى للدولة يتمثل فى التكوين القومى والسلالى والتركيب اللغوى والدينى.

– القيم (values): تشمل النشاط الإنسانى بكافة جوانبه وتختلف من مجتمع لأخر.

– القدرة السياسية المحلية: تتمثل فى كفاءة أجهزة صنع القرار، المشاركة السياسية، الحريات العامة، الأيديولوجية السائدة، احترام حقوق إنسان، المساندة الشعبية، التداول السلمى للسلطة .

– القدرة المعنوية: وتتمثل فى وجود إستراتيجية لها (أهداف واضحة، تفاعل الجماهير معها، كفاءة السياسة الحكومية والمساندة الشعبية لها) .

– القدرة الإعلامية: وهى نوعان : أ– الإعلام الخارجى : وتتمثل فى عدد القنوات التليفزيونية والأقمار الاصطناعية التى يبث من خلالها، التغطية العربية والدولية، مصداقيتها وموضوعيتها، عدد الصحف التى توزع بالخارج، عدد المكاتب الإعلامية بالخارج .

ب– الإعلام الداخلى: ويتمثل فى عدد القنوات التليفزيونية الداخلية، تغطية مساحة الدولة تليفزيونياً، عدد ساعات الإرسال،عدد الصحف الداخلية، عدد الدوريات والكتب، وجود إستراتيجية إعلامية داخلية، عدد مراكز المعلومات الداخلية .

– القدرة العسكرية: وتشمل القدرات غير التقليدية المتمثلة فى أسلحة الدمار الشامل والتقليدية المتمثلة فى حجم القوات المسلحة ومستوى تدريبها، التصنيع الحربى، تنوع مصادر السلاح، نسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج القومى.

– القدرة السكانية: تتمثل فى المستويين التعليمى والصحى، خدمات الدولة للسكان، التعداد، الكثافة السكانية، نسبة العلماء لعدد السكان .

– القدرة التكنولوجية: ويمكن قياسها من خلال نسبة المخصص للبحث العلمى من الميزانية العامة، حجم الإنتاج العلمى من الأبحاث، حجم براءات الاختراع الوطنية . [٣]

---

[١] عبد الملك بن أحمد ، أمريكا والقوة الذكية ، الشرق الأوسط ، العدد ١٠٨٤٠، أغسطس ٢٠٠٨، نسخة الكترونية .

[٢] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة، ترجمة محمد البجيرمي، (السعودية :العبيكان،٢٠٠٧) ، ص ١٨١

[٣] مسفر بن ظافر عائض، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة فى إدارة الأزمة الإرهابية فى المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراة ، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، ٢٠١٠) ص ص٧٤-٧٦

من هذا المنطلق يؤكد الكاتب على أن السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تولى أهمية خاصة للقوة الناعمة بالنسبة للحظة الراهنة، بسبب تآكل قوتها الناعمة التى خلفتها الحرب على الإرهاب وغزو العراق، فهى أصبحت أقل كثيراً مما كانت عليه قبل عامين من حرب الإرهاب، حيث أن كثير من الناس خارج الولايات المتحدة لا يثقون بها خاصةً فى العالم المسلم، وأن هذه المشكلة تعد أسوا من مستنقع فيتنام ، ولاستعادة الثقة لابد من المزيد من الاتصالات والانطلاق من مبادئ الديمقراطية فى التعامل مع جميع البلدان الأخرى، وتطوير التحالفات وتوافق في الآراء قبل اتخاذ إجراءات عسكرية واقتصادية، وتقاسم الثقافة الأمريكية مع مواطني الدول الأخرى من خلال فتح التبادلات، حيث أن أمريكا بحاجة لزراعة قوتها الناعمة أكثر من أي وقت مضى إذا أريد لها أن تظل مهيمنة، وعدم الاعتماد على قوتها الصارمة . [١]

وتمثل القوة المرنة الشكل الثالث من أشكال القوة، وفق جوزيف ناى، حيث يرى أن منظومة قوة الدولة أشبه برقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد تمثل مظاهر القوة الثلاثة فى العالم وهى: القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية. ويرى أن الولايات المتحدة تتمتع بقوة لا تقبل المناقشة على المستويات الثلاثة، لكنها تتجاهل البعد الثالث للقوة وهى القوة الثقافية أو (القوة الناعمة)، والجزء الأكبر من مشكلات العالم المضطرب تنبع من هذا المستوى الثالث للقوة الذى لا يهتم به أحد كثيراً. فالولايات المتحدة مازالت تصب على المستوى الأول من القوة أى القوة العسكرية (القوة الصلبة) رغم انفردها بالسيطرة المطلقة على العالم من هذه الزاوية .[2]، بينما يؤكد جزيف ناى فى أطروحته على أهمية الدبلوماسية العامة كوسيلة لدعم القوة الناعمة فى الاستراتيجية الأمريكية ويحدد ثلاثة أبعاد للدبلوماسية العامة وهى :

البعد الأول: يتمثل فى إسهام المعلومات الحكومية المباشرة فى العلاقات الثقافية طويلة الأجل وتتباين طبقاً لثلاثة أبعاد أو مراحل من الدبلوماسية العامة، ولا يقل أى بعد من هذه الأبعاد الثلاثة أهمية عن غيره. وتشكل الاتصالات اليومية البعد الأول والأكثر مباشرة، والذى يشتمل على شرح سياق قرارات السياسة الداخلية والخارجية، كما يشتمل هذا البعد على الإعداد للتعامل مع الأزمات. ففى حالة حدوث خواء فى المعلومات بعد وقوع حدث يسارع آخرون إلى سد الفراغ.

البعد الثانى: هو الاتصالات الاستراتيجية، التى تعمل على تنمية مجموعة من الموضوعات البسيطة، كما هى الحال مع الحملات السياسية أو الإعلانية.

أما البعد الثالث: فيتلخص فى تنمية العلاقات الدائمة مع الأفراد على مدى سنوات أو حتى عقود عديدة، وذلك من خلال المنح الدراسية، واتفاقيات التبادل، والبرامج التدريبية، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والوصول إلى القنوات الإعلامية . [3]

وتعتبرالدبلوماسية العامة من أهم فئات القوة الناعمة لدى ناى حيث أنه يُقسِّم القوة إلى ثلاث فئات.

أ- أن تحصل على ما تريده بالقوة والتهديد .

ب - أن تحصل على ما تريد بجذب الآخرين وجعلهم يحبون ما ترغبه .

ج -أن تحصل على ما تريد بالإغراءات المالية.

---

(1) Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York: Public Affairs, 1st edition, 2004)

(٢) عصام عبد الشافى، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠

(٣) د. جهاد عودة، نموذج أبوالغيط للدبلوماسية العامة، المصرى اليوم، العدد ٢٣٢٦، أكتوبر ٢٠١٠، نسخة الكترونية .

كما يؤكد ناى على أن عصر المعلومات قد عمَّق تأثير الفئة الثالثة، ويستشهد بمقولة للمتحدث السابق باسم الكونجرس: "إن المفتاح الحقيقي ليس هو كم من الأعداء أَقتُل؟ ولكن كم من الحلفاء أَكسب؟، وذلك لأن التاريخ لا يقف دائماً في صف ذوي الجيوب العامرة أو الذخائر المدمرة، كما أن سياسة الجذب التي تعتمد عليها القوة المرنة أقل كلفة من سياسة الإرغام التي تعتمد عليها القوة الخشنة بشرط توفر المصداقية وليس مجرد الدعاية، وعلى من يمتلك العصا الغليظة أن يتعلم كيف يتحدث بنعومة "، وقد كانت نصيحة الرئيس الأمريكي الأسبق (روزفلت): أهمية توظيف استخدام القوة الناعمة فى السياسة الخارجية الأمريكية ذلك فى قوله: "يجب التحدث بمرونة في وقت الإمساك بالعصا الكبيرة ". [1]

وهذا ما أكد عليه الرئيس "بوش" فى استراتيجيته الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ حيث قال "أن القوة الأمريكية صارت تعتمد على أدوات القوة الرخوة، من التحالفات إلى المؤسسات الديمقراطية إلى اتفاقيات التجارة الحرة " ومنها قوله إن قوتنا لا تعتمد على قوة العسكر فقط ، إنما تعتمد على الرفاه الاقتصادى، وعلى ديمقراطية حيوية، كما تعتمد على تحالفات وصداقات ومؤسسات دولية قوية، تمكننا من نشر – الحرية والترف والسلام فى إطار هدف مشترك مع الآخرين" . ومنها قوله أيضاً "إن نشر– الديمقراطية والعدل والكرامة الإنسانية يهدف إلى إنهاء الاستبداد وإيجاد ديمقراطيات فعالة، وتوسيع الرفاه عبر التجارة الحرة والعادلة والسياسات التنموية" إنما هى ركن أساسى فى إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى، بينما يتمثل الركن الآخر فى مواجهة التحديات العابرة للحدود (الإرهاب،أسلحة الدمار الشامل،تجارة البشر..) عبر قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمجتمع متنام من الديمقراطيات.[2]
يلاحظ من تصريحات الرئيس "بوش" إيلاءه أهمية خاصة لاستراتيجية القوة الناعمة فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، بعد أن ثبت فشل آلية القوة الصلبة وحدها فى تحقيق أهدافها أثناء الحرب على الارهاب .

٢– أهم مقولات النظرية :

يشير ناى إلى القوة الناعمة بقوله:" القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال" فهي تختلف عن القوة الصلبة المكونة من العتاد العسكري والثراء الاقتصادي واستعمالهما بالتهديد بالعقوبات أو الاستمالة بالمساعدات، أن تمتلك قوة ناعمة يعني أن تجعل الآخرين يعجبون بك ويتطلعون إلى ما تقوم به فيتخذون موقفًا إيجابيًا من قِيَمك وأفكارك وبالتالي تتفق رغبتهم مع رغبتك. [٣] توضح لنا المقولة السابقة تأكيد ناى على تراجع استخدام القوة العسكرية بشكل ملحوظ فى العلاقات الدولية خاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ،وانتشار ظاهرة الإرهاب العالمى التى لا تصلح القوة العسكرية بمفردها فى معاقبتها والقضاء عليها، وكيف استفاد تنظيم القاعدة من توظيف قوته الناعمة وحشدها وإن كانت أخذت فى التراجع بعد مقتل بن لادن، من هذا المنطلق يطرح ناى على الولايات المتحدة فى نظريته أهمية استخدام القوة الناعمة فى سياستها الخارجية عوضاً عن إسرافها فى استخدام قوتها العسكرية، وتراجع شعبيتها على المستوى الإقليمى والعالمى بعد حرب العراق وافغانستان، حيث أن هناك الكثير من الأهداف لا يمكن تحقيقها من خلال القوة العسكرية أو الاقتصادية مهما تعاظمت وإنما يتطلب ذلك تبنى استراتيجية

---

[١] القوة الخشنة والقوة الناعمة ، ساحة المواضيع العسكرية العامة ، ٢٠١١/٣/١٩، متاح على الرابط :
http://4flying.com/showthread.php?t=57788

[٢] شرين حامد فهمى السيد ، الأبعاد الثقافية للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد ١١ سبتمبر ، رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،٢٠١٠) ص ص ٩٩– ١٠٠

[٣] جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص ١٢

القوة الناعمة فيقول: "إنه، وإن أمكن الوصول للأهداف من خلال استعمال القوة الخشنة من قبل القوى الكبرى، إلا أنه قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية. لذا فإن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة، بالتالي فليس من الضرورة في شيء إجبار الآخرين على التغيير، من خلال سبل التهديد، أو اللجوء للقوة العسكرية أو الاقتصادية لتركيعهم، ولكن بالإمكان إجبارهم بطرق أخرى، تجعلهم "يريدون ما تريده أنت" بطريقة أخرى، أو استعمال الأساليب الخشنة ضدهم، بل باستعمال أساليب رخوة قوامها نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التلفزي، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون المبتغى منها زعزعة ثقة الناس في طبيعة النظام القائم، أو تشويه صورة القائمين عليه، أو إغراءهم جميعا بـ"مزايا"، تبدو لمالك القوة الناعمة (والخشنة)، أنها الأمثل، وسبيل"الخلاص الأوحد" [١]. لذلك يرى جوزيف ناي أن الولايات المتحدة اذا أرادت أن تبقى قوية فإن على الأمريكيين أن يعطوا اهتماماً "للقوة الناعمة".فالقوة الصلبة العسكرية والاقتصادية تستخدم في حث الآخرين على تغيير مواقفهم مثل (العصا) و (الجزرة) ولكن هناك مجالا آخر غير مباشر لممارسة القوة. فأمريكا يمكن ان تحصل على النتائج المرجوة في السياسة العالمية، إذا كانت هناك دول أخرى تريد أن تتبعها وتعجب بقيمها وتسترشد بنموذجها وتتوق الى مستواها في الازدهار والانفتاح، وفي هذه الحالة يمكنها أن تضع أجندة السياسة العالمية وتجتذب الأخرين مثلما ترغمهم على التغيير من خلال التهديد بـ (أو) استخدام القوة العسكرية والاقتصادية، ويشير إلى أنه منذ عصر روما لم تحرز أمة من القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية ما أحرزته الأمة الأمريكية إلا أن أمريكا بمفردها غير قادرة على مواجهة تهديدات عصر المعلومات والعولمة وذلك ما يفسر لماذا يتوجب على أمريكا أن تتعاون مع بقية العالم، وكان الهجوم الإرهابي على أمريكا في ١١سبتمبر هو الحدث الذي نبه أمريكا الى أنه يتوجب عليها أن تسعى إلى علاقات بناءة مع بقية العالم. والآن أكثر من أي وقت مضى، وفي عصر المعلومات والعولمة ومع تكاثر المنظمات غير الحكومية، وأن أمريكا يتوجب عليها أن تصبح أكثر انخراطا في الجماعة العالمية. كما إن التهديدات العالمية مثل الإرهاب والبيئة وتهريب المخدرات لا تستطيع القوة العسكرية والاقتصادية حلها، بل أن القوة العسكرية في بعض الاحيان قد لا تحقق المصلحة الوطنية الأمريكية. لذلك يجب على أمريكا في القرن الـ ٢١أن تقلل إعتمادها على القوة الصلبة، وتزيد من اعتمادها على القوة الناعمة أي الثقافة والقيم والمؤسسات الأمريكية، من أجل أن تكون أكثر تحصنا في الداخل وأكثر قبولاً في الخارج . [٢]

كما يوضح ناى فى أطروحته أن الولايات المتحدة تمتلك العديد من وسائل القوة الناعمة التى تمكنها من تحقيق أهدافها الخارجية إلا أن أستخدامها المفرط للقوة المسلحة خاصة فى العراق أدى إلى هبوط منحنى قوتها الناعمة فيقول:" القوة الناعمة سلاح مؤثر من الإرغام ودفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد يحقق الأهداف عن طريق جاذبية قيمه ومُثُله، وسياساته لبلد آخر. فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتنا، ولقد كان لدى أمريكا الكثير من القوى الناعمة منذ زمن طويل إلا أن الحرب على العراق في ٢٠٠٣ كانت باهظة التكاليف؛ إذ أظهرت نتائج استطلاعات الرأي بعد الحرب هبوطاً مفاجئاً في شعبية الولايات المتحدة بالمقارنة مع الحالة قبل ذلك بعام حتى في بلدان مثل إسبانيا وإيطاليا اللتين قدمت أمريكا لهما دعماً للجهد الحربي" [٣] لذلك أكد ناى على أهمية العلاقة بين

---

[١] يحيى اليحياوى ، أوباما وأطروحة القوة الذكية، ٢٠١١/٨/**١٢**،متاح على الرابط :

http://hespress.com/opinions/11560.html

[٢] محمد سلوم ، حرب قصف العقول وكسب القلوب، الحوار المتمدن، العدد ١٣٧٥، نوفمبر ٢٠٠٥ ، نسخة الكترونية .

[٣] جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص ١٥٦

السياسة الخارجية الأمريكية والقوة الناعمة بقوله: "إن السياسة المكروهة أدت إلى انحدار القوة الناعمة وتناقص أثر الثقافة الشعبية الأمريكية فى العالم مقابل تزايد الإقبال على الثقافات الأخرى والفاعلين الآخرين، مثل تنظيم القاعدة الذى زادت قوته الناعمة إثر معاداة أمريكا، لذلك فإن أهم شيء على الولايات المتحدة فى سياستها الخا رجية هو تطوير استراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمي مجتمعًا مدنيًا". (١)

توضح المقولة السابقة مدى اهتمام "ناى" بضرورة تبنى الولايات المتحدة استراتيجية بعيدة المدى تقوم على دبلوماسية الرأى العام ، نظراً لتراجع الإهتمام بقوتها الناعمة فهى تنفق على قوتها العسكرية سبعة عشر ضعف ما تنفقه على قوتها الناعمة لذلك لابد لها من تفعيل طرق وأدوات قوتها الناعمة فى سياستها الخارجية، وهو ما أكد عليه أيضاً بقوله: " ضرورة وضع استراتيجية بعيدة المدى والتى يجب أن تبنى من خلال تبادلات ثقافية وتعليمية، تهدف إلى تأسيس مجتمع مدنى أكثر انفتاحا فى منطقة الشرق الأوسط ومن أجل تحقيق تلك الغاية، وكذلك الحكومات أن تساعد فى تطوير مجتمع مدنى مفتوح فالشركات يمكن لها أن توفر التقنية اللازمة لتطوير الأنظمة التعليمية والجامعات، يمكنها أن توفر برامج تبادل أكثر للطلبة والكليات ويمكن للمؤسسات أن تدعم مؤسسات الدراسات الأمريكية والبرامج الخاصة برفع قدرات الصحفيين، ويمكن للحكومات أن تدعم تدريس اللغة الإنجليزية وتمويل برامج التبادل الثقافى". (2)

من العرض السابق لأهم مقولات أطروحة القوة الناعمة يتضح لنا أن هذه النظرية وظفت أكاديمياً وعملياً من أجل تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية أهداف سياستها الخارجية، خاصةً فى منطقة العربية، التى استهدفت تعويض الولايات المتحدة الأمريكية عن الخسائر الفادحة التى منيت بها نظير استخدامها المفرط للقوة المسلحة فى حرب العراق وافغانستان .

٣- الانتقادات التى تعرضت لها النظرية :

تعرضت نظرية "القوة الناعمة" لانتقادات عديدة، من بينها:

أ- أن المفهوم شديد العمومية وغير محدد .

ب- أنه من الصعب تحديد الآثار التي تنتجها القوة الناعمة .

ج- أن القوة الصلبة، من وجهة نظر الواقعيين، تظل الأكثر تأثيرا في العلاقات بين الدول والأحداث الجيوبوليتيكية.

وقد دفعت هذه الانتقادات السابقة جوزيف ناي إلى تطوير مفهوم آخر للقوة هو "القوة الذكية"، وهي عبارة عن مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة . (3)

نستخلص مما تقدم أن نظرية القوة الناعمة تعتبر من أهم النظريات التى اعتمدتها الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية بعدما تكبدت به من خسائر فادحة فى إطار حربها على الأرهاب، وتراجع شعبيتها داخلياً وخارجياً، وظهر ذلك بوضوح فى سياستها الخارجية تجاه المنطقة من خلال طرحها العديد من مبادرات الإصلاح، كذلك اعتماد أوباما مبدأ القوة الناعمة فى سياسته الخارجية بوصوله للحكم ٢٠٠٩، وظهر ذلك جلياً من خلال زيارته للقاهرة وخطابه الموجه إلى العالم الإسلامى، فضلا عن سياسته فى التعامل مع الثورات التى اجتاحت الدول العربية بدءاً من تونس، وثورة ٢٥ يناير بالقاهرة ثم اليمن وسوريا وليبيا، حيث اعتمد على تطبيق سياسة القوة الناعمة فى تعامله مع

(١) أحمد حسن المعيني ، عرض لكتاب القوة الناعمة وسيلة النجاح فى السياسة الدولية، آفاق ، يناير ٢٠١٢، نسخة الكترونية .

(٢) أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص ٧٨ .

(٣) جيمس أر . هاك، مرجع سابق .

الثورات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة، وعدم استخدام سياسة القوة أو التلويح بها باستثناء الحالة الليبية .

المبحث الثانى

تأثير النظريات الأمنية على الرؤية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

من العرض السابق لنظريات التحليل الثقافى، يمكن رصد أهم التوجهات والتفسيرات التى أثرت بها هذه النظريات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاة المنطقة العربية، ورؤيتها الأمنية فى إطار حماية أمنها القومى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك على النحو التالى :

١ – نظرية نهاية التاريخ :

أثرت هذه النظرية فى السياسة الخارجية الأمريكية حيث تم اعتمادها كمبدأ أساسى لها فى تلك الفترة التى ظهرت فيها،وذهب البعض إلى إعتبار هذه النظرية بمثابة "إنجيل" المجتمع الأمريكي المثقف في فترة ما بعد الحرب الباردة وبزوغ نظام عالمي جديد، كما اعتبرها البعض "المنقِذ" الذي خلّص الساحة السياسية والثقافية الامريكية من حالة الإرتباك الفكري وفقدان اليقين النظري الذي عمَّ المشهد الأمريكى خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كما كان لها الفضل في إنهاء حالة الجمود التي سادت الساحة الفكرية الامريكية آنذاك، ومن ثم قيادة القاطرة الأولى في قافلة طويلة من عربات عدة مُحملة بنظريات إستراتيجية مختلفة (القوة الناعمة لناي، صدام الحضارات لهنتنجتون، الطريق الثالث لانتوني، ورقعة الشطرنج الكبرى لبريجينسكي). [١]

ترجع أهمية النظرية فى السياسية الخارجية الأمريكية إلى أن بعض المفكرين يرى أن هذه النظرية (الأمريكية المنشأ والتأثير) أدت وما تزال دوراً في صياغة ورسم توجهات السياسة الخارجية الامريكية الداخلة في نسيج النظام العالمي الجديد [٢] فقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى إعلان الولايات المتحدة ميلاد نظام جديد يرتكز على الحرية. وهذا ما أشار إليه المفكر "فرنسيس فوكوياما" في كتابه نهاية التاريخ، مؤكداً انتهاء الصراع بين الأيديولوجيات السياسية بانتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية انتصاراً حاسماً، وأن نهاية التاريخ – تضع السيطرة بين يدي دولة واحدة متمثلة بأمريكا، وهي بذلك تقضي على كل ما يربط الإنسان بالعقيدة والأرض والتاريخ، وتضيف إليها قيماً جديدة بديلة لذلك نجد فوكوياما يعبر عن نهاية الأيديولوجيا بنهاية التاريخ على اعتبار أن التاريخ مكان الصراع بين الأفكار والأيديولوجيات المختلفة. وهو يرى أن الصراع توقف باندثار الشيوعية وانطلاق بديل أيديولوجي جديد، هو البديل الليبرالي الشامل[٣] .وهذا ما أكده الرئيس الأمريكى بوش عندما أعلن في خطابه أمام "المؤسسة الوطنية الديمقراطية" بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٦ عن تغير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية وطريقة تعاطي الولايات المتحدة مع الأنظمة القائمة في العالم. واعتبر بوش في هذا الخطاب أنه يصحح سياسة خارجية "خاطئة" استمرت لأكثر من ٦٠ عاماً ولكنها فشلت في تأمين وحماية

---

[١] محمد سيف حيدر النقيد ، نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد ،(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠٧) ، نسخة إلكترونية .

[٢] المرجع السابق .

[٣] العولمة وتأثيرها على العالم العربي وأبعادها الأيديولوجية ، آفاق علمية وتربوية ، أبريل ٢٠١١، نسخة الكترونية .

المصالح الأمريكية حول العالم. فالسياسة الامريكية القديمة قامت على دعم وتبني أنظمة ديكتاتورية شرط أن تتحالف مع الولايات المتحدة ضد أعدائها. واعتبر أن هذه الأنظمة خدمت أمريكا في معاركها على المدى القصير ولكنها فشلت في تأمين مصالحها على المدى البعيد. فهي أخفقت في تحفيز التنمية اللازمة لشعوبها وخاضت حروباً محلية، ما أدى الى انتشار الفقر والتخلّف وبالتالي الإرهاب في العالم. أما الأنظمة الديمقراطية فهي باعتقاده الضمانة الأساسية لمنع انتشار الإرهاب والحروب وهي بالتالي الحليف الطبيعي للولايات المتحدة لأنها "خلقت على شاكلتها". من هنا أعلن الرئيس الأمريكي عن هذا التغير الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية، التي بات هدفها الأول هو نشر مفاهيم الحرية، وإقامة أنظمة سياسية ديمقراطية في مختلف دول العالم. وهو ما يستند بشكل أساسي على نظرية "نهاية التاريخ" التى اعتبرت أن التاريخ البشري يتجه نحو حتمية واحدة: إقامة أنظمة ديمقراطية ليبرالية في كل المجتمعات. وأعطت دليلاً على ذلك سقوط معظم الأنظمة الملكية والشيوعية والفاشية والديكتاتورية العسكرية خلال القرن المنصرم وقيام أنظمة ديمقراطية مكانها. وقد استلهم بوش في خطابه فكرة الحتمية التاريخية هذه عندما أشار الى التزايد المضطرد للديمقراطيات في العالم على حساب الأنظمة التوتاليتارية منذ عام١٩٧٠،مما سبق نستطيع أن نرى بوضوح كيف أن هذه الفلسفة السياسية شكلت الأساس الإيديولوجي للتحول الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية والذي أدرجه الرئيس بوش في خطابه تحت عنوان نشر الديمقراطية والحرية في العالم كسبيل للقضاء على الإرهاب والحروب. [١]

٢- نظرية صدام الحضارات :

جاءت نظرية صدام الحضارات مؤكدةً على أهمية البعد الثقافى – الحضارى فى العلاقات الدولية ، وأهمية دور العامل الدينى فى السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم توظيفه بما يتفق مع مصالح وأهداف الولايات المتحدة، فقد ظهر هذا المفهوم ضمن إطار إعادة ترتيب الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة العربية باتجاه التعبئة ضد العالم العربي والإسلامي ، ويعد هذا الاتجاه أداة في يد السياسة الأمريكية اليمينية الجديدة في الولايات المتحدة، خاصةً بعد ما طرحه صموئيل هنتنجتون فى نظريته اذ الفكرة الرئيسة في هذه الأطروحة، هي أن الثقافة أو الهوية الثقافية هي في أوسع معانيها الهوية الحضارية، التي تمثل نماذج التماسك والتفكك في عالم ما بعد الحرب الباردة. وأن العامل الثقافي سيكون المصدر الجوهري للتصادم في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهذه الصدامات الرئيسة للسياسات الكونية ستحدث بين الدول والمجموعات المنتمية لحضارات مختلفة، إذ سيهيمن صدام الحضارات على السياسات الكونية، ومن المتوقع أن تنشب الصدامات وأعمال العنف أيضا بين الدول والجماعات ضمن الحضارة الواحدة، ومثل هذه الصدامات تكون اقل حدة واقل فرصة للانتشار من الصدامات التي تنشب بين الحضارات المختلفة، فالانتماء المشترك لحضارة واحدة يقلل من ارجحية اندلاع العنف في الحالات التي تحدث فيها بين المنتمين لحضارات مختلفة. وأنه سيكون الصدام بين الحضارات أحدث مرحلة فى تطور النزعات فى العالم الحديث، وهذه النزعات كانت فى المقام الأول نزاعات داخل إطار الحضارة الغربية بين الدول الغربية ومع انتهاء الحرب الباردة انتقلت السياسات حيث كانت حروبا عالمية من طورها الغربى ليصبح محورها الأساسى التفتعل بين حضارة الغرب والحضارات الأخرى. ويذكر هنتنغتون أنه ليس منطقيا أن نصنف بلدان العالم بعد انتهاء الحرب الباردة على أساس أنظمتها السياسية والاقتصادية، وإنما على أساس ثقافتها

[١] د. باسم يموت، مرجع سابق .

حيث تشترك الدول الغربية بملامح ثقافية تميزها عن المجتمعات الإسلامية أو الصينية،وإن المسلمين والصينين والغربيين ليسوا جزءا من كيان ثقافى أوسع بل إن كلاً منهما يشكل حضارة بذاتها. [١]

ويرجع هنتنغتون أسباب الصدام بين هذه الحضارات الى :-

أ- إن الاختلافات بين الحضارات أساسية واختلافات الحضارات أكثر جوهرية من السياسية ، وهذه الاختلافات لا تعني بالضرورة الصدام، والصدام لا يعني بالضرورة العنف .

ب- تعمق الوعي الحضاري والإحساس بالاختلاف بين الحضارات المصاحب للعداء بينها بسبب الزيادة في التفاعلات بين الشعوب التي تنتمي الى حضارات مختلفة .

ج- إن عمليات التحديث الاقتصادي والتغير الاجتماعي تفصل الناس عن الهويات المحلية وكذلك تضعف الدولة القومية بوصفها مصدرا للهوية الذاتية، ويتحرك الدين لسد هذه الثغرة في الهوية وإحياء الدين يقدم أساسا للهوية .

د- يتعزز نمو الدور الحضاري بفعل الدور المزدوج للغرب من ناحية إن الغرب في قمة قوته، وربما نتيجة لذلك يتبنى غير المنتمين الى الحضارة الغربية ظاهرة العودة إلى الجذور الثقافية لهم .

هـ- تعزز الإقليمية الاقتصادية نتيجة الوعي الحضاري من ناحية، وقد تنجح الإقليمية الاقتصادية فقط عندما تتجذر في حضارة مشتركة . [٢]

ويؤكد هنتنغتون فى أطروحته أن الصراع بين المسيحية والإسلام صراع مستمر وعميق إذا ما قورن بصراع الليبرالية والشيوعية، فالمشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته، وأن المشكلة المهمة بالنسبة للإسلام هى الغرب: حضارة مختلفة، وشعبها مقتنع بعالمية ثقافته، ويعتقد أن قوته المتفوقة تفرض عليه التزاماً بنشر ثقافته فى العالم، وهذه هى المكونات الأساسية التى تغذى الصراع بين الإسلام والغرب، ويرى أنه يجب أخذ التدابير اللازمة فى المدى الطويل للتعامل مع الثقافات غير الغربية التى حاولت أن تدخل عصر الحداثة دون أن تتغرب أو تتنازل عن قيمها، لكنها فشلت فى ذلك باستثناء اليابان، وهو بذلك يشعر أن الهيمنة الغربية لن تكتمل بالهيمنة السياسية والاقتصادية فقط ولكن يلزم لاكتمالها الهيمنة الحضارية أيضاً وفى قلبها الهيمنة الثقافية، منع تصاعد النزعات المحلية داخل الحضارات إلى حروب كبيرة، والحد من توسع القوة العسكرية والحفاظ على القوة العسكرية للغرب، واستغلال النزاعات بين الدول الكونفوشيوسية والإسلامية، وتقوية المؤسسات الدولية التى تعكس مصالح الغرب وتدعم مشاركة الدول غير الغربية فى تلك المؤسسات. [٣]

ولقد أدى وقوع أحداث ١١ سبتمبر إلى بلورة أطروحات هنتنجتون السابقة بوضوح فى السياسية الخارجية الأمريكية ويعد المؤشر الأساس لذلك إعلان الرئيس بوش عن "محور الشر" الذي ضم إيران والعراق وكوريا الشمالية، ومن الواضح أن إدراج كوريا الشمالية كان إبعاداً للشبهة عن هذه التوجهات، خصوصاً بعد وصف الرئيس بوش للحرب على الإرهاب بأنها حرب صليبية جديدة، مما يعني أنها حرب تستهدف الإسلام بوصفه الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة. إضافةً إلى محاولة الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية لتغيير منظومة القيم الإسلامية، من جراء

---

[٢] د. قيس ناصر راهي، دورالدولة فى اطروحة صدامالحضارات لصموئيل هنتنغتون، مجلة الخليج العربي، (جامعة البصرة :مركز دراسات الخليج العربي ، المجلد ٤٠، العدد٢-١، ٢٠١٢) ص ص ٥- ٦

[١] المرجع السابق، ص ٦

[٢] إيمان محمود العيوطى ، مرجع سابق ذكره، ص ص ٦٩- ٧٠

عرض ما يسمى بـ "برامج الإصلاح السياسي، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية المرأة"، وغير ذلك وهذا ما جاء في مبادرة الشرق الأوسط الكبير. [١]

٣- نظرية القوة الناعمة :

تزامن ظهورها بوضوح مع النظام العالمى الجديد، وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم وإيمانها بدورها الرسالى تجاه العالم من نشر قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، واعتمدت الولايات المتحدة عدة آليات لتفعيل

النظرية فى سياستها الخارجية بعد تراجع شعبيتها بسبب الاستخدام المفرط لقواتها العسكرية فى حربها ضد الإرهاب، وذلك على النحو التالى :

١- القوة الناعمة وإستراتيجية الأمن القومى الأمريكى

أكدت إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى على ضرورة تبنى آلية القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة، لدعم موقفها فى صراعها مع الإرهاب، لأنها خسرت حروبها على الإرهاب، كما شهدت مكانتها تدهوراً عميقاً وسريعاً فى العالم الإسلامى، وبالتالى فإن على الرئيس القادم بذل الجهد لتحسين صورة أمريكا، واستعادة ثقة العالم فى مصداقيتها وذلك هو الدعامة الرئسية فى الانتصار فى الحرب على الإرهاب، وهذا ما أكدت عليه إستراتيجية أمنها القومى التى صدرت فى مارس ٢٠٠٦، وذلك بإتباع استراتيجية مؤسساتية مدعومة بمبادرات سياسية بما فى ذلك :

- إنشاء مراكز أمريكية فى الدول الإسلامية وتطبيق مبادرة مكتبة المعارف الأمريكية .
- خصخصة تليفزيون الحرة وراديو سوا وإطلاق قنوات فضائية تروج للسياسات الأمريكية.
- دعم برامج التبادل الثقافى وإيجاد حلول لمشاكل إصدار تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة.
- الإفادة من التنوع الأمريكى عبر إشراك الأمريكيين العرب والمسلمين فى هذه السياسة . [٢]

٢- وسائل دعم القوة الناعمة فى السياسة الخارجية الأمريكية .

من منطلق ادراك واشنطن أن إعادة توظيف القوة الرخوة قد يسفر عن نتائج أفضل فى استراتيجيتها فى الحرب على الإرهاب، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطويرعدة سياسات من شأنها تحسين صورتها فى العالم وبالأخص فى العالم العربى والشرق الأوسط وهى كالآتى :

أولاً: عدلت الولايات المتحدة من خطابها السياسى العام الموجه إلى الشرق الأوسط من خلال التركيز على مفهوم نشر الحرية والديموقراطية، والتخفيف من وتيرة الحرب على الإرهاب. وبدأ ذلك من خطاب التنصيب للولاية الثانية للرئيس بوش، كما أن هذا التحول فى الخطاب السياسى تبعه تحول آخر داخلى فى الإدارة الأمريكية،وهو أن إدارة ملفات الحرب على الإرهاب أصبحت تتم فى وزارة الخارجية. واستكملت الحكومة الأمريكية سياستها لتوظيف القوة الرخوة بأن استحدثت منصب نائب وزيرة الخارجية للدبلوماسية الشعبية، والتى تعتنى بشكل رئيسى بتحسين ملامح المبادرة الأمريكية لنشر الديمقراطية فى دول العالم العربى وكسب التأييد لها، واستدعى ذلك أن توافق الإدارة الأمريكية على زيادة ٢٥% على الميزانية المخصصة للدبلوماسية الشعبية

ثانياً: محاولة الإدارة الأمريكية رأب الصدع بينها وبين الحلفاء فى أوربا، لبدء صفحة جديدة والتغاضى عن موضوع حرب العراق. [١]

---

[٣] د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب،٢٠٠٩)، ص ١٦٦ .

[١] عبد الجليل محمد حسين ، الشرق الأوسط الكبير ، دراسة تحليلية مقارنة للمشاريع الأمريكية فى المنطقة، رسالة دكتوراه ،(القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٨) ص ص ٤١٨- ٤١٩

ثالثاً: قامت الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة الماضية بمحاولة بدء العمل على كسب تأييد دول العالم من خلال برامج مساعدات ومبادرات إنسانية، كان من أبرزها تمرير قانون فى الكونجرس يعرف بقانون تحدى الألفية الجديدة والذى وقعه الرئيس بوش فى يناير ٢٠٠٤ .

ويمكن إضافة تبرع الولايات المتحدة بـ٢٥٠مليون دولار لصالح دول جنوب شرق أسيا التى تعرضت لتسونامى على أنها ضمن سياسة استخدام القوة الرخوة، لأن هذا التبرع قد يكسبها تأييداً كبيراً داخل الدول الإسلامية، مما قد ينفى شبهة عدائها للدين الإسلامى والذى ساد نتيجة الحرب على الإرهاب، حيث أن ما تبرعت به الولايات المتحدة، فاق ما تبرعت به دول العالم العربى. [٢]

[٢] مدحت عواد الشريف ، المبادرات الغربية لإصلاح الشرق الأوسط و أثرها على الأمن القومى المصرى ،رسالة ماجستير(القاهرة :كلية الاقتصاد و العلوم االسياسية ، قسم ا لعلوم السياسية ، ٢٠٠٨) ص ص ٦٧- ٦٨

[١] المرجع السابق ، ٦٩- ٧٠

خلاصة الفصل الأول

من الرصد السابق لنظريات التحليل الثقافى وتوجهات السياسة الأمريكية فى إطارها تجاه المنطقة العربية يمكن التأكيد على عدد من النتائج :

أولاً: أن الولايات المتحدة وظفت تلك النظريات فى سياساتها الخارجية لخدمة أهدافها ومصالحها فى المنطقة العربية على الرغم من اختلاف توجهات كل نظرية من النظريات السابقة .

ثانياً: أنه حدث تراجع فى نظرية نهاية التاريخ بعد أحداث ١١ سبتمبر، كما يلاحظ اختلاف النظريتين السابقتين(نهاية التارخ– القوة الناعمة) مع نظرية "صدام الحضارات" التى تؤكد على حتمية الصراع بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى خاصةً الحضارة الإسلامية التى تشكل الخطر الأكبر عليها، وهو ما برهنت عليه أحداث ١١ سبتمبر مما أكسب النظرية مصداقيتها، وتبنى السياسة الخارجية الأمريكية لها فى القضاء على تنظيم القاعدة والغزو العراقى ومحاربتها للإرهاب الذى أدى إلى تراجع شعبيتها أمام الرأى العام مما دفع بالولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة القوة الناعمة فى محاربتها للإرهاب، ولتحسين صورتها واستعادة مكانتها .

ثالثاً: طرحت الولايات المتحدة العديد من المبادرات فى المنطقة العربية كأداة لتدعيم قوتها الناعمة فى إطار حربها على الإرهاب على المدى البعيد بعد ثبوت فشل الآلة العسكرية، فاتجه بعضها إلى النظام السياسى والبعض الآخر إلى الإصلاح المجتمعى،ومن أهم هذه المبادرات مبادرات الإصلاح التعليمى فى الدول العربية والإسلامية، حيث ترى الولايات المتحدة أن مناهج هذه الدول سبب فى أحداث ١١ سبتمبر، والإدعاء بأنها تنمى وتدعم ظاهرة الارهاب، إلا أن المتتبع لهذه الإصلاحات يجد أنها تمثل خطورة على الثقافة الوطنية للدول العربية والإسلامية حيث أنها تسعى إلى نشر الثقافة والقيم الغربية، وهو ما يتعارض مع الخصوصية الثقافية، ويتجلى ذلك فى مطالبة الولايات المتحدة الدول العربية والإسلامية بضرورة تبنى هذه الإصلاحات، واستخدامها كافة وسائلها لتحقيق هذا التغيير بدءاً بتقديم المعونات ومروراً بالضغط والحصار الاقتصادى وانتهاءً بإستخدام القوة. وهذا من شأنه أن يمثل تهديداً للأمن الثقافى المصرى والعربى الذى يمثل عنصر فعال من عناصر الأمن القومى فى ظل التغييرات والتحولات التى شهدها العالم فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، حيث أصبح مفهوم الأمن يُعرف بأمن البشر، ويتمثل ذلك بوضوح فيما أشارإليه جوزيف ناى عن كولن باول فى قوله: "لا أستطيع أن أفكر فى رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم فى أمريكا، ذلك لان الطلبة يعودون لأوطانهم بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأمريكية فهم يشكلون خزانا رائعا للنوايا الحسنة تجاه البلد الذي درسوا فيه، وفي كون الكثير منهم سينتهي به الأمر إلى احتلال مراكزيستطيعون من خلالها التأثير على نتائج السياسة التى هى مهمة للأمريكيين " [1] .

كما أن المتتبع لمشروع الكتاب الأمريكى الممول الذى تم تنفيذه فى مصر يجد أنه يمثل خطورة بالغة على قيم الأطفال وثقافتهم، فمن واقع عمل الباحثة فى مجال التعليم لاحظت أن هذه الكتب أثرت فى الأطفال تأثيراً بالغاً، فالعديد منهم عندما يقرءون هذه القصص يوجهون لى انتقادات للقيم التى تربوا عليها بعد إعجابهم وقبلوهم لهذه القيم الغربية التى تتيح لهم قدراً كبيراً من الحرية، والتى لا يتفق مع قيمنا ومعتقداتنا، وهو ما يمثل تهديداً لثقافتنا وأمننا، وهو ما أشار إليه الدكتور مصطفى علوى عندما تحدث عن الخلل الاجتماعى والعوامل المشكلة له بقوله: "أن ثمة خللاً مزدوجاً هيكلياً وقيمياً فى بنية المجتمع المصرى، وأن ذلك الخلل نشأ عن سياسات اجتماعية وسياسية عامة ينقصها الرشد، أو عن تأثير

[1] جوزيف س. ناي، مرجع سابق ذكره، ص ٩

لتطور اجتماعى سياسى إقليمى أو عالمى ينعكس على الحالة المصرية، وأن ذلك الخلل ربما ينتهى إلى تهيئة قوة اجتماعية قائمة أو إعادة صياغة القيم الاجتماعية على نحو يمثل تهديداً محتملاً للأمن القومى المصرى عند نقطة زمنية ما فى المستقبل " [1]، ونظراً لأهمية سياسات الإصلاح التعليمى التى تبنتها الولايات المتحدة فى المنطقة العربية وما تمثله من خطورة على الأمن القومى العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة، وسوف أتناول ذلك بالتفصيل فى الفصول القادمة.

[1] د. مصطفى علوى ، البعد الاجتماعى للأمن القومى المصرى ، مجلة النهضة، العدد السابع ، أبريل ٢٠٠١ ، ص ٤٧

الفصل الثانى

السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة العربية

يشير مصطلح السياسة الخارجية إلى مجمل العلاقات الخارجية التى تمارسها الدولة مع غيرها من الدول فى المحيط الخارجى، والتى تتحدد وفق محددات داخلية وخارجية للدولة، تسعى من خلالها إلى حماية مصالحها الوطنية، أمنها الداخلى وأهدافها الفكرية وازدهارها الاقتصادى. وقد درجت المدارس التاريخية والتقليدية فى دراسة العلوم السياسية، ١٦٥التى سيطرت على دراسة السياسة الخارجية لفترة طويلة جداً على دراسة السياسة الخارجية وموضوعاتها على أنها "برامج العمل التى تتبعها القيادات السياسية إزاء العالم الخارجى بما فى ذلك الأهداف والوسائل"، ثم بدأ التفسير العلمى لها بمعنى" تحديد مجموعة المتغيرات والمواقف التى تؤثر على صنع واتخاذ السياسة الخارجية " وذلك لمحاولة تفسيرها بهدف الوصول إلى احكام موضوعية وعلمية عامة، تمكنا من فهم ظاهرة السياسة الخارجية. [1]

للوقوف على فهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية فى هذا الفصل، سوف تتناول الباحثة السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، وبالتحديد أثناء فترة حكم إدارتى الرئيس جورج دبليو بوش، ذلك لما لها من أهمية فى مجال الدراسة، حيث تزامن معها تصاعد الاهتمام بالأبعاد الثقافية فى العلاقات الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد، وتبنى الولايات المتحدة النظريات الثقافية فى تفسيرها للعلاقات الدولية مثل نهاية التاريخ وصراع الحضارات فى إطار حربها على الإرهاب من ناحية، وزيادة تدخل الولايات المتحدة فى الشئون الداخلية للدول العربية بطريقة لم يسبق لها مثيل، مما أدى إلى اختراق وتآكل السيادة الوطنية للدول من ناحية أخرى فى ظل استراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، واعتماد مبدأ الحروب الاستباقية والوقائية، ثم قيام الولايات المتحدة بطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير ثم الموسع وما تضمنته من أهداف تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح،بناء مجتمع المعرفة، توسيع الفرص الاقتصادية،ومدى انعكاس الأهداف السابقة وارتباطها بضرورة تغيير وتحديث المنظومة التعليمية فى المنطقة العربية بصفة عامةً، ومصر بصفة خاصةً، واستخدام الولايات المتحدة

الأمريكية كافة الوسائل الممكنة لإحداث هذا التغيير، خاصةً بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، وتوجيه الاتهام للمناهج العربية بأنها تحض وتشجع على الإرهاب. وسوف تقوم الباحثة بتقسيم الدراسة فى هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية : المفهوم والمحددات .

المبحث الثانى: الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة العربية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

[1] د. حسن بكر ، مباديء العلوم السياسية : العلاقات السياسية الدولية ، (أسيوط : كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) ص ص ٢٥٣ : ٢٥٤

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية: المفهوم والمحددات

تعتبر السياسة الخارجية للدولة مظهراً رئيساً مهماً من مظاهر تفاعلها فى العلاقات الدولية التى هى طرف فاعل ومشارك فيها بحكم ما تؤديه من أدوار أو تتحمله من التزامات أو تقدمه لتطوير المجتمع الدولى من مساهمات، وفضلاً عن ذلك كله، فإن السياسة الخارجية هى الأداة الأولى للدولة التى تستخدمها فى الدفاع عن مصالحها العليا وفى حماية أمنها والذود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها، وما قد يواجهها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجى أو ذاك . [1]

وينقسم هذا المبحث إلى عنصرين رئيسين هما :

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية :

هناك العديد من التعريفات التى تحاول أن توضح ما تنطوي عليه عملية صنع السياسة الخارجية للدولة من أبعاد ومضامين أو ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، ومن ذلك :

- " الخبرة التراكمية التى تنتج عن اتخاذ قرارات مستمرة تحت ضغط ظروف دولية متغيرة وغير مستقرة، وتحاول بها الدول أن تحمى مصالحها وتحقق طموحاتها " . [٢]
- "تعبير عن مواقف الدولة واتجاهها، وهى انعكاس لمستوى انغماسها فى المشكلات والقضايا التى تعنيها وتؤثر بصورة مباشرة أو أخري على مصالحها وأهدافها. وأن السياسة الخارجية هى بطبيعتها نوع من الملائمة المستمرة بين ما تسعى إليه الدولة وتحاول الحصول عليه من خلال الآخرين، وبين ما تسمح به ظروف الوضع الدولى القائم . [3]
- "القرارات ومسار الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول الأخرى بهدف حماية مصالح البلاد والترويج لمصالح ذاتية على الساحة الدولية ". [٤]

من التعريفات السابقة، يمكن القول :

١- أن الدولة بكل أجهزتها المتخصصة، هى التى تتحمل المسئولية الأساسية فى صنع سياستها الخارجية بكل ما تتضمنه من مواقف أو تنطوى عليه من قرارات تحاول عن طريقها أن تحقق أهدافها فى مواجهة الدول الخارجية .

٢- أن القاعدة التى تحددها الدولة لنفسها من المصالح والأهداف، وما قد يرافقها بالضرورة من طموحات وتطلعات دولية تشكل المحور الرئيس الذى يدور حوله التخطيط لكافة جوانب هذه السياسة الخارجية .

٣- أن اختيار نمط خارجى معين، يتم عادةً فى مواجهة متغيرات دولية كثيرة، وهى المتغيرات التى تعكس نفسها فى صور مختلفة على سياسات الدولة ومواقفها ومصالحها، ومن هنا يأتى رد فعلها لما يحدث على هذا النحو أو ذاك . [٥]

---

[1] د. إسماعيل صبرى مقلد ، أصول العلاقات الدولية : إطار عام ، (أسيوط : كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٧)، ص ١١٤

[2] د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع،(أسيوط: كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٧– ٢٠٠٨) ص ١٠٨

[٣] د. علياء أحمد فرغلى، أصول السياسة الخارجية "السياسة الخارجية المصرية المعاصرة " ، (أسيوط : كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، د.ت) ، ص٨

[1] Kevin Sandler," International Affairs/Foreign Policy: Definitions and Key Concepts" , Course Materials, Sunday, January 2,2012 .

[٥] د. إسماعيل صبرى مقلد ، أصول العلاقات الدولية : إطار عام ، مرجع سابق، ص ١١٥

٤- أن الدولة عندما تنتهج سياسة خارجية معينة، وتحبذها على غيرها، فإن قرارها فى هذا الشأن يجب أن يكون مستنداً إلى مسح واقعى دقيق لما تحوزه من موارد وقدرات أو ما تستطيع التصرف به من إمكانيات فى مواجهة كافة الاحتمالات التى تطرحها الظروف .

٥- أن التخطيط للسياسة الخارجية لا يعد مكتملاً إلا إذا كان متضمناً اختيار الآليات التنفذية الاقدر على تحقيق أهداف تلك السياسة ، سواء كانت تلك الآليات دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو دعائية، أو كانت مزيجاً منها كلها فى نفس الوقت .

٦- أن ما تحققه الدولة من نجاح أو تعثر وفشل فيما تخطط له وتتفق عليه وتتحرك من أجله على المستوى الدولى، هو أساس التقييم اللاحق من قبل الأجهزة المسئولة فيها حول مدى سلامة تلك السياسة الخارجية أو عدم واقعيتها . [١]

ثانياً: محددات السياسة الخارجية الأمريكية :

"إن المصلحة الوطنية هى المحدد الأساسى للسياسة الخارجية". هذه العبارة هى إحدى العبارات الكلاسكية الذائعة فى كتب العلاقات الدولية. كما أن أول الدروس الأكاديمية التى يتلقاها طلاب العلوم السياسية عموماً ودارسو العلاقات الدولية خصوصاً تتلخص فى تحديد المصالح الوطنية كوسيلة لتوقع اتجاهات السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية داخل إطار النظام الدولى. هذه المسلمات العلمية والموضوعية التى تنطبق فى حالة الغالبية العظمى من دول العالم . إلا إنه فى بعض قضايا معينة فى السياسة الخارجية الأمريكية فإن التوازن السياسى الداخلى – الإدارة أو داخل النظام السياسى هى التى تحدد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة أو دولة بعينها. فالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة وغيرها تجد محددها الرئيس فى التفاعلات السياسية بين جماعات المصالح الفاعلة والمؤثرة فى الساحة السياسية الأمريكية وليس فقط من خلال تحديد المصلحة الوطنية كما تراها النخبة الحاكمة، بل أكثر من ذلك فكثيراً ما يؤدى التنافس السياسى بين جماعات الضغط المختلفة إلى حدوث تناقضات واختلافات فى تحديد الوسائل والأهداف داخل مؤسسات النظام السياسى . فعادةً ما ينشأ تباين فى وجهات النظر بين الإدارة والكونجرس، بل وبين العناصر القيادية داخل الإدارة – كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع والمخابرات المركزية وغيرها.[2] إلا أنه منذ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في١١ سبتمبر ٢٠٠١، اتحدت آراء واضعي السياسات وراء أجندة واضحة: مكافحة الإرهاب، استباق التهديدات المتصورة بقوة، وتأكيد حق الولايات المتحدة فى العمل منفردة . [3] وأصبح الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث ١١سبتمبر هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في ترتيباتها الأمنية التي سوف تساعد على إدامة عالم يتفق مع القيم والمصالح الأمريكية، وبالتالي تعزيز السلم والرخاء والعدالة على أوسع نطاق ممكن. وإدماج شركاء جدد في الجهود الأمريكية مما يساعد على التعامل مع التحديات التقليدية للحفاظ على السلام في المناطق المقسمة وكذلك مع التهديدات عبر الوطنية مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. [4] وأن النصر النهائي في الحرب على الإرهاب هو تركيب الأنظمة الديمقراطية القادرة على المساندة وقمع النمو الإرهابى.[5]

---

[١] د. علياء أحمد فرغلى ، أصول السياسة الخارجية "السياسة الخارجية المصرية المعاصرة ، مرجع سابق، ص ص ٩ : ١٠

[٢] محمود حمد ، محددات الموقف الأمريكى من قضية الشرق الأوسط، السياسة الدولية ، (القاهرة : الأهرام ، السنة ٢٧، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢) ص٨٤

[3] Suzanne Nossel ," Smart Power ". Foreign Affairs. March / April 2002 on site : http://www.foreignaffairs.com/articles/59716/suzanne-nossel/smart-power

[4] Richard N. Haass , "Defining U.S. Foreign Policy in a Post-Post-Cold War World". DISAM , 2002/Winter 2003, p 33

[5] Robert L , Ostergard." The Failure of America's Post–Cold War Foreign Policy: From the Persian

وهذا ما تبنته إدارة الرئيس بوش من أن نشر الديمقراطية هو مفتاح أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال الاتحاد في مجتمع الديمقراطيات وبناء نظام دولى يستند على القيم المشتركة وسيادة القانون، تعزيز مجتمع الديمقراطيات لمكافحة التهديدات المشتركة والتخفيف من اليأس الذي يغذي الإرهاب ونشر الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم . [1]

توضيحاً لما سبق سوف تقوم الباحثة بدراسة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية للوقوف على طبيعة العوامل المؤثرة فى صنع القرار السياسى الخارجى للولايات المتحدة، وفيما يلى عرض لتلك المحددات :

أولاً: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

أن ظواهر السياستين الخارجية والداخلية ترتبط ببعضها فى شتى الأشكال المباشرة وغير المباشرة. فالسياسة الخارجية تمتد بركائزها الخارجية إلى أوضاع السياسة الداخلية، فالأخيرة هى التى تمدها بقوة الدفع وتعين مجال حركتها، كما أنها هى التى تقرر أهدافها وترسم حدود قدراتها وامكاناتها . وعلى الناحية الأخرى، فإن السياسة الداخلية لا يمكنها أن تنعزل عن تأثيرات السياسة الخارجية. فما يحدث فى الخارج قد يصيب توازن السياسة الداخلية بالخلل الذى تتفاوت حدته ومداه باختلاف الوقائع والظروف، وقد يعجل بتفجير مواقف داخلية عنيفة كالثورات والاضطرابات. هذه التطورات الداخلية قد تؤدى مضاعفاتها اللاحقة إلى احداث تغيير من نوع أو آخر فى مضمون السياسات الخارجية لمثل تلك الدول والمجتمعات الإنسانية.[2] نجد ذلك واضحاً فى أحداث ١١ سبتمبر وما أظهرته من التداخل والتشابك فى علاقات التأثير المتبادل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث تبنت الولايات المتحدة مفهوم "الحرب الاستباقية" فى إطار استراتيجية أمنها القومى الجديدة وحربها على الإرهاب، وإعلانها التدخل فى أى بقعة من بقاع الأرض تمثل تهديداً لأمنها ومصالحها الحيوية فى المنطقة، وهو ما أدى بدوره إلى تآكل مبدأ السيادة الوطنية للدول. كما أن هناك عوامل داخلية أخرى تؤثرعلى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بصورة مباشرة وغير مباشرة من أهمها :

١- رؤية القيادة السياسية :

ينص الدستور الأمريكى على تقسيم السلطة فى أمور السياسة الخارجية بين الرئيس والكونجرس على حد سواء بحيث تشارك في صنع السياسة الخارجية السلطتان التنفيذية والتشريعية . [3] إلا أن دراسة واقع صنع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة يشير إلى أن السلطة التى خولها الدستور للرئيس الأمريكى أكبر من تلك التى يتمتع بها أى رئيس منتخب فى أى دولة فى العالم. لكن الواقع العملى يؤكد أن الاستخدام الفعال لهذه السلطة يعتمد على قدرة الرئيس على إقناع الآخرين بقبول وتنفيذ سياسته، كذلك وجود جهاز بيروقراطى فنى ضخم يساعد فى ذلك . [4]

Gulf to the Gulf of Guinea " , The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/Fall 2006. p46

[1] محمود حمد ، مرجع سابق ذكره، ص ٨٦

[2] د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت: جامعة الكويت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٢) ص ص ٢٣ :٢٤

[3] Richard F. Grimmett," Foreign Policy Roles of the President and Congress, Foreign Affairs and National Division , June 1, 1999 .

[4] د. علياء أحمد فرغلى مصطفى، توظيف حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الامريكية فى فترة ما بعد الحرب البردة "١٩٩٠-٢٠٠٤" ، رسالة دكتوراة ، (أسيوط : كلية الجارة ، جامعة أسيوط، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٨)، ص ٩١

كذلك فإن هناك من المحللين من يرون أن عملية صنع القرار على هذا المستوى الرئاسى تتوقف على علاقة الرئاسة بالمؤسسات الأخرى وتفاعلها مع مجموعة العوامل الخارجية كشكل النظام الدولى وطبيعة التوجه السياسى الخارجى، ومجموعة العوامل الداخلية كالجهاز البيروقراطى، وجماعات الضغط والإعلام والرأى العام أو الجماهير التى يطلق عليها البعض المؤسسة الرابعة فى صنع السياسة الخارجية. هذا إلى جانب آخر لا يقل أهمية عن ما سبق وهو شخص الرئيس وبخاصةً اتجاهاته السياسية، وشخصيته، وتاريخه، وأسلوب إدارته خلال فترة توليه المنصب.[1] وحسب تصريحات وزير الخارجية الأسبق، كولن بول، فإن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعد وظيفة عاكسة لطبيعة شخصية الرئيس الأمريكى. فعند تسلمه للسلطة، يقوم كل رئيس أمريكى بتعيين كبار موظفيه ومستشاريه،بالإضافة إلى تعيين الوزراء. كما أنه يحدد الأدوات التى سوف يتم اللجوء إليها لتنفيذ أجندته الخارجية . [2] وتشير إحدى الدراسات المتخصصة التى أجريت حول مؤسسة الرئاسة الأمريكية إلى أن شخصية الرئيس هى أحد أهم العوامل المحددة لطريقة تعامله مع صناعة القرار واختياره لمستشاريه، فالرئيس نيكسون على سبيل المثال كان يفضل تركيز القوة فى شخصه ولا يحبذ إشراك الجهاز البيروقراطى فى عملية صنع القرار. وفى قراره بشأن التدخل فى أزمة المجر عام ١٩٥٦، أستشار الرئيس ايزنهاور أحد أقربائه المقربين بدلاً من أن يستشير مجلس الأمن القومى.وقد توصلت الدراسة إلى أن تحليل شخصية الرئيس الأمريكى يعتمد على عاملين هما: حب الرئيس لمنصبه السياسى، والمجهود الذى يستثمره فى هذا المنصب، كما أن طُول فترة الحكم يعتبر من العوامل المؤثرة فى عملية صنع القرار بالنسبة للرئيس الأمريكى. [3] مما سبق يمكن القول أن الرئيس يمارس دوراً بالغ الأهمية فى توجهات السياسة الخارجية لبلاده .

٢- دور الدين فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية .

تمثل قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي وتعديلاته يؤكدان على العلمانية والفصل بين الدين والدولة، فإن الدين كان وما زال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي. فالحياة الأمريكية تخضع لنظام من القيم تتفاعل داخله العديد من الأديان، ولكن بدرجات مختلفة تفصل بينها مسافات اجتماعية واتجاهات مذهبية وفكرية تؤكد على هذه التعددية. [4] فالدين هو الأصل فى قيام المجتمع الأمريكى، فهو متصل بعادات الأمة، وبقيمها الوطنية، مما يجعل له قوة خاصة. كما أن الدين فى الولايات المتحدة قد وضع حدوداً لنفسه بنفسه، وظلت المؤسسات الدينية منفصلة عن المؤسسات السياسية، مما مكن للقوانين أن تتغير بسهولة، مع بقاء المعتقدات القديمة ثابتة. واحتفظ الدين المسيحى بسيطرة كبيرة على عقول الشعب الأمريكى. وقد عبرت المؤثرات الدينية والأخلاقية عن نفسها، فى السياسة الأمريكية، فى العديد من الممارسات عبر مراحل تطورها التاريخية، وخلالها اختلفت التوجهات، وتعددت السياسات، والتى تصب فى المحصلة النهائية، فى اتجاه التأكيد على هذا البعد، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، سواء تم استخدام الدين بلفظه واصطلاحه، أو تم استخدامه فى ثنايا مصطلحات ومفاهيم أخرى كـ"الأخلاق الأمريكية"، و"الأيديولوجية الراسمالية"، أو "الثقافة الأمريكية"، أو غيرها من المفاهيم التى تتداخل مع المفهوم، وتعطى نفس مضامينه. [5] وقد ظل الدين فى الجانب الأكبر من استخداماته "أداة" من أدوات

---

[1] المرجع السابق ذاته، ص ٩١

[2] كيندل سكوت، ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية،(القاهرة: الأهرام ، السنة ٤٤، عدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩) ، ص ١٤٣

[3] د. علياء أحمد فرغلى مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٩١ – ٩٢

[4] د. شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ١٨

[5] عصام عبد الشافى، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة فى تأثير البعد الدينى ٢٠٠١– ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ص ٣٩٤– ٣٩٥

السياسة الخارجية الأمريكية طوال مرحلة الحرب الباردة وفى السنوات التالية لانتهائها، إلا أنه ومع تصاعد تأثير تيارات اليمين الديني والسياسي فى صياغة وتشكيل هذه السياسة، أصبح يمثل "إطاراً مرجعياً" لها، دعم ذلك اتجاه هذه التيارات إلى التصدى لقضايا اضطهاد المسيحين فى العالم وتحديداً فى الدول الإسلامية، وممارسة ضغط كبير على الكونجرس لإصدار تشريع يقضى بفرض عقوبات على البلدان التى ثبت إدانتها بانتهاك الحقوق الدينية، ونجحت فى إستصدار قانون الحرية الدينية فى أكتوبر ٢٠٠٤ ، وقانون تجريم معاداة السامية ٢٠٠٤. [1]

تتعدد المؤشرت التي تدل علي تصاعد دور الدين في الحياة الأمريكية في السنوات الأخيرة منها:

١. تزايد قوة المؤسسات الدينية،حيث تتمتع بدرجة عالية من التنظيم، ولديها الإمكانيات الضخمة، كما أن بإمكانها توفير التسهيلات المادية وتسخير الوسائل المناسبة والمتقدمة لتحقيق أهدافها. ٢-

الأساس الهش للتيارات الحديثة وغموض مفاهيمها، فأصبح الفرد خاوياً تتقاذفه الأفكار والتيارات، أمام غياب نظام متكامل مقنع لجوانب الحياة الروحية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي ترتب عليه تحول أمريكا إلى مسرح للعديد من الدعوات الدينية والفلسفية .

٣- الدوافع الدينية تلعب دوراً رئيسياً في تحريك الأمريكيين في الكثير من مواقفهم، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من المواقف، فوفقاً لبعض الإحصاءات هناك أكثر من ٦٠ مليون يعلنون أنهم مسيحيون معمدون، و٦٠ مليوناً يعتبرون أنفسهم مؤيدين للأخلاق الدينية، كما أن ٨٤% من الشعب الأمريكي يعتقدون أن الوصايا العشر الدينية لا تزال صالحة حتى اليوم .

٤. إن الولايات المتحدة شهدت في الآونة الأخيرة حركة إحياء ديني كبيرة. [2]

ظهر ذلك واضحاً منذ أن تسلمت إدارة بوش مسئوليتها، حيث أنها تبنت مجموعة من السياسات التى تعكس فى مجملها رؤية "دينية محافظة" تجاه القضايا التى تتعامل معها داخلياً وخارجياً، ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتكشف عن عمق تأثير اليمين "الدينى" و"السياسى" على السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل إدارة بوش، التى أخذت تستدعى أفكاراً مثل : "إن أمتنا شهدت الشر " Our nation saw evil " ، و"مسئوليتنا أمام التاريخ: الرد على الهجوم والتخلص من الشر"، و" إنها حرب حضارات". [٣]

فى إطار العبارات السابقة للرئيس بوش يمكن ملاحظة ثلاث أفكارتوجد بانتظام فى خطاباته عن السياسة الأمريكية، التى هى متجذرة فى ماضى أمريكا الدينى :

- الأولى فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية "أمة مختارة" .
- الفكرة الثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية لها "مهمة" أو "دعوة" لتحويل العالم
- الفكرة الثالثة بأن فى تنفيذ هذه المهمة، الولايات المتحدة تُمثل قوات جديدة على الشر. [٤]

فى إطارما سبق يمكن القول أن: تأثير الدين فى السياسة الخارجية الأمريكية، ليس وليد المرحلة الراهنة، وليس مرتبطاً بطبيعة القيادة السياسية وتكوين الإدارة المحافظة الحاكمة فى ظل رئاسة بوش فقط، ولكنه ممتد الجذور عبر المراحل

---

[1] د. عصام عبد الشافى ، السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات ، السياسية الدولية، (القاهرة: الأهرام، السنة ٤٠، عدد ١٦٠، إبريل ٢٠٠٥) ، ص ١٥٥

[2] د. عصام عبد الشافى، دور الدين فى السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية ٢٠٠٣ نموذجاً، السياسية الدولية ، (القاهرة : الأهرام ، العدد ١٥٣ ، يوليو ٢٠٠٣) ص ص ١٣١- ١٣٢

[3] د. عصام عبد الشافى، السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات ، مرجع سابق، ص ١٥٥

[4] Dr. Abd El- Khabeer Mahmoud Atta , Readings in Political Science , (Faculty of Commerce , Assuit University ,Egypt , Fifth Edition , 2006) pp. 61:62

المختلفة التى مر بها تاريخ الولايات المتحدة، والذى شهد تصاعداً كبيراً مقارنة بكل المراحل السابقة، وجاء هذا التصاعد مرتبطاً، فى شقه الداخلى الخاص بالولايات المتحدة بطبيعة الظرف التاريخى الذى شهدته ممثلاً فى أحداث سبتمبر، مع تنامى تأثير التيارات الدينية واليمينية، ووجود قيادة سياسية مهيأة للاستجابة لهذا التأثير، وهو الأمر الذى كشف عن تقاليد استراتيجية أمريكية راسخة نحو التوسع والهيمنة، وتحت دوافع دينية ترتبط بقوة مع الدوافع الاستراتيجية والمصلحية. [1]

٣- تأثير اللوبي الصهيوني على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر"اللوبى اليهودى" من أهم وأخطر الجماعات الضاغطة فى الولايات المتحدة، وتعرف الموسوعة البريطانية كلمة "اللوبى" بأنها "مجموعة من العملاء النشطاء الذين لهم مصالح خاصة ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين وذلك للتأثير عليهم أثناء ممارسة عملهم"[2]

ويرتبط مفهوم جماعات الضغط بالعلميات السياسية، وبمحاولة التأثير على صانعى القرارات وتستخدم جماعات الضغط وسائل متنوعة، منها وسيلة اللوبى، إذ يتولى تقديم المعلومات بهدف الاقناع والتأثير، وبخاصةً فى المؤسستين التشريعية والتنفذية، فضلاً عن التأثير على الجماهير والتنظيمات الجماعية، ومنها محاولة التأثير لانجاح، أو عدم تأييد مرشحين فى الانتخابات، وقد شكلت الحركة المسيحية العديد من جماعات الضغط، ولا سيما بعد أن امتلكت وأدارت بفعالية عالية الكنيسة المرئية ومنظماتها، وبعد أن أصبحت قوة مهمة ومؤثرة فى الثقافة الأمريكية . [٣]

كما تعاونت جماعات الضغط المسيحية الأصولية مع جماعات أخرى، وبخاصةً فى حركة اليمين المحافظ. وشملت برامج هذه الحركة السياسية مبادىء دينية وأعلنت عن نيتها بتغيير المجتمع الأمريكى جذرياً فضلاً عن حماستها ودعمها الكبيرين لإسرائيل، وبذلك صار من الصعب فصل جماعات اليمين المحافظ السياسية عن الحركة المسيحية الأصولية وجماعات ضغطها. [٤]

وتعد اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (American Israel Public Affairs Committee) واللوبي الصهيوني" إيباك " من أبرز جماعات الضغط المعروفة في الولايات المتحدة والتي تلعب دوراً مهماً في الانتخابات الرئاسية الأميركية، ويتودد لها المرشحون كثيراً مثلما يفعل كذلك أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في الكونجرس، ولقد صار طبيعياً أن يتردد بها الحاخامات بصورة منتظمة على أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وبالطبع ذاك التردد له مقاصده وأهدافه ويدركها العضو الذي لا يتردد في العمل من أجل تحقيقها قدر المستطاع رغبة وطمعاً في استمراره على ما هو عليه، وتتضمن أهم الوسائل التي توظفها الإيباك – باعتبارها اللوبي المسجل رسميا للتحدث نيابة عن إسرائيل وباسمها – من أجل تحقيق أهدافها كلا مما يلي:

أ) السيطرة على أجهزة الدعاية الأمريكية مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون .

ب) إنشاء أو تأسيس العديد من المؤسسات التنظيمية التي تتعامل مع كل قطاعات الشعب الأمريكي كرابطة العمل الصهيونية، مؤسسة هاداسا العاملة في مجال الصحة .

---

[1] عصام عبد الشافى، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة فى تأثير البعد الدينى٢٠٠١– ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٣٩٥

[2] د. عبد الخبير محمود عطا، مقدمة فى العلوم السياسية، (أسيوط: كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٧) ص ٢٣٤

[3] د. يوسف الحسن ، البعد الدينى فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربى الصهيونى ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٢٧

[4] المرجع السابق، ص ١٢٧

ج) تشجيع انخراط أعداد ضخمة من المهنيين والمثقفين من اليهود الأمريكيين في منظمات الدفاع عن مصالح مجموعات اجتماعية مختلفة (مجموعات الدفاع عن الحقوق المدنية) .

د) إخضاع السياسيين لعملية تقييم متواصل لأدائهم وبالتالي مكافأتهم أو الضغط عليهم: تجميع الأموال الانتخابية للمرشح، ممارسة الضغوط الإعلامية وتوجيه حملات التشهير في الصحف ، حجب الموارد المالية عن عمليات الدعاية، وإصدار المنشورات والدراسات . [١]

خلاصة القول أن إيباك، بحكم الأمر الواقع وكيلاً لحكومة أجنبية، لديه سيطرة على الكونغرس، ثم تأتى أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ لتمثل فرصة سانحة لازياد نفوذ اللوبي الصهيوني وازياد تأثيره، وقد تجلى ذلك بوضوح من التأييد الأمريكي شبه المطلق لكل ما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين، وحملات التضييق الأمريكية ضد المسلمين داخل الولايات المتحدة وخارجها، ونتيجة لأحداث أيلول فقد حقق اللوبي الصهيوني مزيداً من المكتسبات حين تحالف المحافظون الجدد والجناح اليميني المسيحي ومجموعات تقليدية يمينية أخرى، مما عظم النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة ومكن الإيباك من تحقيق المزيد من المكتسبات، وفي مقدمتها الضغط على الكونجرس، كذلك تمكن رموز المحافظين الجدد من أخذ مواقع هامة في صناعة السياسة. [٢]

مما سبق يمكن القول أن اليهود استطاعوا تشكيل لوبي ضاغط في الولايات المتحدة، بالاعتماد على القانون الأمريكي الصادر عام ١٩٤٦، الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة في تشكيل مجموعة ضغط، بهدف ضمان مصالحها وذلك بفعل استراتيجيات متعددة منها :

أ- التأثير المباشر: مثل الاتصال بكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ب- التأثير غير المباشر: مثل تعبئة الرأي العام، وخلق اتجاه عام يؤثر على صانعي السياسة. [٣]

٤ – دور مراكز الأبحاث فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تعد المراكز البحثية، أو ما يطلق عليه Think-Tanks من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو ما يظهر على سبيل المثال بصورة واضحة بالنسبة للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، ويرجع دور تلك المراكز في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية إلي عاملين: الأول هو طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، أما العامل الثاني فهو انخراط الولايات المتحدة كفاعل رئيس في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة . [٤]

أما عن أهمية الأدوار التى تمارسها المراكز البحثية فتشير إحدى الدراسات إليها بالقول" إنها تولد التفكير الجديد " بين صانع القرار فى الولايات المتحدة، وتوفر خبراء للعمل فى الإدارة والكونجرس، وتزويد صانع السياسات لبناء فهم مشترك

---

[١] سلام علي أحمد، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، ٢٠١٣) ، ص ١٤٨

[٢] د. شاهر أحمد الشاهر ، مرجع سابق، ص ٣٦ – ٣٧

[٣] المرجع السابق، ص ٣٧

[٤] كريم القاضى، مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية ، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ،٢٦ مايو ٢٠٠٧ .

حول الخيارات السياسية، وتثقيف المواطنين الأمريكيين حول العالم، وتوفير طرف ثالث بالوساطة لأطراف الصراع . [١]
ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تضم معظم مراكز الفكر والرأى فى العالم (١٨١٥)، واشنطن وحدها لها ٣٩٣ مؤسسة، ماساتشوستس ١٧٦، كاليفورنيا ١٧٠ [٢] .
ويمكن تلخيص أهم أشكال وطرق ووسائل تأثير مراكز الأبحاث على صانع القرار فيما يلى :

١- **الأنشطة العلمية التفاعلية** : هذا النوع من الأنشطة يتمثل في عقد المؤتمرات أو الندوات وورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين وصناع القرار، وعادة هذه الأنشطة تفتح المجال للحوار والنقاش المباشر بين الباحثين أنفسهم أو مع المشاركين من المهتمين من صناع القرار. وهذا النوع من الأنشطة يكون ثري بالنقد من جهة ، وبتوليد الأفكار والاقتراحات الجديدة من جهة ثانية، والتعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين والخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر أو الندوة من جهة ثالثة.

٢- **الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة**: تدخل ضمن الأنشطة البحثية التفاعلية، ولكنها عادة تكون بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة أو إعداد سياسات عامة.

٣- **وسائل الإعلام** : عادة ما تستقطب أو تستضيف وسائل الإعلام، خاصة الفضائيات التلفزيونية والصحافة، الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث للاطلاع على آراءهم وتحليلهم العلمي حول القضايا الساخنة أو الأزمات السياسية أو القضايا والسياسات الحكومية مثار الجدل لدى الرأي العام، وغالباً تلعب آراء الخبراء والمحللين دوراً في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف واتجاهات الرأي العام ، وهو ما يشكل في بعض الأحيان ضغوطاً على صانع القرار لتعديل سياسته أو توجيهاً إيجابياً له.

٤- **المشاركة في النشاط العام** : إن العديد من الباحثين والخبراء العاملين في مراكز البحوث والدراسات يتم دعوتهم للمشاركة في لقاءات أو محاضرات وأنشطة عامة، سواء في مؤسسات تعليم جامعية أو في نقابات أو في جمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني . وغالباً ما تشكل مشاركة هؤلاء الخبراء والباحثين تسويقاً فاعلاً لآرائهم وأطروحاتهم السياسية أو العلمية، كما يجعل منهم أسماء ومرجعيات ورموزاً معروفة .

٥- **العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صناع القرار**: إن الكثير من الخبراء والباحثين في مراكزالأبحاث يملكون إما علاقات مباشرة أوسهولة في التواصل مع صناع القرارأو المسؤولين المعنيين في مجالات الاختصاص أو القضايا المشتركة، وهذا ما يسهل من قدرتهم على الإقناع والتأثير ومعرفتهم لاحتياجات ومتطلبات صناع القرار والمسؤولين . كما إن الكثير من الباحثين والخبراء كانوا في مواقع صناع القرار ،مما وفر لديهم شبكة واسعة من العلاقات مع المسؤولين وصناع القرار، وفي قطاعات مختلفة في المجتمع .

٦- **النشر العلمي والمؤلفات العلمية**: إن من ضمن الاهتمامات الأساسية وأولويات مراكز الأبحاث هي"النشر العلمي" وهو يشكل المخرجات التى تستهدفها مراكز الدراسات والأبحاث. إن النشر العلمي عادة له تأثير على المدى القصير من خلال التغطية الإعلامية وحملة العلاقات العامة للمؤلفات والدراسات الجديدة. وبينما يكون التأثير على المدى المتوسط والبعيد من خلال اعتماد الدراسات والمؤلفات العلمية في عملية التأليف والنشر كجزء من عملية

---

[5] Richard N. Haass , The Role-of Think Tank in U.S. Foreign Policy : A Policy maker 's perspective , U.S. Foreign Policy Ageda , An Electronic Journal of the U.S. Department of State, Vol. 7, No. 3, November 2002, p5

[١] Johsh Rogin , Brookings tops 2011 think tank rankings, foreign Policy , Wednesday, January 18, 2012. on site: http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2012/01/18/brookings_tops_2011_think_tank_rankings

البحث العلمي، بالإضافة إلى الاستفادة من مطبوعات مراكز الأبحاث في كثير من الأحيان في العملية التدريسية لطلبة الجامعات[١]. ومن أشهر مراكز الفكر والرأى التى تتمع بنفوذ قوى فى التأثير على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية، مؤسسة كارنيغى (The Carnegie Endowment for International Peace) ،معهد اميركان إنتربرايز(American Enterprise Institute)، مركز دراسات منع انتشار الأسلحة (Center for Nonproliferation Studies) ،مجلس العلاقات الخارجية Council on (The Foreign Relations)، معهد هدسون(Hudson Institute)، مؤسسة نيو أمريكا الوقفية (New America Foundation) ، معهد كاتو(The Cato Institute) . [٢]

ويعد دور مؤسسات الفكر والرأي من أكثر المؤثرات في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأقلها فهماً وتقديراً. فقد قامت هذه المؤسسات التي تعد مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أمريكية مميزة، بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب المئة عام. وتجلى نشاط هذه المؤسسات بإصدار الكتب والمجلات العلمية المحكمة وغيرها من المنشورات التي هدفت منها إلى التأثير في الشأن العام. لقد ساعدت هذه المؤسسات الإدارات الأمريكية في نشر الوعي بقضايا السياسة الخارجية في أوساط الجمهور الأمريكي والدفاع عن أفكار التدخليين في الفترة التي ساد فيها الفكر الانعزالي في أمريكا في الفترة الفاصلة بين رفض الكونجرس الانضمام إلى عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية. وتسعى معظم مراكز الأبحاث إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من السياسيين المتقاعدين بغرض الاستفادة من خبراتهم وربط الحقل النظري بحقل السياسة. فعلى سبيل المثال: تلقى الرئيس كلينتون بعد انتهاء ولايته عروضاً للتدريس في جامعات عديدة، ويعد هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ثم وزير الخارجية من المؤسسات الأكاديمية، وتضم هذه الفئة أيضاً برجنسكي ومادلين أولبرايت. [3] ومما يزيد من تأثير الأكاديميين ونفوذهم، أن الرأي العام الأمريكي يثق بالأكاديميين أكثر من ثقته بالسياسيين لاعتقاده بأن الأكاديميين يعرضون وجهات نظر موضوعية مجردة عن الأهواء والمصالح التي تحكم عمل السياسيين، وإن هذه المؤسسات لم تسع أول الأمر إلى التأثير في القرارات السياسية بشكل مباشر بل سعت إلى زيادة الوعي بين الجمهور وصناع القرار بمزايا تنفيذ مجموعة معينة من الخيارات السياسية. وتساعد هذه المؤسسات في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية، كما أن مشاركتها في صنع القرار، ومدى استعداد صانع القرار إلى الاستئناس بآرائها هو ما يعطي هذه المراكز القوة لممارسة أشد أنواع التأثير في مجال صنع القرار. [4]

ثانياً : المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية :

يعد العنصر الخارجى عنصراً هاماً لا يمكن تجاهله عند دراسة طبيعة التغيرات التى لحقت بالسياسة الخارجية لأى دولة، لكون العنصر الخارجى هو أحد المحددات الرئيسة التى تؤثر على النظام السياسى سواء بالسلب أو بالإيجاب، بل فى كثير من الأحيان تقوم دول باللجوء لسياسة معينة تحت تأثير البيئة الخارجية. فالبيئة الخارجية تعد عاملاً مؤثراً لا يمكن إنكاره بأى حال؛ فهى تفتح إمكانية اتخاذ تصرف معين دون غيره، على عكس حالات أخرى تعد عاملاً مقيداً بحيث تقلل نسب البدائل المتاحة أمام النظام السياسى، وبصفة عامة حينما تقل الضغوط الخارجية تزيد فرص التصرف أمام

[١] سلام علي أحمد، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ص ٧٢- ٧٠

[٢] د. عبد الخبير محمود عطا، مقدمة فى العلوم السياسية ، مرجع سابق، ص ص ٣٤١-٣٤٣

[٣] د. شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق، ص ص ٤١- ٤

[٤] المرجع السابق، ص ٤٣

النظام السياسى الداخلى. كذلك يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر أيضاً بمجموعة من المحددات التى تنبع من البيئة الخارجية وهذه المحددات تتجسد فى المكانة الدولية للولايات المتحدة ومصالحها فى المنطقة العربية . [1]

١- بنية النظام الدولى الجديد

منذ انهيار الاتحاد السوفياتى فى أوائل التسعينيات، وجدت نخب السياسة الخارجية الأمريكية نفسها أمام مهمة وضع واعتناق رؤيا نظام عالمى جديد، وتحديد دور الولايات المتحدة فى هذا النظام، فقد كان من الضرورى استبدال عقيدة الأمن القومى القائمة على معاداة الشيوعية. فمع غياب المواجهة مع الاتحاد السوفياتى، فقدت سياسة الاحتواء القائمة، ومن هنا ظهر اتجاهان فى الفكر السياسى الأمريكى حول طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. [٢]

الاتجاه الأول: هذه المدرسة لها جذور فى المجتمع الأمريكى فهى امتداد لتيار العزلة الذى جسده الرئيس واشنطن عندما حذر حينذاك من احتمالية التورط الأمريكى فى شبكات أجنبية ثم جاء مبدأ مونرو عام ١٨٢٣ تتويجاً لمبدأ العزلة، وأصبح هذا الأمر يشكل ركناً أساسياً فى السياسة الخارجية الأمريكية. وقد عبر هذا التوجه عن الصورة المثالية التى عاشتها الولايات المتحدة لأكثر من مائة وخمسين عاماً عندما كانت القارة الأمريكية محصنة ضد التهديدات الخارجية .

وتنقسم هذه المدرسة إلى تيارين :

- الأول : يمثل الجناح اليسارى وهو انتقد الدور الذى تمارسه الولايات المتحدة فى الخارج وطالب بالتركيز على القضايا الداخلية. وقد استند أنصار هذا التيار على أن الولايات المتحدة بسبب فشلها فى حل مشاكلها الداخلية ليست أهلاً لممارسة الزعامة فى الخارج .

- الثانى : يقف فى هذا التيار اليمينى وهم انتقدوا المساعدات الخارجية الأمريكية واعتبروا أن هذه المساعدات هى إهدار للمال العام الأمريكى، كما طالبوا بأن تحتل المشكلة الاقتصادية المقام الأول من آولويات الإدارة الأمريكية خصوصاً وأن انتهاء الحرب الباردة أزال السبب المنطقى لحضور الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ومن اهتمامات هذه المدرسة.

- الاهتمام فقط بالقضايا الداخلية دون أى اكتراث بالقضايا الخارجية (أى دور دولى).
- إجراء تخفيض على برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، وتوجيهها للبرامج الاجتماعية.
- تخفيض ميزانية وزارة الدفاع وعدم التورط أو إرسال أى قوات أمريكية فى الخارج.
- أن تحل القوة الاقتصادية والجيواقتصادية محل القوة العسكرية والجيوسياسية. [٣]

الأتجاه الثانى: الذى تبنى مجموعة من الأفكار والمبادئ هى :

- عدم التقيد عملياً بالقواعد القانونية والشرعية الدولية، والمعايير الأخلاقية والإنسانية .
- حق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بإدارتها المنفردة فى إستخدام القوة فى ضربات استباقية أو إجهادية، ضد ما تعتبره إرهاباً سواء تمثل فى دول أو منظمات أو حتى أفراد .

---

[1] أميرة محمد راكان العجمى ، مفهوم الإصلاح كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتى جورج دبليو بوش ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، د . ت) ص ص ٢١ - ٢٢

[2] نصير عارورى ، حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة ، المستقبل العربى ، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد٢٩٧، السنة السادسة ، نوفمبر ٢٠٠٣)

[3] أميرة محمد راكان العجمى ، مرجع سابق، ص ص ٢٥- ٢٦

– لعب دور كونى يضع المعايير الدولية للصواب والخطأ أو لمعسكرى الخير والشر، ويحدد ضروب التهديد وأنواعه، وطرق استخدام القوة والتهديد بها،وأساليب إقامة العدالة .

– أهمية القوة العسكرية فى حفظ الأمن القومى،ورفض أى إجراء لتقليص ميزانية وزارة الدفاع .

– رفض سحب القوات الأمريكية من الخارج لأن وجودها فيه حماية للمصالح الأمريكية .

– التعاون بين الدول من أجل قضايا الإرهاب، فلا توجد دولة بمفردها تستطيع حل هذه القضايا. [١]

مما سبق يمكن القول أن التغير فى بنية النظام الدولى بإنتهاء القطبية الثنائية، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى تسيطر على النظام العالمى الجديد أدى إلى العديد من النتائج التى أثرت على توجهات سياستها الخارجية، وظهر ذلك بوضوح بعد أحدث١١سبتمبر، ومن أهمها:

١– أن الولايات المتحدة اتخذت الأساليب الدبلوماسية المرنة إزاء القضايا الدولية فى المرحلة الأولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، واعتمدت على المجموعة الدولية لإعطاء سلوكها التدخلى الخارجى خاصة العسكرى الشرعية اللازمة، إلا أن تبعات ١١سبتمبر قد أوقدت محركات الآلة العسكرية لحسم التحديات، ودفعها للتدخل السياسى لقصر بعض الدول خاصةً الشرق الأوسط لتطويع سياستها.ففى وسط التطورات العالمية والعولمة،واتساع مفهوم الأمن القومى الذى لا يقف عند حدود الدولة، فإنه لا يمكن بأى حال من الأحوال التمسك بمفهوم السيادة مثلما استقرت عليه قواعد النظام الدولى. فإذا كانت الولايات المتحدة تقوم بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول تحت ذرائع متعددة، فإن ما يميزها الآن هى الدعاوى القائمة على إضفاء الشرعية، فلم يعد قاصراً على التدخل الإنسانى، بل أصبح لضرورات الأمنية وبمقدار مختلف للأغراض الاقتصادية .

٢– إن بروز أزمة التدخل والأمن فى الشرق الأوسط أكثر من غيرها من أقاليم العالم، يرجع إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية ذات العلاقة المباشرة بمساعى الهيمنة للولايات المتحدة، وعلى رأسها ضمان تدفق النفط، والسيطرة على ما يسمى بالإرهاب الاسلامى .

٣– يتوقع زيادة النزوع للأحادية وزيادة أشكال التدخل عسكرياً ودبلوماسياً، التى سوف يصاحبها موجة من العنف الذى من شأنه أن يزعزع الأمن الدولى جهة وأمن الدول المختلفة من جهة أخرى، وستزداد ظاهرة العنف والإرهاب الدولى مما يجعل النظام الدولى غير مستقر . [٢]

٢ – مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة العربية

أ – النفط

تنطوى مصالح الولايات المتحدة النفطية فى المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة فهناك، أولا:البعد الاقتصادى الخاص بمصالح شركاتها النفطية التى استثمرت، وما تزال، أموالا ضخمة فى مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربى، وهناك، ثانيا: البعد الأمنى الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربى إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة وهناك، ثالثا: البعد الاستراتيجى الخاص بالنفط كآلية من آليات السيطرة على النظام الدولى.

لم تواجه الولايات المتحدة، حتى عام ١٩٧٣، عقبات تذكر تحول دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات، حيث أنها نجحت فى إبعاد النفوذ السوفييتى عن منطقة الخليج، وبالتالى لم تكن هناك حاجة للتفكير فى سيطرة مباشرة

[١] د. حامد عبد الماجد قويسى، المشروع الإمبراطورى الأمريكى واستراتيجية مقاومته فى المنطقة، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الأولى ، أبريل ٢٠٠٩) ، ص٢٣– ٢٧

[٢] إيمان محمود العيوطى ، مرجع سابق ذكره، ص ص ٦٢ – ٦٤

على منابع النفط. [١] غير أن هذا الوضع تغير جذريا بعد اندلاع حرب أكتوبر ٧٣، بعد أن تمكنت الدول العربية، ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسى فى صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت، فى الوقت نفسه، فى مضاعفة أسعاره محققة فوائض مالية، وأن هذا التطور الخطير لعب دورا محوريا فى إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة فقد اكتشفت أن تعقيدات الصراع العربى الإسرائيلى يمكن أن تلحق، إذا توافرت ظروف دولية وإقليمية معينة، ضررا كبيرا بمصالحها الاستراتيجية فى المنطقة، وأن التحدى الذى قد تواجهه لا يقتصر فقط على بعض الدول العربية النفطية ذات التوجه الراديكالى، لذا كان قرارها ألا تدع ذلك يحدث أبدا مرة أخرى حتى لو اضطرت إلى احتلال منابع النفط ذاتها ورغم تهديد الولايات المتحدة علنا بذلك ووضع خطط بالفعل لاحتلال منابع النفط عند الضرورة، إلا أنها لم تقدم على ذلك حتى بداية التسعينات لأسباب كثيرة تتعلق بطبيعة النظام الدولى ثنائى القطبية، واستمرار وجود حد أدنى من التماسك فى النظام الإقليمى العربى، وعندما سقط الاتحاد السوفييتى زالت أهم العقبات التى تعترض طريقها للتطلع للسيطرة على منابع النفط ، ثم جاءت أحداث سبتمبر لتقدم للولايات المتحدة المبرر والغطاء السياسى الضرورى تحت شعار مكافحة الإرهاب والدول الداعمة له . [٢]

ب– حماية أمن إسرائيل

يحتل دعم إسرائيل أولوية متقدمة على "أجندة" السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة، ويمتد هذا الموقف فى جذوره إلى نشأة دولة إسرائيل واعتبار الولايات المتحدة أولى دول العالم اعترافاً بها. وفى أحيان بدا الموقف الأمريكى بشأن دعم إسرائيل مناقضاً لمصالح أمريكية أخرى مثل حماية إمدادات الطاقة للغرب كما فى عام ١٩٧٣، أو حماية الحكومات المعتدلة فى المنطقة التى تواجه مأزقاً متعدد الأبعاد ما بين ما مثلثه من غضب شعوبها من السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينين والدعم الأمريكى شبه المطلق، وعلاقات التحالف بين هذه الحكومات من جانب، والولايات المتحدة من جانب أخر. وكان الدعم الأمريكى ولا يزال من الثوابت لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولدى دورات الكونجرس المتتالية، ومختلف القادة فى التيار العام للسياسة الأمريكية أكدوا دوماً التزامهم بأمن إسرائيل وبأن تكون لديها من القوة العسكرية ما يضمن تفوقها على الدول العربية مجتمعة . [3]

ج – إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأمريكية

خرجت الولايات المتحدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وهى فى مرحلة تشتت فكرى لتحليل هذه الأحداث، حيث بدأت تبحث بكل قوة عن هذا العدو الذى استطاع أن يخترق الداخل الأمريكى بهذه القوة والقدرة والتمكن من شبكة الطيران المدنى الأمريكى، قاضياً على نظرية سائدة لعدة قرون وهى كون الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن أى محاولات لضرب الداخل. ومن هنا بدأت الإدارة الأمريكية وأقطابها الالتفاف بقوة للبحث عن هذا العدو، وهنا اتجهت أصابع الاتهام إلى دول الشرق الأوسط التى قامت بقمع شبابها من خلال الممارسات الدكتاتورية والقمعية مما أفرز بيئة مواتية لنمو الإرهاب والتطرف، وهو أمر لا يمكن للولايات المتحدة الوقوف مكتوفة الأيدى أمامه، فلابد من التدخل الغربى من أجل إعادة هيكلة الداخل العربى . [4]

---

[١] د.حسن نافعة، وجهة نظر فى: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربى، السياسية الدولية ، (القاهرة : الأهرام ، العدد ١٥٣ ، يوليو ٢٠٠٣)،ص ص ٧٥– ٧٨

[٢] المرجع السابق، ص ص ٧٥– ٧٦

[٣] د. وليد محمود عبد النصر ، من بوش إلى إلى أوباما : المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠) ، ص ص ١٢٠ – ١٢١

[٤] أميرة محمد راكان العجمى، مرجع سابق، ٢٤– ٢٥

المبحث الثانى

الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة أنه من الصعب جداً أن تحدد لها "المصلحة الوطنية "فى ظل غياب القوة السوفيتية، حيث تعد "فترة ما بعد الحرب الباردة" من الفترات الانتقالية الهامة، لأنها توفر الفرص الاستراتيجية التى يمكن أن تؤثر فى شكل العالم فى المستقبل، حيث كان الاتحاد السوفيتى أكثر من مجرد منافس القوة العالمية التقليدية، بل سعى لقيادة بديل عالمى اشتراكى للأسواق والديمقراطية، وتزامنت مع انهيار الاتحاد السوفيتى تغيرات جذرية فى مجال تكنولوجيا المعلومات ونمو "قائم على المعرفة" غيرت أساس النشاط الاقتصادى، وتسريع الاتجاهات فى التفاعل الاقتصادى وتجاهل حدود الدولة، إضافةً إلى التنافس على استثمار رأس المال، فقد أدى ذلك إلى أن واجهت الولايات المتحدة خيارات صعبة حول الهياكل الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باعتبارها نموذجاً أولياً لهذا" الاقتصاد الجديد"،وشهدت الولايات المتحدة نفوذها الاقتصادي ينمو- ومعه نفوذها الدبلوماسى، حيث برزت أمريكا كمتبرع رئيس (متقدم بمعونة مالية) للثورات المتزامنة والمستفيدين من المعونة، لذا فإن عملية تحديد سياسة أجنبية جديدة يجب أن تبدأ بإدراك أن الولايات المتحدة ذات مكانة (ملحوظة)، واتجاه علمانى قوى يحرك مسار العالم تجاه انفتاح اقتصادى غير متساوى، ديمقراطية وحرية شخصية، فبعض الولايات على الحياد والبعض الآخر مازال يتمنى أن يجد طريقة ليقلل الديمقراطية والتقدم الاقتصادى، والبعض يستمر فى كراهية الانحراف عن المدينة، ولكن الولايات المتخدة وحلفائها على الجانب الصحيح من التاريخ". [١]

وللدلالة على تعاظم الدور الأمريكى على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة يقول ويليام جيفرسون كلينون، فى خطاب الأمة عام ١٩٩٩ "أنتم تعلمون أن أمة فى التاريخ لم تحظ بفرصة ومسئولية كتلك التى نحظى بها الآن لتشكيل عالم أكثر سلاماً وأكثر أمناً وأكثر حرية " [2]

فى إطار انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ والهيمنة على النظام العالمى الجديد، قامت بوضع استراتجية جديدة لسياساتها الخارجية فى المنطقة العربية تستطيع من خلالها تدعيم مصالحها الحيوية، والحيلولة دون ظهور قوة أخرى منافسة لها فى المنطقة، وللوقوف على فهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة يمكن تناولها من خلال مجموعة من العناصر هى :

أولاً : الإستراتيجية الأمريكية (الأهداف – المبادئ)

ثانياً : دور المحافظين الجدد فى الاستراتيجية الأمريكية .

ثالثاً : تأثير الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الاستراتيجية الأمريكية .

رابعاً : تصاعد دور الدبلوماسية العامة "حرب الأفكار" فى الاستراتيجية الأمريكية .

أولاً : الإستراتيجية الأمريكية: الأهداف والمبادئ

١- أهداف الإستراتيجية الأمريكية :

يتمركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لافت حول المنطقة العربية، فهى تكرس جزء كبيراً وأساسياً من اهتمامها السياسى والدبلوماسى لأجل مشروع "الشرق الأوسط الكبير" و"نشر الديمقراطية"، ويرجع هذا الاهتمام إلى

---

[1] Condoleezza Rice: Compain 2000: promoting the national Institute Foreign Affairs , Jan /feb,2000.

[٢] نيقولاس جويات، قرن آخر من الهيمنة الأمريكية، ترجمة: عزة الخميس،(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى،٢٠٠٠)، ص٩٧

أن تحقيق أهداف من قبيل منع روسيا، الصين، الهند وأوروبا من منافسة أمريكا مستقبلاً على السيطرة العالمية يستدعى الإمساك بنقطة مفصلية هى حقول النفط الأساسية فى العالم وممرات ناقلاته البحرية وأنابيبه، ويعبر عن هذه الرؤية الإستراتيجية برادلى ثاير من معهد بيغن – السادات الإسرائيلى بقوله "إن غياب منافس جدى فى الشرق الأوسط يمنح الولايات المتحدة أولوية فى السياسات الدولية وهذا يخلق فرصة لتحقيق الأهداف قبل انتهاء المرحلة الذهبية وظهور منافس حقيقى". [١] أما الجزء الآخر من اهتمامها يتعلق بطبيعة أزمات المنطقة التى تراها أمريكا واقعة دوماً تحت تهديد جدى لانقلابات تأتى بقوة إسلامية معادية لها إلى السلطة. هذا التهديد الذى تمثله الصحوة الإسلامية، والذى قد يتحول إلى واقع خطير، حيث أن التحرر الفجائى للطاقات المضغوطة سوف يدفعها للتشكل ضمن حركات دينية، أو سياسية تتخذ طرقاً مختلفة للتغيير: الحرب الأهلية والعدائية تجاه العالم الخارجى، ونتيجة لهذا فقد بدأت دوائر التخطيط فى واشنطن تعيد النظر فى البنية السياسية الكلية للمنطقة، إضافةً إلى أن ثمة جانب آخر للاهتمام بالمنطقة يتعلق بتأثير العلاقة بين إسرائيل وأمريكا خاصةً بعد تصاعد دور المحافظين الجدد واليمين المسيحى فى السياسة الخارجية الأمريكية . [٢]

وتأكيداً على هذه الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها فى المنطقة، التي يمكن تقسيمها إلى: الأهداف المرتبطة بالقيم والمصالح الأساسية الأمريكية المطلوب تحقيقها، ومن تلك الأهدافِ المحافظةُ على التراث والوحدة الوطنية، بالإضافة إلى الأهداف متوسطة المدى، ويعتمد تحقيقُها على طبيعة السياسة الدولية، وغالبًا ما ترتبط بالكبرياء القومي، وبرفاهيةِ قطاعات الشعب عامة، وبالسلم والأمن الدوليين. وكذلك الأهداف بعيدة المدى، التي تستهدف غالبًا تغييرَ النظام السياسي الدولي وَفق مصالح الولايات المتحدة، وتتطابق معها من خلال تخطيط الإستراتيجيات، ووضع الأيديولوجيات لجعل العالم جبهةً واحدة تتَّفق مع توجُّهات السياسة الأمريكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث فجوة ما بين الحدود القصوى والحدود الدنيا للممكن، وهو الأمر الذي قد يتجاوز الحساباتِ السياسيةَ . [٣]

وتجدر الأشارة إلى أن الأهداف الأمريكية لم تتغير منذ أكثر من خمسة عقود، وبالتالي الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، إلا قليلاً – إحلال الخطر الأخضر محل الخطر الأحمر– وهذه الأهداف المسيطرة في عديد من تقارير مراكز الدراسات والوثائق الرسمية هي :

أ– الهيمنة على نفط المنطقة أو منع أي دولة عدوة من السيطرة عليه .

ب– تفتيت أو بلقنة دول المنطقة العربية .

ج – الحفاظ على إسرائيل قوية ومتفوقة على كل الدول العربية

د – الحيلولة دون توحيد العرب .

و– حماية ودعم الأنظمة الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وخصوصا غير العربية، سواء بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة

هـ – ربط دول المنطقة بشبكة من المعاهدات الأمنية وإقامة قواعد عسكرية داخل المنطقة. [٤]

---

[١] هادى قبيسى ، مرجع سبق، ص ٣٤

[١] المرجع السابق، ص ص ٣٥ – ٤٠

[٣] د / معن عبد القادر آل زكريا ، من هم صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ، (دمشق : دار دمشق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، نسخة الكترونية .

[٤] د. إبراهيم أبراش ،هل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط فاشلة فعلاً ؟، مجلة القُسطاط، ديسمبر ٢٠٠٦، نسخة الكترونية .

إلا أن أحداث ١١ سبتمبر مثلت نقطة تحول فى الأهداف التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، حيث تبنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب والتركيز على الأداة العسكرية فى محاربتها له، وما أدى إليه ذلك من تحديات واجهت الإدارة الأمريكية فى المنطقة، ثم لجوء الإدارة الأمريكية إلى طرح حرب الأفكار كوسيلة فعالة لسياستها على المدى البعيد إلى جانب القوة العسكرية. وظهر ذلك بوضوح فى الخطاب الإصلاحي الذي تبنته إدارة الرئيس بوش تجاه العالم العربي منذ ١١ سبتمبر، والذى مثل جزءا رئيسا من المناظرات الأمريكية الممتدة بشأن السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان جزءا رئيسا من حوارات النخبة وصناع القرار ومراكز البحث بعد ١١ سبتمبر. وتأكد هذا الخطاب وتواصل مع تطور الأزمة والوضع في العراق. وقد نتج عن هذه المناظرات عملية مراجعة كبرى للسياسة الخارجية الأمريكية، تشكّل على أثرها مفهوم جديد ينتقد الوضع الاستثنائي للأنظمة الأوتقراطية بالعالم العربي، ويرى أن هذه الأنظمة التي ضمنت المصالح الأمريكية لعقود، ويمكن أن تمثل حليفاً مهماً في الحرب على الإرهاب على المدى القصير، قد تكون أكبر عوامل بعث الإرهاب على المدى البعيد. وهو ما شكل صراعاً بين الأهداف الجديدة (خطاب الإصلاح السياسي الجديد) والأهداف التقليدية (النفط ، إسرائيل، الأنظمة الحليفة) للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، فقد شكلت الأفكار والاتجاهات الجديدة تحدي الأفكار والاتجاهات التقليدية، ولكن من دون أن تتمكن من إزاحتها تماما. فالسياسة الأمريكية في العالم العربي في ظل إدارة الرئيس بوش لم تعد تسعى إلى الحفاظ على الأمر الواقع كلية،وإنما أصبحت تسعى إلى تغير الأمر الواقع، غير عابئة ببعض المخاطر التي قد تنجم في الأجل القصير،ارتكانا إلى الفوائد المنتظرة في الأجل البعيد. [1] فى إطار خطاب الإصلاح السياسي الجديد مثلت قضية الديمقراطية نقطة جوهرية، حيث أضحت على أولويات الأجندة الأمريكية وذلك انطلاقاً من قناعة مفادها أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التى تتمتع بها دول منطقة الشرق الأوسط هى السبب الرئيس فى الأحداث التى شهدتها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى فى فترات متلاحقة والتى ستكون بيئة منتجة للإرهاب والجماعات الإرهابية، ظهر ذلك واضحاً فى خطابات بوش المتعددة بعد ١١ سبتمبر، حيث ربط بين غياب الأنظمة الديمقراطية فى المنطقة وتنامى ظاهرة الفقر والقهر والتى وفقاً له قادت إلى التطرف والإرهاب، الذى تسبب بدوره فى اعتداءات ١١ سبتمبر، وأكد أن الولايات المتحدة سوف تعمل على إحداث تغيير نحو الديمقراطية فى الشرق الأوسط ، واعتبر أن غياب الحرية والتمثيل الديمقراطى فى المنطقة يمثل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة، حيث أنه أدى إلى نتائج وخيمة للمنطقة والعالم، وأدى إلى غياب حقوق المرأة .

ولقد قامت رؤية بوش للديمقراطية على عدد من الأسس منها :

- هناك نماذج مختلفة للديمقراطية، ومن ثم فإن العملية الديمقراطية لا يجب أن تتبع بالضرورة نموذجاً محدداً ، فهناك الملكيات الدستورية، والنظم الفيدرالية، وتلك البرلمانية وغيرها، ولأن هناك تعددية كبيرة فى العالم الإسلامى، فإن أى نظام سياسى يجب أن يتكيف مع البيئة المحلية .
- إن الانتخابات لا تصنع الديمقراطية، المهم تطور المجتمع المدنى والإصلاح السياسى والاقتصادى والإعلامى .
- الديمقراطية تحتاج وقت فهناك حاجة كى ترسخ الأفكار والمؤسسات والقيم، فعملية التحول الديمقراطى لا يتم قياسها فى أسابيع أو شهور ولكن فى سنوات وعقود وأجيال .

[1] معتز سلامة ، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية ، كراسات اسيراتيجية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة ١٥، العدد ١٥٣، ٢٠٠٥) ، نسخة الكترونية .

- الارتباط بين الديمقراطية والتعليم، ومن ثم أهمية تطوير نظم التعليم بالعالم العربى . [١]
- ضرورة وجود وسائل إعلام مسئولة ومستقلة، حيث لعب الإعلام دوراً مهماً فى إبراز تعدد الآراء والأفكار، وفى نفس الوقت فإن وسائل الإعلام يقع عليها مسئولية الالتزم بمعايير الحرفية المهنية والاستناد إلى الحقائق كى تقوم بدور فى التعليم وليس فقط نشر وجهات نظر معينة .
- للمرأة دور حيوى فى الديمقراطية، فالديمقراطيات لا يمكن أن تكون ناجحة إذا تم إنكار الحقوق الديمقراطية لنصف المجتمع .
- الإصلاح السياسى والاقتصادى يدعم بعضهما البعض، فالتحديث الاقتصادى استناداً إلى اقتصاديات السوق يساعد على تدعيم الديمقراطية، كما أن سيادة حكم القانون، والشفافية فى صنع القرار، وحرية التعبير عن أفكار تدعم وتسرع من النمو الاقتصادى، كما يجب أن يواكب الإصلاح الاقتصادى إصلاح سياسى لأن كل منهما يقوى الآخر .
- وقد سعت إدارة بوش إلى ترجمة هذه الأهداف إلى برامج وسياسات محددة، خاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر، ذلك فى إطار ما أطلقت عليه مبادرات الشرق الأوسط . [٢]

مما سبق يمكن القول أن بوش أراد أن يحقق تغيراً ديمقراطياً فى المنطقة، وكان هذا من أهم أهدافه الحقيقية، بعض النظر عن سلامة فرض الديمقراطية من الخارج . لكن فشله الاستراتيجى فى العراق أضعف مشروعه التغييرى، وفرض التراجع عنه فعلياً فلم يبق منه، فى إدارته الثانية، إلا قبس من خطاب سياسى افتقد المصدقية. ومع قرب نهاية فترة هذه الإدارة، أصبحت فرص التغير الديمقراطى فى المنطقة أقل مما كانت عليه فى مستهل الإدارة الأولى فى العام ٢٠٠١، وأن مشروع تغيير المنطقة أدى إلى عكس ما استهدفه. فقد أصبح بعض نظم الحكم، التى أخافها ذلك المشروع فى حينه، أكثر ثقة فى قدرتها على مقاومة أى تحول ديمقراطى، وبالتالى، فى حال استعصاء على هذا التحول . فقد وفرت لها المأساة العراقية خط دفاع جديداً أقوى مما كان لديها، وباتت فى حوزتها حجة لا تخلو من وجاهة بشأن فداحة كلفة أى محاولة لفرض ديمقراطية فى بيئة لم يكتمل استعدادها لها، سواء عبر القوة العسكرية أو غيرها. وبالرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير، ثم الموسع، لم يعتمد على القوة المسلحة إلا فى فاتحته العراق، كانت هذه القوة ماثلة فيه فطبعته بطابعها على نحو أظهر تناقضاً بين أهدافه ووسائله. [3]

كما أن تطبيق خطاب الإصلاح السياسى فى المنطقة أدى إلى ظهور فاعلين غير الدول القومية، مثل صعود منظمة "حماس" إلى السلطة فى الانتخابات الفلسطينية، وهو ما لا ترغبه الولايات المتحدة، لأنه يمثل تهديداً لمصالحها، وهو ما دفعها إلى التراجع عن نظرية الديمقراطية، وتبنى نظرية الفوضى الخلاقة بإثارة الفتن، التى يمكن أن تأتى بنتائج ايجابية فيما بعد تخدم مصالحها .

٢- مبادئ الاستراتيجية الأمريكية :

يمكن الحديث فى هذه المرحلة التاريخية التى ابتدأت بانتهاء الحرب الباردة عن مدرستين أساسيتين تشكلان المشهد الرئيس فى السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة. حيث لا يمكن فى حالة الولايات المتحدة الحديث عن سياسة

---

[١] ليليان إميل كامل ، أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتطور الإدراك الأمريكى تجاه العرب : دراسة السلوك الأمريكى تجاه بعض القضايا العربية ٢٠٠١-٢٠٠٩، رسالة ماجستير،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠)، ص ص٩٨- ٩٩

[٢] المرجع السابق، ص ص ٩٩- ١٠٠

[٣] د. وحيد عبد المجيد، نهاية الليبرالية- باراك أوباما. وروح أمريكا،(القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب،٢٠٠٩)،ص ص٩٧- ٩٩

خارجية للنظام ككل تحكمها منهجية يفرضها نظام حزبى أو فردى أحادى، فثمة قوى عديدة تتحرك ضمن معادلات القوة والنفوذ وتحت غطاء الديمقراطية الأمريكية للوصول إلى السلطة، ورسم سياسة خارجية تلائم معتقداتها أو رؤيتها، أو كلا المحددين. فمدرسة المحافظين الجدد تمتلك معتقدات شبه أيديولوجية تملى عليها استراتيجيات عامة فى السياسة الخارجية ويمكن بالتالى محاكمتها كمدرسة ذات منهج موحد. أما المدرسة الواقعية فهى تحاول مقاربة الواقع ورسم سياسات تهدف لتحقيق المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة أخذة بعين الاعتبار ظروف الواقع والإرتدادات السلبية التى قد ينتجها رداً على السياسة الأمريكية. فهى لا تنطلق من أيديولوجيا، بل من التجربة الميدانية. [١]

فى إطار حرص السياسة الخارجية الأمريكية على تنفيذ أهدافها فى المنطقة، وترجمتها فى أرض الواقع من خلال تبنيها مجموعة من المبادئ والقواعد تزاوج بين القيم والمبادئ من جهة، والقوة والمصلحة الأمريكية من جهة أخرى، أى أنها تجمع بين تيارى الواقعية والمثالية. تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية كما حددتها كوندوليزا رايس فى مقالتها عام٢٠٠٠ بدورية الشئون الخارجية "Foreign Affairs"بعنوان حملة ٢٠٠٠تدعيم المصلحة القومية فى:

أ- بناء القدرة العسكرية الأمريكية لتأكيد التفوق الأمريكى. وقد كانت محور تركيزها لقناعتها بتراجع القوة العسكرية خلال فترتى الرئيس كلينتون، وعدم استغلاله مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن القوة العسكرية ضامنة أساسية لتحقيق مصلحة الأمريكية القومية .

ب- تعزيز النمو الاقتصادى والانفتاح السياسى عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالى مستقر فى أوساط من يتبنون تلك المبادئ بما فيها العالم الغربى الذى تم تجاهله كمنطقة حيوية للمصالح الأمريكية .

ج- تحديد العلاقات الأمريكية القوية مع الحلفاء، والذين يشاطرون الولايات المتحدة القيم والمبادئ، وبالتالى مشاركتهم فى عبء نشر السلام والازدهار والحرية .

د- التركيز على علاقات قوية مع القوى العظمى على المسرح الدولى التى يكون لها دور فى تشكيل النظام الدولى.

و- التعامل بصورة حاسمة مع الدول المارقة الداعمة للجماعات الإرهابية الساعية إلى امتلاك أسلحة دمار شامل. [٢]

من خلال المبادئ السابقة تؤكد رايس بصورة جلية أن هناك عدة ركائز حاكمة للمصلحة والسياسة الخارجية الأمريكية بالإدارات السابقة، وأنها ستكون حاكمة فى الإدارات القائمة بصرف النظر عن انتمائها الحزبى (ديمقراطياً كان أو جمهورياً) أو الأيديولوجى (يميناً كان أويسارياً). تتمثل أولاها فى تأكيد أمتلاك القوة لتحقيق وحماية المصلحة القومية الأمريكية. وثانيتها فى العمل على استقرار النظام الدولى بما يعمل على خدمة المصلحة الأمريكية. وثالثتها فى الإيمان بمكانة الولايات المتحدة عالمياً وقدرتها على تشكيل مخرجات النظام الدولى، رغم العديد من التحديات التى تواجهها من حين إلى أخر، استناداً إلى قوتها السياسية، العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية..وأخيراً الالتزام الأخلاقى بضرورة نشر القيم والمبادئ الأمريكية، وأن الأجيال القادمة ستمارس دوراً أكثر نجاحاً، ما دام الإيمان الأمريكى بقيمها وقوتها مستمراً . [٣]

ثانياً: تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية

عرفت الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين، مجموعة متنوعة من التيارات والقوى، بشكل لم تشهده دولة من قبل بهذه القوة والنفوذ،وكان تيار المحافظين الجدد من أبرز هذه المجموعات التي تحكمت بسياستها خارجياً،وما تزال،

---

[١] هادى قبيسى ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ١٣ – ١٤

[٢] عمرو عبد العاطى،إعادة التفكير فى المصلحة القومية الأمريكية، السياسة الدولية،(القاهرة :الأهرام ، السنة٤٣، عدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨)،ص ص٢٢٧– ٢٢٨

[٣] المرجع السابق، ص ٢٣٢

ولا سيما فى المنطقة العربية. [1]

– نشأة وتطور فكر المحافظين الجدد

إن الاتجاه المحافظ الجديد هو اتجاه سياسى نخبوى، إذ أن أعضاءه لم يشكلوا حزباً ولا حركة سياسية منظمة تسعى لاجتذاب اعضاء جدد ويتبنى اعضاء هذا الاتجاه ما يطلق عليه "الأيديولوجية المحافظة الجديدة" "Neo-conservatism" التى تختلف كثيراً عن الصورة التقليدية للأيديولوجية المحافظة "conservatism"، فالأخيرة تعارض فكرة التغيير الكلى أو الراديكالى للمؤسسات الموجودة، والايديولوجية المحافظة الجديدة تتضمن صعوداً للفكرالذى يدعو للتغيير الراديكالى، واتباع سياسة خارجية نشطة تهدف إلى تحقيق ما أطلقوا عليه "هيمنة أمريكية عالمية خيرة لنشر القيم الأمريكية"، الاحتفاظ بالتفوق العسكرى ومنع صعود أى قوة مناهضة للولايات المتحدة، وكان من أهم الفترات التى شهدت صعوداً للايديولوجية المحافظة الجديدة فترة إدارتى الرئيس رونالد ريجان (١٩٨٩-١٩٨١) وفترة إدارة الرئيس جورج بوش الإبن (٢٠٠٤-٢٠٠١) . [٢]

وترتبط نشأة تيار "المحافظين الجدد" بأفكار ليوشتراوس ١٩٧٣، وهو مفكر يهودى ألمانى هاجر للولايات المتحدة عام ١٩٣٨، وعمل أستاذا للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو، وبدأت تتبلور أفكاره فيما عرف بـ"الشتراوسية الليبرالية" وهى الأفكار نفسها التى مثلت الجذور أو المنطلقات الفكرية لـ "المحافظين الجدد"، ويمكن إيجازها فى النقاط التالية :

– رفض دعاوى الحداثة التى انطوت عليها بعض الأفكار الاجتماعية

- الإيمان بالريادة والرسالية الأمريكية والدعوة إلى تدعيم نفوذ ومكانة الولايات المتحدة .
- الاعتقاد بأن القوة هى الوسيلة الوحيدة لكبح النزعات العدائية وتهذيب سلوك البشر .
- ضرورة استخدام شتى الوسائل الكفيلة بتحقيق القوة والتفوق فى شتى المجالات .
- إمكانية توظيف النوازع الدينية لمخاطبة الجموع ، لكن فى الوقت نفسه ينبغى أن تنأى النخب الحاكمة بنفسها جانباً عن تلك المؤثرات الدينية. [٣]

ويشكل الاتجاه المحافظ الأمريكي (الذي يمثله الحزب الجمهوري) أحد الروافد الأساسية للفكر والسياسة في الولايات المتحدة، وتزداد أهمية هذا الاتجاه لكون الحزب الجمهوري يحتل فى وقت الدراسة البيت الابيض والاغلبية في أحد مجلسي الكونجرس (مجلس النواب)، ومن ثم له تأثير كبير علي صنع السياسة الأمريكية. ويوجد بداخل الاتجاه المحافظ الأمريكي عدة تيارات ربما يكون أبرزها هو ما يسمي بتيار المحافظين الجدد. وقد ظهر هذا التيار في أوائل السبعينيات من القرن الماضي كرد فعل لسياسات الوفاق وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس الأمريكي السابق نيكسون. حيث اعترض أنصار هذا التيار الجديد علي هذا التوجه من قبل إدارة نيكسون الجمهورية واعتبروه استسلام، للاتحاد السوفيتي وطالبوا باتباع سياسة اكثر تشددا تجاه هذا العدو الاستراتيجي. وازداد نفوذ هذا التيار مع مجئ إدارة رونالد ريجان، التي تبنت العديد من أفكاره، خاصة النظر الي الاتحاد السوفيتي علي أنه امبراطورية الشر، وتصعيد الحرب الباردة،. وخفض نفوذ هذا التيار في ظل إدارة بوش(الأب)، ولكنه عاد ليظهر بقوة في إدارة بوش (الابن). [٤]

---

[١] د. شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق، ص ١١

[٢] د. علاء عبدا لحفيظ ، دور الاتجاه المحافظ الجديد فى السياسة الخارجية الأمريكية وانعكاساته على الإدارة الأمريكية للصراع العربى الاسرائيلى١٩٩٠- ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه،(أسيوط: كلية الجارة، جامعة أسيوط، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ص ١٠٥- ١٠٦

[٣] د. جمال سلامة على ، أسباب وأساليب سيطرة "المحافظين الجدد" على الساحة الأمريكية ، السياسة الدولية ، (القاهرة : الأهرام ، السنة ٤٢، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦) ص ٤٦

[٤] د. محمد كمال، التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الأمريكي، الأهرام، السنة ١٢٦، العدد ٤١٩٥٣ ، اكتوبر ٢٠٠١)، نسخة الكترونية .

، فمنذ أن تسلمت إدارة بوش مسئولياتها فى يناير ٢٠٠١مارست سلوكاً متشدداً عبر عن نفسه فى انتهاج مجموعة من السياسات التى عكست رؤية "محافظة جديدة" فى الداخل والخارج، تمثل الاتجاه الخارجى فى عدة مستويات عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية تصب كلها فى اتجاه تحقيق الهيمنة "Hegemony"، هذا ما أشار إليه بعض المحللين الذى اعتبروه عودة ثلاثية العسكرى، والتاجر، والمبشر، التى رافقت الحركات الكشفية الأولى للنظام الأوربى، من أجل ذلك وظفت إدارة بوش الابن ثلاثة عناصر رئيسة لتحقيق المصالح الأمريكية :

- احتكار الثروات والهيمنة على مصادرها . (الثروة)
- ممارسة القوة بالحملات العسكرية الرادعة . (القوة)
- التبشير الدينى والهيمنة الثقافية . [1] (الدين)

- المبادئ الرئيسة لفكر المحافظين الجدد

تدور أفكار الحركة المحافظة الجديدة في ثلاثة محاور أساسية هي :

- الايمان_ من منطلق ديني _ أن الأوضاع الإنسانية تحدد وفقا للصراع بين الخير والشر وأن القياس الحقيقي للشخصية (السياسية) هو ما إذا كانت عازمة علي مواجهة قوي الشر من خلال تفعيل قوي الخير في السياق المشار اليه .
- العلاقة بين الدول تحدد بناءً علي القوة العسكرية وحدها والاستعداد لاستخدام هذه القوة وأن العلاقة تتوقف علي طريقة استخدام القوي العسكرية .
- التركيز الأساسي علي الشرق الاوسط والإسلام العالمي باعتبارهما المسرح الرئيس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية أو عبر البحار.

وإذا كان المحافظون الجدد قد وضعوا هذه الثوابت في طور التنفيذ فان هناك أفكاراً تمثل حقائق أساسية فى فكر المحافظين الجدد وهي :

- تحليل القضايا العالمية في صورة الأبيض والأسود أو ما يمكن وصفه بالفصل التام بين الخير والشر في تصنيف أخلاقي قاطع، في هذا الشأن يري المحافظون الجدد أنهم وحدهم الذين يملكون القدرة علي تحديد مدي الالتزام بالأخلاق وأن الخلاف معه لابد أن يسفر عن هزيمة الطرف المضاد .
- التركيز علي أحادية القوة الأمريكية والاعتماد علي القوة العسكرية باعتبارها خياراً أول وليس خياراً أخير في السياسة الخارجية الأمريكية. ويري التيار أن دروس فيتنام توفر الذريعة للحديث عن أولوية القوة العسكرية، حيث أن أمريكا المترددة في استخدام القوة العسكرية انتهي بها الحال إلي هزيمة في فيتنام، في الوقت الذي يمتدحون فيه ما يسمونه "دروس ميونخ" عندما كان حسم خيار المبادرة العسكرية واضحاً .
- التقليل من مكانة وكالات الدبلوماسية التقليدية مثل وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات التي تتبني التوجهات نحو عالم متعدد الأطراف وتعدم المؤسسات الدولية غير العسكرية. وطالما أن هناك حالة عداء مع

[1] د. علياء أحمد فرغلى مصطفى، توظيف حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الامريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة "١٩٩٠-٢٠٠٤"، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦

المنظمات الدولية غير العسكرية الطابع فمن الطبيعي أن تكون هناك حالة عداء للاتفاقيات والمعاهدات الدولية. [١]

– الجديد في فكر المحافظين في المرحلة الحالية :

- إدخال الدين في السياسة الخارجية (وهذا لم يكن موجوداً عند بوش الأب ١٩٩٠-١٩٩٤ وكلينتون ١٩٩٤-٢٠٠١).حتى أنه أصبح هناك شك في وجود العلمانية التي نص عليها الدستور الأمريكي .
- اعتماد الإدارة الأمريكية الحالية في رسم سياستها الخارجية على مراكز أبحاث قريبة جداً من إيباك. ووصول عدد من الشخصيات الداعمة لإسرائيل إلى مراكز صنع القرار في الإدارة الأمريكية مثل: دوغلاس فيث، وبول وولفيتز اللذان وصلا إلى البنتاجون .
- الجرأة في اللجوء إلى القوة في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية .

من هنا انبثقت الأطروحات الكبرى التي غدت مألوفة في الخطاب السياسي الأمريكي الحالي: (رفض تراجع القوة الأمريكية، والوضوح الأخلاقي والرهان على الهيمنة الأمريكية بوصفه مسلكاً لضمان أمن العالم ورفاهيته). [٢]

– أثر ١١أحداث سبتمبر ٢٠٠١ على فكر المحافظين الجدد :

كانت كارثة ١١سبتمبر، التى وصفت بأنها أشد إيلاماً من كارثة بيرل هاربر، دافعاً لبروز مشروع أمريكى جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية، لا سيما فى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى. من هذا المنطلق جاء مشروع الشرق الأوسط الجديد الذى تبناه " المحافظون الجدد " حيث تم الإعلان عنه فى يونيو عام ٢٠٠٤ من قبل مجموعة الدول الثمانى الكبرى، وفى ظل التنامى الملحوظ لدور المحافظين الجدد بعد ١١سبتمبر، تركزت دعاوى المحافظين الجدد على أربعة محاور جديدة هى :

١- استعمال الضربات الاستباقية (التوسع فى مفهوم الحرب الوقائية) .
٢- تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء دون وسطية (إما أن تكون معنا أو ضدنا) .
٣- بلورة ما سمى بمحور الشر والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه .
٤- التركيز بشكل أساسى على منطقة الشرق الأوسط كمسرح رئيس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية عبر البحار وساحة لصراعاتها الخارجية . [٣]

مما سبق يمكن القول أن الهدف النهائى للسياسة الخارجية الأمريكية فى فكر المحافظين الجدد هو استخدام القوة المتوفرة بشكل فردى إذا لزم الأمر، لنشر الأسواق الحرة الديمقراطية على امتداد العالم ،كما تقع فكرة استباق ظهور التهديدات الكامنة بتسديد ضربة إليها فى لب العقل المحافظ الجديد، ففى رؤيتهم لعالم ما بعد الحرب الباردة، تطلعوا لاستباق حركة التاريخ التى قد تحمل منافسيهم إلى مواقع النفوذ العالمى، فبدأت أمريكا حرباً للسيطرة على الشرق الأوسط ، أما على المستوى العسكرى، فقد أعادت الولايات المتحدة النظر فى فعالية مبدأ الردع، ففى مرحلة ما بعد سقوط السوفييت ونشؤء النظام الأحادى لم تعد أمريكا مضطرة إلى الأكتفاء بردع الخصوم عن محاولة تهديدها، إذ ليس ثمة ما يمنع من

---

[١] عزت إبراهيم ، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا ، (حقلة نقاشية حول) "الصورة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بين إدارة بوش وإدارة أوباما، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،١٦ فبراير ٢٠٠٩)، نسخة الكترونية .

[٢] د. شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق، ص ١٤

[٣] د. جمال سلامة على ، مرجع سابق، ص ٤١

شن حرب إستباقية تحسن مواقع أمريكا دولياً وإقليميا. [1]

ثالثاً: تأثير ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة :

تسببت هجمات ١١ سبتمبر فى إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، بما يتضمنه ذلك من إعادة تعريف دور أدوات هذه السياسات، ولا سيما الأداة العسكرية، خاصةً للولايات المتحدة. وكان من أبرز نتائج هذه التطورات أنها دفعت الإدارة الأمريكية إلى وضع هدف مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التى تراعاه باعتباره الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية. وهذه هى المرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة التى تضع الولايات المتحدة لنفسها هدفاً محدداً يكون محور التركيز الكامل لسياستها الخارجية، حيث المحور الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية وسياسة أمنها القومى فى فترة الحرب الباردة ينصب على محاربة الشيوعية وردع الاتحاد السوفيتى السابق، مما يعنى أن الإدارة الأمريكية وضعت هدف الحرب ضد الإرهاب فى نفس المكانة التى كان يحتلها هدف محاربة الشيوعية فى فترة الحرب الباردة. وهو ما يعنى بجلاء أن أحداث ١١ سبتمبر قد غيرت السياسة الخارجية الأمريكية بصورة جذرية فى المنطقة العربية، حيث أصبحت هذه السياسة موجهة بالكامل نحو مكافحة الإرهاب، بما ينطوى عليه الأمر من تخصيص للموارد، وإعادة تشكيل التحالفات الخارجية الأمريكية وعلاقاتها الدولية وهو ما يعتبر أوضح تعبير عن المكانة التى بات الإرهاب يحتلها كشكل رئيس من أشكال الصراع المسلح على الساحة الدولية. [2] من هذا المنطلق طورت إدارة بوش استراتيجية جديدة، وبدأ تطبيقها بالفعل منذ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢، بهدف التعامل مع الواقع الذى خلفته هجمات الحادى عشر من سبتمبر ،التى عكست تبلور طائفة جديدة من التهديدات أمام الأمن القومى الأمريكى. وهناك على وجه التحديد ثلاثة عناصر رئيسة حاكمة للسياسة الأمريكية فى المنطقة العربية تتمثل فى :

١- الحرب على الإرهاب

أصبحت الحرب على الإرهاب مكوناً رئيساً فى الاستراتيجية العالمية الأمريكية عموماً، وإزاء المنطقة العربية خصوصاً. وتتعامل الولايات المتحدة مع تهديد الإرهاب فى سياستها الخارجية من خلال ثلاثة مستويات رئيسة، يتمثل أولها فى مجابهة المنظمات والجماعات الإسلامية العنيفة، ويأتى على رأس تلك الجماعات تنظيم القاعدة . فى إطار ذلك قامت الولايات بإدخال حزمة من التعديلات الاستراتيجية والتشريعية والأمنية، بما يتيح إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات الحكومية لمواجهة خطر الإرهاب. أما المستوى الثانى، فهو يتمثل فى استهداف الدول التى ترعى المنظمات الإرهابية بأى صورة من الصور. ويتمثل المستوى الثالث فى أغلب الدول العربية التى تطالبها الإدارة الأمريكية بإدخال إصلاحات شاملة، انطلاقاً من رؤية مفادها أن الثقافة السياسية لهذه الدول هى المسئولة عن إنتاج "الأصولية الإسلامية المتطرفة"، وقد نجحت الإدارة الأمريكية إلى حد كبير فى وضع مسألة الحرب على الإرهاب فى مقدمة قضايا التعاون مع الدول العربية، وهو ما دفع بجميع الدول إلى التعاون بدرجة أو بأخرى مع الولايات المتحدة، بما فيها الدول التى تعتبرها دولاً مارقة مثل سوريا والسودان وليبيا، مما يكشف عن حجم الإهتمام الأمريكى بهذا الشأن فى علاقاتها السياسية بالدول العربية. [3]

---

[1] هادى قبيسى، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية(بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨) ص ص ٦٤ – ٦٥

[2] أحمد إبراهيم محمود ، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيس للصراع المسلحة فى الساحة الدولية، السياسة الدولية ، (القاهرة : الأهرام ، السنة ٣٨، عدد ١٤٧، أكتوبر ٢٠٠٢) ، ص ص ٤٤ – ٤٥

[3] حسن أبو طالب (محرر) ، "الشرق الأوسط فى استراتيجية إدارة جورج بوش"، التقرير الاستراتيجى العربى،(القاهرة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ص ص ٩١ – ٩٢

٢- مكافحة انتشار الأسلحة النووية

تعد سياسة الولايات المتحدة فى الحد من انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ركيزة أساسية من استراتيجيتها العالمية، إلا أن هجمات سبتمبر ٢٠٠١ الحقت بهذه الاستراتيجية تطوراً هائلاً دفع بها نحو مزيد من التشدد فى منع الانتشار النووى، سواء بالقوة العسكرية أو بالدبلوماسية أو بمزيج من الضغوط والحوافز. وتبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية جديدة فى مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، كجزء من استراتيجية أمنها القومى. وقد نجحت الولايات المتحدة فى بلورة إجماع مع الدول الحليفة بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.[1]

٣- التحول الديمقراطى فى المنطقة

أصبح التحول الديمقراطى فى الدول العربية مكوناً رئيساً من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يمثل فى حد ذاته تحولاً جوهرياً فى تلك السياسة، إذ ظلت السياسة الأمريكية فى المنطقة توازن بصورة تقليدية ما بين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية، وبين مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى. وكانت الإدارات الأمريكية تتغاضى تقليدياً عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الدول العربية الصديقة، لضمان مصالحها، الإ أن هجمات ١١سبتمبر أدت إلى تغير عناصر هذه السياسة الأمريكية، حيث دخل عنصر التحول الديمقراطى كإحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب باعتباره يمثل مصلحة وطنية لها. ونجحت فى إشاعة قناعة عامة على الساحة الدولية بأن الحكم الرشيد والتحول الديمقراطى أصبح مطلباً رئيساً لا يجوز التساهل بشأنه، باعتباره هدفاً لتمكين مختلف شعوب العالم من المشاركة فى حكم نفسها بنفسها، وأيضاً اعتباره أداة رئيسة لاستصال جذور الإرهاب والحيلولة دون تكرار هجمات ١١سبتمبر٢٠٠١.

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية فى مجال التحول الديمقراطى على العمل من خلال إطارين:

١- مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط .

٢- مبادرة الشرق الأوسط الموسع . [٢]

أخلص مما تقدم أن الولايات المتحدة، منذ أحداث١١من سبتمبر، حاولت إيهام العالم بأنها فى حالة حرب ضد الإرهاب، حتى تعطى لنفسها الفرصة لتحقيق مصالحها بتنصيب نفسها الزعيم الأوحد للعالم، كذلك قامت بتكريس سياستها الخارجية التى بدأت تتضح ملامحها، منذ الحرب على أفغانستان، للدفاع عن ذلك الهدف. [3] ، ثم الحرب على العراق، وكذلك تطويع المجتمع الدولى، ومجلس الأمن لاستصدار القرارات التى تتفق ومصالحها، إلا أن استخدامها المفرط للقوة فى إطار حملتها على الإرهاب أدى إلى صعود موجة عارمة من العداء على المستويين العالمى والعربى، وكذلك تراجع شعبيتها، مما دفع إلى ظهور مفهوم القوة الناعمة فى سياستها الخارجية، واللجوء إلى تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية لإصلاح ما أفسدته سياسة العصا والجزرة .

رابعاً : تصاعد دور الدبلوماسية العامة "حرب الأفكار" فى الاستراتيجية الأمريكية :

أدت الازدواجية والكيل بمعيارين فى سياسة الولايات المتحدة إزاء العديد من القضايا العربية ،إضافة إلى غطرسة القوة فى حربها على الإرهاب إلى نمو مشاعر الغضب والاستياء وتراجع شعبيتها على المستويين العربى والعالمى، وهو ما يشكل

---

[١] المرجع السابق، ص٩٤

[٢] المرجع السابق، ص ٩٥

[٣] وليد حسن فهمى، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب .. الجدل السياسى والقانونى ، السياسة الدولية ، (القاهرة : الأهرام ، السنة ٣٨، عدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٧٧

العديد من التحديات إزاء مصالحها فى المنطقة حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن :

١- العداء لأمريكا فى صعود فى جميع انحاء العالم، والنقد الحاد لموقفها وثقافتها وسياستها .

٢- العداء لأمريكا الآخذ بالتنامى يشكل بصورة متزايدة تهديداً لسلامتها، ويحد من تحركاتها.فيما أصبح العالم أكثر انفتاحاً وأكثر ديمقراطية،يحوز الأفراد والجماعات مزيداً من السلطة للتأثير فى الشئون العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة. [1]، كما أدركت الولايات المتحدة أنها تواجه تحديات كبرى فى الخارج: تحويل العراق إلى مكان أفضل وأكثر أماناً، لعب دور فى أفغانستان، محاربة الشر العالمى للإرهاب، ليست هذه المعارك يمكن الفوز فيها بالقوة العسكرية وحدها. فهى تحتاج إلى شركاء أقوياء، ولكى تواجه هذه التحديات يتوجب عليها التراجع عن الدبلوماسية التقليدية إلى جانب خلق دبلوماسية أهلية قوية وصلبة، قادرة على كسب القلوب والعقول تستطيع من خلالها أن تحوز الثقة مرة أخرى . [2]

انطلاقاً مما سبق أدركت الولايات المتحدة أن إعادة توظيف القوة الرخوة قد يسفرعن نتائج أفضل فى إطار استراتيجيتها فى الحرب على الإرهاب، فقامت بتطوير عدة سياسات من شأنها، حسب تصوراتها، تحسين صورتها أمام الرأى العام العالمى، والعربى والإسلامى على وجه الخصوص:

١- عدلت الولايات المتحدة من خطابها السياسى الموجه إلى الشرق الأوسط من خلال التركيز على مفهوم نشر الحرية والديمقراطية، والتخفيف من وتيرة مصطلحات الحرب على الإرهاب.

٢- استحداث منصب نائب وزيرة الخارجية للدبلوماسية الشعبية، التى تهتم بشكل رئيس بتحسين ملامح المبادرة الأمريكية لنشر الديمقراطية فى دول العالم العربى وكسب التأييد لها، وتم تعيين السيدة كارين هيوج لهذا المنصب، ودورها هو تحسين صورة أمريكيا عن طريق الإعلام والصحافة وبرامج التبادل الثقافى والبعثات التعليمية للشباب العرب داخل الجامعات الأمريكية .

٣- قامت الولايات المتحدة فى الفترة الماضية بمحاولة بدء العمل على كسب تأييد دول العالم من خلال برامج المساعدات ومبادرات إنسانية، كان من أبرزها تمرير قانون فى الكونجرس الأمريكى يعرف بقانون تحدى الألفية الجديدة، ويهدف إلى مساندة دول العالم الثالث فى محاربة الفقر من خلال تقدم معدلات النمو فى تلك البلدان، وأيضاً من خلال الشراكة يمكن إحداث نقلة نوعية لتلك الدول فى أسلوب إداراتها وبناء وتحسين أداء مؤسساتها على شرط ، وفقاً للمحددات الأمريكية – أن تكون هذه المساعدات مشروطة بالتمكين الحكم الديمقراطى أو الرشيد . [٣]

٤- أكد روبرت ستلوف مدير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، فى كتابه معركة الأفكار في الحرب ضد الإرهاب، أنه من خلال الدبلوماسية العامة يمكن بناء جسر من العلاقات تكون أكثر عمقا وخدمة للطرفين الأمريكى والعربى . ويستعرض فى كتابه عددا من النقاط الذي من شأنها تشييد أساس قوي للدبلوماسية الأمريكية في المنطقة العربية تتمثل فى :

- تشجيع الطلاب في كافة المراحل الدراسية ومن جميع الأعمار على معرفة الولايات المتحدة، وتمهيد الطريق لبناء جيل مثقف على أسس العلم والمعرفة في المنطقة.

---

[1] بيتر بترسون وآخرون ، العثور على صوت أمريكا: استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية، المستقبل العربى ، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، نوفمبر ٢٠٠٣) ص ٩٣

[٢] المرجع السابق، ص ٩١

[٣] مدحت عواد الشريف، مرجع سابق ذكره، ص ص ٦٩ – ٧٠

- إعادة رسم الخطوط السياسية مع دول العالم والدول العربية بشكل خاص. ومن تلك المهام توفير الكتب والمناهج الدراسية مع المساهمة في تدريس اللغة والقواعد الإنكليزية على الطريقة الأمريكية، وتشجيع دور المرأة في المجتمع، وتسهيل انخراطها في مؤسساته .
- دعم مؤسسات المجتمع المدني: على الولايات المتحدة أن تبذل كل ما بوسعها من أجل مساندة منظمات المجتمع المدني، لأنها المعبر التي سيمكن الأمريكيين من الاختلاط بالمجتمع العربي .
- إنشاء مؤسسات تكون مهمتها الرقابة على المشروعات التي تمولها من أجل ضمان نزاهتها.
- ضرورة وضع خطة محكمة للنصر في معركة الأفكار. ويؤكد أن على الحكومة الأمريكية معرفة الأسباب التي أدت إلى وقوع هجمات ١١ سبتمبر. وأن تأخذ الدول العربية والإسلامية بعين الجد والاهتمام. والتأكيد على ضرورة تخلي واشنطن عن سياسة تجنب مخاطبة الشعوب العربية مباشرة بخصوص عدد من القضايا الصعبة مثل التطرف الديني، والإرهاب علاوة على الصراع العربي الإسرائيلي وحربها مع العراق، وأن على الدبلوماسية الأمريكية العامة استثمار تحالفاتها القائمة حاليا. [١]

[١] روبرت ستلوف، معركة الأفكار في الحرب ضد الإرهاب، أروقة الكتاب ، ٢٠١٢/٦/٢٥، متاح على الرابط التالى :
http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/007.htm

خلاصة الفصل الثانى

من الرصد السابق لاستراتيجيات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية، هى :

أولاً : أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة برزت كقوة عظمى تسيطر على النظام العالمى الجديد، تمتلك قدرات عسكرية، سياسية ، واقتصادية ضخمة، تسعى إلى فرض نفوذها على المنطقة العربية، وربط سياستها الخارجية بحماية مصالحها القومية فى المنطقة، التى تتمثل فى (النفط،- توفيرالأسواق التجارية— الممرات المائية- حماية إسرائيل— إعادة رسم المنطقة بما يخدم مصالحها) وظهر ذلك بوضوح عندما أعلن الرئيس بوش بداية النظام العالمى الجديد ورفعه شعار" ما نقوله لا يرد " .

ثانياً : أن هناك العديد من المحددات الداخلية والخارجية التى ساهمت بطريق مباشر وغير مباشر فى توجهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، كما ساعدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر الولايات المتحدة الأمريكية على تدشين استراتيجية تحقق لها القيادة والزعامة العالمية فى المنطقة، حيث نجحت فى تطويع أحداث ١١ سبتمبر فى ترسيخ مفهوم القوة العالمية العظمى، وسارعت بتكوين تحالفات عالمية فى إطار حربها على الإرهاب، كما أنها وظفت المنظمات الدولية (مجلس الأمن) لإستصدار قرارات تتفق مع هدفها الأول وهو محاربة الإرهاب، والسماح لنفسها بممارسة أى تصرف واستخدام القوة فى أى مكان من العالم ترى فيه تهديد مصالحها وأمنها القومى وهو ما أدى إلى تأكل وتراجع مفهوم السيادة الوطنية لدى الدول.

ثالثاً : إحلال الخطر الأخضر وهو الإسلام محل الخطر الشيوعى، كذلك زيادة وزن البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، واعتماده كمحدد أساسى فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية .

رابعاً : اعتماد الولايات المتحدة العديد من نظريات التحليل الثقافى فى العلاقات الدولية (نهاية التاريخ- صراع الحضارات- القوة الناعمة- حوار الحضارات— الفوضى الخلاقة ....إلخ) التى وظفتها الولايات المتحدة لخدمة أهدافها فى المنطقة. وظهر ذلك واضحاً فى خطابات الرئيس بوش ورفعه شعار الحرب المقدسة، وتقسيم دول العالم إلى محور الخير ومحور الشر .

خامساً : طالبت الولايات المتحدة الأمريكية الدول العربية بإجراء تغيير جذرى وشامل لمناهجها فى إطار حربها على الإرهاب، حيث ربطت بين الإرهاب ومناهج التعليم فى الدول العربية التى تمثل بيئة صالحة للإرهاب وفق تقارير بيت الحرية .

سادساً : حرصت الولايات المتحدة على استرجاع "قوتها الناعمة" الدبلوماسية العامة الأمريكية وتنميتها فى سياستها الخارجية تجاه المنطقة بصورة لم يسبق لها مثيل، لتغيير صورتها السلبية أمام العالم، نتيجة لغطرسة استخدام القوة أثناء حربها ضد أفغانستان والعراق، فطرحت العديد من مبادرات الإصلاح، كان من أهمها "مبادرة الشرق الأوسط الكبير".

سابعاً : مثلت "حرب الأفكار" لكسب العقول والقلوب هدفاً هاماً فى الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، ذلك لأن استخدام القوة وإن حققت بعض أهدافها على المدى القريب فهى لا تصلح على المدى البعيد ، لذلك كان لابد من تزاوج استخدام الدبلوماسية معها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الأدوات والوسائل وخاصة ما يتعلق منها بتطوير وتحديث المنظومة التعليمية فى المنطقة العربية، وهذا ما سوف تتناوله الباحثة فى الفصول القادمة .

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية

اكتسبت قضية الإصلاح التعليمى ونشر قيم الديمقراطية فى الدول العربية بعداً هاماً فى السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فعلى الرغم من أن الاهتمام الأمريكى بالإصلاح والتطوير ونشر قيم الديمقراطية سابق على أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، وتمثل ذلك بوضوح فى إنشاء "منظمة الإسلام والغرب" ١٩٧٩التابعة لمنظمة العلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة "اليونسكو"، إلا أن أحداث سبتمبر أضافت لهذه القضية زخماً هائلاً، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب والدول العربية، ذلك بالإشارة إلى أن معظم الإرهابيين ينتمون إلى دول عربية، وأرجعت ذلك إلى مناهج تعليم تلك الدول التى تشجع على الإرهاب وكراهية الآخر، فوفقا لرؤية وتفسير المحافظين الجدد فإن أحداث سبتمبر هي نتيجة للصراع المحتدم بين الأنظمة العربية المستبدة وبين شعوبها، فقد أصبح هذا الصراع قضية أمريكية بعد أن تحوّل الإحباط لدى الشباب العربي الذي فشلت أنظمته في تعليمه وتوظيفه إلى غضب مضغوط ما لبث أن تفجّر[1]. لذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها الخارجية تجاه المنطقة بما يخدم أهدافها ومصالحها من ناحية، ويدعم حماية أمنها القومى من ناحية أخرى، فى إطار ذلك قامت الولايات المتحدة بطرح مبادرات الشرق الأوسط كأساس لاستراتيجيتها الجديدة فى المنطقة، ذلك من خلال نشر ودعم قيم الديمقراطية، وتبنى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية، واعلنت استخدامها كافة الوسائل والأساليب الممكنة لتنفيذ سياستها بدءاً من الدبلوماسية وتقديم وسائل الدعم والمعونات، وانتهاءً باستخدام القوة العسكرية إذ ما لزم الأمر لتنفيذ سياسات الإصلاح.وهو ما سوف يتم دراسته فى هذا الفصل من خلال مبحثين رئيسين هما:

المبحث الأول : توجهات السياسة الخارجية الأمريكية للإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية.

المبحث الثانى : الريادة الأمريكية فى توجيه االوسائل الغربية للإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية .

[1] د. حسن نافعة، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، السياسة الدولية، (القاهرة : الأهرام، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣)، ص ٧٨

المبحث الأول

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية للإصلاح التعليمى فى المنطقة

مثلت أحداث سبتمبر نقطة تحول فى السياسة الخارجية الأمريكية، فقد احتلت قضية الإصلاح التعليمى ونشرالديمقراطية فى الدول العربية قمة أولويات سياستها الخارجية، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإصلاح التعليمى فى الدول العربية وبين حماية أمنها القومى، ونجحت فى تكوين تحالف عالمى يساندها فى محاربة الإرهاب، واعتبرت الإصلاح التعليمى الدعامة الأولى لوأد الإرهاب فى المنطقة، واستندت الإدارة الأمريكية فى اطار طرحها لمبادرات الإصلاح التعليمى إلى العديد من السلبيات العربية التى يعانى منها التعليم العربى، ولا يمكن الخلاف حولها، استناداً إلى ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية العربية عام ٢٠٠٣ من تراجع النظم التعليمية فى المنطقة العربية، ومن أهم هذه السلبيات :

١- عدد كبير من أطفال المنطقة يفتقر إلى المعرفة ليستفيد من عالم الحرية الاقتصادية السياسية. فعشرة ملايين طالب فى سن الدراسة هم إما فى المنازل، أو يعملون فى الشوارع بدلاً من أن يكونوا فى صفوفهم المدرسية. وحوالى مليون من أبنائهم لا يحسنون القراءة أو الكتابة، وأن شخصاً واحداً من كل مائة يستطيع الوصول إلى كمبيوتر. ومن أولئك النصف فقط يستطيع الوصول إلى العالم الأوسع عبر الأنترنت .

٢- تهميش المرأة فى كثير من دول الشرق الأوسط فأكثر من نصف نساء العالم العربى هن أميات، وهن يعانين أكثر من جراء البطالة والافتقار إلى فرص اقتصادية . [١]

وسوف تتناول الباحثة هذه التوجهات فى محورين رئيسيين هما :

المحور الأول: الدوافع الأمريكية للإصلاح فى المنطقة العربية .

المحور الثانى: أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها على الإصلاح التعليمى فى المنطقة .

المحور الأول : الدوافع الأمريكية للإصلاح فى المنطقة العربية :

نظراً لأن التعليم يلعب دوراً رئيساً فى تشكيل ثقافة أى مجتمع، حيث أنه يعتبر الأداة الأساسية التى يتشكل بها وعى الشباب العربى، ويساهم فى تكوين رأى المواطنين فى كافة الأحداث السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير النظم التعليمية فى العالم العربى وتغيير مناهجه الدراسية وإبدالها بمناهج تدعم نشر ثقافة الديمقراطية فى هذه المجتمعات مما يساعدها على محاربة الإرهاب والتطرف والقضاء على جذوره بشكل نهائى، فقد رأت الولايات المتحدة أن مشكلة الدول العربية لم تعد تكمن فى أنظمتها فقط ، وإنما فى ثقافة شعوبها، من هذا المنطلق وضع التيار المحافظ الجديد الدين الإسلامى فى دائرة الاتهام باعتباره دين أحادى انغلاقى رجعى، لا يقبل بالتعددية، ويوصم بأنه أقل الديانات السماوية تسامحاً واستعداداً لقبول الآخر، وأنه لا مجال للمقارنه بينه وبين الديانات الأخرى التى تفصل بين الدين والسياسة وتقبل بعدم وجود حقيقة مطلقة وتحترم الرأى الآخر، ولما كان الدين الإسلامى من وجهة نظر المحافظين الجدد، هو المنطلق الفكرى الحاكم لحركة التعليم فى المنطقة العربية، فقد أصبح التعليم العربى، من وجهة نظرهم، منغلق على نفسه، مما أدى إلى شيوع روح التعصب وعدم التسامح مع الأقليات الدينية الأخرى، وهو ما يستدعى ضرورة تغيير أسسه وتعديل مناهجه، كما أكد المحافظون الجدد على أن النظام التعليمى فى الدول العربية يساعد على انتشار مفاهيم العنف والإرهاب، خاصةً تلك الدول التى ترتكز على الدين الإسلامى بشكل كلى مثل

[١] السيد يسين، الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية،(القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٧) ، ص ص ٤٠- ٤١

السعودية، أو جزئى مثل مصر، حيث ادعت بعض الصحف الغربية أن المملكة العربية السعودية أفرزت خمسة عشر إرهابياً من أصل تسعة عشر قاموا بهجمات سبتمبر، وهو ما يؤكد وجود خلل كبير فى النظام التعليمى السعودى القائم على المذهب الوهابى، كما ادعت أن مصر ترعى التعليم الأزهرى الذى يكرس مبدأ الانفصال بين المسلمين والمسيحيين، وقد أثرت هذه الأفكار على رؤية الإدارة الأمريكية لقضايا التعليم فى البلدان العربية، حيث تعالت الصيحات المنادية بتغيير المناهج التعليمية فى المنطقة العربية، تلا ذلك دعوات أكثر تحديداً لإصلاح التعليم الدينى فيها وفقاً لاعتقاد واشنطن أن المدارس الدينية على علاقة وثيقة بالجماعات الإرهابية. (١)

كما أن الولايات المتحدة حددت عدداً من المسائل الأساسية التى لابد من الوفاء بها من قبل النظم العربية بلا استثناء فى ضوء علاقاتها الراهنة معها، حيث أنه قد يكون من الضرورى فرض الإصلاحات المرسومة بالقوة العسكرية فى بعض الدول منها إذا لم تستجب، وتتمثل أهم هذه اللزوميات القطعية لتغيير التعليم فى المنطقة،كما وردت فى المذكرة التنفيذية لمبادرة كولن باول:

١- إنشاء مدارس أمريكية فى مختلف البلدان العربية لكل مراحل التعليم العام الابتدائى والإعدادى والثانوى، وأن تكون هذه المدارس مؤهلة للالتحاق بالجامعات الأمريكية .

٢- الاعتماد فى المراحل الأولى على الخبراء والأكاديميين الأمريكيين فى إدارة هذه المدارس، مع تطعيمها بأكبر عدد من خبراء التعليم فى الدول العربية .

٣- تنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية والتأهيلية المشتركة للمدرسين والمدرسات والموظفين المعنيين بالعملية التعليمية فى هذه المدارس. وتعقد هذه الدورات سواء داخل الدول العربية أو فى الأراضى الأمريكية،كما تتضمن بعض البرامج المتخصصة فى العلوم السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، بما يؤكد الصورة الأمريكية المثلى فى الديمقراطية ونظم الحكم .

٤- أن لا تقتصر المناهج على المقررات الدراسية، وإنما يتم تخصيص جزء كبير منها لتشجيع المشاركة السياسية والديمقراطية، فضلاً عن الاهتمام بالعملية الانتخابية .

٥- سيتم فى داخل المدرسة إنشاء نواد يطلق عليها (نوادى الحرية الأمريكية). من خلالها ستجرى ممارسة التطبيقات الديمقراطية وأسلوب الحياة الأمريكية المثلى، بعيداً عن العنف، كما تحرص هذه النوادى على نشر ثقافات تتعلق بقبول الآخر .

٦-كظهير لمنظومة التعليم الأمريكى المنشود، يتم دعم إنشاء المدارس من خلال سلسلة من المصالح والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية، تؤسس فى داخل الدول العربية. وهذه المشروعات ستؤدى إلى توسع الاقتصاد الأمريكى، فضلاً على أنها ستضمن فرص عمل لخريجى المدارس والجامعات الأمريكية، وبرواتب مغرية مما يؤدى إلى زيادة الإقبال عليها. (٢)

٧- تخصص (المذكرة) فقرات حول تشجيع تعليم البنات، وتشجيع المرأة بصورة عامة على ممارسة دور مباشر فى الحياة السياسية والاقتصادية .

---

(١) داليا أحمد رشدى عرفات ، دور العامل الخارجى فى تغيير الثقافة السياسية " دراسة فى فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطى فى المنطقة العربية" ٢٠٠١-٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير، (القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٧) ص ص ٢٨٥- ٢٨٩

(٢) د. حامد عمار، الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١وتداعياته التربوية والثقافية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص ١٠٧- ١٠٩

٨- تنظيم برامج بالاشتراك مع الجامعات والمؤسسات فى هذه الدول، سواء الحكومية أو غير الحكومية، حول الوعى السياسى والمشاركة فى الحملات الانتخابية .

٩- اعتماد برنامج مفصل للترجمة إلى العربية، من خلال مئات الكتب الأمريكية التى تعالج مجالات السياسة والاقتصاد والتربية وشئون البرلمانات والحكم المحلى لتكون مراجع توزع على المؤسسات الدستورية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والجامعات. ويتوازى مع هذا النوع من برامج الترجمة، برنامج آخر يهدف إلى ترجمة كتب أمريكية مبسطة حول الأنماط المثلى للحياة الأمريكية مع قصص رمزية ترسخ قيماً معينة. ويتم توزيع كتب هذا البرنامج على طلبة المدارس فى المراحل التعليمية المختلفة، وإدخالها فى صلب المناهج التعليمية للمدارس الحكومية. [١]

إضافةً إلى ما سبق، قام كبار مستشارى البيت الأبيض فى فترة ولاية الرئيس بوش بإعداد تقرير حول الإطار العام للتعليم الديمقراطى الحر فى مصر وفقاً لعدد من الأسس، سوف يتم الاتفاق عليها تتمثل فى :

١- إن هذا التعليم هدفه الانفتاح على العالم الخارجى، وكذلك البدء فى استيعاب مفاهيم العلم والتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأنماط والأساليب الأمريكية وكذلك مفاهيم القيم الحديثة .

٢- إن هذا التعليم يكرس مفهوم حماية الحريات الأساسية للإنسان وأن يكون المواطن على وعى كامل بأى إجراءات يمكن أن تتخذ ضده، وكيفية حصوله على حقوقه الكاملة فى مواجهة السلطة.

٣- إدخال تحسينات جوهرية على نظام التعليم المصرى على أن تتضمن هذه التحسينات كيفية إعداد أساليب جديدة من أجل نشر الأفكار التحررية التى تحث على الاعتماد المتبادل والتعايش مع الآخرين، ومن هذه الأفكار الشروع فى التعاون مع الولايات المتحدة فى إصدار كتاب تعليمى أساسى يطلق عليه "المنتخب" . [٢]

فى الإطار السابق للأسس التى وردت فى المذكرة التنفيذية لمبادرة كولن باول والتقرير الذى قدم للرئيس "بوش" يتضح لنا أنهما يهدفان إلى دعم مشروع أمريكى فى المنطقة العربية خاص بالتحديث والتغريب المجتمعى الذى يسعى إلى خلخلة المجتمع داخلياً بوسائل مختلفة من أجل القضاء على ما تبقى للأمة من نظم وقيم اجتماعية، ويكتسب هذا المشروع قوته من القوة الترويجية والدعائية له من خلال الكثير من الآليات والوسائل، التى منها المنظمات الدولية، والتأصيل النظرى الذى يقدم لها انطلاقاً من " فلسفة حقوق الإنسان"، وأن الأمل فى تحقيق ذلك هم "الأطفال" القادمون وإيجاد آليات تضمن أن تربيتهم فى المجتمعات غير الغربية تربية تتغذى بالمفاهيم الغربية والقيم الليبرالية الأمريكية بحيث يصبح هؤلاء الأطفال هم دعامات المستقبل التى تسمح بتطبيق المشروع الليبرالى من غير مقاومة مما يجعلها تبدو للأجيال التى بعدها كأنها عملية طبيعية، وذلك بعد أن يتم إعادة صياغة البيئة الاجتماعية بمختلف مكوناتها، وأن انتشار المدارس الأجنبية الخاصة والجامعات الأجنبية فى الدول العربية تساهم بشكل كبير فى انجاح المشروع التى بدت آثاره تخرج إلى العلن بشكل سريع. كما أن الدعوة لإصلاح التعليم من قِبل الدوائر الغربية وتنقيح مناهج التربية الإسلامية بعد الحادى عشر من سبتمبر هى استمرار لنفس الأجندة ولكن تحت مبررات أكثر وضوحاً مثل مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، وإن برامج الأمم المتحدة المعنية بالمرأة والطفل خير مثال على المدى الذى وصل إليه المشروع الغربى، فبرامج الأمم المتحدة تستصحب معها آليات الدولة من خلال برامج التعاون المشتركة فى تنفيذ استراتيجيتها التى تكون معدة سلفاً وتقدم للدول التى تقوم بإجراء تعديلات شكلية عليها. ولقد كان ذلك ملموساً فى التمهيد لعملية تحرير أفغانستان التى

---

[١] المرجع السابق، ص ص ١٠٩- ١١٠ .

[٢] مصطفى بكرى، الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر فى مرمى الهدف الأمريكى ، (القاهرة: الشروق الدولية، ٢٠٠٥) ص ص ٥٤- ٥٥

وضعت موضوع "المرأة" فى قمة الأولويات، وذلك هو كجزء من آلية دولية لعملية إعادة صياغة المجتمع، كما يضاف إلى ذلك دور ما يسميه الغرب الآن "المجتمع المدنى" الذى ينتقد فى العالم العربى والإسلامى بأنه فقير بمؤسساته التى أفرزت الديمقراطية فى الغرب. ويقدم المجتمع المدنى باعتباره المؤسسات والمنظمات التى تحمل فكرة العلمانية والقيم الليبرالية فى قضايا المرأة ومفهوم محدد لحقوق الإنسان يسمح بالحرية المطلقة، ولكن بوجود شرط أن تكون فى إطار مرجعية علمانية .

لقد أدت عمليات التحديث هذه إلى جعل محور الصراع الراهن هو الصراع على الساحة المحلية فى كل دولة بين انصار المرجعية الإسلامية وانصار المرجعية الغربية. [١]

صاغت الولايات المتحدة نظرية متكاملة بعد أحداث سبتمبر من أجل تأصيل الإصلاحات التعليمية السابقة فى المنطقة العربية، حاولت فيها أن تفسر أسباب وقوع الحوادث الإرهابية، ولماذا ينبع الإرهاب على وجه الخصوص من البلاد العربية والإسلامية، ذلك على أساس أن الإرهابيين الذين قاموا بأحداث سبتمبر كانوا كلهم عرباً ومسلمين. فالإرهاب في نظر الولايات المتحدة هو نتاج الفكر المتطرف السائد في البلاد العربية والإسلامية، هذا الفكر بدوره لم يكن لينمو ويسود المناخ الثقافي في هذه البلاد، لولا انسداد آفاق التعبير السياسي الطليق أمام الملايين من شباب هذه المجتمعات، وتقييد المشاركة السياسية لهم أدى إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعي السائدة، التي تعني بالتحديد إحساس هؤلاء الشباب بعدم السيطرة على مصيرهم وعدم التحكم في مستقبلهم، وهو ما أدى إلى الانقلاب على نظم دولهم السياسية قبل أن ينتقلوا إلى الإرهاب العالمي، نتيجة سياسات أمريكية مجحفة بالعرب والمسلمين. وتخلص النظرية الأمريكية مما سبق إلى أن الحل الأمثل هو فتح القنوات السياسية فى البلاد العربية والإسلامية، التي تسودها نظم تسلطية إن لم يكن من خلال حثها على التغيير الطوعي، فبالضغط السياسي والاقتصادي والثقافي. [٢]

هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من النظرية السابقة التى صاغتها فى إطار حماية أمنها القومى إلى تحقيق عدد من الأهداف الخاصة بسياستها الخارجية فى المنطقة من أهمها :

١- محاربة الإرهاب، تقوم الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر على أساس الحرب ضد الإرهاب، حيث جعلت الولايات المتحدة منها غطاءً يخفي أهدافها الحقيقية، التي تتمثل في ضمان الإمداد المستمر بالنفط، وتأكيد هيمنتها على المنطقة بحكم أنها الإمبراطورية الكونية، لذلك لديها استراتيجية معلنة لإجهاض محاولة أية قوة دولية كالصين مثلا لمنافستها، حتى باستخدام القوة العسكرية لتبقى هي القطب الأوحد. وإن كانت الجماعات الإرهابية تعتمد أساساً على البلاد العربية والإسلامية في مجال تجنيد الكوادر والتمويل معاً، فلا بد إذن من التركيز على هذه البلاد لتجفيف منابع التطرف، واستئصال الإرهاب. ومن ثم يقع على عاتق الولايات المتحدة واجب مساعدة شركائها من الحكومات العربية والإسلامية لمحاربة هذا الإرهاب، أما على المستوى الشعبي تعمل الولايات المتحدة على ضمان ألا تتوجه فئات من سكان هذه المنطقة للانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

٢- الهدف الثاني هو ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط،، ويؤكد هذا أن الغزو الأمريكي العسكري للعراق تم تحت شعار القضاء على التهديد العراقي للأمن الأمريكي والعالمي على أساس امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل .

---

[١] د. حامد عبد الماجد قويسى، مرجع سابق، ص ص ٤٤- ٤٩

[٢] السيد ياسين، الإصلاح السياسي على الطريقة الأمريكية، جريدة الجمهورية، يوليو ٢٠٠٦، نسخة الكترونية .

٣- الهدف الثالث هو ضمان تدفق النفط واستقرار أسعاره في نفس الوقت .

٤- الهدف الرابع هو ضمان أمن الأنظمة السياسية العربية والإسلامية الصديقة، والصداقة هنا تعنى التزام هذه الأنظمة بتنفيذ التوصيات، وتحقيق أهداف الأمن القومي كما تحددها الولايات المتحدة. أما الهدف الأخر فهو ضمان أمن إسرائيل، فالولايات المتحدة ترى في إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة الموالية تماماً للغرب، في سياق منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات.. كما أن لإسرائيل دوراً محورياً في محاربة الإرهاب ومواجهة التهديدات العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في نفس الوقت، وترى المصادر الاستراتيجية الأمريكية أن نسبة كبيرة من الشعب الأمريكي يؤيد إسرائيل، ومن هنا جاء التزام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالأمن الإسرائيلي، والذي يترجم عملياً في الواقع بالانحياز الواضح للدولة الإسرائيلية، وتأييد كل سياساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني حتى ما كان منها يمثل إرهاباً للدولة، أو جرائم ضد الإنسانية، وهي تستخدم حقها في الفيتو لمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن ضد إسرائيل . [١]

في ضوء الدوافع السابقة للإصلاح يمكن تصور هدفين رئيسين حققتهما الإدارة الأمريكية من خطاب الإصلاح :

أولاهما: التسييج الجيوبوليتيكي للإرهاب: فخطاب الإصلاح يشغل المنطقة بذاتها وبأوضاعها الداخلية لسنوات طويلة، ويُعلي من شأن التحليلات التي تعزو للداخل السبب الأول وراء تخلف الأوضاع، بعد عقود طويلة ظل خلالها العاملان الإقليمي والدولي يتصدران التحليلات العربية في كل دراسة وبحث في ظل مدرسة للتفكير العربي أغرقت في نظرية المؤامرة. وذلك يحصر العنف والإرهاب في الداخل ويحول دون تصديره للخارج .

ثانيهما: تحسين صورة أمريكا: ذلك في ضوء ما تبين عن مدى الكراهية والعداء لأمريكا في المنطقة والانطباعات السلبية عنها في العالمين الإسلامي والعربي. وهو ما أظهرته استطلاعات رأي أجرتها معاهد أمريكية متخصصة في عدد من البلدان العربية. وربما أن المنطق الأمريكي في فرض الإصلاح واجه في البداية جانبا من الرفض المجتمعي العربي على إثر المهانة في فلسطين واحتلال العراق، لكن هذا الرفض لم يدم طويلا، حيث انشغلت المجتمعات والنخب بالإصلاح الداخلي، ولم يعد البعض يجد غضاضة في إظهار الامتنان للرئيس بوش . [٢]

المحور الثاني: أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها على الإصلاح التعليمى فى المنطقة

حشدت أحداث سبتمبر الرأي العام الأمريكي ودول العالم خلف الرئيس الأمريكي وتيار اليمين الديني والسياسي، ووفرت فرصة لا تتكرر لوضع تصورات ذلك التيار فيما يتعلق بتغير العالم عمومًا، والتدخل لتغير السياسات والأوضاع في الدول الإسلامية على وجه التحديد موضع التنفيذ، "حيث طورت إدارة بوش استراتيجية جديدة تجاه المنطقة، وبدأ تطبيقها بالفعل منذ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢م، وأصبحت الحرب على الإرهاب فكرًا رئيساً في الاستراتيجية العالمية الأمريكية، وإزاء منطقة الشرق الأوسط خصوصًا " .

وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم تأثرًا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أطلق عليه بعض المحللين السياسيين، ليس فقط من حيث الخسائر المادية والاقتصادية التي لحقت بها، ولكن انطلاقًا من موقع العرب من حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، فمنذ وقوع الهجمات كان العرب والمسلمون محل اتهام، فأعلنت الإدارة الأمريكية أن مسؤولية تنفيذ الهجمات يقع على عاتق مواطنين عرب، وأغلبهم من المملكة العربية السعودية، كما أعلنت الولايات

---

[١] المرجع السابق .

[٢] معتز سلامة ، الإصلاح السياسي ، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية ، كراسات إستراتيجية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية ووالإستراتيجية ، العدد ١٥٣ – ٢٠٠٥) نسخة إلكترونية .

المتحدة لوائح للتنظيمات الإرهابية تضمنت عديدًا من الأحزب والتنظيمات المشروعة الموجودة في دول عربية، ممثلة في بعض برلماناتها، وغير ذلك من الإجراءات والسياسات العديدة التي استهدفت العرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم .

كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى الدول العربية بالتعاون معها لكسب "الحرب على الإرهاب"، التي اعتبرها الرئيس الأمريكي بوش الإبن تحديًا يواجه الأمن القومي الأمريكي، ذلك بإعلان عبارته الشهيرة " من ليس معنا فهو ضدنا " .

في إطار هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، تبنت إدارة الرئيس بوش سياسة تغيير الثقافة، وتستند هذه السياسة الجديدة للولايات المتحدة في المنطقة العربية إلى حجة أن السلبيات الخطيرة التي تكتنف الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية للعديد من المجتمعات الواقعة في المنطقة العربية قد أدت إلى انتشار فكر الإرهاب والتطرف، وبالتالي كان على الولايات المتحدة اجتثاث جذور التطرف، وتجفيف منابع الإرهاب، كما عبر عن ذلك الساسة الأمريكيون، ذلك بتغيير بيئة هذه المجتمعات والعمل على تغيير أوضاع المنطقة من النواحي الفكرية والثقافية والاجتماعية، بل حتى العقدية، لضمان عدم تهديد الأمن القومي والمصالح الأمريكية في المستقبل . [١]

من أبرز الخطوات التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الإرهاب والإصلاح التعليمى فى المنطقة ما يلى :

١- تغيير مناهج المدارس الدينية، والمعاهد الشرعية، ومدارس تعليم القرآن الكريم .

٢- تغيير مناهج التربية الدينية في مراحل التعليم العام وحذف كل ما له صلة بالموالاة والمعاداة، والتحذير من اليهود والنصارى، ونحو ذلك مما ينبغي أن يتلاءم مع ثقافة العالم المتحضر الجديد .

٣- تغيير مناهج التاريخ الإسلامي، وحذف تاريخ الصراع بين المسلمين والصليبيين، وإبراز تاريخ الحضارات البائدة كالحضارة الفرعونية والبابلية ونحوهما .

٤- تشجيع التعليم المختلط بين الجنسين، وتذليل كل العقبات التي قد تعترض هذا المشروع، والهدف من ذلك كله صياغة التعليم في البلاد العربية والإسلامية صياغة علمانية، وتجفيف منابع التدين التي يتربى في أحضانها الإرهاب الأصولي وفقاً للرؤية الأمريكية . [٢]

كما سعت الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر وحربها المفتوحة على ما تسميه "الإرهاب" إلى فرض برامج عملية لتغيير مناهج المعاهد الدينية في معظم البلدان الإسلامية التي تنتج إسلاميين "راديكاليين" وقد ترافق كل ذلك مع حملات وتصريحات علنية آخرها للناطق بإسم الخارجية الأمريكية ووزير الخارجية الأمريكية كولن باول يومي ١١ و١٣ ديسمبربشأن المساعدات والخبرات الأمريكية لإصلاح التعليم في دول العالم الإسلامي، وأهمّها : أفغانستان وباكستان واليمن ودول الخليج والسعودية التي ركز عليها الإعلام الأمريكي في حملة شرسة استهدفت برامج التعليم خاصة المتهمة بأنها تنتج الإرهاب، وكذلك مصر وأندونيسيا، وغيرها.

---

[١] السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليمن والحرب الدولية على الإرهاب ، أون لاين، ٢٠١١/١٠/٢٦، متاح على الرابط التالى:
http://www.mareeb.net/vb/showthread.php?t=53083

[٢] علي أحمد علي يحيى، مقاصد النظام الامريكى لتغيير مناهج التعليم وأثره على الهوية الإسلامية، رسالة ماجستير،(السودان: جامعة أم درمان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي،قسم الدراسات الإسلامية، ٢٠٠٦) موقع المزكز الوطنى للمعلومات .

يتوازى ذلك مع حملات عن "دمقرطة" هذه البلدان وإشاعة الديمقراطية السياسية في شكل خاص. في هذا الإطار سارعت الإدارة الأمريكية إلى تقديم قروض عاجلة، أو مساعدات، تتراوح ما بين ١٥ إلى ١٠٠ مليون دولار استفادت منها حتى الآن اليمن وأندونيسيا ويضاف إليها مبلغ ١٥ مليون دولار خصّصه كولن باول في المدة الأخيرة لعدة أهداف، منها إصلاح التعليم، وتعليم المرأة وإشاعة الديمقراطية .

بعد ١١ سبتمبر سارعت الإدارة الأمريكية إلى تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لباكستان من أجل بناء بنك معلومات عن طلاب المدارس القرآنية يهدف إلى تأمين معلومات أساسية عن كل طالب ومدّرس في هذه المدارس. وسيكون من أهداف هذه البرامج الرقابة على منشورات هذه المدارس ودور النشر التابعة لها، يخصص من هذا المبلغ لإيجاد برامج دراسية جديدة، وهي التي لم تكن تدرّس في السابق سوى القرآن والفقه التقليدي (وعدد طلابها بالملايين) وسيكون على المدرّسين أن يخضعوا لدورات تدريبية لمتابعة البرامج الجديدة، في حين سيفقد المعارضون منهم وظائفهم. [١]

[١] المخطط الأمريكي لتغيير مناهج التعليم في العالم الإسلامي، مركز المعلومات بالإذاعة السودانية،٢٠١١/١٠/٢٦، متاح على الرابط:
http://www.sudanradio.info/bank/lesson-1268-1.html

المبحث الثانى

الريادة الأمريكية فى توجيه االوسائل الغربية للإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية .

صاغت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية متكاملة بعد أحداث ١١ سبتمبر، حاولت من خلالها أن تفسر لماذا ينبع الإرهاب من الدول العربية والإسلامية على أساس أن من قام بعمليات ١١ سبتمبر عرب ومسلمون، وقد اختزلت هذه النظرية الأمريكية للإصلاح حقائق بالغة التعقيد فى معدلات تبسيطية، واعتبرت أن الإرهاب هو نتاج الفكر المتطرف السائد فى البلاد العربية والإسلامية، وإن هذا الفكر بذوره لم تكن لتنمو وتسود لولا انسداد آفاق التعبير السياسى أمام هذا الشباب، وتقييد المشاركة السياسيه لهم مما أدى لظاهرة اغتراب اجتماعى وإحساس هؤلاء الشباب بعدم السيطرة على مصيرهم والتحكم فى مستقبلهم مما أدى فى النهاية للانضمام للجماعات الإرهابية التى قامت أولاً بالانقلاب على نظم دولهم السياسية قبل أن ينقلبوا إلى الإرهاب العالمى نتيجة السياسات الأمريكية المجحفة تجاه العرب والمسلمين . وترى هذه النظرية أن الحل الأمثل هو احداث إصلاحات ديمقراطية فى النظم العربية والإسلامية التى تسودها نظم تسلطية استبدادية، ذلك إن لم يكن خلال حث هذه النظم السياسية على التغيير الطوعى فبالضغط السياسى والاقتصادى والثقافى. أى استخدام القوة الناعمة لإحداث تحولات ديمقراطية فى المنطقة. [١] لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير التعليم فى المنطقة العربية، حيث شعرت أن الوقت قد حان لتبنى استراتيجية جديدة تسعى لاكتساب أرضيات ثقافية معرفية جديدة، واستخدمت فى ذلك كافة الأساليب والوسائل، بدايةً من الضغط على الدول العربية والإسلامية لإعادة صياغة نظمها التعليمية بما يتفق مع التوجهات المعرفية الجديدة بالتركيز على إصلاح مناهج التعليم والقضاء على نظم التعليم المتشددة من خلال تغيير دراسة مادتى التاريخ والدين بشكل خاص، وما يتعلق بهما من مقررات اللغة العربية والتربية القومية، ومروراً بطرح قضايا ومفاهيم جديدة على ساحة النظم التعليمية فى الدول العربية بما يسمح بفتح مجال للحوار بين الفرق المتعارضة فى هذه الدول ، (وقد ركزت فى هذا الإطار على محورية دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى باعتبارهما أحد أهم أسس إصلاح التعليم)، وانتهاءً بوضع أسس نظام تعليمى دولى Universal Basic Education يسمح باعتبار التعليم شأناً عالمياً والتخلى عن اعتباره شأناً داخلياً ، بحيث لا تتعلل الدول العربية بأن الدول الغربية تسعى إلى فرض قيمها ونظمها عليها .

تنطلق الأطروحات الأمريكية للإصلاح فى مجال التعليم من منظومة فكرية تستمد شرعيتها، وفقاً للرؤية الأمريكية، من عدد من المسلمات يرتبط بعضها برؤية الغرب للإسلام الذى تستمد منه الدول العربية مفاهيمها التعليمية، ويرتبط البعض الآخربواقع التعليم العربى الذى يعانى من التخلف والفقروالعجز وانتشار الأمية وفشل النظم التعليمية فيه عن مواكبة عصر العولمة . انطلاقاً من الرؤية الأمريكية الهادفة لنشر الديمقراطية وتغيير الثقافة السياسية فى المنطقة العربية، فقد اتبعت الإدارة الأمريكية مجموعة من السياسات التى هدفت من خلالها إلى تغيير النظم التعليمية فى هذه المنطقة [٢]، وهو ما سوف أتناوله فى هذا المبحث من خلال عدة محاور:

المحور الأول : تغيير مناهج التعليم فى المنطقة العربية .

المحور الثانى : مستوى الخطاب السياسى (التصريحات والتقارير الرسمية) .

المحور الثالث : مستوى المبادرات .

---

[١] إيمان محمود العيوطى ، مرجع سابق، ص ص٢٨٤- ٢٨٥

[٢] داليا أحمد رشدى عرفات ، مرجع سابق، ص ص ٢٨٩- ٢٩٠

المحور الرابع : مستوى البرامج التنفيذية .

المحور الخامس : الاستجابات العربية لمشاريع إصلاح التعليم الأمريكية.

المحور الأول : تغيير مناهج التعليم فى المنطقة العربية :

تعد مناهج التعليم أهم مدخل ترتكز عليه الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الغرب كإستراتيجية على المدى الطويل لإحداث التغيير القيمى والفكرى لأجيال شعوب المنطقة العربية، وإعداد المواطن المنفتح على الثقافة الغربية، وذلك تحديداً من خلال تغيير مناهج التربية الإسلامية والتاريخ واللغة العربية بإدخال مفاهيم جديدة بدلاً عن مفاهيم الجهاد والحرب والعلاقة مع الآخر، كما تؤكد الولايات المتحدة على تجذير قيم التسامح وقبول الآخر ورفض العنف . [١]

تمثل مناهج التعليم المدخل الأمريكي الجديد لإعادة صياغة العقل والشخصية العربية والإسلامية، كما تمثل السيطرة عليها وتوجيهها أحد الأدوات الحاكمة في العقل الغربي لإحداث التغيير في أي منطقة، ذلك لأن التعليم ومناهجه هي التي تشكل وعي الإنسان وتصيغ طريقة تفكيره وشخصيته ومن ثم فالسيطرة على هذه المناهج هو الذي يضمن في المستقبل صياغة الشخصية وسلوكها وأفكارها وفق المضامين التي تضمنتها مناهج التعليم، كما كانت مناهج التعليم الديني الإسلامي أحد أهم تجليات التصورات الأمريكية لمنع ظهور طالبان جديدة أو ظهور بن لادن جديد، وعملت أمريكا فعلاً على تغيير مناهج المدارس التي تخرجت منها طالبان في باكستان كما عملت على تغيير مناهج التعليم في الجامعات السعودية الإسلامية وأيضاً في المستويات التعليمية الأدنى في المراحل ما قبل الجامعية، وفي مصر تم تغيير مناهج التعليم الأزهري بكامله فيما وصف بأنه محاولة لعلمنة الأزهر.. ويجري العمل الآن لتغيير مناهج التعليم الديني في المدارس العامة بما في ذلك التفكير في إلغاء كتاب التربية الإسلامية واستبداله بما يسمي مادة الثقافة الدينية والتي يشترك في تدريسها الطلاب المسلمين وغير المسلمين.

فى هذا السياق نشرت دراسة لتقرير أعدته مجموعة من الخبراء السياسيين الأمريكيين البارزين، الذين يعرفون بأنهم "مجموعة الـ١٩" وتم رفع هذا التقرير إلى جهاز الأمن القومي الأمريكي وعنوان هذه الدراسة " الجوانب النفسية للإرهاب الإسلامي " وقدم معدو الدراسة مجموعة من التوصيات التي تم رفعها للرئيس الأمريكي ووافق عليها، واعتبرت الدراسة أنه أصبح من الواجب إيجاد صيغة ملزمة للتعاون بين الدول العربية وأمريكا فيما يخص تغيير مناهج التعليم والسياسة والإعلام والقبول بأدوار مشتركة بين الطرفين، كما تشير الدراسة إلى أنه في كل ١٥ عاماً تظهر أجيال عنيفة، وكل جيل يبدو أكثرعنفاً من الذي يسبقه والسبب - على حد زعمهم – هو الكتاب المقدس للمسلمين وهو القرآن، لذلك يمكن مطالبة الحكومات بتغيير المرجعيات الدينية التي يمكن أن تقدم تفسيراً مختلفاً يساعد على تنفيذ المطالب الأمريكية، كذلك تري الدراسة أن مصر والسعودية لهما التأثير الأكبر، في حين أن أدوار الدول العربية الأخري هامشية وفرعية.. فالسعودية لها ثقلها الديني ومصر لها دورها كبلد للأزهر وهي أكبر دولة عربية وتموج داخلها صراعات هائلة للأفكار الدينية. [٢] فى إطار هذا التقرير تم وضع المعالجات والسياسات التى ينبغى إتباعها، ذلك على النحو التالى .

١- التشخيص :

أ- الصورة السلبية عن أمريكا وإسرائيل هى التى تشكل البذرة الأولى للافعال الإرهابية .

---

[١] عبد الجليل محمد حسين ، مرجع سابق، ص ٤٠٥

[٢] كمال حبيب، الخطط الأمريكية لتغيير مناهج التعليم ، ٢٠١٢/٢/١١، شبكة فلسطين للحوار ، متاح على الرابط التالى :
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=6515

ب- وجود مناهج التعليم التى تحض على كراهية اليهود والعالم الغربى خاصةً منها ما يدعو للقيام بأعمال إرهابية مثل مفهوم الجهاد .

ج- عدم فاعلية الحملة الأمريكية التى تنفذ ضد الإرهاب، المقصود الحملة العسكرية كونها عبارة عن مسكن وقتى للسيطرة على الأجيال فى المنطقة العربية لمدة عشر سنوات . [١]

٢- المعالجات:

تلافيا لتلك التحديات تخلص الدراسة إلى أنه أصبح من الواجب إيجاد صيغة ملزمة للتعاون بين الدول العربية والولايات المتحدة فيما يخص تغيير مناهج التعليم والإعلام والقبول بادوار مشتركة بين الطرفين، ووضع التقرير الذى أعدته مجموعة الـ ١٩ الحلول التالية :

أ- التدرج فى مناهج التعليم الدينى بدأ من المرحلة الابتدائية، بحيث يتم فيها التركيز على فضائل الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، والتأكيد على دور الأديان فى بناء الحضارة الإنسانية، وتغيير مادة التربية الإسلامية ليحل محلها مادة الثقافة الإسلامية، وفى المرحلة الثانوية يبدأ أصحاب الديانة فى دراسة ديانتهم بشكل منفصل، أما فى مرحلة التعليم الجامعى فلا يكون هناك أى دراسة للدين، ويتم التركيز على تعظيم النموذج الأمريكى .

ب- تغيير موضوعات المطالعة والنصوص فى مادة اللغة العربية، حيث لوحظ أنها تكرس " الكراهية للآخرين " .

ج- تغيير مناهج التاريخ، والتركيز على تاريخ العلم والثورات العلمية والعادات والتقاليد دون الحديث عن مراحل الاستعمار، وحركة التحرر والفتوحات الإسلامية، بل يجب ترسيخ إيجابيات الحضارة الغربية ودورها الرائد فى التأثير على الشعوب العربية والإسلامية .

د- تدريب المدرسين على هذه المفاهيم الجديدة حتى يمكن نقلها بشكل جيد للطلاب، وذلك عن طريق استقدامهم إلى الولايات المتحدة وتدريبهم على التأقلم مع هذه المفاهيم والأفكار الجديدة. [٢]

تأتى أهمية التركيز على التعليم من قبل الولايات المتحدة من بين جوانب الإصلاح كونه القاسم المشترك فى كل عمليات التنمية والنهضة المستهدفة والمرجوة، وتبدأ به كل البرامج والمشروعات الممكنة للعمل والنهوض، وتنتهى إليه أيضاً باعتباره هدفاً ووسيلة فى آن واحد، والجانب الأهم من التعليم هو ما يتعلق بالقيم التى تحكم العلاقة بين الفرد والجماعة والعالم ، ومرجعية هذا الجانب دينية بالأساس، فتأتى الدعوة الغربية لإصلاح التعليم مستهدفة بناء جيل جديد يؤمن بالتسامح والقيم الغربية ونبذ التطرف والإرهاب ومعادة الغرب .

على الرغم من موقف الأنظمة المعلن برفض فكرة الإصلاح المفروض من الخارج – إلا أن ذلك قابله استجابةً سريعةً لقبول تلك الإصلاحات فى أكثر الحالات حساسية وخطورة وهو مجال "التعليم" فما تم الشروع فيه فعلياً وما يتم التحضير له من تعديلات فى مضامين المناهج التعليمية فى الدول العربية والإسلامية يرسم الصورة المستقبلية لما يجب أن تكون عليه ذهنية الجيل القادم، وهذا التحول فى مضامين المناهج التعليمية يعد أقوى المؤشرات على نوعية وعمق التدخل الخارجى المفروض على المنطقة، فالاتجاه الذى تسير فيه مسألة التغيير فى نظم التعليم لا يخدم على المدى الطويل إلا مصالح خارجية. [٣] ، وهو ما سوف أتناوله بالتفصيل فى المحور القادمة.

---

[١] عبد الجليل محمد حسين ، مرجع سابق، ص ٤٠٥

[٢] المرجع السابق، ص ٤٠٦

[٣] المرجع السابق، ص ٤٠٧

المحور الثاني : مستوى الخطاب السياسى (التصريحات والتقارير الرسمية):

أصدرت الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر العديد من التصريحات والتقارير التى تدين العنف والإرهاب فى الدول العربية وتدعو إلى اعتماد مناهج تعليمية تنمى قيم التسامح والديمقراطية وحقوق الانسان ونبذ العنف، ويمكن تناول هذا العنصر من خلال التركيز على ثلاث مستويات :

١- التصريحات الرسمية :

تتمثل فى الهجوم الذى شنه عدد من المسئولين الأمريكيين على مناهج التعليم التى تدرس فى الدول الإسلامية باعتبارها تحض على العنف والإرهاب وتحرض طلابها ضد الآخرين، ومن ذلك: ريتشارد هاس (رئيس مجلس الشئون الخارجية فى لندن ومدير قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية سابقاً): "إن مناهج التعليم فى الدول العربية متخلفة، ولا تواكب نظم التعليم الحديثة، وتتسم بضيق الأفق والاعتماد على الأفكار الأحادية مما يخلق عقليات مغلقة، تسمح بمزيد من التعصب والتطرف، كما أنها تزرع مفاهيم خاطئة عن النساء والأقليات" [١]. وتأكيداً على الرغبة الأمريكية فى إحداث تغييرات فى مناهج التعليم فى المنطقة العربية، لم تخف إلينا رومانسكى . القائم بأعمال نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط والمسئولة عن برامج مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية- رغبة الولايات المتحدة فى حذف بعض النصوص الدينية من المناهج الدراسية فى المنطقة العربية من منطلق "أنه ليس من المفيد لأى مجتمع أن ينشىء أجياله وشبابه على مبادئ التحريض والانحياز وعدم التسامح مع الآخرين، وأنه إذا كان ما يتم تدريسه فى العديد من المدارس- إشارة إلى الأفكار الجهادية ورؤية الآخر..- فليس من الصالح أن ينشأ جيل على هذه الأسس والمبادئ، وأن قراءة بعض النصوص المدرسية فى هذه الدول يفيد وجود مثل الاتجاهات الانحيازية، وهذا النوع من التعليم — من وجهة نظرها- لم يعد قادراً على أن يخرج أجيالاً تستطيع التعامل مع العالم، ولم يعد هناك وقت للكراهية وعدم التسامح والتحريض، ونحن نحاول أن نعيش معاً، وأى منهاج دراسى لا يسير على هذا المنوال يجب تغييره. وأذكر لكم أننا نود إزالة كل المواد السلبية من النصوص الدراسية. [٢] وفى أبريل ٢٠٠٥ أكدت إليزابيث تشينى (نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى)" أن الولايات المتحدة ملتزمة بزيادة إمكانية الحصول على التعليم الجيد فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا بهدف القضاء على انجذاب الشباب نحو التطرف، وصرحت بأن ٥٠% من سكان المنطقة تقل أعمارهم عن ٢٠عاماً، وظروف الركود الاقتصادى لا توفر للشباب فرص عمل، وفى الوقت نفسه، فإن النظم السياسية المنغلقة والصارمة لا تمنح المواطنين فى دول عديدة فرصة التعبير عن الرأى أو اختيار قادتهم. كما أن هناك نظم تعليمية عديدة فى جميع أنحاء المنطقة أخفقت فى تعليم التسامح، أو فى إكساب الطلبة فيها المهارات اللازمة للتنافس بنجاح فى أسواق العالم". وقالت إن حكومة بوش طلبت ٣٠مليون دولار لتمويل برامج إصلاح التعليم فى مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط فى العام المالى ٢٠٠٦، لمواجهة هذه المشكلة، وأشارت إلى أن ٢٥% من الأموال المخصصة لمبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط تُستخدم فى دعم برامج تستهدف إصلاح المناهج، وتدريب المعلمين، ومساهمة المجتمع والقطاعين العام والخاص فى التعليم. [٣]

---

[١] د. أحلام السعدي فرهود، "التوجهات الغربية وإصلاح التعليم في الوطن العربي: تنوع الاستجابات في المنطقة العربية"، دراسة مقدمة إلي المؤتمر السنوى التاسع عشر للبحوث السياسية حول "مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٦-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ص ١٤- ١٥

[٢] المرجع السابق، ص ص ١٤- ١٥

[٣] د. عصام عبد الشافى، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة فى تأثير البعد الدينى، مرجع سابق، ص ٢٤٢

وفى مايو ٢٠٠٦، ذكرت مارجريت سبيلنجر (وزيرة التعليم الأمريكى): أن قضية التعليم فى المنطقة العربية تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الإدارة الأمريكية، وأن هناك شراكات مختلفة مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لدعم الملف التعليمى الذى تتبناه الإدارة الأمريكية فى المنطقة. وحول التحديات التى تواجه تقدم التعليم والحلول المقترحة، قالت: "إن أهم التحديات هى إعطاء فرص أكبر لتعليم البنات ورفع كفاءة التعليم بشكل عام". وعن رؤيتها للمناهج التعليمية الدينية فى الدول العربية، قالت: نحن نعتبر أن المناهج التعليمية فى أية دولة هى شأن داخلى لا يمكننا التدخل فيه، ولكن هناك اتفاقيات مشتركة معنا فى مجالات التعليم التكنولوجى . [١]

٢- تقارير الكونجرس:

تم رفع تقارير للكونجرس الأمريكى تهدف إلى الضغط على حكومات الدول العربية من أجل إعادة النظر فى مناهجها التعليمية، وحظيت المملكة العربية السعودية بالنصيب الأكبر من هذا الهجوم على اعتبار أنها تمثل معقل التعليم الدينى المتعصب فى المنطقة العربية، وأن أى إصلاح فى هذا البلد سينعكس بالتأكيد على باقى بلدان العالم الإسلامى ومن ذلك:

أ- مشروع القرار رقم (٤٣٢) الذى تقدم به النائب الديمقراطى" جيمس دافيس"(يونيو٢٠٠٢) إلى مجلس النواب والذى طالب فيه الكونجرس بالضغط على حكومة المملكة العربية السعودية لمراجعة مناهجها التعليمية، وأن تكون عملية المراجعة موضوعية ومنفصلة ومعلنة، وبحيث تضمن هذه المراجعة إتاحة الفرصة لنشر قيم التسامح والحوار فى المناهج بدلاً من قيم التعصب .

ب- صدور القرار رقم (٤) من مجلس الشيوخ، (اجتماع الكونجرس رقم ١٠٨، مارس ٢٠٠٣) الذى طالب فيه ممثل الولايات المتحدة فى اليونسكو حكومة السعودية بأن تعيد النظر فى إصلاح نظمها التربوية على أن يقوم اليونسكو بمراقبة الجهود المبذولة من المملكة فى هذا المجال .

ج- التقرير المقدم من ١٩عضو من أعضاء الكونجرس لمناقشة خطة تغيير مناهج التعليم فى مصر والعالم العربى، ويرى واضعو التقرير أنه لابد من إعادة النظر فى مناهج التربية الدينية التى تدرس فى هذه الدول بحيث يتم التركيز على الفروع المتعلقة بالطقوس الدينية والعبادات والعمل على أن يظل دور الدين محصوراً فى العلاقة بين الفرد وربه، كما يضع التقرير تصوراً جديداً لتدريس التربية الدينية لتصبح تحت مسمى "الثقافة الدينية" بحيث تقدم صورة إيجابية عن الفضائل الأساسية للديانات الثلاث وهو ما أسماه واضعو التقرير بإفراغ الدين من مضمونه من منطلق أن "عملية تغيير محتوى القرآن غير واردة" .

وأن ترتكز اللغة الدينية التى يخاطب بها التلاميذ على العقل والمنطق لا على النقل والتبعية للكتاب المقدس دون تفكير، وفيما يتعلق بالمواد النظرية الأخرى مثل التاريخ واللغة العربية، يتجه واضعو التقرير إلى إعادة كتابتها بحيث تتضمن موضوعات تتسم بالعالمية مثل الثورات العلمية، وتبعد عن كل ما من شأنه غرز الانتماء وحب الوطن فى نفوس التلاميذ وإبعاد المسلمين عن أى دور حضارى وسياسى أو نضالى من أجل تربية التلاميذ تربية سليمة بعيدة عن لغة العداء والرؤى التاريخية غير الصحيحة لطبيعة العلاقات بين العرب المسلمين والغرب ". [٢]

---

[١] المرجع السابق، ص ص ٢٤٢- ٢٤٣

[٢] داليا أحمد رشدى عرفات، مرجع سابق، ص ص ٢٩٧- ٢٩٨

٣- التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية:

تلجأ الولايات المتحدة إلي استخدام عدد من التقارير التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية وعدد من المنظمات غير الحكومية مثل التقرير السنوي لحقوق الإنسان والتقرير السنوي حول الحريات الدينية، وقد حظي موضوع التعليم وخاصة التعليم الديني باهتمام بالغ في هذه التقارير وتناولت مناهج التعليم التي تدرس في الدول العربية، متهمة إياها بتسويق أفكار عدائية للغرب، وطالبت هذه التقارير الدول العربية بتغيير المناهج بما يسمح بالقبول للآخر، ونشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان وتجاوز مفاهيم العنف ضد المرأة. وتعرض هذه التقارير عدداً من الأدلة للبرهنة علي احتواء مفاهيم التعليم في المنطقة العربية علي قيم ومفاهيم التطرف منها :

١- أن الكتب الدينية التي تدرس في هذه الدول لا تحتوي إلا علي وجهة نظر واحدة فيما يتعلق بالعقيدة الإسلامية ولا يسمح بتدريس عقائد أخرى .

٢- تحتوى الكتب المدرسية في هذه الدول علي تمييز واضح ضد الفئات الدينية الأخرى، كما أن هذه المقررات تشجع على التعصب،من ذلك ما ورد فيها من وصف للمسيحيين واليهود علي أنهم كفار وأعداء للإسلام ولا يجب مصادقتهم، وأنهم يتسمون بصفات ذميمة مثل الغدر والخداع .

٣- أن بعض الدول العربية تحتوى مناهجها علي تعصب واضح ضد السامية، كما تعضد هذه المناهج مفاهيم الجهاد والدعوة إلي نشر الإسلام،وهو ما يخلق عقليات غير متسامحة مع الآخرين.

٤- تدعو هذه التقارير الدول العربية، خاصة الدول التي تقدم التعليم الديني مثل مصر والسعودية واليمن، إلي مراجعة مناهجها وحذف ما فيها من لهجة تمييزية ضد الديانات الأخرى، بالإضافة إلي حذف مفاهيم الجهاد والاستشهاد ونشر ثقافة السلام والتسامح واحترام حقوق الأقليات. [١]

المحور الثالثً : مستوى المبادرات :

قامت الولايات المتحدة بعقد العديد من المبادرات التى تهدف إلى الإصلاح السياسى والاقتصادى والثقافى فى المنطقة العربية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وركزت على الإصلاح التعليمى، أهم تلك المبادرات ما يلى:

١- مبادرة الشراكة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط (ديسمبر ٢٠٠٢)

Middle East Partnership Initiative "MEPI":

أعلنت الولايات المتحدة عن هذه المبادرة فى ١٢سبتمبر ٢٠٠٢ فى خطاب ألقاه وزير الخارجية كولن باول بواشنطن، تمثل هذه المبادرة إطاراً للشراكة بين الولايات المتحدة وحكومات الشرق الأوسط لتوسيع ما تسميه المبادرة بالفرص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، حيث أنها تشمل على عدة برامج فى مجالات نشر الديمقراطية، تمكين المرأة، توطيد المجتمع المدنى، الإصلاح الاقتصادى، تنمية القطاع الخاص، والتعليم.[٢]، وقد انطلق كولن بأول لتغيير النظم التعليمية فى العالم العربى استناداً على الإحصائيات الواردة فى تقريرى التنمية البشرية العربية لعامين ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ كأداة لتدعيم التغيير فى المنطقة العربية انطلاقاً من الحقائق التالية :

١- حوالى ٤٠% من العرب البالغين -٦٥ مليون شخص أميون، وتشكل النساء ثلثى هذا العدد .

٢- ارتفاع المعدلات الحالية للبطالة، إذ سيبلغ معدل البطالة فى المنطقة ٢٥مليوناً بحلول ٢٠١٠ .

٣- فى إمكان ٦,١% من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه فى أى منطقة أخرى فى العالم .

---

[١] د. عصام عبد الشافى، الولايات المتحدة وتطوير التعليم فى الدول العربية .

[٢] ليليان إميل كامل، مرجع سابق، ص ص١٠١-١٠٢

٤- عبر ٥١% من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم فى الهجرة إلى بلدان أخرى، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية . [١]

كما يمكن تقديم المساعدات لمواجهة تحديات التعليم فى المنطقة من خلال عدة مبادرات أهمها :

أ- مبادرة التعليم الأساسى :

يعانى التعليم الأساسى فى المنطقة من نقص (وتراجع) فى التمويل الحكومى بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعانى من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفى مقدور مجموعة الثمانى السعى إلى مبادرة للتعليم الأولى فى المنطقة تشمل هذه العناصر:

- محو الأمية : أطلقت الأمم المتحدة فى ٢٠٠٣"برامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الثمانية لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية فى الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعى إلى خفض نسبة الأمية فى المنطقة إلى النصف بحلول ٢٠١٠. وستركز مبادرة مجموعة الثمانى على النساء والبنات. وإذا أخذنا فى الاعتبار معاناة ٦٥مليوناً من الراشدين فى المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الثمانى أن تركز أيضاً على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين . [٢]

- فرق محو الأمية : يمكن لمجموعة الـ ٨، السعى إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، وإنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء.ولمعلمات المدارس القيام فى هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم لكى يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولى لهن، وللبرنامج أيضاً استخدام الارشادات المتضمنة فى برنامج "التعليم للجميع" التابع لمنظمة اليونسكو بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التى يبلغ تعدادها بحلول عام ٢٠٠٨مائة ألف معلمة. [٣]

- الكتب التعليمية : يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً فى ترجمة الكتب الأساسية فى الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع، كما تلاحظ الحالة المؤسفة للمكتبات فى الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ ٨ تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها فى هذه الحقول، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر وفى شراكة بين القطاعين العام والخاص اعادة نشر الكتب الكلاسكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات.[٤]

- مبادرة مدارس الاكتشاف : بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء مدارس الاكتشاف حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة. ولمجموعة الـ ٨ السعى فى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى عن طريق التمويل . [٥]

(ب) مبادرة التعليم فى الإنترنت

يؤكد المشروع أنه من الضرورى تجسير الهوة الرقمية بين المنطقة وبقية العالم نظراً لأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة، حيث أن المنطقة تحتل المرتبة الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت، ويتبنى المشروع إطلاق شراكة بين القطاعين العام

---

[١] نعيم الأشهب ، مازن الحسينى ، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ١٥١

[٢] المرجع السابق، ص ص١٥٨- ١٥٩

[٣] د. محمد على حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، (القاهرة : مكتبة مدبولى، ٢٠٠٦)، ص ص ١٣٧- ١٣٨

[٤] المرجع السابق، ص ١٣٨

[٥] د.جهاد عودة ، نص مشروع " الشرق الأوسط الكبير " ، النشرة الاستراتيجية ،(القاهرة، مركز الحرية للدراسات الاستراتيجية ، العددالأول ، يوليو٢٠٠٤) ص ٤٢

والخاص لتوفير الاتصال الكمبيوترى وتوسيعه فى أنحاء المنطقة وبين المدن والريف داخل البلد الواحد مع التركيز على البلدان الأقل استخداماً للكمبيوتر مثل (العراق- أفغانستان- اليمن- سوريا- ليبيا- الجزائر- مصر)، وربط مبادرة تجهيز المدارس بالكمبيوتر بمبادرة فرق محو الأمية من خلال قيام مدرسى المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت. [١]

(ج) مبادرة تدريس إدارة الأعمال

ينص المشروع على أنه سيتم السعى إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال فى عموم المنطقة من خلال قيام مجموعة الثمانى بما يلى :

- تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية فى إقامة شراكات بين مدارس الأعمال فى دول مجموعة الثمانى والمعاهد التعليمية (الجامعات-المعاهد المتخصصة) فى المنطقة، وإقامة دورات تدريبية فى هذه المعاهد المشتركة، والنموذج لهذا النوع معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة لها مدير أمريكى ولها شراكات مع عدد من الجامعات الأمريكية .

وقد أقرت مجموعة الثمانى فى قمتها فى سى ايلاند بالولايات المتحدة فى يونيو ٢٠٠٤وجهة النظر الأمريكية فى جانب التعليم، وتضمن إعلان الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا فيما يخص هذا الجانب ما يلى: " أن التعليم للجميع وحرية التعبير والمساواة بين الرجل والمرأة، وقوة عمل أفضل تعليماً هى مفتاح المشاركة الفعالة فى عالم تربطه العولمة، وسوف تركز جهودنا على تقليل الأمية، وزيادة فرص تلقى التعليم وخاصةً للبنات والنساء" وتضمنت خطة الدول الثمانى للإصلاح والمقررة مع الإعلان لبرامج ومبادرات العمل التى تترجم وجهة النظر الأمريكية كالآتى :

- تعزيز الدعم للجهود فى المنطقة عبر المؤسسات المتعددة الأطراف لتعليم مهارات القراءة والكتابة لـ٢٠مليون شخص آخرين بحلول ٢٠١٥، لمساعدة دول المنطقة على خفض نسبة الأمية إلى ٥٠% خلال العقد المقبل، وتدريب ١٠٠ألف معلم عبر المؤسسات المتعددة المناسبة .
- تدريب مدرسين على تقنيات التعلم عبر الإنترنت وتعزيز اكتساب مهارات القراءة والكتابة وسط الأطفال خصوصاً البنات ومهارات القراءة والكتابة فى الحياة العملية للبالغين .
- تحسين فرص التعليم للفتيات، تقديم العون لمساعدتهم للوصول إلى مدارس ومراكز التعليم .
- دعم برامج محلية وفقاً للحاجة لمحو الأمية وسط البالغين وبرامج خارج نظام التعليم الرسمى تجمع بين مناهج محو الأمية ودروس عن الصحة التغذية ومهارات الأعمال الحرة.
- إنشاء وإدامة شبكة إقليمية لتقاسم الخبرة. [٢]

٢- مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

تم الإعلان عن مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(BMENA) خلال اجتماع قمة مجموعة الثمان للدول الصناعية الكبرى، وذلك فى مدينة س إيلاند بولاية جورجيا من ٨-١٠يونيو ٢٠٠٤وشارك فيها عدداً من قادة دول الشرق الأوسط ، وهذه المبادرة تمثل إطاراً للتعاون بين مجموعة الثمان والدول الأوربية ودول الشرق الأوسط، بهدف تعزيز مبادئ الحرية، والإصلاح ،وقد تناولت هذه المبادرة أيضاً مبادئ وأهداف التطور الديمقراطى فى الشرق الأوسط .[٣]

---

[١] عبد الجليل محمد حسين، مرجع سابق، ص ٢٢٤

[٢] المرجع السابق، ص ٢٢٥

[٣] ليليان إميل كامل، مرجع سابق، ص ١٠٣

وقد مثل التعليم أحد المرتكزات الرئيسة الثلاثة التى نصت عليها المبادرة، حيث تناولت المبادرة ثلاث مجالات هى المجال السياسى والمجال الاجتماعى والثقافى، فضلاً عن المجال الاقتصادى، وقد أكدت فى مجال التعليم على: أن التعليم يجب أن يكون للجميع، كما ركزت على حرية التعبير، والمساواة بين الرجال والنساء، فضلاً عن ضرورة الحصول على تقنيات المعلوماتية العالمية. ولم تكتف القمة بالبيان الذى حددته مبادرة الشرق الأوسط الكبير، ولكنها أصدرت أيضاً خطة تفصلية لدعم الإصلاح تتضمن أنشطة مختلفة لتحقيق أهداف المبادرة، وشملت هذه الخطة فيما يتعلق بجانب التعليم : المساعدة فى تحسين وإصلاح الأنظمة التعليمية بدول المنطقة . [١]

٣- الوثيقة الصادرة عن منتدى المستقبل بالرباط

فقد أصدر المشاركون في أعمال منتدى المستقبل (٢٠٠٤-١٢-١١) بالعاصمة المغربية الرباط بحضور أكثر من عشرين دولة بمنطقة "الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا" ودول مجموعة الثماني وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية وثيقة أطلقوا عليها "ملخص الرئاسة"، نصت فيما يتعلق بالتعليم وتطويره في دول المنطقة علي :

ـ أكد المشاركون وعيهم بأن التطور والنمو يتطلبان التزاما قويا من أجل بناء مجتمع المعرفة، تعمل فيه الحكومات مع شركائها للقضاء على الأمية وتدعيم ولوج تعليم ذى جودة على جميع المستويات، خاصة لصالح الفتيات والفئات الاجتماعية المهمشة الأخرى، ولتطوير كفاءات تستجيب للمتطلبات. في هذا السياق، أكد المشاركون عزمهم على مواصلة الإصلاحات في مجال التربية، وذلك في إطار مجهود شامل ومنسق يهدف إلى وضع أسس تكوين مؤهل يشجع على التنور والحداثة والتسامح والمواطنة الصالحة .

ـ اتفق المشاركون على أن يخصص وزراء التربية اجتماعا خاصا للتعليم، يتمحور حول ما يجب تنفيذه للقضاء على الأمية وتوفير تعليم أساسي للجميع ورفع مستوى البرامج وتحسين جودة التعليم، ورحب المشاركون بعرض الأردن استضافة الاجتماع المذكور في شهر مايو من سنة ٢٠٠٥، وفي هذا السياق، اتفق المشاركون على أن يتم عقد اجتماع تحضيري في بداية ٢٠٠٥ لوضع جدول أعمال هذا الاجتماع .

ـ رحب المشاركون بعمل الجزائر وأفغانستان على تشجيع الحوار بشأن محو الأمية بين المانحين والبلدان المستفيدة في المنطقة. وستقوم أفغانستان والجزائر بتطوير خطة عمل لمبادرة محو الأمية لدراسة الأهداف المشتركة وكذا الاحتياجات الخاصة لكل بلد في هذا الشأن. وستبين خطة محو الأمية الأعمال التي يمكن القيام بها لبلوغ الأهداف المشتركة في المنطقة والتدابير الجاري تنفيذها الخاصة بكل بلد والتنظيمات التي يقتضيها هذا المجهود وقضايا مهمة أخرى . وللشروع في هذا العمل ستستضيف الجزائر اجتماع فريق عمل حول محو الأمية في بداية ٢٠٠٥". [٢]

المحور الرابع : مستوى البرامج التنفذية

تهدف الولايات المتحدة من خلال ما طرحته من برامج تنفيذية فى المجال التعليمى للمنطقة العربية إلى توسيع قاعدة الطلاب المستفيدين من خلال زيادة عدد المنتفعين من خدمات التعليم، خاصةً فئة المرأة من خلال زيادة عدد المدارس وتطوير مستوى الخدمة التعليمية، والعمل على تحسين مستوى العملية التعليمية والتركيز على مهارات الشباب بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل، كذلك دعم برامج تدريبية للمعلمين وتطوير مهاراتهم التكنولوجية بما يساعد على خلق العديد

[١] داليا أحمد رشدى عرفات ، مرجع سابق، ص ص ٢٩٤- ٢٩٥

[٢] د. عبد الخبير محمود عطا، آليات تطوير التعليم فى العلاقات العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٩

من الفرص والمبادرات، [١] فى إطار ذلك قامت الولايات المتحدة بتدشين عدد من البرامج المشتركة بينها وبين الدول العربية فى إطارما يسمى بمبادرة الشرق الأوسط الكبير من أجل تدعيم أسس الثقافة الغربية فى العالم الإسلامى، وجعل الأفكار والمبادئ الغربية متاحة ومتوفرة أمام أكبر عدد من طلاب هذه الدول. من ذلك برنامج المدارس الصديقة الذى يقوم على أساس تقديم خبراء تعليم أمريكان للدول العربية، ويسعى هذا البرنامج إلى تقديم نموذج التعليم الأمريكى كأساس يحتذى به، كذلك برنامج المكتبة العربية الذى يدعو إلى تشجيع القراءة الحرة والترجمة، إضافةً إلى برنامج دراسات المجتمع المدنى الذى يقدم للمدارس الثانوية، ويسعى إلى إرساء مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية والمجتمع المدنى لدى طلاب تلك المرحلة، كذلك برنامج دعم تدريس اللغة الإنجليزية فى نظم التعليم العربية وبرامج تعليم الأطفال فى سن ما قبل المدرسة وغيرها . [٢]

يلاحظ على هذه البرامج عدة ملاحظات :

١- أن هذه البرامج التعليمية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية تشمل كافة الأقطار العربية ، كما أنها تغطى مراحل التعليم بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة حتى مرحلة التعليم الجامعى .

٢- أن هذه البرامج لا تركز فقط على تقديم المهارات اللازمة لتطوير العملية التعليمية، إنما تتعداها إلى نشر قيم وثقافات المجتمعات الغربية من ذلك اهتمامها بقضايا النوع وحقوق الإنسان .

٣- أن بعض هذه البرامج تهتم بتدريب العاملين فى مجال تصميم المناهج التعليمية من أجل اكتساب خبرة المنهج الأمريكى عند إعادة صياغة مناهج الدولة .

٤- تسعى بعض البرامج المقدمة من خلال هذه المبادرة إلى إعادة صياغة العقل الثقافى العربى من خلال استقطاب الفئة المميزة من الطلاب للتعرف على القيم والثقافة الأمريكية بحيث تصبح هذه الفئة هى القاطرة لقيادة مجتمعاتهم على أسس ثقافية جديدة، أو كما جاء فى تقرير واشنطن الصادر عن معهد الأمن الدولى بوشنطن أن هولاء هم القادة المستقبليون للمجتمع المدنى والقطاع الخاص والحكومة والمجتمع، وهو الأساس الذى سيمكن للمنطقة أن تشهد تحولاً عليه . [٣]

يتضح من العرض السابق لآليات تغيير مناهج التعليم فى مصر والدول العربية من قبل الولايات المتحدة، أن الاستراتيجة الأمريكية الخاصة بتغيير التعليم ترتكز على عدد من الركائز أهمها :

١- أن الوقت قد حان لتبنى استراتيجية جديدة تسعى إلى اكتساب أرضيات ثقافية جديدة فى المنطقة بعيداً عن ثقافة الحروب فيما سمى بمعركة كسب العقول يلعب التعليم دوراً محورياً فيها.

٢- الضغط على الدول العربية والإسلامية لإعادة صياغة نظمها التعليمية بما يتفق مع التوجهات المعرفية الجديدة بالتركيز على إصلاح مناهج التعليم والقضاء على نظم التعليم المتشددة.

٣- طرح مفاهيم جديدة على ساحة النظم التعليمية فى الدول العربية بما يسمح بفتح مجال للحوار بين التيارات المتعارضة فى هذه الدول، الذى يؤدى بدوره إلى تسريب الأفكار الغربية فيها.

---

[١] رنا مصطفى أبو عمرة، فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدول الفاشلة أثناء ولاية الرئس بوش ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بالتطبيق على المنطقة العربية ، رسالة ماجستير،(القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،٢٠١٠)، ص ١٠٧

[٢] د. أحلام السعدى فرهود ، مرجع سابق، ص ٢١.

[٣] المرجع السابق، ص ص ٢١- ٢٢

٤- وضع أسس نظام تعليمى دولى Universal Basic Education يسمح باعتبار التعليم شأناً عالمياً والتخلى عن اعتباره شأناً داخلياً. وبحيث لا تتعلل الدول العربية بأن الدول الغربية تسعى إلى فرض قيمها ونظمها عليها ٥- التركيز على دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى باعتبارهما أحد أهم أسس إصلاح التعليم مع التركيز على مخاطبة الأفراد- دون الحكومات، وقطاعات المجتمع المختلفة باعتبارهم النقطة المركزية والمحرك الأساس لمشروعات الإصلاح المنشودة . [١]

بتطبيق الوسائل السابقة على نظام التعليم المصرى ومن واقع خبرة عمل الباحثة كمدرسة بالتعليم الأساسى لمدة خمسة عشر عاماً، لاحظت مدى فاعلية قصص وكتب المعونة وتأثر النشء بها،حيث ناقش معى بعض التلاميذ هذه الكتب، ومدى اعجابهم بما تتناوله من قيم وأفكار صحيحة من وجهة نظرهم، مما يشير إلى فاعلية الدور االذى قامت به هذه الكتب من خلال بث قيم ومفاهيم لدى النشء مغايرة للقيم التى نشئوا عليها، بينما تتوافق مع القيم الليبرالية الأمريكية مما يمثل خطورة على منظومة الثقافة الوطنية للنشء وبالتالى يهدد الأمن الثقافى الوطنى لديهم، وفيما يلى إشارة لبعض كتب برنامج المعونة، التى تسعى إلى نشر الثقافة الغربية، من أهمها :

*** قصة " اليد العليا " :**

تناولت قصة طفلة صغيرة اُعجبت عندما سمعت أن الولايات المتحدة قررت تخفيض المعونة لوطنها، لأن مصروفها سوف يقل، وهو ما يرسخ فى نفوس التلاميذ منذ الصغر أهمية المساعدات الأمريكية، حيث لايمكن الاستغناء عنها منذ الطفولة، وجدير بالملاحظة أن عنوان هذه القصة هو نفس العنوان لقصة أخرى من القصص الموجودة بمكتبات المدارس قبل أن تطرح هيئة المعونة قصص مشروعها فى مكتبات مصر، وتم جردها واستبدالها بقصص هيئة المعونة، وتتناول قصة الرجل الذى طلب من الرسول صلى الله عليه وسلم المساعدة، فرفض الرسول صلى الله علية وسلم وحثه على العمل خير له من المسألة. [٢]

يوضح لنا العرض السابق للقصتين مدى الاختلاف فى القيم والثقافة التى تبثها كل من القصتين، فالأولى تجسد ثقافة التبعية وعدم القدرة على الاستغناء عن المساعدات الخارجية، بينما تجسد الثانية ثقافة العمل والاعتماد على النفس .

*** قصة " اللص الأمين " :**

تعرض القصة حكاية جحا عندما تولي منصب القضاء للفصل في قضية سرقة، ويجد القاضى نفسه أمام لص أمين،عندما يرفض اللص أخذ كمية كبيرة من المخزون لأن ضميره لا يسمح سوي أخذ كمية قليلة والتى سيعيدها عندما تسمح الظروف ليقول القاضي: "نحن أمام لون من السرقة لكننا أمام لص شريف"، وأن رفضه سرقة كمية كبيرة يدل علي أنه أمين ومن الظلم أن نعامله علي أنه لص، يلاحظ أن القصة تنمى ثقافة مغايرة للثقافة المصرية، حيث أن السرقة سرقة حتى ولو كانت قدر الحاجة، وما يمكن أن يمثله ذلك من مخاطرعلى وعى وثقافة الطلاب.

*** قصة "حكايات من دراو" :**

تتناول قصة ساحرة ، أصيب حفيدها بالحمى فكانت تقول له بعض التعويذات لشفائه اللهم أشف حفيدى، وبارك لنا فيه فى درارية،ودرارية تعنى الكواكب المتلألئة، وفى الصباح شفى حفيدها. [٣]

---

[١] المرجع السابق، ص ص ١٩- ٢٠

[٢] محمد على قطب، اليد العليا ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، د. ت)

[٣] أمل فرج، جدتى زبيدة الساحرة : حكايات من دراو " ، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٦)

تغرس القصة السابقة الإيمان بالسحر، وهو ما يتناقض مع العقيدة الإسلامية، إضافة إلى ادماج لفظ الجلاله "الله" بجمل السحر والشعوذة .

*** قصة "فرحانة وملابس السهرة" :**

تتناول قصة طفلة ذهبت لحضور حفل، وأثناء الطريق قررت التجرد من ملابسها لأنها تضايقها، وقالت لوالدها ووالدتها إنها حرية شخصية، وأن الكل معجب بها وهى عارية . [١]

إلى جانب القصص السابقة توجد العديد من القصص فى المكتبات المصرية وفقاً للمشروع ممتلئة بالعديد من الأمور والسلبيات التى تتنافى مع الثقافة الوطنية التى نشأ عليها التلاميذ منذ نعومة اظافرهم مما يمثل تهديداً للثقافة الوطنية، حيث تعمل هذه القصص على نشر الثقافة الأمريكية وما بها من سلبيات، ومحاولة غرسها فى نفوس النشء تحت شعارات الحرية، وحقوق الإنسان، وتوظيفها بما يخدم مصالحها فى الأمد البعيد من خلق جيل ينتمى ويدين بالولاء لثقافتها، حيث يمثل هذا الجيل قيادات المستقبل فى الدول العربية وبالتالى يسهل تحقيق أهدافها .

المحور الخامس : الاستجابات العربية لمشاريع إصلاح التعليم الأمريكية :

تباينت مواقف الحكومات العربية تجاه مشاريع إصلاح التعليم التى طرحتها الولايات المتحدة فى إطار تنفيذ سياستها الخارجية لحماية أمنها القومى، حيث تبلورت ثلاث مجموعات فى سياق التعامل مع خطط الإصلاح الخارجية، الأولى ترى أن هذه قضية داخلية تماماً ولا يحق لأحد مجرد أن يطرحها. والثانية مجموعة التعامل الانتقائى، وترى أن هذه الخطط فيها بعض الإيجابيات، إذا كانت فى صورة مساعدات فنية أو اقتصادية غير مصحوبة بضغوط سياسية، ومن ثم يمكن التعامل الجزئى معها وفقاً للخطط والسياسات الوطنية نفسها. أما الثالثة فهى مجموعة القبول والترحيب وعدم الحساسية، وترى أن ما يُطرح عليها لا يتعارض مع ما تقوم به من إصلاحات وفقاً لخطط ذاتية بحتة، بل يدعمها ويدعم حضورها الإقليمى والدولى . [٢]

– مدى الاستجابات المصرية لمشاريع إصلاح التعليم :

إن التدخل الأمريكى فى السياسات التعليمية فى مصر سابق على أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وطرح مبادرات الإصلاح، ذلك عندما قامت أكاديمية الإنماء التربوى بواشنطن برسم الخريطة التربوية فى مصر، وعقدت اتفاقية مع الحكومة المصرية لتمويل إنشاءات وتجهيزات وخدمات فنية للتعليم الأساسى فى ١٩-٨-١٩٨١، كما تضمنت مشاركة الأكاديمية فى الدراسات الميدانية فى كافة أنحاء مصر، وتضمن التعاون عمل عشرة أذون عمل شملت إنشاء مكتب للمشروع فى واشنطن والقاهرة ودراسة واقع التعليم الأساسى والمناهج وإعداد المعلمين والمديرين . [٣]

كما برز موضوع تطوير مناهج التعليم بصورة واضحة حيث صدرت وثيقة تطوير التعليم عن الحزب الحاكم وتضمنت الدعوة إلى إحداث تطوير كامل لمناهج التعليم ووضع معايير قومية تتفق مع المعايير العالمية مع المحافظة على الهوية الوطنية، ومن ذلك أيضاً إضافة مادة القيم والأخلاق التى تم إلغائها فيما بعد إلى مقررات الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية للعام الدراسى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ من منطلق أن المجتمع أصبح بحاجة إلى تدعيم الأخلاق مع وجود ظواهر مثل العنف. وتضمين هذه المناهج مجموعة من القيم والمفاهيم المستحدثة ضمن السياق التعليمى المصرى.

---

[١] رانيا حسن أمين، حكايات فرحانه ، (القاهرة : دار الياس العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)

[٢] مدحت عواد الشريف، مرجع سابق، ص١٨٢

[٣] عبد الجليل محمد حسين كامل، مرجع سابق، ص ٤١٣

وتنطلق هذه المقررات من رؤية غربية مما يؤصل لبعض هذه المفاهيم الغريبة عن المجتمع المصرى، وهو ما يشير إلى تقلص المرجعية الدينية فى مثل هذه المقررات . [١]

إضافةً إلى ما سبق اتخذ مجلس المحافظين برئاسة رئيس الوزراء فى مصر قراراً فى ٢٦مايو ٢٠٠٤بعدم الترخيص ببناء أية معاهد أزهرية جديدة، ورفض تحويل المعاهد الأزهرية الخاصة إلى حكومية، كما جاء فى نفس القرار دراسة امكانية تحويل بعض المعاهد الأزهرية إلى مدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم مع إعادة النظر فى مناهجها ومقرراتها، وهو القرار الذى اعتبره البعض بداية استجابة الدولة للشروط الأمريكية لإلغاء التعليم الدينى فى المدارس والجامعات. وفى اعقاب صدور القرار تقدم عدداً من أعضاء مجلس الشعب بطلبات إحاطة لوقف العمل به، إلا أن هذه الطلبات جاءت فى أعقاب انتهاء دورة المجلس مما أدى إلى تعطيل النظر فيها . [٢] كذلك تم إنشاء مشروع تطوير التعليم فى مصر بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية، وتعيين الأمريكية دكتورة "مونيكا شافيز" مديرة للمشروع، وهو ما اعتبره البعض تهديد للأمن القومى المصرى، كما استعان "مركز تطوير المناهج" الذى أنشىء بالقرار الوزارى رقم ١٧٦بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤بـ ١٦٦خبيراً أمريكياً منهم "ليندا لمبرت" مقررة لجنة تطوير التربية الدينية. [٣]

يتضح لنا من العرض السابق للإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية من أجل تطوير نظامها التعليمى استجابةً للضغوط الأمريكية مدى خطورة التدخل الأمريكى فى السياسة التعليمية لمصر ، وتهديده المباشر للأمن القومى المصرى، حيث أن التعليم يمثل خط الدفاع الأول للأمن الثقافى .

---

[١] د. أحلام السعدى فرهود ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧- ٢٩

[٢] المرجع السابق، ص ٣٠.

[٣] عبد الجليل محمد حسين كامل ، مرجع سابق، ص ص ٤١٣- ٤١٤

خلاصة الفصل الثالث

من العرض السابق لسياسات وآليات الخارجية الأمريكية من أجل نشرالإصلاح التعليمى فى مصر والمنطقة العربية ودعم قيم الديمقراطية، وما يمثله ذلك من خطورة على الثقافة الوطنية المصرية والعربية من ناحية، وعلى أمنهما القومى من ناحية أخرى، نظراً للتدخلات الأمريكية فى ظل تآكل وتراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول العربية

يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات :

أولاً : مثلت أحداث سبتمبر نقطة تحول فارقة فى سياسة الولايات المتحدة خاصة بعد صعود اليمين الدينى المسيحى المتطرف للحكم، وتوظيفه للعامل الثقافى فى سياسته الخارجية بعد أحداث سبتمبر لتحقيق أهدافه فى المنطقة فى إطار تبنيه "نظرية صدام الحضارات" .

ثانياً : أدى تراجع شعبية الولايات المتحدة فى المنطقة العربية بعد حربها على العراق وأفغانستان وتآكل قوتها الناعمة إلى تبنيها مبدأ "حرب الأفكار" فى سياستها الخارجية، وطرحها مبادرات الإصلاح ونشر الديمقراطية فى إطار مبادرات "الشرق الأوسط الكبير" .

ثالثاً : يعانى الوطن العربى من العديد من المشكلات وفقاً لما أورده تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، فالإصلاح بات ضرورة تفرضها المتطلبات الداخلية لدفع عجلة التنمية، ولكن لابد أن تنبع دوافعه من الداخل ولا تفرض من الخارج، فهو يتطلب رؤية عربية شاملة، وحسب مقدرات الأمة وما تمتلكه من موارد وتتيحه لها ظروفها، وبما يحفظ لها هويتها ويصون أمنها.

رابعاً : أن الإصلاح يتطلب تعاون الدول العربية وتفعيل قراراتها السابقة بشأن التطوير والإصلاح والتحديث فى الوطن العربى، كذلك إصلاح الجامعة العربية ونبذ الخلافات جانباً .

خامساً : أن الإصلاح لا يتطلب الانغلاق، بل يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة فى الدول الخارجية، والاستعانة بها بما يتوافق مع الخصوصية الوطنية لكل دولة .

سادساً : برهنت ثورات الربيع العربى فى إطار حرصها على حقوقها وإسقاط النظم السلطوية التى ساد فى ظلها ثقافة قهر الشعوب والخوف والسلبية والانعزال عن المشاركة والتحول لنظم ديمقراطية أن الإصلاح مطلب داخلى وأنه لا يمكن فرضه من الخارج .

الفصل الرابع

سياسات الإصلاح التعليمى فى مصر ومحدداتها

حظى التعليم باهتمام بالغ من جانب القيادات السياسية فى مصر والدول العربية، نتيجةً للتطورات التى شهدها العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين، ومع بداية القرن الحادى والعشرين، فعلى الصعيد الداخلى لم يعد التعليم ينظر إليه على أنه قضية خدمات كما كان سائداً فى مصر لفترة طويلة، فقد أصبح التعليم قضية مرتبطة بالأمن القومى، ذلك لما له من أهمية فى إحداث التنمية البشرية المسئولة عن التنمية فى كافة المجالات باعتبارها ركيزة أساسية فى تحقيق التطور والتقدم، وهو ما أظهرته العديد من الشعارات التى طرحت على الساحة السياسية والثقافية التى تربط بين التعليم والأمن والتنمية مثل (التعليم قضية أمن قومى– التعليم قاطرة التنمية– التعليم مفتاح التقدم) بعد ما ظلت السياسة التعليمية بعيدة عن اهتمام الباحث في علم السياسة لسنوات طويلة وندرة ارتياد علماء السياسة لهذا المجال البحثي الهام، وتركزت معظم الدراسات على الدور الذي يلعبه التعليم في التنشئة السياسية، وبالرغم من أن التعليم كان متغيراً رئيساً في عملية التنمية، وأحد أدوات التكامل القومي والتنمية السياسية، وقد أبرز العمل المبكر الذي قدمه كولمان عام ١٩٦٩ بعنوان Education and political development الأهمية التي يلعبها متغير التعليم فى الحياة السياسية، فهو عنصر حاسم لمستقبل التنمية، وهو قناة لتكوين نخبة حديثة، وأداة رئيسة للحراك الاجتماعي، فالسياسة التعليمية أهداف وأولويات النظام، كما تعكس أيديولوجية نخبته الحاكمة، فالتعليم قد يكون انعكاساً ورد فعل للسياسة أو أداة للتغييرالسياسى. [١]

أما على الصعيد الخارجى فهناك العديد من التغيرات التى شهدها العالم، من أهمها العولمة وثورة التكنولوجيا وما نتج عنهما من تضاعف أهمية دور التعليم فى حماية الأمن القومى واتساع مفهومه، فلم يعد يقتصرعلى المفهوم التقليدى وإنما أصبح مرادفاً للتنمية. لذا سوف تقوم الباحثة بدراسة سياسات الإصلاح التعليمى فى مصر ومحدداتها الداخلية والخارجية فى هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : المحددات الداخلية للإصلاح التعليمى فى مصر .

المبحث الثانى : المحددات الخارجية للإصلاح التعليمى فى مصر .

[١] د / أحمد السيد، مستقبل التعليم فى مصر ، تنمية أون لاين ، ٢٠١٢/٧/١٠، متاح على الرابط التالى :
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/21 0342

المبحث الأول

المحددات الداخلية للإصلاح التعليمى فى مصر

احتل التعليم أهمية خاصة فى ظل تطور مفهوم الأمن القومى وظهور مفهوم الأمن البشرى الذى يركز على الإنسان باعتباره المحور الأساسى فى تحقيق الأمن القومى، فقد ارتبط التعليم بالمفهوم وأصبح يمثل أحد الأبعاد الأساسية المساهمة فى تحقيق الأمن واستقراره خاصةً فى ظل التطورات و التغيرات الداخلية والخارجية التى يشهدها العالم فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، فعلى الصعيد الداخلى يعانى التعليم فى مصر والدول العربية من العديد من أوجه القصور والتخلف سواء على المستوى الكيفى والموضوعى أو على المستوى الكمى والتنظيمى. ففى إطار المستوى الموضوعى، نلاحظ فشل التعليم فى تحقيق واحد من أهم أهدافه الوطنية وهو تحقيق المواطنة وتعميق الانتماء الوطنى لدى مختلف العناصر السكانية فى إطار الدولة الواحدة وهو ما أدى إلى ظهور ما تشهده مصر والعديد من البلدان العربية من تطاحن وتمزق مذهبى أو دينى أوعرقى. ويعد هذا من أسباب غياب مشاركة سياسية فعالة تساهم فى تطوير الديمقراطية فى الوطن العربى، هذا فضلاً عن قصور التعليم فى تقديم مساهامات تنموية واضحة ومتقدمة، رغم الحديث المتكرر عن تجارب ماليزيا وغيرها من النمور الآسيوية. أما على الصعيد الخارجى نجد أن التعليم أصبح قضية ذات اهتمام عالمى فى ظل التطرف الدينى، فقد وجهت العديد من التقارير الدولية أصابع الاتهام نحو العديد من نظم التعليم العربية، باعتبارها ضالعة فى تهيئة خريجيها للتطرف الدينى، انطلاقاً من أن العديد من زعماء التطرف الدينى من خريجى التعليم العربى. كذلك طالبت تلك التقارير بإصلاح التعليم فى العديد من الدول العربية ومنها مصر. [١] لذلك اتجهت مصر إلى الاهتمام بالتعليم وتبنى سياسات إصلاحية لمواجهة الصعوبات المطروحة على الساحتين الداخلية والخارجية انطلاقاً من مبدأ الاهتمام بالتعليم يمثل الركيزة الأولى لتقدم المجتمعات وتطورها، فهو قاعدة التنمية البشرية التى تهدف إلى بناء شخصية الفرد وتنمية قدراته ومهاراته، ومن ثم فهو المحور الرئيس لإحداث التنمية، إضافةً إلى أنه أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية المسئولة عن صياغة عقول الجيال وتوجهاتها. [٢] كما أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والصحة لذلك كان لابد من تطوير التعليم بما يتفق مع أهميته، وبما يجعله قادراً على تحقيق أهداف الألفية الثالثة التى تتمثل فى الآتى :

- تحقيق التعليم الابتدائى الشامل .
- الحض على المساواة بين الجنسين وإزالة الفوارق بين الجنسين فى التعليم الابتدائى .
- تحسين الصحة الأمومية وتخفيض نسبة وفيات الأطفال . [٣]

نظراً للأهمية السابقة للتعليم سوف تتناول الباحثة دراسة التعليم بالتفصيل فى هذا المبحث من خلال شرح المحددات الداخلية للإصلاح التعليمى فى مصر التى تتمثل فى :

١- المحددات السياسية ٢- المحددات الاقتصادية

٣- المحددات الاجتماعية ٤- المحددات التنظيمية

سوف تقتصر الدراسة على دراسة المحددات السياسية، وذلك لما لها من أهمية بموضوع البحث:

---

[١] د. كمال مغيث، نحو استراتيجية جديدة للتعليم العربى، السياسة الدولية، (القاهرة: الأهرام ، السنة ٤٣، عدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ص١٦٢- ١٦

[٢] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٩٤

[٣] الأهداف التنموية للألفية فى البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ،(الولايات المتحدة الأمريكية: ديسمبر ٢٠٠٣) ص ص ٢٥- ٢٦

أولاً: المحددات السياسية للإصلاح التعليمى فى مصر:

تحقق العملية التعليمية وفقاً لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية ثلاثة أهداف مشتركة لكل من المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وهى إكساب الفرد مهارات أساسية لازمة لتنمية المجتمع، فضلاً عن جعل التعليم إلزامياً فى مراحله الأولى، خاصةً فى الدول النامية حيث يحد من العديد من المشكلات التى تواجهها وتشكل تهديداً للكثير منها كعمالة وانحراف الأطفال، وأخيراً فإن التعليم يعمل على تمكين الفئات المحرومة فى المجتمع من حقوقها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية أو الصحية ومع انتشار ظاهرة العولمة والتأكيد على مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية فى التعليم زاد اهتمام الدول بالتعليم والعمل على تبنى سياسات تطويرية تساهم فى تحقيق الأهداف السابقة، كما أن للتعليم دوراً مهماً وأساسياً فى تحقيق التنشئة السياسية وغرس قيم الإنتماء والمواطنة.[١] هذا ما سوف أتناوله من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات التالية :

١- التعليم والتنشئة السياسية ٢- التعليم والمواطنة

٣- التعليم والديمقراطية ٤- التعليم وحقوق الإنسان

١- التعليم والتنشئة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية أحد مجالات التثقيف التى ينبغى أن توليها المدرسة اهتماماً واضحاً باعتبارها أحد جوانب ثقافة العصر التى تركز على التربية فى الوقت الحاضر، ذلك حتى يتمكن أبناء مجتمع ما من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، ومتغيرات العصر وذلك من خلال تعويدهم على الممارسات الديمقراطية والمشاركة والفاعلية، فالمدرسة تمثل كياناً اجتماعياً تمارس فيه بعض الأنشطة ذات الطابع السياسى، فهى تقوم بالتنشئة السياسية من خلال وسائل متعددة قد تكون أنشطة تربوية أو ممارسات يومية أو من خلال المناهج الدراسية التى تؤدى وظيفة التثقيف الرسمى السياسى للتلاميذ حيث أن أهدافها من قبل النظام السياسى الذى يعرض فلسفته من خلال المناخ المدرسى الذى يتم فيه التفاعل بين التلاميذ بعضهم البعض أو بينهم وبين مدرستهم، ومن خلال هذه العلاقة يتعلم التلاميذ ممارسات ديمقراطية أو غير ديمقراطية. [٢]

نظراً لأهمية التنشئة السياسية من خلال دور المؤسسات التعليمية سوف أتناول بعض التعريفات لمفهوم التنشئة السياسية، حيث يذهب أحد التعريفات إلى أن التنشئة السياسية هى" التلقين الرسمى وغير الرسمى المخطط وغير المخطط للقيم والمعارف السياسية وذلك فى كل مرحلة من مراحل الحياة، فهى بمثابة التلقين الرسمى للقيم السياسية ولقيم اجتماعية ذات دلالة سياسية ". [٣]

كما يشير تعريف أخر للتنشئة بأنها: "العملية التى يتم بمقتضاها الإبقاء على الثقافة السياسية أو تغييرها في الوقت ذاته، فيتم من خلالها اجتذاب الأفراد إلى الثقافة السياسية وتشكيل اتجاهاتهم نحو الأهداف السياسية، كما يحدث التغير في أنماط الثقافة السياسية بواسطة عملية التنشئة" .[٤] ويعرف باحث آخر التنشئة بأنها "الطريقة الشاملة التى ينقل بها مجتمع ما تراثه الثقافى من جيل إلى جيل، وهو ما قد يساعد على الحفاظ على القيم السياسية التقليدية، وكذلك المؤسسات

---

[١] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص٩٥

[٢] المرجع السابق، ص ٩٥

[٣] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٩٦

[٤] مروة محمد عبد المنعم بكر، دور المرأة فى المشاركة السياسية ، رسالة ماجستير، (أسيوط: كلية الجارة، جامعة أسيوط، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٥)،ص١٠

الخاصة بها، كما أنها عملية تشارك فيها هيئات المجتمع ويتعلم الفرد من خلالها استعدادات وانماط سلوكية مختلفة". [١]
من التعريفات السابقة يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين :

الاتجاه الأول: ينظر إلى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والاتجاهات السياسية المستقرة في المجتمع بما يضمن بقاءها عبر الزمن، ويتم ذلك من خلال مؤسسات منوطة رسمياً بأداء هذه المسئولية فهى العملية التى يكتسب الناس من خلالها الاتجاهات السياسية .

أما الاتجاه الثانى : فجوهره أن المرء يكتسب من خلال التنشئة تدريجياً هويته الشخصية التى تسمح له بالتعبير عن ذاته بالطريقة التى تحلو له، من هنا فإن التركيز لا ينصب فقط على الاستمرارية والتوافق، لكنه يمتد كذلك ليشمل الحق في التعبير والاختلاف في الرأى، يرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أوخلق ثقافة جديدة، من خلال النخبة الحاكمة، أو في إطار ثقافة فرعية تتسم بقدر من التمييز والاستقلالية.
والتنشئة السياسية طبقاً لهذا الاتجاه هى كل انماط التعليم السياسى الرسمى وغير الرسمى، المخطط وغير المخطط، في كل مراحل الحياةً، والذى يؤثر في المستوى السياسى . [٢]

١ – أهمية التنشئة السياسية :

في العصر الحديث، وبعد انهيار المجتمع التقليدي، انشغل الكثير من مفكري الغرب بقضية الحفاظ على التماسك الاجتماعي وشرعية الدولة والسلطة في ذات الوقت الذي يشهد فيه النظام العام صراعات مستمرة بين الأفراد والجماعات، أسفرت المناقشات عن ظهور اتجاهين أساسيين ،اتجاه يدعو إلى دراسة الظروف التي يتحقق في ظلها الاتفاق والإجماع السياسي، واتجاه آخر يدعوا إلى دراسة الصراع السياسي بين فئات المجتمع، من هذين المنظورين تمثل دراسة التنشئة السياسية مسألة بالغة الأهمية سواء في تحليل الإجماع والشرعية أو في تفسير الصراع .
وتكمن أهمية التنشئة السياسية في كونها أداة هامة لتحقيق الإجماع السياسي من خلال بث القيم السياسية العامة إلى قطاع كبير من المواطنين وعلى نحو يحقق دعماً للنظام السياسي،ويقلل من الاضطراب السياسي وتلعب المؤسسات التعليمية دوراً هاماً في ذلك من خلال السعي نحو إقامة تفاهم بين أبناء الفئات المختلفة واستقطابهم حول مشاعر الولاء للنظام القائم، والإحساس بالوطنية والانتماء .
وعلى الرغم من أن لعملية التنشئة السياسية لاسيما على مستوى التعليم الرسمي، دوراً إيجابياً في دعم التماسك من خلال إكساب الأفراد قيماً ومعايير سياسية مقبولة ومعترفاً بها اجتماعياً إلا أنها فى نفس الوقت قد تميل إلى الإبقاء على تعزيز التفرقة القائمة بين الصفوة السياسية والجماهير، إما عن طريق وظيفتها التوجيهية ومثال ذلك ما تعينه التربية للأفراد من أدوار يقومون بها في المجتمع، أو من خلال وظيفتها التقنينية ويمثل ذلك تقنين الجماعة لسلطة الصفوة وجعلها مشروعة يمكن أن يتقبلها ويرضخ لها الأفراد. ومن ثم فإن نظام التعليم يمكن أن يكون عامل فى من عوامل عدم الاستقرار والتماسك بين الأفراد وخصوصاً بين الصفوة والجماهير. ومن هنا تُقدم جميع الدول، وخصوصاً دول العالم الثالث على وضع سياسة تربوية متضمنة الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها من العملية التربوية، وإخضاع جميع المدارس للإشراف الحكومي من أجل أن تسهم جميعاً في تحقيق أهداف الدولة، وتنشئة الطلاب بالصورة التي رسمها النظام السياسي . [٣]

---

[١] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٩٧
[٢] مروة محمد عبد المنعم بكر ، مرجع سابق، ص ص ١٠– ١١
[٣] طاهر محمد عمر،دور المدرسة فى التنشئة السياسية، رسالة ماجستير، (اليمن: جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمى،٢٠٠٠)

ويمكن تلخيص دور المدرسة فى التنشئة السياسية من خلال ما يأتى :

١- إن المدرسة أحد الوسائط فى التثقيف السياسى المصرى وذلك من خلال الكتب والمقررات الدراسية لاسيما كتب التاريخ والتربية الوطنية واللغة العربية وذلك من خلال تقديم المعلومات والمفاهيم التى يمكن أن نغرس فيها مشاعر الحب والولاء والانتماء للوطن هذا إلى جانب المناخ السائد فى المدرسة والذى هو مجرد نوع من العلاقة بين التلاميذ والمدرسة والسماح للتلاميذ بأن يشاركوا فى إدارة المدرسة أو فى عملية التخطيط والتقديم والمتابعة .

٢- إن النظام التعليمى فى مصر بما يتضمنه من مضامين تربوية وأنشطة مدرسية ومتعلم وامتحانات يعكس الأيديولوجية الرسمية والخطاب السياسى للدولة ويقوم بدور المبرر لتوجهات ورؤى النظام إلا أن تعدد المدارس وتنوعها قد يسمح بتوجهات أخرى من خلال المدارس الخاصة .

٣- إن العملية التعليمية بوصفها الراهن ثقافة تسمى "الصمت والخضوع والطاعة"، إذ تبدأ بتربية الطفل على الرضوخ للسلطة المدرسية وعدم الرفض وذلك من خلال التربية التقليدية التى تعتمد فى الأساس على التلقين وترفض الحوار والمناقشة .

٤- إن التعليم الحالى يضع التلاميذ شبه معزولين فى فصل، ولا يسمح لهم بالتفاعل أواكتساب الخبرات والمهارات لاسيما الخاصة بالحوار مما يخلق مناخاً يسوده الاحباط واللامبالاة والشعور بالقهر والانسحاب.

إن التنوع فى المدارس فى مصر من حيث تقسيمها إلى مدارس حكومية وخاصة، وتنوع توجهات وأهداف هذه المدارس أدى إلى تمايز واختلاف واضح فى قيم الانتماء والولاء والعلاقة بالآخر، والهوية الثقافية والوطنية ولقد أدى ذلك إلى تكديس الانتماءات الطبقة والتمايز الاجتماعى داخل المجتمع المصرى ومن ثم لم يعد هناك تنشئة سياسية واحدة من خلال المدارس المصرية بل أصبح هناك تنشئة من خلال الخطاب الرسمى للدولة والخطاب الدينى، والخطاب الذى يعبر عن الثقافة العربية والأجنبية ولعل ذلك يكشف عن مدى الخطورة التى يواجهها المجتمع المصرى، ذلك لافتقاده التجانس الوطنى. [١]

٢- محاور التنشئة السياسية :

تدور عملية التنشئة السياسية حول محاور عدة تختلف من مجتمع لآخر من حيث الأهمية، ويمكن حصر هذه المحاور في ستة بنود كما يلي :

أ- الهوية (الانتماء الوطني) : بمعنى الشعور بالارتباط بالجماعة السياسية وتمثل أهدافها، حيث يتعلم الفرد الانتماء من الصغر، حيث ينتمي إلى أسرة وقرية أو مدينة أو إقليم ثم إلى بلد، تتفوق الدولة على ما عداها بأن الانتماء إليها يهيمن على كافة صور الانتماءات .

ب - مفهوم الوطن : تقوم عملية التنشئة السياسية بالتركيزعلى مفهوم الوطن، وتحاول غرس الولاء في نفوس الأفراد، ويتم غرس حب الوطن والولاء له وتقديمه على جميع أنواع الولاء الأخرى، فهي الوسيلة الناجعة لصهر مختلف الفئات والقوى الاجتماعية داخل النظام .

ج - السلطة : يختلف مفهوم السلطة من مجتمع لآخر ومن تقاليد سياسية لأخرى، فهناك المفهوم التقليدي للسلطة أو السلطة التقليدية والدينية، التي تستمد شرعيتها من تمسكها بالدين ودفاعها عن المقدسات. [٢]

---

[١] د. إلهام عبد الحميد، التنشئة السياسية فى العملية التربوية، مرجع سابق، ص ٨٦

[٢] د. جيلالي بوحمامة ،أ. محمود يوسف آدم محمد، واقع تحقق الأهداف التربوية للتنشئة السياسية في المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، مجلة العلوم الإنسانية ، (الكويت : عدد ٣٣- ٢٠١٠)، ص ١٤

في هذه الحالة لا تصير عملية التنشئة السياسية ذات فاعلية تذكر إلا إذا اتفق سلوك السلطة السياسية مع ما تدعو إليه من التزامات دينية وأخلاقية. ففي وقت تركز التنشئة السياسية على مفاهيم الطاعة والامتثال، تركز الأخرى على مفاهيم المشاركة الإيجابية والقيام بالإسهام بدور فعال في الحياة السياسية. وكلا الموقفين يتسق مع المفهوم السائد للسلطة السياسية.

د – القيم السياسية العليا : لا شك أن التنشئة السياسية تلعب دوراًهاماً في تحديد أولويات القيم العليا، ففي النظم ذات الطابع الرأسمالي يتم إعلاء قيم الحرية على ما عداها النظم من قيم، وفي ذات الطابع الاشتراكي تصير قيمة المساواة مصدر كافة القيم الأخرى، وفي النظم ذات الطابع الإسلامي تصبح القيمة العليا هي العدالة، فتحديد ترتيب القيم يعتمد على النظام السياسي القائم، فهو الذي يحدد الأولويات الاجتماعية والسياسية.

هـ– الثقة في النظام السياسي : فالعلاقة بين المواطن والسلطة تتوقف على درجة التزام المواطن بأوامر السلطة وثقته في قدرتها وحيادها وفاعليتها كما تتوقف على مدى اعتماد السلطة السياسية على المواطن ومدى ثقتها به وبقدراته الفعلية والتزامه القومي. فثقة السلطة السياسية في المواطن والعكس تشكلان جوهر الالتزامات السياسية. فكافة النظم السياسية تحاول اتخاذ ما يلزم من إجراءات لبناء الثقة المتبادلة بينها وبين المواطنين،ذلك بالتأكيد على المصلحة العامة قبل الخاصة .

و– التفانى والإخـــلاص : تلعــب عملية التنشئة عموماًوالتنشئة السياسية خصوصاً دوراً هاماً في خلق قيم الإيثار والتفاني في خدمة الوطن الأم وما يرتبط به من مصالح تقدم على كل المصالح الشخصية، وكذلك قيمة الإخلاص لكل من الأمة والدولة على السواء ممثلين في النظام السياسي، وتجدر الإشارة إلى أن التفاني والإخلاص يدفعان المواطن إلى الاندفاع لحماية الوطن . [١]

٣– آليات المدرسة فى التنشئة السياسية :

تقوم المدرسة بعملية التنشئة السياسية عن طريقين :

(أ) التثقيف السياسى :

يتم هذا التثقيف من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ. وتهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء، ويهدف التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين .

(ب) طبيعة النظام المدرسى :

فالمدرسة وحدة اجتماعية لها طابعها الخاص الذى يساعد بدرجة كبيرة فى تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وفى تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعى القائم . [٢]

ومن أهم الآليات المدرسية التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على عملية التنشئة السياسية للتلاميذ ما يلي-:

المقررات الدراسية : تتضمن الكتب المدرسية مجموعة من المفاهيم والقيم الأساسية للمجتمع ، وفيها تتبلور اتجاهات وأهداف وفسلفة المجتمع من خلال ما تعرضه من معارف ومواد تعليمية وقيم يتم غرسها ومفاهيم هادفة إلى تنشئة المتعلمين وفق الصورة المتفق عليها، وتعتبر المقررات الدراسية أحد الوسائط الهامة للتنشئة السياسية وفقاً لأهداف الدولة

[١] المرجع السابق، ص ١٥

[٢] المشاركة بين الثقافة والتنشئة، موسوعة الشباب السياسية،(القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، د. ت)

وتوجهاتها ولذلك نجد أن المواد الدراسية مختلفة من دولة إلى أخرى بل تختلف من فترة تاريخية إلى أخرى فى نفس الدولة وفقاً لتوجيهات الدولة والقيم التى تريد غرسها والبث العقائدى السياسى الذى يحقق شرعيتها وذلك من محاولة تشكيل المواطنين طبقاً للمواد السائدة وجعلهم يتلاءمون مع النظام القائم وفى ظل ذلك تصبح الأهداف التعليمية للمقررات الدراسية عاملا مساعدا على استمرارية الأوضاع القائمة التى تؤكد الاستقرار بمعنى الرضا واستمرارية نظام الحكم القائم، كما أن تلك المقررات تستهدف الدفاع عن النظام القائم وتدعيمه وتكريس الواقع كما هو من خلال نوعية المعرفة التى يتلقاها المتعلم وتساهم فى عملية التصنيع الاجتماعى والتنمية والولاء والانتماء للدولة. [١]

المعلم : من أهم الآليات الأكثر تأثيراً على الطفل، وذلك لأن الطفل يرى فى المعلم القدوة والسلطة فى نفس الوقت، ولذا فإن أول أشكال التنشئة السياسية تتكون فى السنوات الأولى من خلال التعامل مع المعلم الذى يجد مجموعة من الأوامر التى يعقبها الثواب والعقاب وبذلك يبدأ الطفل فى إدراك معنى السلطة والدور والقيد، والأوامر، والمعلم قد يعتمد فى ذلك على أسلوب ديمقراطى مما يكسبه مجموعة من القيم مثل حرية الرأى والتعبير، والمشاركة والحرية والمسئولية أو قد يعتمد على طريقة قهرية دكتاتورية فيكتسب التلميذ الطاعة الصماء والالتزام الصارم بالقواعد واللوائح الرسمية داخل الفصل وخارجه، أيضاً قد يتعلم الطفل الخوف والسلبية والبعد عن أى مشاركة أو مقاومة أو عمل جماعى . ومن الملاحظ أن السائد فى مدارسنا ولا سيما فى المراحل الأولى من التعليم هو ما اصطلح على تسميته التعليم القمعى وهو التعليم الذى يعتمد على التلقين ولا يسمح للطفل بأن يعبر عن آرائه أو يختلف أو يناقش فهو يجب أن يلتزم الصمت ويتعود على الطاعة ويقبل ما يقدم إليه وما يحيط به دون محاولة للفهم أو الوعى سواءً كان محاولة للنقد أو التعبير والمعلم فى تفاعله مع تلاميذه ينقل قيمه وثقافته التى هى جزء من المجتمع والتى اكتسبها من خلال تفاعله وخبراته .

الممارسات اليومية داخل المدرسة : تكشف الممارسات اليومية داخل المدرسة عن نوع التنشئة السياسية من خلال تحية العلم والأغانى الوطنية وتمجيد بعض الأبطال وأحداث تاريخية بعينها كل تلك الممارسات تعمل بشكل مقصود لخلق نوع من التنشئة السياسية، وتعتبر الأنشطة المدرسية من أهم آليات التنشئة السياسية داخل المدارس حيث يتم تدريب التلاميذ من خلالها على المشاركة السياسية، ومن أمثلة تلك الأنشطة التى تم افتقادها فى معظم المدارس هى جماعات النشاط (كجماعة الخطابة والصحافة، الأسر المدرسية، الحكم الذاتى، الترشيح لإدارة الفصل) وكلها تعتمد ترسيخ مفهوم الديمقراطية والتدريب عل ممارسته فالتلاميذ يتعلمون من خلال هذه الأنشطة كيفية التعبير عن ذاتهم وكيفية توجيه النقد، وتنمية روح الاختلاف والتعود على الحوار.

وتتعدد أنواع التنشئة السياسية داخل المدارس المصرية طبقاً للتنوع فى المد ارس وتوجهاتها حيث أن التعليم أصبح لا يعبر عن ثقافة واحدة وإنما عن تعليم أزهرى وعام ،فنى وخاص، ذات توجهات إسلامية، وغربية... الخ مما أدى إلى التنوع فى طريقة التربية والتنشئة السياسية. [٢]

ثانياً :– التعليم والمواطنة :

يؤكد التربويون على أن تنمية المواطنة لدى الطلاب تعد من أهم سبل مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، حيث أن التقدم الحقيقى للوطن فى ظل تحديات القرن الجديد ومستجداته تصنعه عقول وسواعد المواطنين، فإن إكسابهم قيم المواطنة يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة فى التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولما كانت

[١] د. إلهام عبد الحميد، التنشئة السياسية فى العملية التربوية، (القاهرة : مركز المحروسة، ٢٠٠٤) ص ٨٤

[٢] المرجع السابق، ص ص ٨٤– ٨٥

مؤسسات التعليم هى المصنع الحقيقى لإعداد الطلاب وتأهيلهم للانخراط بفاعلية فى المجتمع، لذا يجب أن تتحمل الجانب الأساسى فى إرساء قيم المواطنة وممارستها وتنميتها من خلال التعليم، فمؤسسات التعليم تتحمل الجزء الأكبر من مسئولية بناء وتطوير منظومة المواطنة، ويزيد من أهمية دور المؤسسات التعليمية فى تنمية المواطنة التحديات الثقافية فى ظل العولمة، فهى تسعى لتوحيد فكرى ثقافى واجتماعى واقتصادى وسياسى، وتحمل تحدياً قوياً لهوية الإنسان خاصةً بما يستهدف القيم والمثل والفضائل من خلال التركيز على الناحية الثقافية وتوظيف وسائل الإعلام والشبكة المعلوماتية (الانترنت) والتقدم التكنولوجى بشكل عام لخدمة ذلك مما حول العالم إلى قرية صغيرة، وأصبح العالم يخضع لتأثيرات معلوماتية وإعلامية واحدة تحمل قيماً مادية وثقافية ومبادىء لا تتلاءم مع قيم ومبادىء المجتمعات الموجهة إليها مما يدعو إلى ضرورة مواجتها لحماية الهوية الثقافية، ويلعب التعليم دوراً أساسياً وفعالاً فى حماية ثقافة وقيم المجتمعات من خلال الاهتمام بتنمية المواطنة وتدعيمها فى نفوس التلاميذ بواسطة الوسائل التعليمية المختلفة. [١] ويشير مفهوم المواطنة هنا إلى مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون". [٢] كما يشير تعريف آخر إلى المواطنة بأنها "ارتباط مجموعة من البشر بأرض محددة يطلق عليها اسم الوطن قد يكون له رمز وعلم، ونشيد قومى وسلام وطنى وغير ذلك، ويكون هناك ولاء وانتماء من كل هؤلاء الذين يعيشون على أرض الوطن ككيان تاريخى وجغرافى واجتماعى واقتصادى وسياسى" . [٣]

من التعريفات السابقة للمواطنة يتضح أن هناك عدة مستويات للشعور بالمواطنة تتمثل فيما يلى :

١- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

٢- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها.

٣- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد حركة واحدة. ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد،كما تستلزم المواطنة الفاعلة توفر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات . [٤]

١- دور المدرسة فى تنمية المواطنة :

أصبح التعليم هوية وثقافة الأمة، فهو يسعى إلى تقرير هذه الهوية وتربية الأجيال الجديدة عليها، ولئن كان هذا الأمر مهماً فى أى عصر فهو أكثر أهمية فى عصرنا، حيث تتعرض هوية الأمة وثقافتها لكثير من الاهتزازات، نجد العديد من التحديات الخارجية، فعلى سبيل المثال عولمة اللغة التى تهدف إلى أن تنتقل اللغة من المحلية إلى العالمية، ويمثل هذا تحدياً واضحاً للمواطنة حيث أن اللغة تمثل وعاء الثقافة، والثقافة أساس الحضارة، والحضارة ترجمة للهوية، ومن هنا كانت اللغة أهم الاركان التى تعتمد عليها الحضارات ومن أهم العوامل التى تسهم فى تشكيل هوية الأمة، وكلما كانت اللغة

---

[١] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٠٤- ١٠٥

[٢] فهد إبراهيم الحبيب، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، مرجع سابق .

[٣] د. السيد عليوة، التعليم المدنى والاصلاح السياسى، (جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، المؤتمر السنوى الخامس، نوفمبر ٢٠٠٤) ، ص ٤

[٤] فهد إبراهيم الحبيب، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، مرجع سابق .

أكثر اتصالاً بثقافة الشعوب كانت أقدر على تشكيل هوية الأمة، لذلك كان على المؤسسات التربوية ضرورة الاهتمام باللغة العربية وتنمية قيم المواطنة لدى المواطنين. [١]

ونظراً للتحديات الداخلية والخارجية وضع عدداً من الأهداف التى تسعى المؤسسات التعليمية إلى تحقيقها والتى تساهم فى تدعيم برامج تربية المواطنة الفعالة لدى التلاميذ وتتمثل فى :

أ- أن تقدم المدرسة تدريسا رسميا في مجالات بنية الحكومة، التاريخ، الديمقراطية، فذلك يسهم في زيادة المعرفة المدنية التي لها أثر كبير في المشاركة السياسية على المدى الطويل.

ب- أن تضمن المدرسة مناقشة الأحداث الجارية بمستوياتها المحلية، والوطنية، والعالمية، وبالأخص الأحداث التي يرى الطلاب أن لها أهمية وأثرا في حياتهم، ولقد برهنت تلك الممارسات على تنمية الاهتمام بالسياسة، كما انها أيضا تساعد في تنمية التفكير الناقد .

ج – أن توفر المدرسة للطلاب الفرص الكافية لتطبيق ما تعلمه في المنهج الرسمي ومن خلال التدريس الصفي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مشروعات الخدمة الاجتماعية .

د – أن تقدم المدرسة فرصا للطلاب للمشاركة في أنشطة المناهج الإثرائية التي يكون محورها الحياة المدنية، مما يشجع الطلاب أيضا على تطبيق ما تعلموه في الصف الدراسي.

هـ – أن تتيح المدرسة للطلاب فرصا للمشاركة الفاعلة في إدارة المدرسة، لأنها تعطي الطلاب فرصة في إدارة شؤونهم في المدرسة مما يؤدي إلى ممارسة الديمقراطية.

ز – المدرسة أيضا ينبغي أن توجد فرصا لمحاكات العمليات الديمقراطية من تشكيل معارضة لمشروع ما، أو التفاوض، أو بناء تحالف من أجل مناصرة قضية ما أو الإعتراض . [٢]

كما يجب ايجاد تعليم وطنى قومى يتبنى نشاط مجتمعى فعال حديث متطور طبقاً لمعطيات تغير الأزمنة والأوقات والظروف المحلية والعالمية بحيث يعمل على تحطيم الحواجز بين حياة الناشئين داخل بيوتهم وبين حياتهم خارج نطاقها . كما أنه يساعد الأفراد على تفهم ضروب الحياة العامة بطريقة علمية تخدم مصلحة الوطن ومصلحة المجتمع الذى يعيش فيه المواطن ويعدهم للحياة الخاصة والمستقبلية حتى يستطيعوا السير للأمام . [٣]

أخلص مما تقدم أن تنمية قيم المواطنة من خلال مؤسسات التعليم أصبح ضرورة تفرضها التحديات الداخلية والخارجية التى يتعر ض لها أبناء الأمة، خاصةً مع انتشار العولمة الثقافية ومحاولتها تنميط العالم بنمط ثقافى واحد، فغرس قيم المواطنة من خلال نقل خصائص الوطن كاللغة والدين والتاريخ والثقافة يمثل درعاً واقياً ضد التيارات الثقافية الوافدة .

ثالثاً: التعليم والديمقراطية :

يتضح لنا من العرض السابق للعلاقة بين التعليم والتنشئة السياسية، والتعليم والمواطنة أن هناك علاقة وطيدة بين التنشئة السياسية وتعزيز روح المواطنة لدى أفراد المجتمع، فكلما اتسعت آفاق التنشئة السياسية كلما تنامت لدى الأفراد مشاعر

---

[١] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٠٨:١٠٩

[٢] سيف بن ناصر بن علي المعمري، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة: طريق المدرسة نحو إعداد مواطنين لا رعايا، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية ، (القاهرة : جامعة عين شمس، العدد (٦)، ١٩٩٨) ص ص ٣٣- ٣٤

[٣] أمين منصور، المواطنة ومنظومة التعليم فى العالم العربى، (القاهرة : الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩) ص ص ٣٨- ٣٩

الولاء للوطن على حساب الولاءات الأخرى، كالولاء والانتماء الدينى أو المذهبى أو العرقى أو العشائرى، مما يسهل بالنتيجة التعايش السلمي بين أبناء المجتمع الواحد وبذلك تعزز الوحـــدة الوطنيـــة وتزداد مع ذلك فرص الاستقرار الاجتماعي، ويؤسس ذلك لحل أزمة بناء الأمة ومن ثم تتهيـــأ الأجـــواء المناسبة لبناء الدولة على أسس ديمقراطية، وعلى العكس من ذلك كلما انخفضت مستويات التنشئة السياسية كلما أدى ذلك إلى تنامى ظهور عناصر التعصب الطائفى والدينى والعريقى، الأمر الذى يضعف روح المواطنة مما يفسح المجال أمام مزيد من الخلافات والانشقاقات بين أبناء المجتمع الواحد، وبذلك ينعدم الأمن والاستقرار وبذلك تتفاقم الأزمات. [١]

ولتنمية قيم الديمقراطية نجد أن للمؤسسات التعليمية دوراً هاماً فى تدعيمها خاصة فى ظل العولمة الثقافية التى تهدف إلى نشر قيم المواطنة وحقوق الإنسان وسعى العديد من المنظمات العالمية إلى التأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالمؤسسات التعليمية يمكنها تفعيل قيم الديمقراطية من خلال الأنشطة التى يمارسها التلاميذ وإتاحة الفرصة لهم لإبداء الرأى والحوار وكذلك من خلال تضمين المناهج قيم ومبادىء الديمقراطية. [٢]

١- الأسس التى تقوم عليها ديمقراطية التعليم :

يسعى النظام التعليمى الديمقراطى إلى تحقيق العدالة التعليمية للجميع والوصول إلى التعليم المستمر وتكافؤ الفرص فى جميع المراحل التعليمية، لأن ديمقراطية التعليم حق للجميع فى اكتساب المعارف والعلوم حيث أن ذلك يقضى على الأمية والتفاوت القائم فى التعليم بين أبناء مختلف الطبقات. ولتحقيق الديمقراطية فى التعليم لابد من توافر عدد من الأسس وهى :

أ - الديمقراطيـــة تربيـــة مســـتمرة تشـــارك بهـــا مؤسســـات التنشـــئة الاجتماعيـــة بجانـــب دور المدرســـة.

ب - الدديمقراطيـــة تعـــنى بتعلـــيم جميـــع أفـــراد الشـــعب علـــى حـــد ســـواء بجميـــع طبقاتـــه .

ج - التربيـــة تطـــوير شـــامل لمنـــاحى الحيـــاة المختلفـــة والإنســـان وســـيلتها وغايتهـــا والمجتمـــع تنميتهـــا.

د - أن تنشـــىء المـــواطن علـــى حريـــة الفكـــر الســـامى وتحريـــره مـــن الخـــوف والـــوهم والخرافـــات .

هـــ- تقـــوم التربيـــة علـــى احـــترام الشخصـــية الإنســـانية وتنميـــة عقـــل الفـــرد شـــكلاً ومضـــموناً .

ز- تعمـــل التربيـــة علـــى تنميـــة روح البحـــث وحريـــة القيـــام بـــه، وتهـــتم بتميـــة التفكـــير التـــأملى. [٣]

ولتفعيل الأسس السابقة فى ترسيخ قيم الديمقراطية فى التعليمية يجب القضاء على الصعوبات التى تحول دون تحقيقها، وذلك لبناء نظام تعليمى ديمقراطى ، وأبرزهذه الصعوبات ما يأتى : أ

أ- ارتفاع معدل النمو السكانى أدى إلى تزايد أعداد الأميين: بسب ارتفاع نسبة الأطفال مما أدى إلى الضغط على الخدمات التعليمية وعجزها عن استيعاب أعداد الطلبة المتزايد .

ب - الهـــدر التربـــوى مـــن حيـــث التســـرب مـــن النظـــام التعليمـــى وضـــياع المـــوارد البشـــرية .

ج - انخفاض معدلات مستوى التحصيل العلمى عند الطلاب وفى مختلف المراحل التعليمية . [٤]

---

[١] د.طه حميد حسن العزبكي، تدريس مادة التنشئة السياسية، مجلة العلوم السياسية، (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٨-٣٩) ص ص ٣٢١- ٣٢٢

[٢] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١١٥

[٣] د. هانى بنى مصطفى، السياسات التربوية والنظام السياسى، (عمان : دار جرير ، ٢٠٠٥) ، ص ص ٣٧- ٥٨

[٤] المرجع السابق، ص ص ٤٩- ٥٠

٢– دور المدرسة فى التربية الديمقراطية :

يمكن القول أن(الديمقراطية والتعليم) قضية تضرب جذورها في عمق الفلسفات التربوية والسياسات التعليمية في الدول المتقدمة، وتنطلق فروعها لتتناول جميع القضايا والعناصر والآفاق التي تتعلق بالتعليم بشكل عام. والتعليم الأساسى بشكل خاص. وتبدو التربية الديمقراطية قضية تربوية تعليمية في ظاهرها. لكنها قضية ثقافية اجتماعية سياسية في جوهرها، فمظاهر الديمقراطية في النظام التعليمي في غالبيتها العظمى امتداد طبيعي للديمقراطية في المجتمع وانعكاس لثقافته. وبشكل عام هناك ثلاثة أبعاد رئيسية لمفهوم التربية الديمقراطية وهي :

أ – ديمقراطية التعلم: بمعنى ان يتم بناء النظام التعليمي وتنظيم مدخلاته وعملياته، بما يحقق تكافؤ الفرص للمتعلم. ويؤدي الى تنمية شخصيته لأقصى ما تؤهله إليه قدراته وميوله، دون أن يقف وضعه الاجتماعي والاقتصادي حائلاً أمام الالتحاق بالتعليم والارتقاء في السلم التعليمي .

ب – الديمقراطية في التعليم: بمعنى إدارة النظام التعليمي وتنظيمه وهيكلته في المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة، المدرسية منها والمحلية والمركزية باسلوب ديمقراطي يضمن المشاركة والتفاعل مع جميع الفئات ذات العلاقة بالعملية التربوية داخل النظام التعليمي وخارجه.

ج– تعليم الديمقراطية: بمعنى تزويد المتعلم بالمفاهيم والمعلومات والمهارات والقيم الخاصة بالديمقراطية، عن طريق معرفة التشريعات والمؤسسات والممارسات الديمقراطية والنماذج العالمية ذات العلاقة، بهدف حصوله على تربية تساعده في المستقبل على ممارسة الحياة الديمقراطية والاسهام في بناء المجتمع الديمقراطي. أن أهم صنف من التعلم للحياة الديمقراطية هو ما يتصف بالتفكير العلمي المحقق Reflective Thinking، لا بالاكتساب الآلي للعادات، لأنها بهذا النوع من التفكير يتوقف تقدمها. وفي هذا التفكير يجب أن يتخرج كل مواطن ويتقن اصوله، ويمارسه في كل ميادين الحياة، ويسهم به في تنقية مبادئ الحياة الفضلى، وقيمها. [١]

ويمكن للمدرسة أن تمارس دورها فى ترسيخ قيم الديمقراطية من خلال دور المعلم والذى يساهم بدوره في بناء الجيل الديمقراطي من خلال:

أ– الابتعاد عن الاتجاه التسلطي في التدريس والأخذ بالأساليب الملائمة لتعميق وترسيخ الهوية الديمقراطية لدى التلاميذ وتدريبهم على ممارستها مثل الأسلوب الاستكشافي الحر واعتماد قنوات المشاركة والمناقشة المفتوحة في بث واستقبال المعلومات ..

ب – اشتراك المعلمين في عملية التعلم بكل أبعادها مما يعطي المتعلم ثقة بنفسه، ويتغير مفهومه عن ذاته ويؤمن بأنه قادر على التفكير الخلاق والعمل المنتج وهي من سمات الديمقراطية الحقة .

ج – تشجيع التلاميذ على المشاركة في الحوار والفعاليات المختلفة، وبذلك تتاح لهم فرصة التعبير عن آرائهم، فتنمو آفاق الحرية التي تؤهلهم فيما بعد للمشاركة في فعاليات المجتمع المدنى .

أما الركن الثاني والأداة الفعالة في عملية تدعيم قيم الديمقراطية لدى التلاميذ فتتمثل في المنهج الدراسي الذي يعزز البناء الثقافي في المجتمع الديمقراطي عبر قنوات عدة أهمها :

أ – تبني فلسفة تربوية تتمحور حول هدف استراتيجي مؤداه تعميق القيم والمفاهيم الديمقراطية .

---

[١] سعد مطر عبود الزبيدي، التربية الديمقراطية ركيزة المجتمع الديمقراطي القادم، أخبار الديمقراطية، ٢٠١٢/١٢/٢٣، متاح على :
http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/333.htm

ب – اشتمال المناهج على معارف ومبادئ نظرية تهيء الأذهان لاستيعاب مفاهيم الديمقراطية . [١]

مما سبق يتضح لنا أهمية ترسيخ قيم ومبادىء الديمقراطية لدى الناشيء، وما يتطلبه ذلك من تعاون كافة عناصر العملية التعليمية من أجل نشر ثقافة الديمقراطية لدى التلاميذ بدءاً بالمعلم ، ومروراً بالمناهج والمقرارت وانتهاءاً بالممارسات والأنشطة اليومية من خلال المدرسة .

رابعاً : التعليم وحقوق الانسان :

توجد علاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، يعتمد كل منهما على الآخر حيث أن الديمقراطية تروج لحقوق الإنسان، و حقوق الإنسان مرتبطة فعلياً بمؤسسات وقواعد ديمقراطية، وعليه فإن فصل حقوق الإنسان عن الديمقراطية تضعف فرص تطبيقها، لذلك كان لابد من الاهتمام بحقوق الإنسان باعتبارها صفة من صفات المجتمعات الديمقراطية. [٢]

من الصعوبة ايجاد تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان ويرجع ذلك إلى تعدد الإطر الثقافية والفكرية التى يتم فى إطارها تناول هذا المفهوم وغياب الحدود الواضحة لما يمكن أن تكون عليه هذه الحقوق، بل الاختلاف حول جوهر هذه الحقوق ونطاقها ومصادرها والأبعاد التى تثيرها، كما أن المفهوم قد يتسع نطاقه باتساع موضوعات العلاقات الدولية، وبمرور الوقت أصبح ينطوى على قدر أكبر من التفاصيل والأبعاد، فالقانون الدولى لحقوق الإنسان امتد ليشمل توفير الحماية لمجموعة أكبر من الأفراد والمجموعات كاللاجئين والمرأة وحقوق الطفل، كما وسعت بعض صكوك حقوق الإنسان تعريفها لتلك الحقوق بصياغة حقوق جديدة للإنسان، وأخيراً فمن المؤكد أن النظرة إلى مفهوم حقوق الإنسان تختلف باختلاف الخبرة السياسية التى يظهر فى إطارها، الأمر الذى يشير إلى العديد من الاشكاليات التى يمكن أن تواجه الباحثين فى هذا الصدد كعلاقة حقوق الإنسان بالسياسة الخارجية، وعالمية حقوق الإنسان، والخصوصية الحضارية . [٣]

ويشير مفهوم حقوق الإنسان إلى "كافة الحقوق التى تكفل للإنسان الفرد الحرية فى تعزيز قدراته وتوسيع اختبارته المشروعة ليعيش حياة كريمة فى جوانبها المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك فى إطار مجتمع ينعم هو الآخر بإطار من الشرعية والحرية والاستقلال، وله القدرة على تحقيق التنمية فى كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". [٤]

كما يحدد لنا باحث أخر حقوق الإنسان فى مجموعة من الحقوق العامة وتتمثل فى الآتى :

١ – الحق فى الحياة	٢ – الحق فى الحرية .
٣ – الحق فى الحرية	٤ – الحق فى التسامح .
٥ – الحق فى العدالة	٦ – الحق فى المواطنة والكرامة .
٧ – الحق فى التضامن	٨ – حقوق اقتصادية واجتماعية . [٥]

[٢] د. سامر مؤيد، استنبات الثقافة الديمقراطية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢/١٢/٢٣، متاح على الرابط:
http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=6991&Itemid=99

[١] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٢١

[٣] علياء أحمد فرغلى مصطفى،توظيف حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة "١٩٩٠-٢٠٠٤"، مرجع سابق،ص ص١٢-٣٤

[٤] سوزى محمد رشاد عبد العزيز، تطور مفهوم السيادة الوطنية للدولة فى ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراة، (أسيوط: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، ٢٠١١)، ص ١٥

[٥] د. مصطفى كامل السيد،حقوق الإنسان فى مقررات التعليم الأساسى،(القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠)، ص٨

وعرفه الأستاذ (رينيه كاسان) Rene Cassin بأنه "فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استناداً إلى كرامة الإنسان، بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن إنسانى" فهذا التعريف يشير إلى ثلاث نقاط وعناصر مهمة هى :

١- أن حقوق الإنسان بمثابة علم .

٢- أساس هذا العلم أو معياره هو الكرامة الإنسانية .

٣- موضوع هذا العلم يتمثل فى مجموعة الحقوق والرخص التى تؤمن بهذه الكرامة. [١]

من التعريفات السابقة لحقوق الإنسان يلاحظ أنها ترتبط أرتباطاً وثيقاً بالمواطنة حيث أن من أهداف المواطنة الاهتمام بتنمية حقوق الإنسان وتمكينه من ممارستها . [٢]

١- أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان :

استأثرت قضايا حقوق الإنسان فى العقدين الأخيرين بقسط وافر وغير مسبوق من اهتمام المجتمع الدولى، وقد تكثف هذا الاهتمام الدولى بصورة خاصة فى المرحلة التى تلت قيام النظام العالمى الجديد فى مطلع التسعينات حتى أصبح سمة أساسية مميزة من سمات هذا النظام وواحداً من أهم المعايير التى يجرى الاحتكام إليها فى تقييم سلوكيات حكومات الدول ويذكر المحللون والمتابعون لتطور الاهتمام الدولى بحقوق الإنسان أنه فى ضوء تزايد وانتشار الأفكار والقيم الخاصة بحقوق الإنسان تزايد الاتجاه نحو تقنين حقوق الإنسان فى صيغة صكوك دولية عديدة كالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والتى بلغ عددها حتى الآن ما يزيد عن مائة صك بين إعلان واتفاقية، ونشأ ما بات معروفاً بالقانون الدولى لحقوق الإنسان. ومن أهم هذه التشريعات.

أ - الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

ج - العهد الدولى للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية .

ومن هذه المصادر تم استنباط عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات التى تحمى حقوق الانسان.[٣]

وبالرغم من تعدد الاتفاقيات والبروتوكولات التى تحمى حقوق الانسان إلا أن هناك بعض المبادئ التى يجب أن تراعى من قبل السياسات الوطنية على اختلاف أشكالها وتتبلور فى :

١- تشكل حقوق الفرد من ناحية، وأمن النظام الاجتماعى من ناحية أخرى، قطبى تفاعل رئيسين فى المجتمع، فهما يكملان بعضهما البعض ولا يمكن لأحدهما أن يتحقق على حساب الآخر، ومن هنا كانت فكرة حقوق الإنسان متضمنةً لحريات الأفراد وواجباتهم أيضاً تجاه المجتمع، وينظم القانون فى مجتمع ديمقراطى التوازن الضرورى بين حقوق الفرد وأمن النظام الاجتماعى .

٢- تطورت الحقوق الإنسانية بتطور المجتمع على المستويين الوطنى والدولى، لتشمل إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأخيراً ما يسمى بحقوق التضامن التى تشمل الحق فى التنمية وفى بيئة صحية وفى السلام، وأصبح من المسلم به أن هذه الحقوق لا يمكن تجزئتها، فجميعها مترابطة تؤثر فى بعضها البعض.

---

[١] جبران صالح على حرمل، سياسات حقوق الإنسان فى اليمن ١٩٩٧-٢٠٠٨(دراسة تقويمية)، رسالة ماجستير، (أسيوط: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، ٢٠١١)، ص ص ١٤- ١٥

[٢] عائشة محمد أحمد ، مرجع سابق، ص ١٢٢

[٣] د.علياء أحمد فرغلى مصطفى، توظيف حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة"١٩٩٠-٢٠٠٤"، مرجع سابق، ص٣٠

٣- أن تشجيع وحماية حقوق الإنسان لم تعد قضية وطنية تنتهى عند حدود الدولة فحسب، بل أصبحت محل اهتمام فائق من قبل المجتمع الدولى . [١]

من الجدير بالذكر أن آليات حقوق الإنسان التى أوجدها المجتمع الدولى للضغط بها على الدول من أجل حثها على احترام وحماية حقوق المواطن فى كل منها تتوزع بين آليات دولية وأخرى إقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الآليات قد تطورت مع تغير الأوضاع الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور قضايا حيوية جديدة، كحقوق الأقليات، ورد العدوان، ومكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية . [٢]

٢- دور المدرسة فى نشر ثقافة حقوق الانسان :

إن التربية على حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من الحق فى التربية والتعليم، فهى تندرج ضمن الأهداف التربوية التى نصت عليها المادة (٢٦) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والمادة (٢٩) من الإعلان العالمى لحقوق الطفل، إذ كلها تنص على أن الأهداف الأساسية للتربية، هى تنمية الذات البشرية لحقوق الطفل وتدعيم احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما أن عملية تعليم حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من الرسالة التربوية وبالتالى لم يعد أمر رعاية حقوق الإنسان فى المدرسة من الأمور المزاجية أو الترف التربوى؛ وإنما اصبحت واجباً والتزاماً يقع على الإدارة والمعلمين وكل من له علاقة بالتربية فى العملية التربوية، وقد تنوعت مناحى تعليم وتعلم حقوق الإنسان فى العالم، فهناك دول قامت بتخصيص مناهج وحصص دراسية محددة لتدريس حقوق الإنسان، ودول أخرى قامت بدمج حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية المتعددةب حيث يتم تعليم وتعلم هذه الحقوق ضمن هذه المناهج، ورأت دول أخرى أن تعلم هذه الحقوق يتم من خلال أنشطة وتدريبات إثرائية للمناهج الدراسية فى موضوعات محددة هذا بالإضافة إلى تنظيم أنشطة مدرسية مساندة لهذه الأنشطة والتدريبات مع السعى المنظم نحو تهيئة المناخ المدرسى الداعم لتعلم هذه الحقوق عن طريق الممارسة العملية والحياة المدرسية . [٣]

ويلاحظ أن هناك اهتماماً من جانب العديد من الدول بإدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المناهج وذلك فى ظل التغيرات والتطورات العالمية المتلاحقة التى شهدها العالم فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، وسعى الكثير من المنظمات الدولية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وتدعيمها والتركيزعلى المؤسسات التعليمية كوسيلة فعالة فى نشرها. أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية المصرية محل الدراسة نجد انها أهتمت منذ التسعينات بنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية، حيث نجد أن وزير التربية والتعليم السابق د. حسين كامل طالب بتدريس هذه الحقوق والمساعدة فى توفير المواد اللازمة للتخطيط كذلك ما جاء فى وثيقة مبارك والتعليم التى تحدد معالم السياسة التعليمية فى مصر فى التسعينات، فقد جاء الاهتمام بالتعليم باعتباره قضية أمن قومى وأشارت الوثيقة إلى هبوب رياح الديمقراطية وحقوق الإنسان، وشجعت على الأنشطة التربوية التى تحقق الأهداف التالية :

---

[١] سوزى محمد رشاد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص ١٥- ١٦

[٢] د. علياء أحمد فرغلى مصطفى، توظيف حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة "١٩٩٠-٢٠٠٤"، مرجع سابق، ص ٧٧

[٣] إيمان عبد الله اعمر، مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس – فلسطين من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨) ، ص ص ١٢٧- ١٢٨

أ – غرس مبادئ الديمقراطية والممارسة الصحيحة لها حيث يتعلم الطالب تقبل الرأى الآخر.

ب – التعود على أسلوب المناقشة والتزام أدب الحوار وتدريب الطالب على أن يستمع إلى معارضيه بأدب وصبر وأن يحاول الاستفادة من الرأى الآخر . [١]

ويأتى أهمية تعليم حقوق الإنسان من خلال العملية التعليمة من مدى العلاقة بين حقوق الإنسان والمناهج الدراسية، والتى تظهر فى عدد من المنطلقات من أهمها:

١- إن التشبع بمبادئ حقوق الإنسان ودمجها ضمن أنظمة القيم الفردية والجماعية من أجل السلوك طبقاً لمبادئها هى عملية تربوية أساساً .

٢- إن العملية التربوية تهدف تكويناً متكاملاً للفرد فى جميع أبعاده الفكرية والنفسية والاجتماعية .

٣- إن العملية التربوية تهدف تكويناً متكاملاً للفرد يؤهله لأن يسلك وفقاً لمعرفته بحقوقه وحقوق الآخرين: يحترم حقوق الآخرين ويدافع عن حقوقه المشروعة طبقاً للمعايير القانونية والحضارية .

٤- إن التربية على حقوق الإنسان مشروع شامل يستهدف الإنسان المواطن فى تكامله .

٥- إن المواد الدراسية جميعها قابلة لإدماج التربية على حقوق الإنسان، حيث يمكن إيراد هذه الحقوق فى الموضوع (الوحدة الدراسية)، ثم تحويلها إلى مواد تعليمية (محتوى) يعتمد تد رسيها على أهداف تعليمية ونشاطات ينحصر مجال تحقيقها فى هذا المحتوى.

٦- إن مجالات حقوق الإنسان متنوعة ومتداخلة مع مجالات متعددة فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية .

ويمكن للمؤسسات التعليمية تفعيل دورها فى نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التركيز على مجموعة من مراعاتها عند تعليم حقوق الإنسان ضمن المناهج المدرسية منها: توفير بيئة مناسبة من حيث الوضعية العامة فى المدارس، والحياة العامة، تسودها أجواء التعاون والحرية والمشاركة والأمن وتحمل المسئولية.

١. تضمين المناهج المدرسية موضوعات وأنشطة تتعلق بحقوق الإنسان .
٢. تدريب المعلمين على كيفية تحليل المناهج والكتب المدرسية وإبراز موضوعات حقوق الإنسان من خلال التدريبات والأنشطة الاثرائية المختلفة .
٣. نتقال بتعليم حقوق الإنسان من معارف ومعلومات إلى توليد قناعات واتجاهات وقيم .
٤. التركيز على الهدف الأساسى من حقوق الإنسان وهو إيجاد المواطن الصالح، الواعى بحقوقه وواجباته، يحترم حقوق الآخرين ويدافع عن حقوقه المشروعة بالطرق القانونية.
٥. اختيار الأهداف ذات الصلة بحقوق الإنسان وإضافة أهداف جديدة بحقوق الإنسان .
٦. اختيار أساليب التدريس المناسبة كأسلوب الحوار ولعب الأدوار والتعلم الرمزى وطرح الأسئلة وتوضيح القيم وكتابة البحوث والتقارير البسيطة والمشروعات والمقابلات .
٧. توظيف استراتيجيات التقويم كالاختبارات بأشكالها المختلفة وقوائم الرصد ومقاييس التقدير ونتاجات الطلبة من مناقشات وبحوث وتقارير ومقالات . [٢]

---

[١] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٢٦- ١٢٧

[٢] إيمان عبد الله اعمر، مرجع سابق ذكره، ص ص ١٣٩- ١٤١

أخلص مما تقدم إلى ضرورة تبنى المؤسسات التعليمية لقيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والاهتمام بالتنشئة السياسية للتلاميذ وذلك لمواكبة الأساليب الحديثة فى التربية من ناحية، والتى تؤكد على ضرورة اكساب التلاميذ لهذه القيم ضمن مناهجها، مثل تربية السلام، تربية الحقوق الديمقراطية، تربية حقوق المواطنة، ومن ناحية أخرى لمواجهة التحديات الخارجية والتى تتمثل فى ثورة التكنولوجيا والعولمة وآثارهما الثقافية التى من أهم أهدافها تنميط العالم بنمط ثقافى واحد وعولمة التربية وهوما سوف أتناوله فى المبحث التالى .

المبحث الثانى

المحددات الخارجية للإصلاح التعليمى فى مصر

أدت التطورات الأخيرة التى شهدها العالم فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ومع بداية القرن الحادى والعشرين وما نتج عنها من ظهور ظاهرة العولمة وثورة التكنولوجيا إلى اتجاه العديد من الدول العربية إلى تبنى سياسات تعليمية تهدف إلى تطوير وتحديث نظمها التعليمية لمواكبة التحديات الداخلية والخارجية التى فرضتها ظاهرتى العولمة وثورة التكنولوجيا من ناحية، ولنفى الاتهامات الموجهة إلى نظمها التعليمية بأنها تحض وتشجع على ظاهرة الإرهاب من ناحية أخرى، خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لذلك سوف أتناول فى هذا المبحث الأسباب الخارجية التى دفعت بالعديد من الدول إلى تبنى استراتيجيات جديدة لتطوير وتحديث نظمها التعليمية وذلك من خلال عدة محاور، وهى كما يلى :

المحور الأول : العولمة وآثرها على التعليم .

المحور الثانى : التكنولوجيا وآثرها على التعليم .

المحور الثالث : الضغوط الخارجية وآثرها على التعليم .

المحورالأول: العولمة وآثرها على التعليم

أصبح مصطلح العولمة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين الأكثر استخداماً وشيوعاً فى الفكر العالمى والمحلى على السواء، وبدأ المصطلح منذ ظهوره مصطلحاً غامضاً متشعب الجوانب والتأثيرات، لذلك تعددت مفاهيمه عند الباحثين حسب الزاوية التى ينطلقون منها سواء كانت زاوية سياسية أو اقتصادية أو علمية .....إلخ، كما تأثرت هذه المفاهيم المتعددة بالمنحنى الأيديولوجى للكاتب بشكل كبير. [١] ويستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التى بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشى المسافات حيث تكون الحياة فى العالم قرية واحدة صغيرة، ومن سمات العلاقات الاجتماعية التى أصبحت أكثر اتصالاً وتنظيماً على أساس تزايد سرعة تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض، ويعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما: التحديث والاعتماد المتبادل ".[٢]

وتختلف تعريفات العولمة وتتعدد باختلاف الزاوية التى يتناول منها الباحث المفهوم، كذلك باختلاف الفكر الأيديولوجى للباحث، فنجد أن أحد الباحثين يعرفها بأنها" التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية" [٣]، كما يشير تعريف آخر للعولمة بأنها" سرعة تدفق المعلومات والأفكار ورؤوس الأموال والخدمات والبشر من مكان إلى مكان آخر فى العالم بغير حدود ولا قيود" . [٤]

مما سبق يمكن الوصول إلى أن العولمة هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصل ببعضها البعض في كل أوجه حياتها .

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص عناصر مشتركة لظاهرة العولمة وهى :

١- إذابة الحدود القومية وإحلال الحدود العالمية، وتقليص العالم جغرافيا وسياسيا.

---

[١] فؤاد السعيد، " العولمة والخصوصية " ، مفاهيم ، (القاهرة : المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد٣، مارس ٢٠٠٥)، ص ٤

[٢] عائشة محمد أحمد ، مرجع سابق، ص ص ١٣٠- ١٣١

[٣] د. صابر حارص ، الإعلام العربى والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية، (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٢٢

[٤] السيد يسين ، ما قبل الثورة : مصر ما بين الأزمة والنهضة ، (القاهرة : دار نهضة مصر، ٢٠١٢)، ص ٣٠٤

٢- انحسار الخصوصيات الثقافية المجتمعية وسيادة العموميات الثقافية.

٣- تراجع الاعتبارات المحلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حياة المواطنين لصالح اعتبارات دولية تجارية وسياسية وثقافية.

٤-تشكيل شركات عملاقة دون هوية، دون حدود جغرافية أو سياسية أو جمركية. [١]

أخلص من العرض السابق لتعريفات العولمة بأنها ظاهرة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور النظام الرأسمالى وتسعى إلى تصدير الثقافات التى ولدتها الحضارة الرأسمالية ، وهى مرتبطة بمنطق السوق وآلياته،من خلال ارتكازها على المؤسسات الاقتصادية والتجارية، وما تلعبه من دور مهم فى تسويق الظاهرة، وحث الدول على إزالة القيود التجارية، والموانع الثقافية سعياً لإزالة الحدود المجتمعية الفاصلة، وفرض نموذج محدد من نمط الحياة. [٢]

أولاً : تأثير العولمة على التعليم :

تعانى النظم التربوية فى مصر العديد من التحديات الداخلية والخارجية فى ظل سرعة انتشار ثقافة العولمة، وما صاحبها من التطور المذهل فى وسائل التكنولوجيا، وسعيها إلى تنميط العالم بنمط ثقافى واحد، وتعرض العديد من الدول العربية للضغوط الخارجية لتطوير نظمها التعليمية بما يتفق مع المفاهيم التربوية العالمية وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلى:

١- تراجع اللغة العربية فى مواجهة اللغات الأكثر تداولاً على مستوى العالم خاصةً اللغة الانجليزية : ذلك من خلال طغيان اللغة الانجليزية على شبكة الانترنت وانتشار مدارس الألسن واللغات الأجنبية التى تهتم باللغات الأجنبية على حساب اللغة الأم، إضافة إلى اضعاف الانتماء الوطنى وزيادة التفكك الداخلى، وذلك فى اطار سعى العولمة إلى فقد الاحساس بالدولة أو الوطن واتباع الكونية والعالم حيث يضعف الشعور الوطنى لدى المواطن، ويضعف الروابط التى تشده إلى أرضه وموروثه الحضارى على هذه الأرض . [٣]

٢- هيمنة القطاع الخاص على قطاع التعليم وإنتاجه والاستثمار فيه : إن سيطرة القطاع الخاص على ملكية التعليم تتيح الفرصة له للسيطرة بشكل أو بآخر على محتوى ومضامين وأشكال بعض المنتجات التعليمية، وقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعات ضخمة من الشركات التى تعمل فى المجال التعليمى :

- شركات تعمل فى مجال إنتاج مستلزمات التعليم مثل شركات إنتاج الكمبيوتر والبرامج التعليمية والثقافية والتكنولوجيا التعليمية المختلفة .

- شركات تعمل فى مجال التدريب وإعادة تأهيل القوى البشرية لتتوافق مع متطلبات التطور التكنولجى وما يحتاجه من تطوير وإعادة تدريب للقوى البشرية اللازمة لهذا التطور .

- شركات تعمل فى إدارة المدارس والجامعات خاصةً أن الدعوة إلى زيادة حجم المدارس المخصخصة تنمو باستمرار .[٤]

٣- العلاقة بين الشركات التعليمية متعددة الجنسيات والوطن الأم والوكلاء المحليين : لا شك أن التطبيق العلمى لمجال الشركات التعليمية ودورها العالمى يعطى مؤشراً يجمع بين التعاون والتنافس حيث ترى الدول الكبرى فى هذه الشركات مؤسسات وطنية لها عمليات دولية فى دول أخرى وأنها تسهم فى نشر ثقافة الوطن الأم ونظمه التعليمية،

---

[١] د.عطية خليل عطية حمودة، مستوى وعي طلبة كلية العلوم التربوية بظاهرة العولمة واتجاهاتهم نحوها، مجلة البصائر،(عمان:مجلد ١٢، العدد ١، آذار ٢٠٠٨)، ص ١٧- ١٨

[٢] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٣٤

[٣] المرجع السابق، ص ص ١٣٦- ١٣٧

[٤] د. على صالح جوهر، الإصلاح التعليمى فى العالم العربى، مرجع سابق، ص ١١٦

والمحلل للعلاقة بين هذه الشركات والوطن الأم يجد أن هذا التعاون يثير إشكاليات ثقافية وسياسية حيث تقوم هذه الشركات بتقديم منتجات ثقافية تعليمية ترتبط بمجتمع الدولة الأم وترى هذه الشركات أن هناك نوعاً من المقاومة من خلال الدول الأخرى، ولذا فإنها تسعى إلى تطبيق نظام الوكلاء المحليين الذى يطبق فى الصناعات والشركات الاقتصادية على الشركات التعليمية حيث بدأت فى استخدام عمليات الشراكة والعمل من خلال وكلاء محليين مستخدمةً أنماطاً وصيغاً مختلفة مثل الجامعات الأهلية أو تطبيق لوائح تعليمية بين الجامعات الخاصة فى الدول المتقدمة . [١]

٤- خضوع المؤسسات التعليمية لمعايير كونية واحدة : مما يجعل معيار النجاح فيها والتفوق رهناً بمرونة تلك المؤسسات التعليمية وقدرتها على التعامل مع المستجدات العالمية ومنجزات العصر، وامتلاكها لأدوات المراجعة والتطوير وآليات تحسين القدرة التنافسية . [٢]

٥- تراجع دور الدولة فى النظام التعليمى : ارتبطت نشأة النظام الدولى بظهور الدولة الحديثة، ومع التطور العلمى والتكنولوجى ظهرت الكثير من الاجتهادات التى تكيف العلاقة بين التعليم والدولة، وسعت بعض الدول إلى السيطرة على الأخرى من خلال التأثير على سياستها التعليمية بتصدير نظم تعليمية وتعليم المتميزين من أبناء الدول النامية واستيراد المتميز منهم للعمل بالدول العظمى فى محاولة للسيطرة على النخبة من رجال الدول النامية، وعلى المستوى المحلى تزايد اعتماد الدول الحديثة على التعليم بغض النظر عن طبيعة النظام السياسى وتوجهاته الاجتماعية وظهرت أهمية التعليم فى المحافظة على النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى القائم .

ومع التقدم المذهل فى تكنولوجيا الاتصال والمعرفة والتعليم وتسارع عمليات عولمة الاقتصاد والخصخصة أصبح مبرر احتكار الدولة للتعليم والسيطرة عليه من الأمور التى ينبغى النظر إليها نظراً لتراجع دور الدولة وتقلص هذا الدور لصالح دور أكثر إيجابية للقطاع الخاص . [٣]

ثانياً: دور التعليم فى ظل ثقافة العولمة :

يتأثر التعليم تأثراً كبيراً بالعولمة، حيث جلبت العولمة معها عبر ممارسات المنظمات العالمية نوعاً من الثقافة التربوية العالمية التي تفرض نفسها كمعايير للتقييم وذلك في ما يخص تقييم المؤسسات والأفراد وتدريب المعلمين والمناهج الدرسية والاختبارات. فقد برزت اليونسكو كأقوي مؤسسة تربوية عالمية في هذا المجال، ومن خلال برامج منهجية متوالية تمكنت اليونسكو من وضع برامج لتدريب المعلمين ووضع المناهج الدراسية والتقيم بحيث أصبحت نموذجاً لتحقيق مستوى عالمي مقبول على مستوى العالم الأمر الذي اجبر الدول على ضرورة تعديل معاييرها بما يتفق مع هذه المعايير العالمية. هذا أدي الى الضغط على الأجهزة المحلية خاصة في دول العالم الثالث وتخفيف سيطرة الدولة على مؤسسات التعليم والبدء بتطبيق أساليب إدارية جديدة في مؤسساتها التربوية. [٤] وهو ما فرض على الدول العربية ضرورة تبنى العديد من الاصلاحات فى منظومتها التعليمية لمواكبة التطورات العالمية ومواجهة الضغوط الخارجية والعولمة، وطرحت العديد من الدراسات التى تناولت أهم معالم خطط الإصلاح التى يمكن أن تساهم فى تحديث المنظومة التربوية من أهمها:

---

[١] المرجع السابق، ص ص ١١٦- ١١٧

[٢] د. حسن شحاتة، د. حامد عمار، مداخل إلى تعليم المستقبل، مرجع سابق، ١٨٣- ١٨٤

[٣] د. على صالح، مرجع سابق، ص ١١٧

[٤] د. فوزية البكر، " العولمة والتربية : قراءة في التحديات التي تفرضها العولمة على النظام التربوي فى المملكة العربية السعودية"، دراسة مقدمة الى ندوة التربية ومتغيرات العولمة، جامعة الملك سعود: كلية التربية، ٢٠٠٤)، ص١١

١- الأهداف العامة للتعليم فى ظل العولمة :

تتعدد مستويات الأهداف بدءاً بأهداف العملية التعليمية ككل، وأهداف لكل مرحلة ثم أهداف لكل صف دراسي، وأهداف المناهج الدراسية، وهي على درجات متفاوتة من التجريد والعمومية حتى تصل إلى الأهداف الإجرائية المرتبطة بالمواقف التدريسية التي يتم تحقيقها في أوقات محددة، وهي عبارة عن أهداف إجرائية، يتم تحديدها بناء على ثقافة المجتمع، طبيعة المتعلم وخبراته، والبحوث العلمية والجديد في المجال التربوي في العالم المتقدم بما يتفق مع مبادئ المجتمع .

وقد أبرزت لجنة مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ما رأت له الأولوية في الأهداف العامة للتربية تمثلت في التالي : أ-

تعميق الانتماء الوطني وتوثيق الروابط الاجتماعية بين المواطنين، وتقدير المصالح المشتركة، وتنمية الشعور بالهوية العربية للوطن تاريخاً وثقافة ومصيراً .

ب- تنمية مهارات التفكير والقدرة على استخدامها في فهم المواقف المتجددة وحل المشكلات .

ج- تنمية مهارات التعلم الذاتي باستخدام مصادر التعلم وتقنيات المعلومات المختلفة .

د- تنمية اتجاه الإسهام في الفكر العالمي والإبداع العلمي والتفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى .

هـ- تنمية الاتجاه نحو الإخلاص في العمل وإتقانه ومعرفة أهميته لحياة الفرد والمجتمع . [١]

٢- تقويم المناهج الحالية :

إن من أهم سمات المؤسسات التربوية التعليمية الناجحة أن تقوم بتقويم أدائها بشكل منتظم، وتخطط لرفع المستوى لتحقيق الأحسن والأشمل والأفضل، وبخاصة إجراء دراسة تحليلية تقويمية شاملة للمناهج الحالية لديها للوقوف على مدى قدرتها على مواكبة العولمة بمفاهيمها وقيمها، وعلى ما تتضمنه هذه المناهج من المفاهيم المرتبطة بالعولمة، مثل الهوية الثقافية، التعاون الدولي، حقوق الإنسان، السلام العالمي، الأصالة والمعاصرة. كذلك تقصي القيم التي ينتجها النظام التعليمي، من حيث مواكبتها للحياة المعاصرة ومدى تعايشها مع الآخرين. [٢]

٣- القيم والاتجاهات.

وضع خطة لمختلف المناهج لتنمية القيم والاتجاهات الإيجابية اللازمة لإعداد الإنسان لمواجهة تحديات العولمة ومتطلبات العيش في القرن الحادي والعشرين، ويعرض تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الـ ٢١ القيم العامة التي يدعو إلى تيسير اكتسابها عند أبنائها استجابة للعولمة :

أ- الوعي بالحقوق الإنسانية مع إحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

ب- قيمة الإنصاف الاجتماعي والمشاركة الديموقراطية في اتخاذ القرار وفي الحكومة.

ج- الروح التعاونية والابتكار وتفتح العقل للتغيير.

د- إحساس بالالتزام نحو حماية البيئة والتنمية المستمرة. [٣]

٤- إعداد المعلمين :

أن التغير أساسي في دور المعلم لمواكبة التطورات العالمية ذلك من خلال :

أ- ضبط أكبر لأساليب إعداد المعلمين وتدريبهم .

---

[١] د. عصام عبد الشافي، مناهج التعليم العربية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص ص ١٦- ١٧

[٢] د. علي مقبل العليمات ، مناهج التعليم في ضوء العولمة، (الأردن : جامعة آل البيت ، ٢٠٠٣)، ص ١٦

[٣] المرجع السابق، ص ص ١٦- ١٧

ب- نقل المعلم من دور المتحدث الى دور الموجه وهو ما يتطلب تغيير أساليب الإعداد والتدريب.
ج- النظر في متطلبات شهادات التخرج بحيث تأخذ بعين الإعتبار المهارات الشخصية .
د- أن تتوازى متطلبات التخرج مع المتطلبات العالمية ومع شهادات المؤسسات العلمية المماثلة . [١]

٥- فى مجال تخطيط وتطوير المناهج والكتب الدراسية :

يقتضى مجتمع المعرفة والمعلومات من مخططى ومطوري المناهج ومؤلفي الكتب الدراسية الاهتمام بغايات وأهداف رئيسية كبرى تعمل التربية العلمية على تحقيقها وهي :

١- لكتساب الطلاب المعارف والمهارات العلمية والقيم الاجتماعية المرغوبة .

٢- تنمية القدرات الشخصية ومساعدة الطلاب على التكيف مع المجتمع والبيئة .

٣- إعداد الطلاب لمواجهة متطلبات العمل والحياة في عصر العولمة .

وهذه الغايات السابقة لتدريس المناهج تتفق مع مبادئ تقرير اليونسكو فى القرن الـ ٢١وهو أن التعليم يجب أن يقوم على المبادئ الأربعة: تعلم لتعرف،تعلم لتعمل، تعلم لتعيش،تعلم لتكون. [٢]

٦- تأكيد الديمقراطية :

تأكيد الديمقراطية كنظام للقيم تتمثل في الحرية والعدالة والمشاركة، والقبول بالتعددية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون . كذلك الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، والأهم أن ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نمط حياة للمجتمع، وهنا يتم التركيز على مدى توفر ممارسات الديمقراطية على صعيد مؤسسات المجتمع والأسرة. وأن قيم الديمقراطية تعتبر ذات طابع عالمي باعتبارها قيماً إنسانية مرتبطة بالتطور الإنساني . [٣]

٧- مفهوم المواطنة :

جلبت العولمة معها مفاهيم جديدة للمواطنة، فبعد أن كانت الأسرة والعمل والدولة والجنسية هي حدود المواطنة تظهر الآن شرارة المواطنة العالمية التي سيجد الطالب نفسه مضطراً لها ومن ثم وجب على المدارس أن تعد طلبتها للتعامل مع هذا المتغير بحيث لا يحدث الصراع بل يكون الدارس قادراً على التعامل بانفتاح مع الغير وقادر على التفاعل مع الثقافات الاخرى ويحاول التعلم معها بدل التصادم معها. يجب إعداد الطلاب لمقابلة تحديات عالية سواء في سوق العمل أو في السوق المحلية لذا يجب أن يعد الطالب للتعامل مع نماذج مختلفة من الثقافات والحضارات والناس. مجتمعات اليوم تزخر بالعديد من المشاكل: منها التطرف انتشار الجريمة أو المخدرات لذا على المؤسسات التربوية ان تستشعر دورها في تفتيح ذهن الطالب للتعامل بنجاح مع هذه المتغيرات بما يضمن السلامة الشخصية والوطنية . [٤]

٨- الأصالة والمعاصرة :

عنصران متلازمان للعملية التربوية، فهي بقدر ما تعبر عن جذورنا وتراثنا وانتمائنا، فإنها تكفل لنا التعايش مع مستجدات ومتطلبات العولمة، وينبغي لمناهج التعليم مواكبة آخر منجزات الفكر الإنساني، فلقد تطور مفهوم المعرفة والمهارة، ولا بد من التأكد أنه في عملية تحويل المعلومات إلى معرفة تبقى المهارة الحقيقية مهارة بشرية محضة، كما أن

---

[١] د. فوزية البكر، مرجع سابق ذكره، ص ١٥

[٢] د. عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة ، دراسة مقدمة إلى العلمى الأول لكلية التربية النوعية (جلمعة المنصورة: كلية التربية ، ١٢-١٣ أبريل ٢٠٠٦)، ص ص ٢٩٨- ٢٩٩

[٣] د. علي مقبل العليمات ، مرجع سابق، ص ١٩

[٤] د. فوزية البكر، مرجع سابق، ص ١٤

المستجدات المتسارعة في مختلف المجالات وبخاصة الكم الهائل من المعلومات المتراكمة تعطي لمفهوم المعرفة أبعادا جديدة. [١]

أخلص مما تقدم أن التفاعل الإيجابى مع ظواهر العولمة، لا يتحقق إلا من خلال صناعة مجتمع يولد طاقات التجديد والابتكار لدى المتعلمين والمعلمين وذلك من خلال تحقيق مهمات رئيسة أربع :

أولاً : إيلاء أهمية متقدمة لعلوم المستقبل فى مختلف مراحل التعليم .

ثانياً : نقل كل جديد أو متطور فى عالم المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية .

ثالثاً : توافر البنية الأساسية والتجهيزات مما تحتاجه عمليات التعليم والتعلم فى المدارس .

رابعاً : الإرادة المجتمعية لاقتحام عصر المعرفة والتوظيفات التكنولوجية، والمثابرة من أجل انتاج المعرفة الجديدة والمتجددة محلياً وقومياً من خلال البحوث وأكاديميات البحث العلمى . [٢]

المحور الثانى: التكنولوجيا وآثرها على التعليم

تتجلى أهمية التكنولوجيا فى فترة السبعينيات والتسعينيات من الـ٢٠،حيث شهدت هذه الفترة تقدماً رهيباً فى إطار الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وما نتج عن هذا من نمو اقتصادى فى الدول التى أخذت بأسباب العلم والتكنولوجيا، وساد العالم تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية هائلة، وصاحب هذه التغيرات تحديات كبيرة لا سبيل لمواجهتها إلا بامتلاك التكنولوجيا، وانتاج المعرفة، واتقان استخدامها، وتنمية البشر من خلال التعليم والتدريب المستمر كمدخل للبحث العلمى المنتهى إلى تغذية مرافق الإنتاج والخدمات بالفكر والأساليب المتطورة للإنتاج والتصدى للمشاكل البيئية، ويعتبر مجال التعليم من أهم المجالات التى تؤثر فيها الثورة التكنولوجية حيث أن علاقة التعليم والتكنولوجيا علاقة تكاملية تتمثل فى مجموعة من العمليات المتكاملة التى يتوقف نجاحها على مدى اتساقها وتناغمها معاً، فى حين يتعلم التلاميذ وفق أساليب تكنولوجية حديثة ويلمون بطريقة التفكير المنهجى القائم على البدائل والاحتمالات التى سوف تشكل أجيال قادرة على التعامل مع الجديد فى عالم تكنولوجيا المعلومات. [٣]

ويظهر تأثير ثورة المعلوماتية والتكنولوجيا في التعليم من ثلاث زوايا :

١- مدرسة المستقبل: مدرسة متصلة بالمجتمع وبما حولها من مؤسسات، متصلة بمؤسسات الثقافة والإعلام، وبمؤسسات الحكم المحلى، وتضرب بأنشطتها في أعماق المجتمع .

٢- معلم الألفية: يتغير دوره تغيرا جذريا من خريج مؤسسة تهدف إلى تخريج موظفين، إلى مدرسين يقومون بوظيفة وسطاء بين المدرسة والمجتمع،ومحفزين لأبنائهم .

٣- مناهج غير تقليدية: لمسايرة الألفية الثالثة ولتحقيق التنمية البشرية نحتاج إلى مناهج جديدة مرتبطة بحاجات المجتمع، وأن تكون في إطار عالمي . [٤]

ولتوضيح أهمية التكنولوجيا فى مجال التعليم لابد من دراسة أهم التحديات التى يتعرض لها التعليم فى مصر، كذلك متطلبات تطوير التعليم فى عصر ثورة التكنولوجيا، وهما كما يلى:

---

[١] د. علي مقبل العليمات ، مرجع سابق، ص ١٨

[٢] د.حسن شحاتة،د. حامد عمار،مداخل إلى تعليم المستقبل (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤)، ص ص٩٤- ٩٥

[٣] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ١٥٠- ١٥١

[٤] المرجع السابق، ص ١٥١

أولاً : تحديات التعليم فى ظل ثورة التكنولوجيا :

يواجه التعليم فى مصر العديد من التحديات أمام ثورة التكنولوجيا مما يفرض عليه ضرورة تطويره وتحديثه لمواجة هذه التحديات ومواكبة التطورات العالمية، وتتمثل أهم تحديات النظام التعليمى فى مصر فيما يلى :

١- تدني نوعية التعليم المصرى ؛ إذ تشير معظم الدراسات الميدانية التي أُجريت إلى تدني نوعية التعليم، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل التلميذ، فالتعليم اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة والعمليات الحسابية وتدريسه ثقافة عامة، ولتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات ولعل من أهمها بناء قدرات التحليل، والاستنتاج، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات التي يتلقاها .

٢- نمطية التعليم المصرى؛ فالتعليم المصرى يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي باعتبار أن التعليم الأساسي موحد ومتشابه إلى حد كبير، والمشكلة تكمن في التعليم الثانوي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن العشرين الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وهذه التقسيمات تتناسب وحقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة لتنويع شعب التعليم الثانوي بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، التكنولوجي، لذلك لابد أن تؤسس شعب وتقسيمات جديدة تستجيب لبنية المجتمع، ويمكن في ذات الوقت أن توفر أيدي عاملة لتخصصات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة،وما لم يتم تنويع التعليم فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر .

٣- ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين، فهم نتاج النظام التعليمي القائم على التلقين .

٤- عدم توفر البيئة المدرسية في مصر بالمتطلبات الأساسية لإنجاح العملية التربوية، سواءً تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات، أو بفرص التعبير الحرّ عن الآراء .

٥- تفشّي الأمية في مصر وعدم القدرة على محوها بشكل فعال . [١]

نتيجةً للأسباب السابقة بدأت مصر تتجه إلى إدخال التكنولوجيا كبعد أساسى فى نظمها التعليمية، للتغلب على العقبات التى فرضتها على نظمها التعليمية .

ثانياً : متطلبات تطوير التعليم فى عصر ثورة التكنولوجيا :

لقد أصبح علم الحاسب يحتل مكانة الصدارة بين العلوم الأخرى رغم حداثته . ولقد أخذ استخدام الحاسب الآلي يشمل المجالات العلمية والتربوية والاقتصادية والصناعية والتجارية والطبية والترفيهية والفضاء وغيرها من المجالات ، وذلك لأن الحاسب الآلي يؤدي وظيفتين أساسيتين هامتين فهو أولاً: يوسع إمكانية الوصول إلى أية معلومة ، ومجال استخدامها الفاعل في حل المشاكل ، وثانياً: بمقدوره أن يصبح وسيلة نشطة لتنمية قدرات الفرد ، وفي هذا السياق بالذات يفرد للتربية دور جديد تماماً ، لأنه مع عصر الحاسب الآلي يتسع نطاق إمكانيات إيجاد حلول للعديد من القضايا الهامة في مجال التعليم والتعلم ، ويشهد على ذلك ما يجري حالياً من إدخال الحاسب الآلي في العملية التربوية في مصر وعلى كافة المستويات . [٢]

وإدراكاً من القائمين على أمور العملية التعليمية أن ثورة المعلومات والثورة التكنولوجية في التعليم هي إحدى سمات العصر ، وأن الحاسب الآلي هو الوسيلة أو الأداة لهذه الثورة بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى . لهذا أصبح

---

[١] إبراهيم عبد الله الهجرى، التعليم فى الوطن العربى أمام التحديات التكنولوجية،(اليمن: جامعة صنعاء، كلية العلوم، د.ت)، ص ص ٩- ١١

[٢] د. عبد الباقي أبو زيد ، د. حلمي أبو الفتوح عمار، " توظيف الحاسب الآلي والمعلوماتية في مناهج التعليم الفني بدولة البحرين واقعه – صعوباته، بحث منشورفي أعمال المؤتمر السادس عشر للحاسب والتعليم بالمملكة العربية السعودية فبراير ٢٠٠١م، ص ٤

استخدام الحاسب الآلي في التعليم نوعاً من أنواع التجديد التربوي في عملية التعليم والتعلم، لهذا كان لابد من ضرورة إدخال التقنية الحديثة إلى مناهج وخطط التعليم بهدف تأهيل الخريجين والمنتسبين إلى التفاعل مع المحيط بكفاءة وفاعلية ولمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين من خلال توظيف الحاسوب والمعلوماتية في المساعدة على تعليم المواد الدراسية المختلفة بمراحل التعليم المختلفة . [١]

لذلك حرصت وزارة التربية والتعليم المصرية على ادخال الوسائل التكنولوجية المتقدمة فى العملية التربوية لمواكبة ولمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ذلك من خلال : :

١- نشر الأجهزة التكنولوجية فى المدارس، وذلك من خلال إنشاء فصول ومعامل الوسائط المتعددة والشبكات واستقبال البث الفضائى للقنوات التعليمية، وتعظيم مكون التكنولوجيا بالتوسع الرأسى فى أعداد أجهزة الكمبيوتر لزيادة قدرات ومهارات المتعلمين .

٢-تجهيز قوافل التكنولوجيا وتشغليها بالمديريات التعليمية لخدمة التجمعات السكانية المتعددة بدخول الكهرباء إليها .

٣- إنشاء مركز التطوير التكنولوجى وزيادة فاعليته بإدخال التكنولوجيا المتطورة وتنويع مصادر المعرفة فى مجال التعليم، وحيث يضم المركز الشبكة القومية للتعليم والتدريب عن بعد (الفيديو كونفرانس) ، وشبكة المعلومات ومناهل المعرفة .

٤- بناء قاعدة المعلومات والخريطة المدرسية التى تيسر من خلال شبكتها تبادل المعلومات، وتوفير خدمة البريد الإلكترونى والإنترنت .

٥- التوظيف الفعال للكمبيوتر التعليمى، حيث الاهتمام بتعليم الطلاب الحاسب وتوظيفه لتحسين العملية التعليمية من خلال تدريب المعلمين على استخدام التقنيات الحديثة. [٢]

يتبين لنا من العرض السابق مدى أهمية دور التكنولوجيا فى التعليم، حيث إنها تساهم فى تهيئة وإعداد الإنسان على أن يكون منتجاً وايجابياً فى استخدام المعلومات التى نتجت عن ثورة التكنولوجيا ومدى قدرته على توظيفها وذلك من خلال التدريب حتى يكون قادراً على المساهمة فى دفع عجلة التنمية، وأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال تعليم الإنسان وتزويده بالمهارات المختلفة، ذلك باعتبار أن الإنسان وصناعته تعد أحد أهم عناصر تنمية المجتمع، لذلك كان لابد من تطوير النظم التعليمية والتوسع الكمى والكيفى فى التعليم بما يحتم اقتراح أساليب للبحث العلمى ومراجعة التشريعات التى تؤهل لاقتحام عصر التكنولوجيا، ومواجهة تحديات عصر العولمة والمنافسة العالمية وما للعولمة من تأثيرات مختلفة على نظم الحياة الاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية فى جميع دول العالم، وما يتطلبه ذلك من التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لدعم النظم التعليمية بما يؤهلها لمواجهة كافة التحديات . [٣]

المحور الثالث: الضغوط الخارجية وآثرها على التعليم

تشكل الضغوط الخارجية متمثلة فى منظمات دولية ودول خارجية أحد أهم أدوات التأثير فى صنع السياسة التعليمية فى مصر، وذلك من خلال الدور الذى تمارسه فى صنع السياسة التعليمية من أجل تطويرها، حيث يتم صنع السياسة التعليمية فى مجموعة من الأطر المتداخلة والتى تتفاعل فيما بينها، وهذه الاطر إما رسمية" كالدستور والقانون" أو غير

---

[١] المرجع السابق، ص ٤

[٢] د. حسن شحاته، د. حامد عمار، التعليم .. دعوة للحوار فى العالم العربى، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦)، ص ص ١٠٤- ١٠٦

[٣] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٦١- ١٦٢

رسمية مثل الرأى العام وجماعات المصالح أو بعض القوى الخارجية التى تسهم فى صياغة السياسة التعليمية، مثل الولايات المتحدة ، البنك الدولى، وتعتبر هذه القوى الخارجية أحد الأبعاد الهامة فى تشكيل وصياغة السياسة التعليمية وتتمثل هذه القوى الخارجية فى المصادر الآتية :

١- دول كبرى تقدم منحاً وقروضاً من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية .

٢- مؤسسات تمويل دولية تقدم منحاً بشروط .

تمارس المؤسسات والدول السابقة العديد من الضغوط على الدول المستقبلة للمعونة لتعديل نظمها التعليمية وتضمين مناهجها قيماً تتناسب مع الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث تواكب التطورات العالمية الحالية وبما يتلائم مع ظاهرة العولمة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التى تمارس تأثيراً على السياسة التعليمية فى مصر وذلك من خلال ما تقدمه هيئة المعونة الأمريكية من منح . فقد تحولت العونة الأمريكية لمصر مؤخراً عن مسارها الأساسى لتمويل نشاطات خاصة بدعم برامج التعليم فى المدارس التجريبية، وبرامج محو الأمية الخاصة بالفتيات الريفيات. وتبنت الهيئة فى إطار استراتيجيتها لتطوير التعليم فى مصر العديد من البرامج التى تشجع على التعليم المدنى الديمقراطى وتتمثل هذه البرامج فى الآتى :

أولاً : برنامج المعونة الأمريكية الذى يقترح عدداً من الأسس الذى يتم على أساسها الانفاق على الإطار العام للتعليم الديمقراطى الحر وتتمثل هذه الأسس فيما يلى : [(١)]

١- أن يكون التعليم هدفه الانفتاح على العالم الخارجى، وكذلك البدء فى استيعاب مفاهيم العلم والتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأساليب الأمريكية فى إدارة العلم وكذلك مفاهيم القيم الحديثة

٢- أن يكرس التعليم مفهوم حماية الحريات الأساسية للإنسان .

٣- إدخال تحسينات جوهرية على نظام التعليم المصرى على أن تتضمن هذه التحسينات كيفية إعداد أساليب جديدة من أجل نشر الأفكار التحررية التى تحث على الاعتماد المتبادل والتعايش مع الآخرين، ومنها الشروع فى التعاون فى إصدار كتاب تعليمى أساسى يطلق عليه المنتخب.

٤- أن تكون هناك بعض البرامج الأمريكية فى تعليم اللغة الإنجليزية أو مواد إضافية يتم تدريسها فى المدارس الأمريكية يتم إلحاقها مع المدارس المصرية (مواد غير أساسية) . [(٢)]

ومن أبرز نشاطات هيئة المعونة الأمريكية فى مجال تطوير التعليم فى مصر السماح لها بالتدخل فى المناهج الدراسية ونشر ثقافة غربية على المجتمع المصرى،وذلك من خلال ما قامت به الهيئة من طباعة كتب التربية القومية للمرحلة الإبتدائية على نفقتها، كما أعلنت السفارة الأمريكية بالقاهرة عن تفاصيل برنامج" الكتاب القومى للمدارس المصرية "الذى تم تنفيذه بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم وجمعية الرعاية المتكاملة ووكالة المعونة الأمريكية، ويهدف هذا البرنامج إلى توفير الكتب والمواد التعليمية المساندة لنحو ٣٩ ألف مدرسة حكومية بجميع محافظات مصر لتوفير الكتب المسلية والممتعة للأطفال فى مرحلة التعليم الأساسى . [(٣)]

ثانياً : المؤتمرات والاتفاقيات بشأن تطوير التعليم .

هناك العديد من الاتفاقيات بشأن تطوير أنظمة التعليم فى مصر والعديد من الدول العربية، منها:

[(١)] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٦٣- ١٦٤

[(٢)] مصطفى بكرى، الفوضى الخلاقة أم المدمرة : مصر فى مرمى الهدف الأمريكى، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥)، ص ص ٥٤- ٥٦

[(٣)] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٦٥- ١٦٦

١- الندوات والمؤتمرات الدولية التي تنظمها جهات دولية مختلفة، والتى تؤكد على "الضرورة الحضارية" لإصلاح مناهج المؤسسات التعليمية الإسلامية، ومثالها الندوة التي نظمتها في بيروت مؤسسة "كونراد أدناير" الألمانية، في ديسمبر عام ٢٠٠٢م.

٢- مفاوضات ومباحثات الشراكة الأوروميتوسطة التى تلزم فيها أوربا الدول المتوسطة الجنوبية بتغيير مناهجها مقابل المنح والشراكة ونحوها .

٤- تغيير المناهج وفقاً لمنظور التنميط الثقافى الذى تفرضة عولمة الغرب، وهو مدرج ضمن البنود الثقافية لإتفاقية تحرير التجارة العالمية "الجات" والتي يتم مناقشتها باستمرار في المنتديات الاقتصادية التي أصبحت تعقد بصورة منتظمة مثل منتدى [دافوس].

٤- مؤتمرات "حوار الأديان"، وعادة ما توصي بتغيير المناهج في البلدان الإسلامية لإتاحة المجال أمام الحوار والتفاهم بين الأديان .

٥- الجهات المانحة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تشترط تغيير المناهج وإصلاح أو استبعاد بعض المقرّرات، مقابل منح المساعدات أو القروض، وكذلك ومنظمة "اليونسكو" التي تفرض الشروط و الإملاءات في هذا المجال، فقد كانت توصياتها قبل سقوط الاتحاد السوفيتي [١٩٩٠م] عملاً غير ملزم للصراع بين القطبين في النظام الدولي، أما بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي فأصبح عملها وتوصياتها شبه ملزمة . [١]

٦- وثيقة بعنوان (إسلام مدني ديمقراطي) صادرة عن دائرة أبحاث الأمن القومي في مؤسسة (راند) الأمريكية ذات العلاقات الوثيقة مع البنتاغون وهي محاولة لبحث معني بالأمن القومي الأمريكي بدراسة تأثير الإسلام والمسلمين على أمنه في منطقة الشرق الأوسط ، وإن أهم ما في الدراسة هو تحميل الإسلام مسؤولية كل ما هو ليس مقبولا في المنطقة وتصنيف مسلمي المنطقة إلى أنواع وشرائح وطوائف بعضهما يصلح لمحاربة بعضها الآخر. والوثيقة شبه رسمية وتشكل خطة عمل يتبناها الرسميون الأمريكيون وأنها محاولة للبرهنة على أن الإسلام هو سبب الحروب والتخلف والرجعية والفشل في تحقيق الإنجازات في المنطقة ومصدر للإرهاب . [٢]

إضافةً إلى برنامج المعونة الأمريكية ومبادرة الشراكة الأمريكية ومبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والوثيقة الصادرة عن منتدى المستقبل بالرباط ، وقد سبق تناولهم بالتفصيل فى الفصل السابق .

فرضت الأبعاد الخارجية السابقة لتطوير نظام التعليم فى مصر(العولمة – ثورة التكنولوجيا – الضغوط الخارجية لإصلاح نظام التعليم) العديد من التحديات أمام نظام التعليم المصرى، لذلك كان لزاماً على المؤسسات التعليمية فى مصر ضرورة تبنى استراتيجية لتطوير التعليم تنبع من داخل المجتمع المصرى وفق احتياجاته وتتبنى خصائصه ومتطلباته، وتدعم من قيم الانتماء والمواطنة، كما تحافظ على أصل ثقافته والعمل على تحديثها بما يتاسب مع المتغيرات العالمية، ولمواجهة تحديات العولمة فى إطار الانفتاح الثقافى الذى فرضته ومحاولتها فرض ثقافة عالمية تسعى لتنميط العالم بنمط ثقافى واحد، لذلك حرصت الباحثة على دارسة خطط تطوير سياسات التعليم فى مصر والسيناريوهات المقترحة لذلك وهو ما سوف تتناوله الباحثة فى الفصول القادمة .

---

[١] د. .شريف علي حمّاد، تحديات تغيير المناهج الشرعية في العالم الإسلامي، دراسة مقدمة إلى مؤتمر"الإسلام والتحديات المعاصرة"، (فلسطين : الجامعة الإسلامية ، كلية أصول الدين ، ٢٠٠٧) ص ص ٧٨٥- ٧٨٦

[٢] المرجع السابق، ص ٨١٥

خلاصة الفصل الرابع

أولاً : احتل التعليم أهمية خاصة فى ظل تطور مفهوم الأمن القومى وظهور الأمن البشرى الذى يركز على الإنسان باعتباره محوراً أساسياً فى تحقيق الأمن، فقد ارتبط التعليم بالمفهوم وأصبح يمثل أحد أبعاده الأساسية المساهمة فى تحقيقه واستقراره، خاصةً فى ظل التغيرات الداخلية والخارجية التى شهدها العالم فى العقد الأخير من القرن الـ٢٠.

ثانياً : مارست الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل تفردها بإدارة النظام العالمى الجديد العديد من الضغوط على شعوب المنطقة العربية لتغير نظمها التعليمية فى إطار طرحها مبادرات الشرق الأوسط الجديد إيماناً منها بأن مناهج تلك النظم تحض وتشجع على الإرهارب خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

ثالثاً : مثلت ظاهرتى العولمة وثورة التكنولوجيا العديد من التحديات أمام مصر والعديد من الدول العربية، فظاهرة العولمة تسعى لنشر ثقافتها ومحاولة تنميط العالم بنمط ثقافى واحد وساعدها على ذلك انتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة مما يمثل تهديداً للثقافة الوطنية المصرية ذلك من خلال إضعاف مشاعر الانتماء الوطنى لدى النشء، خاصةً فى ظل انتشار المدارس الأجنبية .

رابعاً : إن إصلاح التعليم جاء كرد فعل لحركة خارجية ولم يأتى وفقاً للاحتياجات الداخلية للمجتمع المصرى مما أدى إلى تراجع نظام التعليم فى مصر، إضافة إلى ذلك ساهمت الكثير من العوامل الداخلية فى تراجع هذا النظام، من أهمها عدم استقرار السياسة التعليمية وتغيرها بتغير الوزير، المركزية الشديدة فى اتخاذ القرارات التعليمية، تراجع دور المشاركة المجتمعية، عدم ربط المخرجات التعليمية بالاحتياجات الداخلية، ساهمت العوامل السابقة فى تراجع نظام التعليم المصرى حيث تراجعت مكانة مصر العالمية فى جودة التعليم الأساسى واحتلت المكانة الأخيرة ١٤٨عام ٢٠١٣-٢٠١٤ وهو ما يعنى تراجعها إحد عشر مركزاً عن العام الماضى وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادى العالمى .

الفصل الخامس

التعليم والإصلاح الثقافى فى مصر

حظيت قضية الإصلاح الثقافى فى مصر والدول العربية باهتمام كبير على المستويين الداخلى والخارجى، فعلى الصعيد الداخلى تتجلى أزمة الثقافة فى أنه لا توجد ثقافة مصرية وطنية واحدة حيث تتعدد الثقافات ما بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، كذلك تعدد الثقافات داخل ثقافة الخبة، كما أدى تعدد نظم التعليم فى مصر ما بين تعليم أزهرى، وتعليم تجريبى وتعليم خاص إضافة إلى انتشار المدارس الأجنبية فى مصر إلى ازدواج الثقافة، وما يمكن أن يمثله كل ما سبق من مخاطر على الأمن القومى المصرى، لأنه يؤ دى إلى انتشار قيم وثقافات غربية لا تتفق مع قيم وثقافات المجتمع المصرى، بالإضافةً إلى تراجع اللغة العربية نتيجة استخدام اللغات الأخرى فى التعليم التابع للمدارس الأجنبية مما مثل خطورةً على الهوية الثقافية الوطنية، وهو ما حذر منه مجمع اللغة العربية فى القاهرة من أن بعد جيل أو جيلين سينشأ جيل لا ينتمى إلى اللغة العربية بل ينتمى إلى اللغات الأجنبية وبلاد تلك اللغات، وهو ما يمثل خطرا يتهدد الأمن الثقافى القومى فى مصر وهويتها الثقافية، أما على الصعيد الخارجى نجد تحديات العولمة وثورة التكنولوجيا، ثم أحداث الحادى عشر من سبتمبر لتضيف زخماً كبيراً لبعد الإصلاح الثقافى فى مصر، ومبرر ذلك اعتبار أن الثقافة العربية تنمى وتشجع ثقافة العنف والتطرف والإرهاب وكراهية الآخر، لذا نجد إعلاءً لأهمية البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، والتدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية للدول العربية بدافع الإصلاح الثقافى وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات بشأن التحديات الخارجية الأمريكية وتوظيف البعد الثقافى كأحد أهم أدوات القوة الناعمة في تحقيق أهدافها، سواء من حيث الإدعاء بأن الثقافة العربية في حاجة للتغيير لتصبح أكثر ملائمة مع متطلبات التحديث، أو من حيث الادعاء أن التغيير في المجتمعات يحتاج لتبنّي ثقافة التغيير على اعتبار أن المجتمعات العربية فى تمسكها بقيمها وتقاليدها– تبدو كأنها مجتمعات جامدة لا تقبل التغيير.[١]

لفهم طبيعة الإصلاح الثقافى فى مصر وأهمية دور التعليم فى الإصلاح الثقافى سوف أقوم بتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، هم كالتالى :

المبحث الأول : أزمة الثقافة المصرية .

المبحث الثانى : الإصلاح الثقافى فى مصر .

المبحث الثالث : دور التعليم فى الإصلاح الثقافى فى مصر .

[١] د. نادية مصطفى، الخصوصية الثقافية فى خطابات الإصلاح وسياساته فى مصر: الخريطة والإشكاليات، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، د.ت)، ص ص ١ – ٦

المبحث الأول

أزمة الثقافة المصرية

تتعرض الثقافة المصرية للعديد من التحديات الداخلية والخارجية التى تحول دون تقدمها وتطورها، يرجع ذلك للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية، كذلك لما شهدته الثقافة المصرية على مدار الخمسين سنة الماضية من عوامل ساهمت فى تغييرها وحالت دون تطورها، ويمكن دراسة أبعاد هذه الأزمة من خلال ثلاثة عناصر، ذلك على النحو التالى :

أولاً : الأسباب .

ثانياً : المظاهر .

ثالثاً : آليات التغير :

أولاً: أسباب أزمة الثقافة المصرية :

تتجلى أزمة الثقافة المصرية فى العديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية التى ساهمت فى تفاقمها وحالت دون نموها وتطورها، ذلك على النحو التالى :

١- البعد السياسى : ارتبطت أزمة الثقافة فى مصر بالبعد السياسى الذى تسبب فى تراجع المنظومة الثقافية، وتجلى ذلك فى أزمة المشاركة السياسية. وتكشف عن هذه الأزمة مؤشرات متعددة أهمها الانفراد بالقرار السياسى بواسطة الحزب الحاكم، والتعددية السياسية المقيدة، وضعف الأحزاب السياسية المعارضة، وكذلك مشكلة تخلف الثقافة السياسية المصرية وأبرز ملامح هذا التخلف عدم ترسخ القيم الديمقراطية (نتيجة لأسباب تاريخية وثقافية متعددة) وضعف القيم الليبرالية (حرية الفكر- التعبير- التنظيم)، واللامبالاة السياسية. غير أنه ثبت فى العقود الأخيرة أن من أخطر علامات الأزمة السياسية عدم حل مشكلة الدين والسياسة. وترتب على ذلك صدام مستمر بين الدولة وتنظيم الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين،مما أدى إلى حالة احتقان سياسى مستمر. [١] إضافةً إلى قمع الرأى الحر وتصوير الثقافة وكأنها خطورة تهدد النظم السياسية، الأمر الذى شكل عائقاً أمام وضع أى تصور لبناء استراتيجية ثقافية تحد من تحديات العولمة الثقافية . [٢]

٢- البعد الاجتماعى : هناك العديد من العوامل الاجتماعية التى ساهمت فى تفاقم هذه الأزمة، لعل أهمها الفجوة الطبقية الواسعة بين الأغنياء والفقراء، والحراك الهابط المستمر للطبقة الوسطى، وزيادة معدلات الفقر، وزيادة معدلات البطالة، وشيوع العشوائيات، فى الوقت الذى تزداد فيه معدلات بناء الإسكان الفاخر، مما يؤدى إلى انعزال سلبى بين الطبقات، هذا بالإضافة إلى تدهور مستوى التعليم الأساسى والجامعى . إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية والتسرب فى التعليم، وتراجع دور الأسرة فى غرس قيم الثقافة نتيجة الانشغال بالأعباء الاقتصادية، وكذلك المدرسة فى ظل انتشار المدارس الأجنبية وازدواجية التعليم وثقافة العولمة .

٣- البعد الاقتصادى : تأثرت أزمة الثقافة بالعوامل الاقتصادية الذى تمر به البلاد، التى من أهم مؤشراتها غياب خطة متكاملة للتنمية المستدامة فى مجالات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، مما يؤدى إلى عشوائية عملية صنع القرار فى كل

---

[١] السيد يسين، التحليل الثقافى للمجتمع العالمى و العربى والمصرى (دراسة استطلاعية) ، مرجع سابق، ص ٣٤٤

[٢] د. محمد على حوات، العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل، مرجع سابق، ص ٢٢٤

هذه المجالات، وتدنى الأجور والمرتبات وارتفاع معدلات التضخم ، بالإضافة إلى نزوع قوى للخصخصة فى المجالات الإنتاجية، والاتجاه المتعاظم لخصخصة خدمات التعليم والصحة والمعاشات . [١]

٤– البعد الدولى : تتعدد العوامل الدولية التى تؤثر سلباً على الثقافة المصرية، لعل من أهمها مبادرات الإصلاح فى المنطقة العربية التى طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كذلك العولمة والتطور المذهل فى ثورة التكنولوجيا والاتصالات وهو ما سبق تناوله فى الفصول السابقة، إلا أنه يجب الإشارة إلى خطورة العولمة الثقافية وتأثيراتها على كافة الجوانب الأخرى للحياة وخاصةً: الثقافة الوطنية، الخصوصية الثقافية، الهوية، الولاء للقيم والأخلاق، العقيدة والدين، السلوك بوجه عام. وقد عبر عن خطورة هذا الأمر فوكنر وزير الخارجية الكندى الأسبق بقوله " لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً فى صناعة استهلاكية فإنه أسوأ إلى أقصى درجة فى صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضا" . [٢]

ثانياً: مظاهر أزمة الثقافة المصرية :

بالإضافة إلى العوامل السابقة التى تواجه أزمة الثقافة المصرية المعاصرة،تتجلى عدة مظاهر لهذه الأزمة، هذه المظاهر وليدة متغيرات متعددة، بعضها يرجع إلى جهود هذه الثقافة، التى لم تستطع أن تقود التحديث لأن تحديث المجتمع كان أسرع منها، وتحقق وفق منظومة قيمية مغايرة، والآخر إلى التحولات المتسارعة التى خضع لها المجتمع فى النصف الثانى من القرن العشرين، يضاف إلى ذلك ثقافة العولمة، ومن أهم مظاهر هذه الأزمة ما يلى :

أ– انهيار منظومة الثقافة والقيم : تعرضت الثقافة المصرية لعوامل كثيرة أضعفتها من أهم هذه العوامل عملية التحديث الاجتماعى والاقتصادى فى غياب التحديث الثقافى، فالقيم التى حكمت عملية التحديث هى قيم غربية بالأساس يتناقض بعضها مع الموروث الثقافى، كما أن هذه الثقافة لم تلق الدعم الكافى من أيديولوجيا الأنظمة السياسية المتتابعة، أضافةً إلى الاختراق الثقافى .

نتيجة لهذه العوامل انهارت منظومة الثقافة والمنظومة القيمية، وظهرت ثقافات أغلبها غير سوى ومنحرف، كثقافة التطرف، تعاطى المخدرات، الانسحاب وعدم الانتماء . [٣]

ب– أزمة الشرعية : إن أزمة الشرعية وثيقة الصلة بأزمة الديمقراطية، فقد أدت ممارسات الدولة التسلطية إلى مجموعة مترابطة من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية، أبرزها ما يلى :

١– ظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية، وازدياد الحركة السياسية وفاعليتها الاجتماعية، وقدرتها على تعبئة الجماهير وخصوصاً منذ بداية السبعينيات، ومن أبرزها حركات الإسلام الاحتجاجى، ورفعها شعار "أسلمة الحداثة"، ورفضها القاطع لدولة العلمانية، ومهاجمة النموذج الثقافى الغربى، والعمل على تشييد نموذج إسلامى متكامل.

٢– ظهور تيار علمانى مضاد للتسلطية يسعى إلى إحياء المجتمع المدنى من خلال تشكيل الأحزاب المعارضة، وتكوين جمعيات حقوق الإنسان، وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة. [٤]

ج – أزمة الهوية : إن الهوية هى نتاج لتزاوج أقوى عناصر التراث مع أقوى عناصر الحاضر، الذى يكون محلياً أو أقليمياً أو عالمياً، إلا أن هذا التزاوج لم يتحقق فى مصر، ونتيجة لذلك نعيش حالة تفتت أو تشرذم الهوية. كذلك تؤدى أزمة

---

[١] السيد يسين، التحليل الثقافى للمجتمع العالمى و العربى والمصرى (دراسة استطلاعية)، مرجع سابق، ص ٣٤٥

[٢] د. صابر حارث، الإعلام العربى والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية، (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٥٥

[٣] السيد يسين ومحسن يوسف، مرصد الإصلاح العربى : الإشكاليات والمؤشرات ، (القاهرة : هلا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ص ١٧٤– ١٧٦

[٤] السيد يسين، التحليل الثقافى للمجتمع العالمى والعربى والمصرى (دراسة استطلاعية) ، (فى) د / نادية مصطفى محمود ، مرجع سابق، ص ص ٣٣٢– ٣٣٤

الهوية إلى أزمة الانتماء، وأزمة المواطنة، ومن المنطقى أن تؤدى هذه الأزمة إلى خلق أزمات عديدة كالانسحاب من المجتمع بحثاً عن هويات مغايرة أو ضعف الانتماء، أو الهروب هجرة إلى الخارج أو تطرفاً فى الداخل، ومن ملامح أزمة الهوية أيضاً تحديات الاختراقات اللغوية التى حدثت للغة العربية، وتسرب مفردات اللغة الأجنبية فى بنيتها، واللهجات المحلية مما أدى إلى تقلص مساحة الاستعانة بها فى التواصل.

د– أزمة الإعلام الوطنى: يتسم الإعلام المصرى بضعف كفاءته فنياً وتكنولوجياً، من ثم فهو لا يستطيع تنمية الثقافة الوطنية والهوية، لأنه يفتقد المرجعية، كما أنه إعلام تابع لإعلام أقوى منه هو إعلام العولمة، ينقل عنه الصور والمعانى التى تدمر ثقافتة، وتذهب بثوابتها . [١]

كما أن من أبرز مؤشرات الأزمة الثقافية فى مصر ارتفاع معدل الأمية(حوالى٣٥% من السكان) الانخفاض الشديد فى مستوى الوعى الاجتماعى، وشيوع أنماط التفكير الخرافى،عدم توفر مصادر للثقافة العلمية للجمهور العريض، الانفصام الثقافى بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير. [٢]

ثالثاً: آليات التغيير فى الثقافة المصرية :

أ– برامج التعليم المدنى : حيث أنها تمثل استراتيجية تحمل آليات لتغير ثقافة المجتمعات التى تتحول إلى الديمقراطية باعتبار أن ذلك يساعد على إشاعة ما يسمى بثقافة الديمقراطية، هذه البرامج برامج التعليم المدنى التى أنشئت فى مصر، كذلك إدارات ومعاهد للتعليم المدنى التابعة للمجلس القومى للشباب، وتعتبر هذه البرامج وسيطاً وآلية مهمة فى نشر هذه الثقافة .

ب – تراجع الدور التربوى للأسرة والدور التربوى للمدرسة : لم تعد الأسرة مؤسسة للتربية، بسبب انشغالها بالتبعات والأعباء الاقتصادية، وكذلك المدرسة، مما أدى إلى تعاظم دور الشارع فى التربية واتجاه الطلاب لثقافة الإنترنت، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى ساهمت فى تراجع الثقافة منها التدخل الخارجى فى مناهج التعليم، وانتشار المدارس الأجنبية وازدواجية التعليم .

ج – الإعلام الإلكترونى (الإنترنت) : يظهر ذلك فى دور الإنترنت فى خلق ثقافة جديدة واستخدام لغة جديدة فى مواقع التواصل بين الذين لهم مواقع على الإنترنت وبين الذين يتفاعلون معهم .[٣]

ز– التعليم الخاص والأجنبى وأثرهما على الثقافة المصرية : أدى انتشار المدارس الخاصة والأجنبية فى مصر إلى ظهور العديد من السلبيات التى أثرت على النسق الثقافى المصرى، من أهمها :

١– إن دخول الأطفال فى سن مبكر إلى المدارس الأجنبية (مرحلة الحضانة)، والتى يصلون إليها صغاراً جداً، أدى إلى عدم إخضاعهم للهوية الثقافية لآبائهم ومجتمعهم، كما أدى دخلوهم إلى منظومة المدرسة إلى تعلمهم معايير وقيماً تختلف بشكل أو بآخر عن المنظومة الثقافية للأسرة والمجتمع الذى ينتمون إليه، مما يؤدى إلى صراع داخل الفرد لتشكيل الهوية، وعادةً ما يرفض الأطفال هذه الفترة الانتقالية ثقافة آبائهم والمجتمع الذى يعيشون فيه ويعتنقون ثقافة المجتمع المضيف .

---

[١] السيد يسين، محسن يوسف ، مرصد الإصلاح العربى : الإشكاليات والمؤشرات ، مرجع سابق، ص ص ١٧٦– ١٧٨

[٢] السيد يسين ، التحليل الثقافى للمجتمع العالمى والعربى والمصرى (دراسة استطلاعية) ، (فى) د / نادية مصطفى محمود : مرجع سابق، ص ٣٤٥– ٣٤٦

[٣] د. كمال المنوفى ، (فى) د / نادية مصطفى محمود : مدخل التحليل الثقافى لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سيمنار قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٨– ٢٠١٠)، ص ص ٥٩– ٦٠

٢- تسهم المناهج الأجنبية بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى نقل وتدعيم القيم المتفق عليها فى تلك المجتمعات الغربية، كما تؤكد على الولاء والانتماء لها مما يؤدى إلى ضعف الانتماء والولاء للمجتمع المصرى وخلق جيل من الشباب فى حالة من الضياع الثقافى فلا ينتمون إلى مصادر الثقافة الأجنبية التى تشربوها فى تعليمهم ولا هم قادرون على استيعاب منابع الثقافة المصرية، ويؤدى ذلك إلى شعور هؤلاء الطلاب بالاغتراب عن بيئتهم ومجتمعهم، والرغبة فى الهجرة إلى مجتمعات أخرى .

٣- تقوم المدارس الأجنبية بنقل ثقافة مجتمعاتها مما يؤدى إلى تكوين فئات من الشباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة وافدة ويعمل ذلك على عدم وجود وحدة الفكر والعمل بين فئات المجتمع، مما يسهم فى قلة التفاعل الاجتماعى وضعف تماسك أفراد المجتمع وارتباطهم، ويؤدى ذلك إلى تفكك النسيج الاجتماعى .

٤- تعمل المدارس الأجنبية على تهميش الثقافة الوطنية واللغة القومية نتيجة لتعليم الطلاب فى هذه المدارس بلغة غير العربية مما أدى إلى انحسار وتراجع اللغة العربية . [١]

د- الإعلام الخاص : يتمثل فى الصحافة الحزبية والمستقلة، والفضائيات الخاصة، وما تقدمه من برامج أدت إلى انقلاب فى كل مجالات الحياة، وأحدثت تغيرات فى القيم الاجتماعية. [٢]

أدت العوامل السابقة إلى إحداث تغيير فى ثقافة المواطن المصرى، وما صاحبها من أزمات أثرت تأثيراً سلبياً على الثقافة المصرية لما صاحبها من سلبيات نتيجة الانفتاح على الثقافات الغربية دون تنقيتها وأخذ ما تتسم به من قيم إيجابية والتخلى عن ما بها من قيم سلبية .

[١] د. بثينة عبد الرؤف رمضان، التعليم الأمريكى فى مصر والثقافة الوطنية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٢٢- ٢٢٤

[٢] د. وجدى شفيق، عولمة الإعلام والغير فى المجتمع القروى، (القاهرة : دار ومكتبة الإسراء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦)، ص ص ٢١- ٢٢

المبحث الثانى

الإصلاح الثقافى فى مصر

طرحت الأزمات السابقة التى تعرضت لها الثقافة المصرية، وما حظيت به من أهمية على المستويين الداخلى والخارجى فى الأونة الأخيرة قضية الإصلاح الثقافى بالحاح ، وزاد من أهميتها التداخل الثقافى والسياسى وإشكالية العلاقة بينهما، حيث لا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسى والاقتصادى دون التطرق للإصلاح الثقافى، ذلك أن أي إصلاح سياسي واقتصادي لن يضرب جذوره في المجتمع إلا إذا أصبح جزءاً من الثقافة السائدة لدى الشعب، ومن وعي أغلبية المواطنين به، فالإصلاح الثقافي يتجه إلى عقل المواطن وفكره ويؤثر في موقفه تجاه الإصلاحات السياسية والاقتصادية. كما أنه يهدف إلى إيجاد المناخ الفكري لإقناع المواطنين بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، واعتبارها جزءا من ثقافة المجتمع، ومن دون ذلك تظل النصوص والمؤسسات قائمة، ولكنها معلقة لا تجد السند الشعبي لها، فليس بالنصوص وحدها تتقدم المجتمعات، لكن الأهم هو استيعاب المواطنين لها في ثقافتهم، ومعايشتهم إياها في الواقع .[١] يمكن تناول قضية الإصلاح الثقافى فى مصر من خلال ثلاثة محاور :

المحور الأول : المفهوم .

المحور الثانى : الأبعاد .

المحور الثالث : التحديات .

المحور الأول : مفهوم الإصلاح الثقافى :

تمثل الثقافة مجمل التصرفات اليومية المنبثقة عن منظومة القيم والمعتقدات الموجودة فى مجتمع ما، فالثقافة هى التى تحدد هوية الأمة وشخصيتها وتعتبر ضمير الأمة الحى الذى يستطع نقل رسالتها من جيل إلى آخر، ونظراً لأهمية دور الثقافة فى حياة المجتمعات، فقد تناولها كبار المفكرين والباحثين بمناهج وأساليب مختلفة. [٢] ويعتبر تعريف تيلور من لشهر التعريفات التي حذت حذوها مئات التعريفات، حيث يرى أن الثقافة "هي ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفـــة، والمعتقد، والفن، والأدب، والأخلاق، والقانون، والعرف، والقدرات، والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع . [٣]، يدعم التعريف الكلاسيكى للثقافة الذى قدمه تيلور تعريف آخر حديث قدمه روبرت بيرستد، حيث يرى "أن الثقافة هى ذلك الكل المركب الذى يتألف من كل ما نفكر أو نقوم بعمله كأعضاء فى مجتمع". [٤] بينما يشير تعريف آخر للثقافة بأنها "المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، والأهم من ذلك أنها تمثل رؤية للعالم تحدد ما هو عقلانى وما هو غير عقلانى، ما هو مقبول وما هو غير مقبول، وتحدد كيف يكون الإنسان وما هو دوره فى الحياة وما هى تطلعاته، وما إلى ذلك . [٥]

أما على صعيد الإصلاح الثقافى فقد حظى المفهوم بالعديد من الاهتمامات نظراً للظروف الداخلية والتحديات الخارجية التى سبق الإشارة إليها، حيث نجد أن التيار العام لخطابات وسياسات القوى الغربية – على رأسها الولايات

---

[١] عاطف الغمرى ، الإصلاح الثقافى من أين يبدأ، منتديات الفكر القومى العربى ، ٢٠١١/١٢/١٨، متاح على الرابط التالى :
http://alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=1936

[٢] داليا أحمد رشدى عرفات، مرجع سابق، ص ٢٧

[٣] عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديموقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطنالعربي، رســـــالة ماجستير،(فلسطين: كلية الدراسات العليا،٢٠٠٥)، ص ص ٣٠- ٣١

[٤] د. على ليلة ، الثقافة فى تصورات نماذج التنمية (فى) على جمعة محمد وآخرين : الأمة وأزمة الثقافة والتنمية (القاهرة : دار اللسلام، ٢٠٠٧)، ص ١٦٤

[٥] د. مصطفى قاسم، التعليم والتحديث الثقافى "نقض الأسطورة"،(المنصورة: المكتبة العصرية،٢٠١٠)، ص ص ٤٧- ٤٨

المتحدة، منذ ما بعد الحادي عشر من سبتمبر قد أضحى أكثر سفورًا وأقل دبلوماسية في استحضار ما يتصل بالإسلام ثقافةً وقيماً عند تفسير أسباب الإرهاب، لذلك برزت مصطلحات حروب الأفكار والعقول والقلوب إلى جانب حروب الثروة والبترول والأرض، وظهر ذلك جلياً فى السياسات التدخلية من جانب الولايات المتحدة وأوروبا في الشئون الداخلية لمصر والعالم العربي باسم الإصلاح، لذلك ظهر الاهتمام بالبحث في خطابات الإصلاح وسياساته في مصر والوطن العربي من مدخل العلاقة بين الثقافي السياسي، ومن مدخل العلاقة بين الداخلي والخارجي، بالتركيز على دوافع اهتمام القوى الخارجية وأهدافها بما أسموه آثار الخصوصيات الثقافية "الإسلامية" على شيوع حالات الاستبداد والتخلف والإرهاب في العالم العربي والإسلامي وكيفية علاج هذه الحالات بأدوات مختلفة ينجدل على صعيدها الديني– الثقافي– السياسي وغيره . [١]، من هذا المنطلق طُرحت الكثير من الدراسات التى تناولت قضية إصلاح الثقافة المصرية، وثار الجدل حيث انقسمت الآراء حول قضية الإصلاح الثقافى بين معارض ومؤيد، ففريق يرى أن سبب الأزمة هو جمود الثقافة وأنه ينبغى استبدالها بثقافة أخرى أكثر انفتاحاً على الغرب، بينما يرفض الفريق الأخر ويؤكد على أهمية الحفاظ عليها وعدم المساس بخصوصيتها ومرجعيتها وثوابتها فى ظل الضغوط التى تمارسها الإدارة الأمريكية فى إطار حربها على الإرهاب، فى إطار الجدل الدائر حول قضية الإصلاح الثقافى طرحت العديد التعريفات التى تناولت مفهوم الإصلاح الثقافى وخطواته، من أهم هذه التعريفات تعريف الأستاذ الدكتور على الدين هلال الذى أشار إليه فى عدة نقاط كما يلى :

١– إشاعة ثقافة العلم والتفكير العلمي الذي يربط بين المقدمات والنتائج والذي يتعامل مع الحقائق. والتفكير العلمي هو الذي يحصن المجتمع من ثقافة الخرافة والجهل وهو الذي يعطي لمواطنيه القدرة علي التمييز بين الرأي الذي يستند إلي منطق وحجة وبين حملات التحريض والإثارة السياسية والإشاعات. ويرتبط بثقافة العلم تكريس قيم الإبداع والابتكار والعمل الجماعي .

٢– يقصد به ثقافة الديمقراطية. فالنظام الديمقراطي كما أنه يستند إلي الدستور والقوانين والمؤسسات البرلمانية فإنه يستند أيضا وبنفس القدر إلي مجموعة من القيم والأفكار بدونها تكون مؤسسات الديمقراطية مجرد هياكل دون مضمون، قيم مثل التسامح السياسي والقبول بالتعددية الحزبية وتداول السلطة واحترام الرأي الآخر وتبني الحوار أسلوباً ومنهجاً لحل الخلافات .

٣– الإصلاح الثقافى هو ثقافة المواطنة والمساواة. وأن كل المواطنين سواء أمام القانون، وأن يشعر المواطن بأن له حقوقا كفلها له الدستور والقانون لا يمكن لأية سلطة أن تتجاوزها أو تعتدي عليها. وأنه إذا حدث ذلك فإن هناك أساليب وآليات حددها القانون تكفل له الحصول علي حقه.

٤– هو ثقافة التوافق بين الدين والدنيا. ثقافة تؤكد عدم وجود أي تعارض بين التقدم والنهضة وبين قيم الأديان. بل العكس من ذلك تماما فإن الفهم الحق للشرائع السماوية ولمقاصد الشريعة الإسلامية يوضح أنها تحض علي احترام كل القيم واعتبارها أساسا للنظام الاجتماعي المنشود. [٢]

---

[١] د. نادية مصطفى، الخصوصية الثقافية فى خطابات الإصلاح وسياسته فى مصر: الخريطة والإشكاليات، مرجع سابق، ص ص ١– ٦

[٢] د. على الدين هلال ، الإصلاح الثقافى ضرورة لابد منها ، ٢٠١١/١٢/١٤، متاح على الرابط التالى :
http://www.tabebak.com/cultural_repair.htm

كما أشار الدكتور على الدين هلال إلى أهمية الاهتمام بالإصلاح الثقافى، حيث لا يوجد اهتمام بالقضية الثقافية مثلما يوجد اهتمام بالإصلاح السياسى، وأنه يجب إعادة الاعتبار لدور الثقافة فى تحقيق الديموقراطية التى لا وجود لها بدون إصلاح ثقافى، أو إصلاح سياسى، فالتقدم اختزل فى أرقام ومعادلات، لكن منظومة القيم الحافزة للتقدم هى الرسالة التى يجب أن يتمسك بها المجتمع .

كما أنه أشار إلى أهمية تشخيص الحدث الثقافى وفهم آليات التطور الثقافى، ولايكفى أن نتحدث عما هو قائم وما نرجوه، فلابد أن يكون هناك فهم سياسى لدور الدولة ونسبة الأمية فى المجتمع. [١]

من العرض السابق لتعريف الإصلاح الثقافى يتضح لنا أنه ينبغى النظر إلى الإصلاح الثقافى فى إطار منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر بمنظمات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن أن يحدث إصلاح ثقافى دون أن يكون هناك إصلاح اقتصادى ودفع بعجلة التنمية وبالتالى تبنى المشروعات الثقافية والانفاق عليها، كما أن الإصلاح السياسى وانتشار قيم الديمقراطية والمساواة وحقوق الانسان وحرية الفكر يؤدى إلى تشجيع الإبداع والابتكار وبالتالى تتحقق التنمية الثقافية. كذلك لابد من مشاركة كافة مؤسسات ومنظمات المجتمع الرسمية والأهلية فى تحقيق الإصلاح الثقافى المنشود حيث أنه لا يقتصر على المؤسسات الثقافية وإنما لابد من مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى ووزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام وكافة مؤسسات الدولة حيث أن الإصلاح عملية متكاملة ولا يمكن النظر إليها من منظور جزئى. كذلك يجب أن يتضمن الإصلاح الثقافى القيم الديمقراطية، ذلك للارتباط الوثيق بين الثقافة والديمقراطية، فالديمقراطية لا تمارس من خلال وجود هيئات ومؤسسات وإنما تتفاعل من خلال افراد المجتمع الذين يجيدون ممارستها من خلال ثقافتهم التى تنميها وتفعلها، فالثقافة تمثل أهم عناصر بناء النظم الديمقراطية ويظهر ذلك جلياً من خلال :

١- محورية دور الثقافة فى تحول المجتمعات إلى الديمقراطية، فهناك عدة مناهج لتفسير تقدم التطور الديمقراطى أو تخلفه، فى مقدمتها المنهج الذى ينطلق من منظور ثقافى، فهو لا يرى إمكانية لتطور ديمقراطى مطرد ومستقر ما لم تنتشر الثقافة الديمقراطية وقيمها الأساسية .

٢- إن بناء الديمقراطية يحدث فى بيئة سياسية اجتماعية لا يمكن القفز فوقها أو تغييرها بين عشية وضحاها، فهذا التطور يحتاج إلى توفر الشروط اللازمة له، فى مقدمتها الثقافة السياسية الديمقراطية وما يقترن بها من سلوك تجاه رأى أو فكر وحزب وتنظيم. لذلك يتفق الجميع على الحاجة الماسة للتحول الديمقراطى فى مصر والمنطقة العربية، وعلى ضرورة تغيير الثقافة السياسية لتتلائم مع القيم والمفاهيم الديمقراطية ولا سيما استيعابها، إلا أن هذا التغيير لابد أن ينبع من الداخل أى بأيدى العرب أنفسهم، فالثقافة بشكل عام هى مكون وجدانى وفكرى وبالتالى لا يمكن أن نفرض ثقافة على شعب بالقوة ويصبح المبرر فى ذلك هو تحويله لمجتمع ديمقراطى .

٣- أن الديمقراطية هى عملية معقدة تحتاج لوقت طويل كى ترسخ، فهى تتم على ثلاث مستويات، المستوى الأول : هو المستوى المؤسسى، أما الثانى : فهو مستوى قانونى، أما الثالث والأهم : فهو المستوى الثقافى، لأن هذا المستوى هو الذى يحمل معه ترسيخ الديمقراطية، فمهما تأسست الديمقراطية على مؤسسات ودساتير لا يمكن أن ترسخ إلا إذا تحولت هذه الديمقراطية إلى قيم ومفاهيم فى عقول ووجدان الشعب، فالديمقراطية قبل أن تكون مؤسسات فهى سلوك يُمارس يظهر ليس فقط فى الانتخابات، ولكنه يظهر فى سلوك الأفراد تجاه بعضهم البعض.[٢]

---

[١] وجدى الكومى، مشدات كلامية بين فاروق حسنى المثقين فى اجماع المجلس الأعلى للثقافة، اليوم السابع ،٢٠١٠/٥/٣١، نسخة الكترونية .

[٢] داليا أحمد رشدى عرفات ،مرجع سابق، ص ص ٤٦٣- ٤٦٥

المحور الثانى : أبعاد الإصلاح الثقافى :

تحتاج الثقافة المصرية إلى العديد من السياسات للإصلاحها وتنقيتها، ذلك لمواكبة التطورات والتغيرات العالمية من ناحية، وقدرتها على الوفاء بالمتطلبات الداخلية من ناحية أخرى وأهم هذه الإجراءات ما يلى :

١- العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها. وفي الوقت نفسه، القضاء على منابع التطرف الديني .

٢- تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين بما يقتضيه ذلك من إطلاق الحريات الفكرية، وفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها في قضايا المجتمع للعلماء والباحثين، تحقيقا لخير الفرد والمجتمع، ومواجهة كل صور التشدد والحرفية الجامدة في فهم النصوص الدينية والابتعاد بها عن مقاصدها ومبادئها الكلية. يستلزم ذلك أن يمضي إصلاح الخطاب الديني في اتجاه يتسق وروح العلم وحكم العقل والمتطلبات العصرية .

٣- المضي قدما في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحقق تأكيد فاعليتها المشاركة الاجتماعية بمعانيها الكاملة .

٤- تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديموقراطي وتداول السلطة سلميا، انطلاقا من أن التنمية الثقافية هي أساس أي تنمية. والخطوة الأولى لأي إصلاح جذري لا يمكن نجاحها إلا بإشاعة ثقافة الديموقراطية في مناهج التعليم والإعلام.

٥- تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار مع المغايرين، جنبا إلى جنب مع تجديد ما يتصل بهذا الخطاب من أنواع خطابات الإعلام والسياسة والطوائف الاجتماعية .

٦- إصلاح المؤسسات الثقافية وتفعيلها عن طريق دعمها ماديا ومعنويا بما يعينها على التفكير المستقل، وتوسيع دوائر خططها، والتنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات والهيئات الأخرى المؤثرة في العمل الثقافي .

٧- العمل على إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر، ويحرك عملية الإبداع، فتقدم الأمم مرهون بكفالة الحرية الكاملة لمبدعيها ومفكريها في مجالات أنشطتهم المختلفة . [١]

٨- دعم العمل الثقافي على المستوى القومي، وتجسيد مبدأ الاعتماد المتبادل في الثقافة .

٩- الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تمكها قدرة التعامل مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات.

١٠- تشجيع التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري الخلاق، والإسهام الفاعل في المنظمات العالمية بما لا يتناقض والخصوصية الحضارية التي تؤكدها الأبعاد الإنسانية لميراث الثقافة المصرية الأصيل .

١١- تأكيد العلم بوصفه مكونا أساسيا من مكونات الثقافة، وبوصفه مسارا راسخا للنظرة المستقبلية التي تؤسس في الوعي الثقافي العام ضرورة مجتمع المعرفة الذي هو السبيل الأمثل للتقدم في كل مجال .

١٢- توثيق الواقع الثقافي العربي في بيانات وإحصاءات سنوية، ترصد آليات الإنتاج وأشكال المتابعة، كذلك تنسيق الجهود في تنظيم أنشطة النقابات العربية والمهنية العاملة في ميادين الثقافة، ونشر نتائجها .

١٣- تنشيط التبادل الثقافي القومي عن طريق الإجراءات التالية:

أ- إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية، على امتداد الأقطار العربية، ورفع مستوى البرامج التنافسية مع البرامج الممثلة للثقافات الأجنبية .

---

[١] إيمان محمود العيوطى، مرجع سابق، ص ص ٢٤٤- ٢٤٥

ب- تنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل للصحف والمجلات والكتب للتغلب على مشكلات التوزيع وعرقلة تدفق المطبوعات العربية .

ج - تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية، وتنسيق اختياراتها في مسارين متزامنين أولهما الترجمة من اللغة العربية لكل اللغات الحية، وثانيهما من اللغات الحية إلى اللغة العربية وتشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية الخلاقة على المستويين القطري والقومي بما يكون حافزاً على الإنجاز في كل مجالات العمل الثقافي، يكون ذلك بالجوائز القيمة وأشكال التكريم المؤثرة قطريا وقومياً . [١]

أخلص مما تقدم أن الإصلاح الثقافى فى مصر بات ضرورة ملحة فرضتها المتطلبات الداخلية لتنمية الدولة من جهة، والبيئة الخارجية، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر واتهام الثقافة المصرية بأنها تنمى وتشجع ثقافة العنف والإرهاب من جهة أخرى، إضافة إلى انتشار ظاهرة العولمة وثورة التكنولوجيا، فضلاً عن ما تعانيه الثقافة من انقسام نتيجة لتعدد الثقافات بداخلها وعدم وحدتها فى ثقافة وطنية واحدة مما يحول دون تطويرها وتحديثها استجابةً للضغوط الداخلية والخارجية، لذلك طُرحت العديد من الدراسات التى تناولت قضية الإصلاح الثقافى وركزت على الإصلاح التعليمى كخطوة أولى لتحقيقه، وذلك للارتباط الوثيق بين التعلم والإصلا الثقافى.

المحور الثالث : تحديات الإصلاح الثقافى فى مصر :

(١) التحديات الداخلية للإصلاح الثقافى فى مصر :

تواجه الثقافة المصرية العديد من التحديات الداخلية التى تقف حائلاً دون إصلاحها ومواكبتها للتطورات والمتغيرات العالمية، أهم هذه التحديات انقسام الثقافة المصرية إلى العديد من الثقافات مما يحول دون وحدتها، حيث توجد ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، إضافةً إلى الانقسام داخل كل ثقافة منهما، كذلك ساهم تعدد النظم التعليمية السائدة فى مصر على الانقسام الثقافى، فنجد التعليم العام، التعليم التجريبى،التعليم الخاص، التعليم الأزهرى، وما يتميز به كل نظام من سمات تؤثر فى تشكيل ووعى وثقافة طلابه، التى تختلف من نظام لأخر مما يعزز الانقسام الثقافى، وفيما يلى عرض لأهم التحديات الداخلية للثقافة المصرية :

أ- ضعف مخرجات نظام التعليم العام: الذي يتعلق بفقر محتوى برنامج التكوين التعليمي وقصوره عن الحاجات المعرفية والعلمية، وتخريج دفعات متلاحقة من المتعلمين ممن لا تستفيد من طاقاتهم مؤسسات الإنتاج. ويمثل ضعف مخرجات نظام التعليم المصرى العام أحد أهم التحديات التي تهدد جانب تشكيل الهوية، التي تتطلب من القائمين على هذا النظام مراجعته بشكل كامل وجذري من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه وكفاءته الداخلية والخارجية لكي يحقق في النهاية أمرين أساسيين أولهما: المحافظة على ثوابت وقيم هذا المجتمع وثانيهما: ملاحقة التطورات على الساحتين العالمية والمحلية بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع وقيمه الأصلية .

ب- ضعف اللّغة العربية: تعتبر اللّغة العربية أحد أهم الركائز في تشكيل الهوية للشباب، من ثم فإن إضعافها أو هدمها يعني إضعاف وهدم إحدى ركائز المجتمع الأساسية، والمتتبع لواقع اللّغة العربية في الوقت الحاضر يجد أن كثير من الدراسات العلمية أثبتت أن من مظاهر ضعف اللّغة العربية الآن، ازدواجية اللّغة بين المجتمع والمؤسّسات التعليمية، حيث يتعلم الطالب داخل الفصل اللّغة العربية بقواعدها ويمارس خارجه اللهجات المحلية، من المظاهر أيضاً ضعف مستويات المعلمين القائمين على تدريسها الأمر الذي يساعد على ضعف مستويات الخريجين، إضافةً إلى أن المسئولين

[١] خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك،(سورية: جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم الإدارية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤)، ص ص ١٥- ١٦

الـرسمين فى الدولـة لا يجيـدون بشـكل كـفء اسـتخدام مفـردات اللغـة العربيـة بدقـة، وكـذلك بـرامج الإذاعـة والتلفاز....وغيرها من المؤثرات الاجتماعية والثقافية التى تضعف اللغة العربية، تفرض هذه التحديات على القائمين سواء في المؤسّسات التعليمية، أو المؤسّسات الإعلامية وغيرها العمل على خطين متوازيين للحفاظ على اللغة العربية واستعادة مكانتها :

الأول: دراسة معمقة للغة العربية من خلال مفاهيم جديدة قادرة على تحليلها إلى عناصرها المنطقية وتطويرها كلغة حية قادرة على مواكبة المستجدات الثقافية التقنية .

الثاني: إبداع ثقافات وأدوات تتعامل مع اللّغة العربية كأداة حضارية قادرة على تحسين استخداماتها في مختلف تطبيقات الحاسوب، بما في ذلك شبكة الإنترنت، من أجل ذلك لا بد من السعي الجاد لإعادة النظر في تدريسها، وفي تطوير الوسائل الحديثة لذلك، ونشرها على أوسع نطاق ممكن،والعمل على استخدامها كأداة حضارية في المدرسة والمجتمع.[١]

ج– انتشار المدارس الأجنبية فى مصر : تمثل المدارس الأجنبية أحد أهم التحديات التى تعوق الإصلاح الثقافى فى مصر، حيث أنها تساهم فى خلق جيل منتمى للقيم والمبادئ الغربية ومتشبع بثقافتها مما يمثل تهديداً للثقافة المصرية الوطنية، خاصةً فيما يتعلق باستخدام اللغة العربية التى تمثل وعاء الثقافة وبالتالى فإن انتشار اللغات الأجنبية يمثل تهديداً للغة العربية وتحديداً فى المراحل المبكرة من التعليم الأساسى، فى حين أننا نجد أن الدول الأجنبية تحرم على طلاب التعليم الأساسى دراسة أى لغة أخرى غير اللغة الأم حتى يتمكنوا من إجادتها، وهذا ما تم ملاحظته من خلال خبرة الباحثة فى مجال التربية والتعليم حيث يوجد العديد من الأطفال يجيدون كتابة اللغة الإنجليزية على الرغم من أنهم لا يتقنون الكتابة باللغة العربية، وما يمكن أن يمثله ذلك من نشأة جيل لا ينتمى للغة العربية، وهذا ما أشار إليه مجمع اللغة العربية، كما أن انتشار التعليم الأجنبى فى مصر له العديد من السلبيات التى تؤثر على الثقافة الوطنية، من أهمها:

١– تغريب الواقع الثقافى المصرى : منذ نشأة التعليم الأجنبى فى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر، وهناك اهتمام خاص باللغة الأجنبية، ونظراً لان اللغة – أى لغة – هى وعاء الثقافة التى تحافظ عليها وتقدمها للأجيال الجديدة، فقد كان هناك حرصاً شديداً من القائمين على أمر هذه المدارس بالاهتمام باللغات الأجنبية كأحد الأدوات للتغريب. وطرح الثقافة الغربية ونمط الحياة الأوربية كنموذج تحتذيه البلدان التابعة، وأن طريق التقدم أمامها هو طريق التطور الرأسمالى .

٢– خلق وإنتاج قيادات ذات ثقافة أمريكية وأساتذة جامعين حاصلين على دراستهم من الجامعات الأمريكية ومتأثرين بالثقافة الأمريكية ونمط الحياة فيها ومحاولة نقل هذه الأفكار إلى مصر: حيث يعمل التعليم الأجنبى بكفاءة عالية على تخريج كوادر وقيادات منتجة ثقافياً وفكرياً لنمط التنمية الرأسمالية. ولا ترى أى نمط آخر للتطور الاقتصادى والاجتماعى إلا النمط الرأسمالى، من هنا فإن استخدام المؤسسات التربوية والتعليمية من أجل تجنيد القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر والدول العربية أصبح آلية يمكن من خلالها تربية قيادات تزود بالأفكار والنظريات والمبادئ التى تناصر الموقف الأمريكى والسياسة الأمريكية فى مصر والمنطقة العربية، ولعل ما نعيشه منذ احتلال العراق والسياسة الأمريكية تهيمن سياسياً وثقافياً وتطرح أجندة للإصلاح التعليمى فى المنطقة من وجهة النظر الأمريكية أكبر دليل على ذلك،كما أنه لا شك فى أن المؤيدين لهذه الأفكار والمبادئ سيكونون من خريجى تلك المدارس. [٢]

---

[١] د.بشرى احمد العكايشي ، تشكل هوية الأنا والتحديات الثقافية التي تواجه الشباب الجامعي، منتدى الفريق الاجتماعى ، ٢٠١١/١١/١٤، متاح على الرابط : http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=7757

[٢] د. بثينة عبد الرءوف رمضان، مرجع سابق، ص ص ١٥– ١٦

٣- تكريس الأوضاع الطبقية : لاشك أن الأثر الاجتماعى الذى يتركه هذا النموذج الغربى فى المجتمع الطلابى يكاد يكون مضاعفاً، فهذا النموذج أفرز فى مجتمعات مختلفة ليؤدى وظيفة اجتماعية محددة، هى المحافظة على علاقاتها الاجتماعية السائدة، وانتشار هذا النموذج فى المجتمعات التابعة المتباينة معه فى الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية يخلق مشكلات نوعية جديدة، حيث يتفوق إلى حد كبير أبناء الطبقات العليا فى المجتمع التابع والمرتبطة مصالحهم بالرأسمالية العالمية، كما أن انتشار تلك المدارس سيعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية الظالمة القائمة وسيوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وسيباعد بين تحقيق العدالة والمساواة لأنه يعمق التفاوت والتناقض الاجتماعى باستمرار فى المجتمع، والغريب أن تلك النماذج الوافدة ليست هى النماذج السائدة فى مجتمعاتها الأصلية بل هى صورة مشوهة لنماذجها الأصلية، من هنا فإن التدمير يتضاعف فى المستوى التعليمى والسياسى والاجتماعى معاً. (١)

٤- قامت الولايات المتحدة بتدشين عدد من البرامج بينها وبين الدول العربية من أجل تدعيم أسس الثقافة الغربية فى العالم، وتشمل هذه البرامج كافة الأقطار العربية، وتغطى مراحل التعليم بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة حتى مرحلة التعليم الجامعى، كما أنها لا تركز فقط على تقديم المهارات اللازمة لتطوير العملية التعليمية، وإنما تتعداها لنشر قيم وثقافات المجتمعات الغربية فى الدول العربية، وتتمثل أهم هذه البرامج فى: برنامج المعاهد الصيفية، وبرنامج المكتبة العربية، وبرنامج التعليم المدنى العربى، وبرامج إصلاح العليم باللغة العربية. (٢)

(٢) التحديات الخارجية للإصلاح الثقافى فى مصر :

شكلت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين مرحلة تهديد للثقافات الوطنية، حيث انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادى يسيطر على النظام العالمى الجديد، ومحاولاتها عولمة القيم والثقافات بما يتوافق مع النموذج الأمريكى باعتباره النموذج الأمثل الذى يجب أن يحتذى به إيمانا منها بنظرية نهاية التاريخ، إضافة إلى انتشار ثورة التكنولوجيا التى شهدها العالم، وما يمثله ذلك من تحديات أمام الإصلاح الثقافى فى مصر، فيما يلى عرض لأهم تلك التحديات :

أ- عولمة القيم : تدعو الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى ضرورة خلق قيم عالمية عامة صالحة لكافة المجتمعات، حيث أن تعميم القيم سوف يساعد على دمج العالم فى ثقافة واحدة بما يسهل الاتصال والتوافق بين دول العالم، لذلك ترى الولايات المتحدة أنه يجب أن تعمل المجتمعات على تبنى ثقافة عالمية من خلال تبنى نسق قيمي لا يعتمد على أسس محلية بل يتضمن قيماً عامة مثل قيم السلام والتعاون، فى ذلك يشير تقرير المجتمع العالمى إلى أنه يجب على الناس أن تنظر بعيون جديدة ويفهموا بعقول جديدة قبل أن يتمكنوا من التحول إلى طرق جديدة للمعيشة، ذلك هو السبب فى ضرورة أن تكون القيم العالمية حجر الزاوية فى إدارة شئون المجتمع العالمى، لهذا تم اقتراح نظام أخلاقى عالمى يقوم على ثلاث مراحل هى :

١- إعلان وتشجيع الالتزام بالقيم الأساسية المتعلقة بنوعية الحياة والعلاقات وتعزيز الإحساس بالمسئولية المشتركة إزاء الجوار العالمى .

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦

(٢) شرين صبحى، دور العامل الخارجى فى تغير الثقافة السياسية: دراسة فى فكر المحافظين الجددتجاه عملية التحول الديمقراطى فى المنطقة٢٠٠١- ٢٠٠٦(فى) د. نادية مصطفى مداخل التحليل الثقافى لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٩٦

٢- التعبير عن هذه القيم من الأسس الأخلاقية فى مجتمع مدنى عالمى قائم على الحقوق والمسئوليات المحددة، التى تشارك فيها كل القوى الفاعلة، العامة والخاصة الجماعية والفردية .

٣- تجسيد هذه الأخلاقيات فى النظام المتطور للمعايير الدولية، ومواءمة المعايير القائمة للسيادة وتقرير المصير مع الحقائق المتغيرة حسب ما تقضى الحاجة. هذا يعنى أن العولمة تسعى إلى إعادة تغير الهوية الثقافية، حيث تتجاهل قيم المواطنة والانتماء للوطن، كما أنها تعتبر هذه القيم والمفاهيم عقبات تحول دون تحقيق أهدافها، من ثم يجب إزالتها، وتمارس التربية دوراً رئيساً فى هذا العصر، لدرجة أن البعض يرى أن المشكلات السياسية سوف تختفى لتحل محلها مشكلات التربية، لهذا قامت منظمة اليونسكو بفرض رؤية العولمة وتحويل النظم التعليمية من وطنية إلى نظم عالمية منفتحة، لتحقيق ذلك فإن مناهج الدراسة أصبحت ملتزمة بتغيير محتوياتها ليس فقط فى العلوم الطبيعية وإنما كذلك فى العلوم الإنسانية . [١]

ب- الاختراق الثقافى : يعتبر الاختراق الثقافى أحد أهم نتائج العولمة، وهو عبارة عن مجموعة الأنشطة الإعلامية والثقافية التى توجهها دولة أو جهة أو عدة جهات نحو مجتمعات وشعوب معينة بهدف تغيير الاتجاهات وتكوين انساق من السلوكيات والقيم وأنماط التفكير لدى الشعوب

المخترقة بما يخدم مصالح وأهداف الجهة التى تمارس عملية الاختراق، من صورها :

١- جر ثقافة الشعوب والدول المستقبلة إلى تبعية ثقافة الدول المتقدمة، عن طريق البث المباشر.

٢- تولد الشعور بالتفوق والاستعلاء لدى المخترق والنقص والدونية لدى المخترق (المستقبل) .

٣- تشجيع وجود نمط عالمى موحد للسلوك الاستهلاكى الذى يخدم المتفوق، وهو ما يحدث بالفعل من تهافت العرب على استيراد آخر التقنيات الأمريكية والأوربية واليابانية . لقد استطاعت الولايات المتحدة منذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين أن تطور صناعة ثقافية واسعة عبر التليفزيون والسينما والموسيقى الأمريكية الموجهة إلى الشباب، الذين لا توجد لديهم اهتمامات وحاجات اقتصادية فحولتهم إلى مستهلكين ومسوقين للمنتج الثقافى الأمريكى. [٢]

ج- التكنولوجيا والتقنية : إن عالم التكنولوجيا الذي نعيشه عالم سريع التغير والتطور، وهو ليس بمعزل عن ثقافة المجتمعات التي تصدره، وبالتالي يترك تأثيره في ثقافة المجتمعات التي تستورده. في ضوء هذا فإن المجتمع المصرى يواجه تحدي التطور التكنولوجي المستمر، ويتمثل هذا التحدي في كيفية اختيار التكنولوجيا التي تخدم هويته الثقافية، ولا تتعارض مع قيمه وثوابته، والاستفادة منها في المناهج المدرسية باستخدام التقنيات التي تناسب أوضاعه لنبدع فيها، كما أبدعت أمم أخرى كاليابان مع محافظتها على هويتها الثقافية.

د- وسائل الإعلام : تشكل وسائل الإعلام مصدر تهديد للهوية المصرية إذا لم يتم التعامل معها بوعي، وإعادة تشكيلها وترويضها بما يخدم مصالح وأهداف المجتمع المصرى، حيث تسعى الدول المستفيدة إلى الهيمنة على الهوية الثقافية من خلال محاولات عولمة الحياة والثقافة عموماً، وثقافة وسائط الإعلام على ما تشاء من القيم، وإهمالها لما تشاء، وهذا ما جرى بوعى من قبل من يملك هذه الوسائط، ، وبدون وعي من قبل المستفيد . [٣]

---

[١] د. بثينة عبد الرؤوف رمضان، مرجع سابق، ص ص ٦٣- ٦٥

[٢] د. محمد على حوات ، العرب وأمريكا من شرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨- ٢٤٠

[٣] د. بشرى احمد العكايشي، مرجع سابق .

المبحث الثالث

دور التعليم فى الإصلاح الثقافى

تقع العملية التعليمية فى القلب من المنظومة الثقافية حيث يستخدم التعليم كوسيلة لنقل الثقافة المبتغاة من جانب القائمين على العملية التعليمية والمهيمنين على البناء الاحتماعى والسياسى، بحيث يصبح التعليم أداة للسيطرة الثقافية التى تكرس الفكر الذى تتبناه النخب الحاكمة، والأخلاقيات التى يروجون لها، وتصبح الفكرة المستحوذة على عقول المتلقين لبرامج التعليم تعبيراً عن هذا الفكر والأخلاقيات والمفاهيم. لذا تأتى قيمهم واختياراتهم وأفعالهم مشتقة من هذه التوجهات، وتترسخ لدى متلقى التعليم رموز ومعانى ومدركات تجعلهم يتقبلون أوضاعاً وأفكاراً ويتبنون اختيارات ما كانوا ليتقبلونها لولا هذا الزخم من القيم والأفكار والمبادىء التى نشأوا عليها فى ظل نظم تعليمية بعينها. لذا يرى العديد من المفكرين أن ما تقدمه البرامج والنظم التعليمية من أفكار يمثل ما يمكن أن يطلق عليه اسم "الثورة الصامتة" التى تتغلغل فى صلب الوجود الاجتماعى، وتأخذ مجراها فى أعماق الوعى، بما يسمح إما ببناء مشروع نهضوى يتفق مع ثوابت الأمة، أو يتح الفرصة لإعادة بناء الدول على أسس وقيم ومبادىء جديدة تلعب فيها المفاهيم المستحدثة أو المنقولة عبر العالم الخارجى دوراً أساسياً قد يبعد بالمجتمع عن قيمه ومبادئه وأهدافه الأصلية. (١)

نظراً لأهمية العلاقة بين التعليم والإصلاح الثقافى سوف تتناولها الدراسة بشىء من التفصيل من خلال محورين رئيسين هما :

المحور الأول : علاقة التعليم بالثقافة .

المحور الثانى : أهمية التعليم فى الإصلاح الثقافى .

المحور الأول : علاقة التعليم بالثقافة :

تتجلى العلاقة بين التعليم والثقافة فى أن كلاً منهما منبع ومصب للآخر، حيث يتولى نظام التعليم بمراحله المختلفة تنشئة وتكوين الفرد من خلال الرصيد الثقافى وتفاعلاته، سواء من حيث قيمه ومعانيه وتوجهاته وأولوياته وأفضلياته وأخلاقياته وموضوعاته فى التواصل مع الغير، فضلاً عن المضمون المادى والعلمى التنظيمى الذى تحتضنه تلك الثقافة وغيرها من الثقافات، ويتم ذلك من خلال مناهج الدراسة وطرائق التعليم والأجواء المدرسية الجامعية التى تنظمها قوانين التعليم أو التفاعلات بين الطلاب والأساتذة، وبين الطلاب والمجتمع. ومن ثم تصبح المنظومة الثقافية مصدراً ومنبعا من أهم مصادر المنظومة التعليمية فى مضامينها وأدائها. فى الوقت ذاته يعود التعليم ليصب فى الرصيد الثقافى من خلال خريجيه وما ينتجونه من كتب وأبحاث وبرامج تبثها مختلف وسائل الإعلام والاتصال وأجهزة الثقافة، وإذا أردنا هذا التسلسل فسوف يصبح التعليم مصدرا ومنبعا لحاملى الثقافة بمعانيها ورموزها، حيث يمارسون دورهم فى المنظومة الثقافية، ثم يعود ما يحتضنه هؤلاء من معارف ومعان لتصب فى مضامين التعليم وأساليبه وتوجهاته مرة أخرى.(٢)

كما أن واقع الحياة الاجتماعية العربية المعاصرة هو أشد حاجة أيضا من أي وقت مضى لتزاوج منظومتي التعليم والثقافة وإغناء التكامل بينهما في برامج وأنشطة مواقع التعليم العربية على جميع مستوياتها ومراحلها، إذا ما أردنا لجهود التنمية في مصر والدول العربية أن تتحرك في اتجاه التنمية الحقة ولتكون شاملة ومواكبة للمستجدات المتسارعة لعالم القرن

(١) د. أحلام السعدى فرهود، مرجع سابق، ص ٢

(٢) د. حامد عمار، الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ص ٣٣- ٣٤

الحادي والعشرين . وربما كان من بين الخطوات الضرورية لذلك التكامل والتفاعل بين "توأم" الثقافة والتعليم في مجريات العملية التعليمية اتخاذ إجراءات أساسية منها :

١- مراجعة النظم التربوية الحالية من منظور توفير رؤية تكاملية بين المحتوى العلمي للنشاط المدرسي وروافد التثقيف الأخرى، كإدخال دراسات ومواد ثقافية وفنية نوعية مختلفة ضمن مناهج التدريس بما يتناسب مع المراحل السنية للمتعلمين، وإدخال النشاط الفني كالمسرح والموسيقى والتشكيل والأدب ضمن الأنشطة التعليمية الرسمية، والتنسيق بين المؤسسات العاملة في حقل الثقافة والمؤسسات التعليمية في مجال إثراء برامج إعداد وتدريب المعلمين بالمواد التثقيفية التي تؤهلهم للتعامل العلمي والفكري مع مهمتهم التربوية، وقيام تعاون كامل بينهما في مجال توفير الإمكانات اللازمة لممارسة الأنشطة الثقافية المتنوعة في المدارس والمعاهد والكليات، من تجهيزات وكوادر إشرافية مختصة ·

٢- أن يتم إدخال المواد الثقافية في صلب المناهج الدراسية، واعتبار النمو الثقافي للمتعلم أحد العناصر الرئيسة في تقييم أدائه التعليمي من حيث النجاح أو الرسوب، وأن يكون للمتاحف والآثار والمسارح ومراكز النشاط الثقافي دور بارز في دعم العملية التربوية ضمن برامج إجبارية لمؤسسات التعليم بكل مراحله ويأتي دور المكتبة الحديثة بكل وسائلها ووظائفها باعتبارها مركزا أساسيا لمصادر التعليم، وجزءا لا يتجزأ من العملية التربوية، فوضع الكتاب بين يدي الطالب أجدى وأنفع، من حشر عدة صفحات في ذاكرته يتخلص منها نسيانا، حال انتهائه من أداء امتحانه الإجباري، كما أن غياب التناغم والتكامل بين منظومتي التعليم والثقافة في مصر والعالم العربي أدى إلى تخلف شامل من قطاعي التعليم والتربية، وانعكاس ذلك التخلف على كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما لو أن المؤسسات التعليمية المتباعدة عن الثقافة معظمها قد تحول إلى آلات بلا روح وبلا قلب تخرج أنماطا جامدة من المتعلمين أو الأميين الجدد · [١]

مما سبق يتضح أنَّ العلاقة وطيدة بين التربية والثقافة، حيث يعد النسق التربوي من أهم المكونات الأسلسية للنظام الثقافي القائم في إطار مجتمع محدد .وتكمن الوظيفة الأسلسية للتربية في عملية التحويل الثقافي، أو على حد تعبير بورديو في معاودة الإنتاج الثقافي . وتعمل التربية على نقل الثقافة من جيل إلى آخر، وعلى عملية تطبيع ثقافي لأفراد المجتمع الجدد. وينظر المفكرون اليوم إلى الثقافة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية. ففي الوقت الذي يوجد فيه الأطفال في مناخ منتظم متكامل من المفاهيم والتصورات والعقائد فإنه يتشربون هذه القيم ويتمثلون هذه العناصر الثقافية عفوياً أو لا إراديًاعن طريق المؤسسات التربوية القائمة كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام. والثقافة تستمر عبر عملية لاكتساب الأفراد لأنماطها ومعانيها بوساطة عمليات اجتماعية هي تربوية في جوهرها. ويشير ذلك إلى عملية التفاعل العميق التي تقوم بين النظام التربوي والثقافة القائمة "وإذا كانت التربية عملية ثقافية فإن الثقافة هي عملية تربوية في جوهرها. حيث تقوم الثقافة السائدة بتحديد السمات الأسلسية للنظام التربوي القائم حيث تعين له طرائقه ومضامينه وأساليبه على هدى المعايير الاجتماعية القائمة. ولا تعدو التنشئة الاجتماعية أن تكون إلا نسقاً من العمليات التى يتم بموجبها تمثل الفرد من العناصر الثقافية والاجتماعية للوسط الذى يعيش فيه". وتشكل الثقافة، في خاتمة المطاف الوعاء التربوي العام لعمليات التنشئة الاجتماعية حيث يكتسب الفرد أنماط سلوكه من خلالها . [٢]

---

[١] د. سليمان إبراهيم العسكري ، التعليم والثقافة: العلاقة الغائبة ، الطليعة ، العدد ١٣٩٤، ١٩٩٩، نسخة الكترونية .

[٢] د.علي وطفة، الثقافة والتربية، مجلة الموقف الأدبي ، (دمشق: دار الكتاب العرب، العدد ٢٥٩، ديسمبر / يناير ١٩٩٢)، ص ١١

أخلص مما تقدم أن الإصلاح الثقافى أصبح أمراً ضرورياً فى المرحلة الحالية نتيجة لما تشهده مصر من أحداث داخلية أو ما فرض عليها من تحديات خارجية، كما أن عبء الإصلاح لا يقع فقط على المؤسسات الثقافية، إنما يجب أن تتضامن جميع مؤسسات المجتمع الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك منظمات المجتمع المدنى، لأنه لا يمكن النظر إلى الإصلاح الثقافى من منظور جزئى، إنما هو عملية متكاملة تتضافر فيها كافة مؤسسات الدولة، ويقع العبء الأكبر منه على المؤسسات التعليمية، وذلك لأهمية العلاقة بين التعليم والثقافة، ذلك لأهمية دوره فى بث القيم الثقافية لدى النشء منذ نعومة أظافرهم .

المحور الثانى : أهمية التعليم فى الإصلاح الثقافى

تمثل الثقافة القاعدة الأساسية لبناء أى مجتمع، ومن المعروف أن التغلغل الثقافى الخارجى فى كيان الأمة يؤدى إلى احتلال العى بما يُمكن من النفاذ إلى بقية الهياكل والمؤسسات القائمة وإعادة بنائها بما يتفق مع الأطروحات الثقافية الجديدة، لذا كان الغزو الثقافى وما يزال من أخطر أشكال الغزو، فمتى فقد المجتمع ثقافته، وتراجعت قيمه المتأصلة وثقافته المتجذرة فى أعماق الوعى، وحلت محلها القيم الجديدة فقد المجتمع إحساسه بذاته وتميزه ووجوده وقبل كل ما يفرض عليه من الخارج، وتقع العملية التعليمية فى القلب من المنظومة الثقافية حيث يستخدم التعليم كوسيلة لنقل الثقافة المبتغاة من جانب القائمين على العملية التعليمية والمهيمنين على البناء الاجتماعى والسياسى، بحيث يصبح التعليم أداة للسيطرة الثقافية التى تكرس الفكر الذى تتبناه النخب الحاكمة، والأخلاقيات التى يريدونها. [١]

مما سبق يتضح لنا أن الثقافة المدرسية تمارس ثلاثة وظائف ثقافية متداخلة، هى كما يلى :

١- الضبط أو السيطرة الاجتماعية، من خلال غرس معايير السلوك المرغوب، وهو ما يعمل إلى جانب أدوات فرض القانون، على ضمان مستوى من الأمن والنظام فى الحياة اليومية .

٢- التطبيع الثقافى، وهو ما يسمح بمستوى من التماسك الاجتماعى الضرورى لبقاء المجتمع .

٣- المجانسة الثقافية، بمعنى نشر وتعزيز ثقافة واحدة بين جميع أفراد المجتمع، بما يساهم فى بناء المجتمع على المستوى الذهنى والثقافى ومستوى الوعى . [٢]

بتطبيق الأسس السابقة لعلاقة التعليم بالثقافة وأهميته فى الإصلاح الثقافى على حالة المؤسسات التعليمية فى مصر. يتضح لنا أن الثقافة المدرسية فى مصر، خاصةً فى مراحل التعليم الأساسى لا تنمى قيم الديمقراطية والابداع والحوار والمناقشة مما يحفز التلاميذ على اتباع الأسلوب العلمى فى التفكير الذى يعتبر من أهم متطلبات الإصلاح الثقافى فى وقتنا المعاصر، فهى تعتمد على الحفظ والتلقين، حيث يقتصر دور المعلم على عرض ما لديه من معلومات، بينما يقوم الطالب بدور المتلقى، وهو ما يجعله يتسم بالسلبية، فلا يوجد مجال للحوار وابداء الرأى، يرجع ذلك للعديد من الأسباب التى تتسم بها مؤسسات التعليم العام فى مصر، من أهمها، (تضخم المناهج-ارتفاع كثافة الفصول- تقيد المعلم بمنهج معين خلال فترة زمنية محددة- السياسات التعليمية التى تكرس الحفظ والتلقين . الثقافة السائدة منذ القدم عن العلاقة بين المعلم والتلميذ ... إلخ) .

نتيجةً للسلبيات السابقة التى اتسمت بها مؤسسات التعليم المصرية، وعجزها عن ممارسة الإصلاح الثقافى، طُرحت العديد من الدراسات التى تناولت مفهوم تحديث الدور الثقافى للمدرسة بما يتلاءم مع متطلبات العصر من العولمة وثورة

---

[١] د. أحلام السعدى فرهود، مرجع سابق، ص ٢

[٢] د / مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ٢٣٨ .

التكنولوجيا، كذلك ثورة ٢٥ يناير التى كانت لها تداعياتها على المنظومة التربوية، حيث وضعت قضية المؤسسات التربوية ودورها فى الإصلاح الثقافى فى مصر فى أولويات أهتمامها بعد سقوط النظام الحاكم وما أتسمت به فى تلك الفترة من استبداد وقهر، وتوظيف كافة المؤسسات التربوية من أجل تأييد وتدعيم النظام الحاكم، وهو ما أدى إلى تراجع الديمقراطية فى المجتمع المصرى والمؤسسات التربوية إضافة إلى صب التلاميذ فى قوالب ثقافية واحدة وقتل الابداع والابتكار لديهم .

لذلك ركزت الدراسات التى تناولت التحديث الثقافى من خلال المنظومة التربوية على أهمية تطوير الثقافة الطلابية في المدارس، حيث أنه لابد أن يعتمد بالدرجة الأولى على تنمية عقل الطفل، ذلك من خلال ثلاثة عناصر محورية في المنظومة التعليمية أولها العنصر البشري المرتبط بالمعلمين، حيث يقع العبء الأكبر على عاتقهم باعتبارهم رواد المهمة التعليمية بالفصل.

المحورالثاني هو العنصر الفكري،المتمثل في إعادة صياغة المناهج مع إعداد المعلم، ووضع المادة الثقافية في إطار تعليمي منهجي، كذلك أهمية إتقان المدرس توصيل المعلومة حتى ينهض بالدور الثقافي من خلال إعادة النظر في المناهج وتصحيح وضعه .

المحور الثالث يتمثل في الأبنية التعليمية، وجعلها أكثر ملاءمةً لتفجير طاقات الطلاب الإبداعية في المدارس، موضحةً أن الاهتمام بالأبنية التعليمية يُسهم بدرجةٍ كبيرةٍ في إعمال العقل البشري، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالمكتبات التي تحوَّلت إلى مخازن، وتفعيل المعامل والوسائل التعليمية، وتنظيم مسابقات تُثير فضول الطلاب، وتغيير النظرة الجامدة التي ترى أنها مجرد وسائل تلقينية، وتوظيف التقنية الحديثة وتقنيات المعلومات في العمل المدرسي، إضافةً إلى أهمية تصحيح القيم المغلوطة فى العملية التربوية التى تُفسِّر مؤشر النجاح والتفوق بدرجات الطالب واقترابها من الدرجة النهائية، في حين أنه مجرد ملمح من ملامح عدة الهدف الرئيس منها هو اكتمال الشخصية من ذكاء اجتماعي وأخلاقي وفكري وثقافي ومهاري ووجداني .

كما يمكن للمؤسسات التعليمية تفعيل ثقافتها المدرسية من خلال عدة مجالات، تشتمل على عدة محاور من أهمها محور تنمية الجانب المعرفي وذلك من خلال الاهتمام بالمواد القومية، وتعريف الطلاب على المجالس النيابية والمنظومات الحقوقية والإقليمية واليونسكو، والعلاقات الدولية بين الدول العربية وجامعة الدول العربية، وغيرها من المعلومات التي تقوم بتوعية الطفل سياسياً .

إضافة إلى الاهتمام بالمحور المهاري فيهتم بتحويل الجانب المعرفي والمعلومات والقيم إلى إجراءاتٍ تطبيقية، وسماح إدارة المدرسة المؤسسية بالديمقراطية. كذلك المحور الوجداني، الذى يتمثل فى إتاحة الفرصة للطلاب داخل الفصل المدرسي بإبداء رأيهم، بجانب تطبيق المحاور السابقة يتم تنفيذ فكرة البرلمان المدرسي الصغير، وهو عبارة عن نشاط جماعي داخل الفصل يتم من خلاله طرح المشكلات الخاصة بالبيئة الدراسية، وممارسة الديمقراطية الفكرية والخروج منه بتوصياتٍ يتم عرضها على مدير المدرسة لإقرار الأنشطة والأفكار التي يتم الموافقة عليها من قِبل الإدارة، ومن ثَمَّ بإشراف البرلمان. بالإضافة إلى الشروع في تنفيذها إلى ترويج فكرة الانتخابات الطلابية، وتفعيل دور التلاميذ داخل لجان الاتحاد الطلابي الثقافية والسياسية والرياضية في جميع المراحل التعليمية، بدايةً من التعليم الابتدائي حتى الجامعى، وإتاحة الفرصة لهم لعمل الدعاية الخاصة بهم، وتقديم برامج وتصور لتطوير أقسام الاتحاد. [١]

[١] الدور الثقافى للمدرس ..مطلوب ضبط وإحضار، ٢٠١٢/٢/١٩، متاح على الرابط التالى :
http://ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=91726&SecID=290

خلاصة الفصل الخامس

من الرصد السابق لواقع الثقافة المصرية وما تمثله من أهمية لحركات الإصلاح فى الوقت الراهن يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات :

أولاً: إن قضية الإصلاح الثقافى باتت من أهم القضايا المطروحة على الساحة الداخلية والخارجية نظراً لتشابك العلاقة بين الداخلى والخارجى فى ظل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة النظام الدولى الجديد، وإعلاء وزن البعد الثقافى فى سياستها الخارجية واستخدامه كذريعة لتنفيذ أهدافها فى المنطقة، خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وأعتماد الولايات المتحدة نظرية صدام الحضارات كإطار مرجعى لسياستها الخارجية، إضافةً إلى التشابك والتداخل بين السياسى والاقتصادى والثقافى وتأثر كلاً منهما بالأخر فى ظل الوضع الراهن الذى يشهده المجتمع المصرى، حيث أنه لا يمكن الحديث عن إصلاح سياسى أو اقتصادى بشكل جزئى دون مراعاة الجانب الثقافى الذى يشكل النسق القيمى للمجتمعات الذى من خلاله يتم ضبط توجهات الجماهير نحو الإصلاح السياسى والاقتصادى ونشر القيم الديمقراطية ودفع عجلة التنمية .

ثانياً: إن أى محاولات للإصلاح الثقافى تتطلب الانفتاح على العالم الخارجى واقتباس ما يتلائم مع النسق القيمى للمجتمع المصرى وخصوصيته الثقافية، وهو ما يؤدى إلى تجدد الثقافة وملائمتها للثقافات المعاصرة، ذلك أن الانغلاق والعزلة عن العالم الخارجى يؤدى إلى جمود الثقافة، كذلك يتطلب الإصلاح الثقافى مراعاة التطورات والتغيرات التى يشهدها النظام الدولى الجديد .

ثالثاً: إن الإصلاح الثقافى فى مصر يجب أن تتضافر فيه جميع مؤسسات الدولة، لأنه لا يمكن النظر إلى الإصلاح من منظور جزئى، وأن المؤسسات التربوية يقع على عاتقها الدور الأكبر فى الإصلاح نظراً لعظم الدور الذى تؤديه هذه المؤسسات من بث لقيم ثقافية معينة فى نفوس النشء منذ نعومة أظافرهم، لذلك يجب إصلاح وتحديث المؤسسات التربوية قبل الحديث عن الإصلاح الثقافى، ومحاولة توحيد السياسات والأنظمة التعليمية لها لتوحيد ثقافتها الوطنية، حيث أن الانقسام الذى يشهده واقع التعليم المصرى ما بين تعليم عام، وخاص، وتجريبى، وأزهرى، أدى إلى خلق ثقافات متنوعة تهدد وحدة ثقافتها الوطنية وما يمكن أن يشكله من أخطار تحول دون تطورها وتحديثها وبالتالى إعاقة دورها فى مسيرة الإصلاح الثقافى فى مصر .

رابعاً: مثلت ثورة ٢٥ يناير نقطة تحول فى الثقافة المصرية، حيث الانتقال من ثقافة الجمود والسلبية والعزلة والصمت إلى الثورة السلمية مستخدمةً أحدث وسائل التكنولوجيا الـ "Face Book" للمطالبة بإسقاط النظام بالطرق السلمية، وما مثله ذلك من قيم ايجابية فى الثقافة المصرية حيث المشاركة والايجابية ، والتنظيم الدقيق، والأخذ بأسباب الديمقراطية، وظهور الوحدة الوطنية، إضافةً إلى بروز دور المرأة فى المشاركة والعمل السياسى، ومحاولة التنظيم والتخطيط للدفع بعجلة التنمية .

الفصل السادس

مشروعات الإصلاح التعليمى فى مصر وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى

شهدت مصر والمنطقة العربية العديد من التغيرات المحلية والاقليمية والدولية فى نهاية القرن العشرين ومع بداية الحادى والعشرين والتى كان لها أثرها الواضح على الأمن القومى المصرى والعربي، فعلى الصعيد المحلى طُرحت موجات الإصلاح بإلحاح فى كافة المجالات لمواجهة قضايا التنمية الداخلية من ناحية، واستجابةً للثورات والضغوط الخارجية التى فرضتها ثورة التكنولوجيا والعولمة ومبادرات الإصلاح الغربية من ناحية أخرى، أما على المستوى الإقليمى فقد تغير ميزان القوى لبعض دول المنطقة، خاصةً بعد حرب الخليج الثانية وضرب العراق وافغانستان وما مثله ذلك من مصادر تهديد على أمن المنطقة العربية من دول الجوار، ثم تأتى أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى تعد نقطة تحول فارقة فى السياسية الخارجية الأمريكية، حيث أحدثت صدعاً فى العلاقات العربية الأمريكية وظهور ما يسمى صراع الحضارات، فقد وجهت الولايات المتحدة أصابع الاتهام إلى المنظمومة الثقافية للدول العربية ووصفتها بأنها تحث وتشجع على الإرهاب، وطالبتها بالإصلاح السياسى والثقافى وتطوير سياستها التعليمية، ووظفت الولايات المتحدة كافة الأدوات الأخلاقية والأدبية وكذا القانونية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة العربية، وما يمكن أن يمثله ذلك من مصادر تهديد للأمن القومى العربى، حيث تآكل مبدأ السيادة الوطنية للدول العربية فى ظل التدخل السافر للولايات المتحدة فى الشئون الداخلية للدول العربية فى أى وقت وتحت أى ظرف لمحاربة الإرهاب العالمى الذى يهدد أمنها القومى وفقاً لإستراتيجية أمنها القومى الجديدة .

سوف تقوم الباحثة فى هذا الفصل بدراسة مشروعات الإصلاح التعليمى وإنعكاساتها على الأمن القومى المصرى من خلال مبحثين أساسيين هما :

المبحث الأول : الأمن القومى المصرى فى بداية القرن الحادى والعشرين (المفهوم – الأبعاد) .

المبحث الثانى: انعكاسات مبادرات الإصلاح التعليمى وبرامج المنح الغربية على الأمن القومى المصرى .

المبحث الأول

الأمن القومى المصرى فى بداية القرن الحادى والعشرين (المفهوم – الأبعاد)

شهد مفهوم الأمن القومى تطوراً ملحوظاً فى نهاية القرن العشرين ومع بداية القرن الحادى والعشرين، فلم يعد يقتصر على البعد العسكرى كما كان سائداً لفترة طويلة، وإنما تعداه ليشمل عدة أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فبانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمى الجديد، لحقت تغييرات عديدة بالمفهوم، حيث زاد وزن البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، خاصةً بعد أحداث ١١سبتمبر، فقد نجحت الولايات المتحدة فى تكوين تحالف دولى يساندها فى إطار حربها على الإرهاب، وتوظيف كافة المنظمات العالمية لخدمة أهدافها الإستراتيجية فى المنطقة، فى إطار ذلك طرحت الولايات المتحدة إستراتيجيتها الجديدة لحماية أمنها القومى وما أسفر عن ذلك من تدخلات فى الشئون الداخلية للدول العربية تحت شعار (حقوق الإنسان والديمقراطية، حماية البيئة، حقوق المرأة، مبادرات الإصلاح التعليمى فى المنطقة) وما لحق ذلك من انتهاكات لمبدأ السيادة الوطنية لدول المنطقة فى ظل تغيير مفهوم الأمن القومى واختلاط الأمن الوطنى بالأمن الإقليمى بالدولى .

سوف أقوم بتوضيح ما سبق من خلال ثلاثة محاور :

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن القومى .

المحور الثانى: أبعاد الأمن القومى .

المحور الثالث: التحديات الداخلية والخارجية للأمن القومى المصرى .

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن القومى :

تبلور مفهوم الأمن القومى أول ما تبلور في الولايات المتحدة، حيث جاء تطور دراسات الأمن فيها جزءا من تطور أكبر شمل جميع حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم العلاقات الدولية بصفة خاصة، ولم يقتصر تطور المفهوم على الجانب النظري، بل شمل كذلك الجانب العلمي المتمثل فى إنشاء مؤسسات متخصصة فى الحفاظ على الأمن القومى، كما دعت ظروف الحرب الباردة الولايات المتحدة لتكون سباقة في الاهتمام بهذا الشأن حيث صدر قانون الأمن القومي عام ١٩٤٧، وتأسس بمقتضاه مجلس الأمن القومى، واستحداث منصب مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى، وزاد في الاهتمام ما اسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من استقطاب دولي صارم، وبروز أسلحة الدمار الشامل .[١] ويلاحظ أن الاهتمام الأكاديمى بمسألة الأمن القومى عموماً والأمن القومى العربى خصوصاً قد تأخر كثيراً، بل أن الاهتمام السياسى فى هذا المجال كان أسبق بكثير من الاهتمام الأكاديمى، وربما يعود السبب فى ذلك إلى احتكار المؤسسة العسكرية فى الأقطار العربية لكل ما يتعلق بالأمن. كما أن الأكاديميين أنفسهم قد آثروا عدم طرق مجال الأمن لما يشكله من حساسية للقيادات السياسية، ومع ذلك كانت هناك محاولات جادة فى هذا الإطار. وقد تباينت رؤى الباحثين والمفكرين العرب بخصوص التعريف بمفهوم الأمن، ومصادر تهديده وكيفية الحفاظ عليه، وعلى الرغم من غلبة البعد العسكرى على المفهوم فى السنوات السابقة، فإنه يمكن القول بأن المفهوم المجتمعى الشامل هو الأكثر شيوعاً فى الفكر العربى. ومع ذلك يمكن التمييز بين عدد من الاتجاهات: [٢]

---

[١] د. محمد عوض الهزايمة، "العلاقة المتلازمة بين الأمن القومى العربى والتنمية"، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال ظل عالم متغير، (جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٣)، ص ٧

[٢] د. عبد المنعم المشاط، الإطار النظرى للأمن القومى العربى، فى د. عبد المنعم المشاط(محرر)، الأمن القومى العربى: ابعاده ومتطلباته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٢٧

الاتجاه الأول :

لا يزال أنصاره ينظرون إليه من منظور القدرة العسكرية، إذ يعرفه الأستاذ الدكتور حامد ربيع بأنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التى يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها،وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية" [١]، ويشير تعريف آخر للأمن بأنه "الدفاع عن حدود وإقليم الدولة ضد الأخطار المختلفة وحماية القيم الجوهرية لها. فالدولة هى الوحدة الأساسية والأعلى التى يجب حمايتها" [٢]

كما تعرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " [٣]

أدت التعريفات السابقة إلى ترسيخ المفهوم التقليدى للأمن الذى يركز على التهديد المادى للدولة وعدم وجود حكومة عالمية، وأن على كل دولة مهمة الحفاظ على نفسها والتركيز على قوتها العسكرية كمحور أساسى لحماية أمنها القومى، إلا أن التحولات العالمية فى العقد الأخير من القرن العشرين أدت إلى إعادة النظر فى المفهوم، حيث ظهرت مجموعة جديدة من التحديات فى البيئة العالمية تقضى إعادة صياغة المفهوم للتعامل معها، فالأجندة العالمية تحولت وكان على رأس هذه التحولات ظهور التهديدات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، فلم يعد السلاح وحده أداة الأمن حيث ثبت أن التهديدات غير العسكرية كالبيئة والمياه والموارد أضحت أكثر خطورة، والتعامل معها يتم من خلال آليات تعاونية وحماية حقوق الإنسان وإشعار المواطنين بالأمن بغض النظر عن القدرات العسكرية للنظم الحاكمة . [٤]

الاتجاه الثانى :

يركز هذا الاتجاه على سيطرة البعد الاقتصادى، حيث أصبحت تهديدات العولمة تأخذ بعداً عابراً للحدود والقوميات، لذلك نجد إعلاء للأبعاد الاقتصادية فى الأمن عما مضى، مع التأكيد على أن الأمن القومى يعنى بصفة أساسية "دفع الحياة الهانئة والرخاء للأمة والشعب" كما أن الاستثمار فى النمو المستدام يجب أن يكون هدفاً أساسياً للأمن القومى فى الدول الأقل تقدماً، ومساعدتها من أجل مواجهة التداعيات الخاصة بالعولمة والتى تمثل تهديداً لأمنها واستقرارها أمراً ضرورياً.[٥] على الرغم من أهمية الاتجاه الاقتصادى فى حماية الأمن إلا إنه تعرض للعديد من الانتقادات شأنه شأن البعد العسكرى، حيث أنه يركز على بعد واحد فى تعريف الأمن ويهمل الابعاد الأخرى، فالسياسات الأمنية لا يجب أن تضم فقط المسائل الاقتصادية والبيئية وإنما يجب أن تمتد لحقوق الإنسان والجوانب النفسية والروحية لأمن الناس. فإن لم يأمن الناس فلا يمكن أن يقدموا مساعدات للسياسات بل أن أمن الأفراد يفتح المجال لتخطى حدود التفكير القديم (القومية، الطبقية والجيلية) وتخطى هذه الحدود يشكل هوية أساسية لسياسات أمنية أكثر فاعلية فى المستقبل . [٦]

الاتجاه الثالث :

ظهر الاتجاه التكاملى فى تعريف الأمن نتيجة للانتقادات العديدة التى تعرض لهما الاتجاهان السابقان من ناحية، وتلازم مع ذلك ظهور العديد من التحديات الجديدة فى البيئة العالمية من ناحية أخرى، مما أدى إلى إعادة صياغة المفهوم بأبعاده

---

[١] د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط،(القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٤)،ص ص ٣٧- ٣٨

[2] Caroline Tomas," Third World Security" ,in, Robert Art and Robert Jervis, eds , International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues,(New York:longman,2002)

[٣] محمود محمد خليل، الأمن القومى العربى– المصرى وحرب أكتوبر، رسالة دكتوراه، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية، كلية الدفاع الوطنى، ١٩٨٥) ص ١٣

[4] Michael T Klare,. and Thomas Daniel C., " Thinking about World Security " ,in, Michael T Klare,. and Thomas Daniel C eds, World Security,(New York: ST. Martins,1994),pp 1:4

[5] Stephen Flanagan," Meeting The Challenges of Global Century" , in, Richard L. Kugler and Aller L.Frost ,eds, The Global Century,(Washington D.C.:US Government Office,2001)pp18:19

[6] Robert c Johansen, "Building World Security : The Need for Strengthened International Institutions" ,in, Michael T Klare,. and Thomas Daniel C.,eds, World Security, (New York: ST. Martins,1994)

وتحدياته، ويركز هذا الاتجاه على أمن الناس سواء كأفراد أو كمجتمع عالمى، فأمن الناس والأفراد يمكن أن يتأثر بطرق عدة، الرفاهية الاقتصادية، الاهتمامات البيئية، الهوية الثقافية، الحقوق السياسية، ويؤسس هذا المفهوم على أربع مجموعات من الأهداف الإيجابية ذات الصلة باحتياجات الإنسان هى: البقاء، التنمية، الحرية، الهوية، ومن ثم يكون الأمن هو الدفاع عن مكونات كل فئة من الفئات الأربعة السابقة. [١] وهذا ما أكدت عليه العديد من المؤتمرات التى عقدت، منها مؤتمر القمة الاجتماعى الذى عقد فى مارس ١٩٩٥، الذى أكد فيه المجتمع العالمى على أن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية أمران لا يمكن الاستغناء عنهما لتحقيق واستمرار السلام والأمن داخل وفيما بين الأمم والتحول نحو مفهوم شامل لأمن الأفراد والناس، واعتبار أن التنمية الاجتماعية هى المدخل الأنسب لتحقيق أمن الناس فى دول العالم المختلفة، ومواجهة مشكلات عدم الاستقرار والضغط الاجتماعى اللذين يتسبب فيهما الفقر وعدم التكامل الاجتماعى وإشباع الحاجات الأساسية من خلال تحقيق العدالة هو الطريق الوحيد للأمن . [٢]

كما يؤكد الاتجاه السابق على أهمية التوسع فى استثمار الموارد البشرية، ذلك لإمداد المواطنين بالمهارات الجديدة المطلوبة، وزيادة فرص العمل ورفع الإنتاجية وإيلاء التعليم أهمية خاصة حيث أن كافة الحالات الناجحة فى التنمية تبدأ بثورة حقيقية فى مجال التعليم، ويتطلب ذلك (الإصلاح التعليمى . خلق العمالة المنتجة– البحث عن طرق مختلفة لتخطى الفقر– تعميق التكامل الاجتماعى) . [٣]

الاتجاه الرابع : الأمن البشرى

نتيجة للأحداث العالمية السريعة والمتلاحقة، وما مثلته من تحديات أمام مفهوم الأمن، خاصةً ظاهرتى العولمة وثورة التكنولوجيا، أصبح مفهوم الأمن لا يقتصر على الأبعاد العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإنما تخطاه إلى كل ما يتعلق بحياة الإنسان واستقرارها وتنميتها، حيث توجد صلات بين الأمن البشرى والتنمية البشرية فالتقدم فى مجال من هذين المجالين يعزز من فرص إحراز تقدم فى المجال الآخر، كما أن الفشل فى أى مجال منهما يزيد من حدة خطر الفشل فى المجال الآخر، كما يؤكد الأمن البشرى على ضرورة عدالة توزيع التنمية، بل إن الأمن البشرى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا شملت التنمية جميع المواطنين فى الدولة، ومن ثم نجد أن الأمن البشرى له مكونات متعددة تهدف إلى الوفاء باحتياجات الأفراد الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، فهو مفهوم متعدد الأوجه ويزيد عن مجرد إشباع الاحتياجات الأساسية . [٤]

وجاء طرح لمفهوم الأمن الإنسانى كأحد أولويات الأجندة الأمنية فى القرن الـ ٢١من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، وتم تحديد خصائصه فيما يتعلق بالأمن على النحو التالى :

* إنه شأن عالمى، إذ أنه مهم للأفراد فى الدول الغنية والفقيرة على السواء، حيث توجد تهديدات كثيرة متروكة بالنسبة لجميع الأفراد منها الجريمة والإرهاب .

* تكاملية قوة الدولة، كما أن هناك ترابط بين مكونات الأمن الإنسانى، فعندما يتعرض أمن الدولة لخطر فى أى مكان فى العالم، فمن المرجح أن يتأثر بذلك كل الأفراد فى كل الدول

---

(1) Ole Weaver," Securitization And Dissecuritization", in Ronni Lipschutz,ed ,On Security,(New York: Colombia Univ.Press,1995), pp47:48

(2) Ernesto Ottone ,"Overcoming Poverty and Exclusion as Causes of Insecurity in Latin America" , Security Dialogue , Vol.28,No.1,March1997,p7

(3) Ernesto Ottone , Op.cit. pp10-11

(٤) د. محمد أحمد محمد العدوى، مرجع سابق، ص ٥٧

* يمكن تحقيق الأمن الإنسانى عن طريق الوقاية المبكرة بدلاً من التدخل اللاحق . [١]

وقد جرى تعريف الأمن البشرى من قبل وزير الخارجية الكندى لويد اكسوارثى: "حالة أو وضع توصف بخلوها وحريتها من التهديدات التى تمس حقوق الناس وأمنهم أو حتى حياتهم وهى طريقة بديلة لرؤية ومشاهدة العالم، بحيث يعتبر الناس مثابة نقطة أساسية، بدلاً من التركيز على أمن البلاد والحكومات. ويتضمن الأمن الإنسانى اتخاذ الإجراءات الوقائية من أجل الحد من الخطر والتقليل من المخاطر، وكذلك الإجراءات التصحيحة والعلاجية عند إخفاق وفشل الوقاية . [٢]

من العرض السابق لتطور مفهوم الأمن خلال العقد الأخير من القرن العشرين ومع بداية القرن الحادى والعشرين يمكن إبراز الاتجاهات الأساسية فى تطوره :

١- أصبح مفهوم الأمن أكثر تركيباً وتعقيداً، نظراً لظهور الأمن الكوكبى والإقليمى بل الوطنى، وتشابك الأبعاد السياسية– العسكرية مع الأبعاد الاجتماعية الأخرى لذلك المفهوم .

٢- على مستوى الأمن الوطنى لم يعد التركيز ينصب على التهديد الخارجى كما كان الأمر فى الماضى بل أضحت التهديدات الداخلية تحتل نفس الدرجة من الأهمية .

٣- بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر، مفهوم الأمن الوطنى أى التصورات التى تستمسك بها تنظيمات سياسية عرقية أو طائفية لأمن كل منها .

٤- مع انتهاء الاستقطاب الدولى الثنائى أصبح الأمن الإقليمى مفهوم أكثر ظهوراً وتأثيراً .

٥- فى ظل الأحادية القطبية التى نعيشها الآن فإن التصور الاستراتيجى الأمريكى هو الأكثر نفوذاً وتأثيراً فى تشكيل مفهوم الأمن الدولى.

٦- على مستوى الأمن الكوكبى فإن المطروح ليس مفاهيم القوى العسكرية، والعمل الدبلوماسى التفاوضى، بل طائفة مختلفة من القضايا تتمحور حول الاقتصاد العالمى، الثورة التكنولوجية ،مشكلة الانفجار السكانى، وقضايا البيئة العالمي والجديد الذى يقدمه مفهوم الأمن الكوكبى التهديد دون أعداء، التهديد هنا هو حالة من الأشياء أو الأمور، وليس دولة أو دول . [٣]

المحور الثانى: أبعاد الأمن القومى :

تتعدد أبعاد الأمن القومى فى ظل التطورات والتغيرات التى لحقت بالمفهوم، ونتيجةً لتشابك العديد من الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية، وفيما يلى عرض لأهم تلك الأبعاد التى يتضمنها المفهوم :

أولاً: البعد السياسى :

يلعب البعد السياسى بجانبيه الداخلى والخارجى دوراً كبيراً فى تحقيق الأمن القومى، فالجانب الداخلى والمتعلق بالنظام السياسى والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية قد يدعم الأمن أو يضعفه، ذلك أن شرعية النظام السياسى المبنية على الحرية والمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تؤدى إلى الاستقرار الداخلى الذى يعزز الأمن ويقويه، بينما غياب الشرعية فى ظل غياب المشاركة السياسية والديقراطية وتقييد الحرية وبالتالى عدم الاستقرار يؤدى إلى تقويض الأمن وانهاكه، أما

---

[١] كريم السيد أحمد عبد الرازق، دور البرلمان فى سياسات الدفاع والأمن، رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ٤٧

[٢] المرجع السابق، ص ص ٤٧- ٤٨

[٣] د. مصطفى علوى، ملاحظات حول مفهوم الأمن، مجلة النهضة، (القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ص ١٢٦- ١٢٩

الجانب الخارجى فإنه يتعلق بسياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها ودرجة تعاونها أوعدائها الأمر الذى ينعكس على الأمن ايجاباً أوسلباً، مع ملاحظة أن كلا الجانبين يتداخلان مع بعضهما البعض إذ يؤثر كلا منهما فى الآخر، ذلك أن أى خلل فى أحدهما يقود إلى خلل فى الآخر، فى حين أن قيام أحدهما على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه . [١]

ثانياً: البعد العسكرى :

إن أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الأمن بشكل عام هو وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام استمراره، وإذا ما أسقط على مفاهيم الأمن القومى فإن هذه المفاهيم وبلا استثناء قد أخذت البعد العسكرى بعدها بعداً أساسياً فى تحقيق الأمن القومى، فإذا كان أصحاب المدرسة الإستراتيجية يعلقون الأهمية على الجانب العسكرى عاملاً رئيساً وحيداً فى تحقيق الأمن، فإن أصحاب المدرسة التنموية وإن خرجوا من المفهوم التقليدى للأمن والمنحصر فى البعد العسكرى نحو التأكيد على الجوانب المجتمعية إلا أنهم لم يهملوا هذا البعد وعده أحد العوامل الرئيسة فى تحقيق الأمن، وهذا يعنى أنه لابد من توافر القدرة العسكرية إذا ما أرادت أى دولة تحقيق أمنها . [٢]

ثالثاً: البعد الاقتصادى :

بدأ الاتجاه للاهتمام بالبعد الاقتصادى للأمن نتيجة للانتقادات التى تعرض لها المفهوم التقليدى، حيث سيطرة البعدين السياسى والعسكرى عليه، ودعم من أهمية التأكيد على هذا الاتجاه الحظر النفطى عام ١٩٧٣، وأزمة النفط الأولى، مما حدا بالعديد من المنظمات ومنظمة الأمم المتحدة إلى التأكيد على أهمية البعد الاقتصادى، وزاد من أهميته ظهور ظاهرة العولمة بتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى حتمية صياغة المفهوم وتوسيعه ليصبح البعد الاقتصادى أحد أهم أبعاده الأساسية، لذلك اتجه العديد من الكتاب والباحثين إلى تناول المفهوم من الزاوية الاقتصادية والتأكيد على أهميتها، وأهمية ربط المفهوم بالتنمية، حيث نجد نمو الاتجاه الذى يؤكد على أهمية العلاقة بين القدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية، حيث أن الأمن القومى يقتضى قدرات عسكرية تمكن الدولة من ردع العدوان عليها أو رده أو مواجهة الآخرين، لكن هذه القدرات لابد لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية عند مستوى معين، وإذا غابت هذه القدرات الاقتصادية وتدهورت وهى بالطبع نتاج عملية التنمية يتهدد الأمن بل ربما يتهدد بقاء المجتمع الذى هو جوهر الأمن الوطنى . [٣]

رابعاَ: البعد الاجتماعى :

أكدت التحولات والتطورات التى شهدها العالم فى التسعينات من القرن العشرين على أهمية البعد الاجتماعى للأمن، ومدى قوة العلاقة بين البنية الاجتماعية والأمن القومى، وأضحى ذلك أكثر رسوخاً مع تفكك الاتحاد السوفيتى، حيث أن ذلك لم يكن نتيجة لمواجهة عسكرية أو تآكل وانهيار فى القوة العسكرية للدولة السوفيتية، ولكن بتأثير الخلل الاجتماعى والتحول القيمى للقيم والانهيار الاقتصادى، لذلك اتجه الكثير من الباحثين إلى طرح مفهوم جديد للأمن يبرز مدى أهمية العلاقة بين الأمن والبعد الاجتماعى، فيعرف لنا أحد الباحثين الأمن فى ظل تلك العلاقة السابقة بأنه "أمن الحياة" فإن كان فى الماضى يتم الحديث عن أمن الدول، إلا أن هذا المفهوم تغير وتحولت العديد من السياسات والبرامج للدول من أمن الدولة إلى رؤية

---

[١] رجائى سلامة الجرابعى،الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومى العربى فى منطقة الشرق الأوسط(٢٠١١-١٩٧٩)،رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ص ٢٤- ٢٥

[٢] المرجع السابق، ص ٢٥

[٣] عائشة محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ٤٠- ٤١

أكثر عمقاً وشمولاً وهى أمن البشر. [١] حيث أصبحت الجبهة الداخلية هى الأمر الحاسم بصدد أى تدخلات خارجية، وأصبحت الجماهير العادية تؤثر بشكل مباشر، ليس فقط على السياسة الداخلية، بل على السياسة الخارجية للدول، لهذا فإن امكانيات الدعاية والحرب النفسية للتأثير على هذه الجماهير ممكنة وتقود إلى نتائج وخيمة، كذلك الدولة التى تتقاسمها طوائف متصارعة، يمكن استغلال هذا الوضع بسهولة. [٢]

وتقاس القدرة الاجتماعية للدولة على حماية أمنها القومى من خلال عدة مؤشرات :

أ- القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن ومدى الاشباع .

ب- القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية أو تقليل التفاوت الاجتماعى .

ج- مدى تلبية النظام لحقوق الإنسان، ودرجة تشجيع الابداع والابتكار .

د- القدرة على تحقيق الانضباط السلوكى الحكومى والشعبى .

هـ- درجة الانتماء والتضامن الاجتماعى، ودرجة الترابط والتفكك الاجتماعى .

و- الجماعات المرتبطة بمصالح أجنبية غير وطنية ومدى قوتها ونفوذها . [٣]

كذلك يلعب التعليم دور أساسياً فى حماية الأمن، فهو المسئول عن إحداث التنمية فى كافة المجالات، كما إنه يشكل الإطار الذى يتم من خلاله تنمية قيم المواطنة والانتماء لدى النشء، وتحصينهم ضد التحديات الخارجية التى أفرزتها العولمة وثورة التكنولوجيا، إضافةً إلى أنه يمكن أن يكون مصدر تهديد لأمن الدولة، ذلك فى حالة انتشار التعليم الأجنبى، وممارسة الدول الأجنبية الضغوط على الحكومات الوطنية من خلال برامج المعونات والمنح من أجل إصلاح سياساتها التعليمة .

خامساً: البعد الثقافى :

تزايد الاهتمام بالبعد الثقافى فى حماية الأمن نتيجة للتحديات التى فرضتها ظاهرة العولمة من ناحية، ووقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من ناحية أخرى، حيث تصاعد وزن البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، كذلك ربطت الولايات المتحدة بين أمنها القومى وإصلاح المنظومة الثقافية فى المنطقة العربية من خلال طرح مبادرات الإصلاح الثقافى فى المنطقة، وما مثله ذلك من اختراق للأمن الثقافى المصرى والعربى، لذلك أصبح البعد الثقافى يمثل بعداً مهماً من أبعاد الأمن، فهو يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على التقاليد والقيم، ويعزز انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، كما أنه يوسع قاعدة الشعور بالحرية، إضافةً إلى أهميته البالغة في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعولمة وصراع الحضارات، إذا أخذ بالمفهوم الشامل متضمنا الفكر والثقافة والتعليم، فالأمن يعني "تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه . [٤]

المحور الثالث: التحديات الداخلية والخارجية للأمن القومى المصرى:

واجهت مصر العديد من التحديات الداخلية والخارجية لأمنها القومى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بوجه عام، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر على وجه الخصوص، إضافةً إلى أن هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمى الجديد فرض على مصر ودول المنطقة العديد من التحديات الداخلية والخارجية، حيث تأكل مبدأ السيادة الوطنية فى ظل التدخل الأمريكى فى

---

[١] المرجع السابق، ص ٤٤

[٢] محمود محمد محمود خليل، مرجع سابق، ص ٥١

[٣] د. عبد العزيز صويغ، الأمن القومى العربى رؤية مستقبلية، (القاهرة: أوراق للنشر والابحاث، ١٩٩١)، ص ٢٤

[٤] عبد المعطي ذكي إبراهيم، الأمن القومى فى مرحلة التحول الديمقراطى، ٢٠١٣/٣/١٣، متاح على الرابط التالى:
http://www.alamatonline.net/13.php ? id=39359

الشئون الداخلية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب، فضلاً عن ظهور صراع الحضارات وإحلال الخطر الأخضر مكان الخطر الشيوعى، وفيما يلى عرض لأهم تلك التحديات :

أولاً: التحديات الداخلية :

تمثل البيئة الداخلية الإطار، والمحددات، التى تشكل سياسة مصر الداخلية، وبالتالى سياستها الخارجية كما تشكل أيضا الإطار والمحددات، التى يتم من خلالها مواجهة التحديات، وتواجه مصر فى هذه البيئة العديد من التحديات التى قد تعوق العمل الوطنى المصرى ويعتبر تحدى التنمية أول التحديات التى تواجهها مصر، والذى قد يأخذ أبعاداً عميقةً نظراً لما له من آفاق اجتماعية وثقافية وعسكرية بالإضافة إلى تلك الاقتصادية ونظرا لأن الاقتصاد والسياسة لا ينفصلان، فإن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن التنمية السياسية، وكلاهما لا ينفصل عن التنمية الاجتماعية والثقافية، وأيضا العسكرية ويؤثر كل ذلك على الاستقرار السياسى الذى يعتبر ضرورة هامة لتأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحول الديمقراطى الذى يعتبر التحدى الآخر الذى تواجهه مصر . [١]

وفيما يلى عرض لأهم تلك التحديات :

١- التحديات السياسية :

يقصد بالتحديات السياسية الداخلية لمصر الصور المختلفة للتهديد التى تتعرض لها الدولة المصرية عالميا وإقليميا ومحليا وتنعكس التهديدات السياسية ذات البعد العالمى فى مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى . أو المشكلة الفلسطينية، مما يشكل تهديدا حقيقيا لمصر حيث يسير التوازن الاستراتيجى لصالح إسرائيل عسكريا وقد يقود هذا الوضع غير المتوازن إسرائيل إلى تبنى سياسة عدوانية تجاه دول المنطقة تنعكس على ضرورة تقوية القوات المسلحة المصرية بما فى ذلك مردوداته السياسية والاقتصادية داخليا كما تنعكس التهديدات السياسية ذات البعد العالمى أيضا على محدودية الدور الريادى المصرى فى التجمعات الإقليمية والدولية حيث تمخض الوضع السياسى الدولى عن ارتباط مصر بفلك الغرب وسياسته الاقتصادية وبالتالى السياسية وقد ترتب على ذلك محدودية حرية استقلال القرار الوطنى فى النظام العالمى، والذى يتضح من خلال مؤشرات هامة تأتى على رأسها الديون الخارجية وفوائدها، وكذا نسبة المستورد من الخارج، وهو ما يشير فى مجمله إلى مدى القيود الملقاة على عاتق صانع القرار المصرى إزاء النظام العالمى، وخاصة الدول الغربية التى تشكل ضغوطا على حرية القرار المصرى، هذا بخلاف الديون العسكرية ومن ثم يتضح مدى فقدان مصر الحرية لاستقلال قرارها الوطنى فى النظام العالمى، مما يعنى فقدانها التأثير فى هيكل النظام العالمى وقراراته، وتنعكس التهديدات السياسية ذات البعد المحلى كذلك فى ضعف المؤسسات السياسية مما يؤثر على الفاعلية الداخلية، وقدرة البيروقراطية المصرية على القيام بالوظائف المنوطة بها وتنفيذ السياسة الداخلية للدولة، كما تنعكس أيضا على زعزعة الاستقرار السياسى وضعف المشاركة السياسية، والأثر الأخير للتهديدات السياسية ذات البعد المحلى هو التهديد بإضعاف الوحدة الوطنية، التى تمثل شرطاً لا غنى عنه لقوة المجتمع والدولة ومواجهة التحديات والتهديدات الخارجية . [٢]

٢- التحديات الاقتصادية :

يحاصر الاقتصاد المصري بالعديد من التحديات التي تعوق حركته للنمو، ولهذا الحصار مصادره وأسبابه الداخلية والخارجية وفي مقدمتها: مظاهر التوتر والاحتقان المجتمعي، وتغذية الانقسامات علي أسس دينية او مذهبية او طائفية، وضعف

---

[١] لواء/ أحمد عبد الحليم، تحديات الأمن القومى المصرى فى التسعينات،الأهرام ، ١٩٩٣/٤/١ ، نسخة الكترونية .

[٢] المرجع السابق .

الاستقرار الداخلي فضلا عن اختلال الامن المائي، واختلال الامن الغذائي، واختلال أمن الطاقة، وتزايد مؤشرات البطالة والتضخم والدين العام واتساع دائرة الفقر والحرمان، بل زيادة حدته، انكماش الاستثمارات، وتراجع النمو والتحدي العلمي والتقني في ظل غياب منظومة لنقل وتوظيف المعرفة لرفع القدرة الذاتية للدولة وبالذات الاقتصادية والتقنية . ولا شك أن العوامل السابقة في تضافرها تلقي بظلالها علي الأمن القومي المصري، مما يهدده ويضر به حاضرا ومستقبلا. ويمكن أن نحدد أهم هذه الاخطار التي تمثل تهديدا مباشرا وقويا للأمن القومي المصري في منظوره الاقتصادي فيما يلى :

- اختلال الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة .
- البطالة واختلال سوق العمل .
- زيادة حدة الفقر، وانتشار العشوائيات .
- وطأة الدين العام، بما يتضمنه من أعباء متزايدة . [١]

٣- تحدى التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية :

بالرغم من الثروات البشرية والمادية التى تتمتع بها مصر إلا أن الحكومات المصرية أخفقت فى تحقيق حلم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية حيث ما تزال قطاعات واسعة من الشعب تعانى من الأمية والبطالة وتدنى مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق فى اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشى الفساد بشكل واسع واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسى والاجتماعى وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع. وكان الشباب وخاصةً المتعلم منهم أكثر من تضرروا من سوء الأداء الاقتصادى حيث ارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير فى أوساط هذه الفئة. وفى العقود الأخيرة ومع اتجاه الدولة إلى تبنى سياسات التحرير الاقتصادى شهدت مصر تراجعاً ملحوظاً فى دور القطاع العام وتصاعد دور القطاع الخاص وتراجع دور النشاط الإنتاجى وتصاعد النشاط الريعى والاستهلاكى كما تراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة مما أثر بالسلب على قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة وقد أدى التوجه الجديد للدولة إلى اختلال العقد الاجتماعى بين المجتمع والدولة، والذى كان يمثل الركيزة الأساسية لاستقرار النظام الحاكم، وقد نتج عن هذا الجمع بين الإقصاء السياسى والاقتصادى تصاعد المطالب بالإصلاح السياسى وتحقيق العدل الاجتماعى وتزايد حركات الاحتجاج [٢]

ثانياً: التحديات الخارجية :

واجهت مصر والدول العربية العديد من التحديات الداخلية والخارجية لأمنها القومى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، إضافةً إلى هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمى الجديد، وهو ما أدى إلى خلق العديد من التحديات أمام مصر والدول العربية، حيث تراجع العلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة والدول المعتدلة والتى من بينها مصر، وتآكل مبدأ السيادة الوطنية فى ظل التدخل الأمريكى فى المنطقة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب من ناحية أخرى، فضلاً عن ظهور صراع الحضارات وإحلال الخطر الأخضر مكان الخطر الشيوعى . ولتوضيح أهم التحديات الخارجية للأمن القومى المصرى والتى تتمثل فى (دول الجوار الجغرافى- إسرائيل- السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية...إلخ) سوف تتناول الباحثة النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن القومى المصرى بشىء من التفصيل نظراً لأهميته لموضوع الدراسة .

---

[١] سعيد عبد الخالق، الأمن القومي المصري من منظور اقتصادي، الأهرام، نسخة الكترونية، متاح على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1072677&eid=409

[٢] التحديات التى تواجه الدولة العربية فى القرن الواحد والعشرين، التقرير الاستراتيجى العربى، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠)، ص ص ١٥٥- ١٥٦

١- النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن القومى المصرى :

يرتبط تحديد مفهوم الأمن القومى المصرى وتحديد عناصره وأولوياته بالتطور العام الذى تخضع له المنطقة العربية، وبالظروف التاريخية التى تمر بها، فضلاً عن التطورات الدولية المعاصرة والتى تتمثل فى مجمل التغيرات التى طرأت على المشهد الدولى منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضى، والتى شهدت تحولات عميقة، تمثلت فى سقوط جدار برلين، وانتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة قطباً واحداً على رأس النظام العالمى الجديد. هذا فضلاً عن سيادة مفهوم العولمة وما تضمنته من اهتزاز مفهوم السيادة، إذ من المحتمل أن يتم تهديد دولة عربية، أو حتى الاعتداء عليها، تحت مسوغ حق التدخل الإنسان، أو باسم الشرعية الدولية، دون أن تستطيع البلدان العربية فعل أى شىء لنجدتها فى إطار تطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك، التى ستتعارض حينئذ مع نصوص الشرعية الدولية، ومقتضيات الإرادة العالمية، التى هى إرادة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . [١]

ومن أبرز مظاهر تهديد الأمن القومى المصرى،التى صاحبت ظهورالنظام العالمى الجديد ما يلى:

١- بروز مفهوم صراع الحضارات لـ" هنتنجتون"، والذى يشير إلى أن الصراع قد أضحى حتماً بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية، وذلك بعد زوال العدو الاستراتيجى السابق للغرب .

٢- صعود اليمين الأمريكى المتصهين، وتنامى نفوذه على كافة الأجهزة الحيوية للمجتمع الأمريكى .

٣- قيام تحالفات أمنية وعسكرية بين بعض دول المنطقة برعاية الدول الكبرى. قد تهدد مثل هذه التحالفات الأمن القومى العربى (الاتفاق العسكرى بين تركيا وإسرائيل فى فبراير عام ١٩٩٦) .

٤- استمرار الصراع العربى الإسرائيلى، وما يمثله من تهديد فى ظل امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، وحرمان العرب منها، نزولاً على مقتضى إرادة دولية تتسم بازدواج المعايير. [٢]

إضافةً إلى العوامل السابقة التى صاحبت النظام العالمى الجديد، ومثلت العديد من التهديدات للأمن القومى المصرى والعربى، أعطت الولايات المتحدة لنفسها حقوقاً تمارسها فى المنطقة العربية وفى أى مكان فى العالم دون أن يسمح لأحد بالسؤال عن أسسها ومصادرها ومنها :

١- حق أخلاقى على البشرية كلها فالولايات المتحدة تعتبر نفسها حكماً ومرجعاً فى حقوق الإنسان، حيث تصدر وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً كل سنة تقيم فيه دول العالم حول نجاحها أو إخفاقها فى احترام حقوق الإنسان .

٢- حق تكييف وتطبيق القانون الدولى وحماية الشرعية الدولية من منظور أمريكى مستخدمة فى ذلك كل أنواع الأسلحة: الحرب النفسية، الحرب التدميرية، الإعلام... الخ .

٣- حق إعطاء صك البراءة أو توجيه تهمة الإرهاب لمن تشاء بما يتفق مع موقفه من المصالح الأمريكية والسياسة الأمريكية.

٤- حق التدخل الإنسانى فى أى بلد من بلدان العالم بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان .

٥- حق الإشراف على الأداء الاقتصادى العالمى وفقاً لقواعد السوق من المنظور الأمريكى .

٦- حق السيطرة على أية مناطق تعتبرها الولايات مناطق حيوية لها بجميع الوسائل حتى القوى العسكرية كما حدث فى بنما وغرنادا والشرق الأوسط... إلخ . [٣]

---

[١] د. مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومى العربى، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٩)، ص ١٢٨

[٢] المرجع السابق، ص ١٢٩

[٣] د. غسان بدر الدين، مرجع سابق، ص ١٠٣

خلفت السياسات السابقة التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات أمام الأمن القومى المصرى على المستويين الداخلى والخارجى، فعلى المستوى الداخلى ضاعفت مصر من سياساتها الأمنية لمحاربة الإرهاب، أما على الصعيد الخارجى فتعرضت مصر للعديد من الضغوط والتدخلات فى شئونها الداخلية بدعوى الإصلاح ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان .

٢- أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها على الأمن القومى المصرى :

كانت أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ نقطة فارقة فى اتجاه تعزيز الهيمنة الأمريكية إذ اعتبرت الولايات المتحدة نفسها فى حرب ضد الإرهاب، وأن هذا الإرهاب ليس له مكان معين، وأن هذه الحرب ساحتها العالم كله، ومن ثم أعطت لنفسها حق التدخل المباشر دون الحاجة إلى الرجوع إلى الأمم المتحدة أو مشاورة الآخرين. ولما كان ظاهر العرض الأمريكى أن منفذى أحداث ١١سبتمبر عناصر عربية وإسلامية، فقد كان من مظاهر هذا التدخل ما أعطته الولايات المتحدة لنفسها من حق ملاحقة العناصر العربية فى أى مكان فى العالم والقبض عليهم واحتجازهم دون أن يكون لسلطات بلادهم حق الاعتراض وبما يمثله ذلك من تجاوز على حقوق السيادة للدول العربية. كما شمل التدخل الأمريكى أيضا توجيه مصر والحكومات العربية نحو إجراء تعديلات فى المناهج التعليمية، وفى مضمون الرسالة الإعلامية المكتوبة والمسموعة والإعلامية فى اتجاه التركيز على ثقافة المقاومة أو الثقافة الجهادية وتقليل العداء للغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وفى هذا التدخل الأمريكى تدخل فى صميم الشئون الداخلية لمصر والدول العربية وانتقاص من سيادتها. وتدخل الولايات المتحدة يصدر بقرار فردى من قبل الولايات المتحدة تنفرد الولايات المتحدة بتفسيره وتفعيله وقتما تشاء، خاصةً بعد أن أصبحت مصر ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة، وقد لجأت الولايات المتحدة لتوظيف الناتو ليكون أحد آلياتها فى هذا التدخل، فتغير دور الناتو اعتباراً من ١٩٩٩ من الدفاع عن أراضى دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها أى الهجوم والمبادأة بالعمل ضد أى أخطارتهدد هذه المصالح فى أى مكان .

وفى سبيل تعزيز الهيمنة الأمريكية كانت الولايات المتحدة لجأت إلى التواجد بنفسها فى منطقة الخليج العربى بمناسبة حرب الخليج الثانية، ثم لجأت بعد ١١سبتمبر إلى تعزيز التواجد العسكرى فى مناطق استراتيجية فى العالم، وقد اتسم التدخل الأمريكى فى المنطقة العربية بتجاهل القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، وبرضوخ مجلس الأمن الواضح لمنطوق الإرادة الأمريكية وبتهميش القوى الكبرى . [١]

أضافت السياسات السابقة التى انتهجتها الولايات المتحدة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تهديدات مستجدة تضاف إلى ما هو قائم من تهديدات داخلية وإقليمية للأمن القومى المصرى والعربى ومن أهم هذه التدعيات الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يلى :

أ- شرعت الولايات المتحدة لنفسها حق التدخل فى الشئون الداخلية لمصر و الدول العربية بحجة محاربة الإرهاب، حيث أعلنت أن حربها ضد الإرهاب تشمل كل مكان فى العالم، كما أعطت لنفسها حق الملاحقة والمطاردة، وهى بذلك تتجاوز السلطات الداخلية وتلغيها .

ب- دخول الولايات المتحدة فى مكونات الأمة العربية سعياً منها إلى تنحية مكونات وإعلاء أخرى وفق تفسيرها هى، ويرتبط بذلك ضلوعها فى التدخل فى برامج التنشئة والتعليم .

---

[١] مدحت أيوب، الأمن العربى فى عالم متغير، فى مدحت أيوب : الأمن القومى العربى فى عالم متغير بعد أحداث ١١سبتمبر- أيلول ٢٠٠١ ، (القاهرة : مكتبة مدبولى، يناير ٢٠٠٣)، ص ص ٣٩- ٤٠

ج – تمكين المشروع الأمريكى، فقد تبنت الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١الأجندة الإسرائيلية بالكامل فى أن إسرائيل تقف معها فى نفس الخندق المضاد للإرهاب، فقد التزامت الإدارة الأمريكية فى عهودها المتعاقبة بسياسة دعم الكيان الإسرائيلى مادياً ومعنوياً .

هـ – تآكل قضية الديمقراطية، فلا صوت يعلو على صوت مقاومة الإرهاب .

و – تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية رغم محدودية هذه الاستثمارات .

ز– خسائر قطاع السياحة والطيران،حيث تعرضت مصر للتأثر الشديد بسبب النقص فى تدفق السياح ومن ثم نقص تشغيل المرافق السياحية وتعميق العجز فى ميزان المدفوعات .

ح– تراجع أداء البورصات العربية، فبسبب الأحداث الأمريكية تراجع مؤشر أسعار الأسهم المصرية من ٦٤٧١نقطة إلى ٥١٦٣,٦ نقطة بنسبة انخفاض قدرها ٢٠,٢%. [١]

٣– مبادرات الإصلاح الغربية للإصلاح فى الشرق الأوسط:

تعكس مبادرات الإصلاح المطروحة على دول المنطقة العربية العديد من الانعكاسات السلبية تجاه الأمن القومى المصرى بمختلف أبعاده وفقاً لمعايير تطبيق الالتزامات التى حددتها . ذلك كما يلى :

على الصعيد السياسى والاجتماعى :

تؤثر مبادرات الإصلاح الغربية بالسلب على دور ومكانة الدولة– داخل دوائر اهتمام الأمن القومى خاصة (العربية / الإفريقية) – ارتباطا بالحقائق الآتية :

أ – توظيف مطالب الإصلاح وبرامج المنح والمساعدات – كأحد أوراق الضغط على دول الشرق الأوسط لتقديم تنازلات تجاه القضية القومية (القضية الفلسطنية– وقف الضغط المصرى لنزع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية خاصةً السلاح النووى) .

ب – تأسيس نظام للأمن والتعاون فى المنطقة العربية – وفقاً لمبادئ وشروط جديدة تتجاوز التنظيم العربى (الجامعة العربية) ويسمح بتغيير مراكز الثقل المؤثرة فى تفاعلات القوى لصالح الأطراف غير العربية خاصةً إسرائيل .

ج– فرض قواعد جديدة فى تسوية القضايا المؤثرة على مستقبل الأمن والتوازن الإستراتيجى بين دول المنطقة– وتداعياتها السلبية على شروط تحقيق المصالح الوطنية لصالح الأطراف غير العربية خاصةً إسرائيل وشرق أفريقيا فى قضايا (التوازن العسكرى– المياه) .

د – فرض تسوية للقضايا العربية– لا تتوافق وشروط تحقيق الأمن القومى المصرى والعربى فى ضوء تراجع الاهتمام بتسوية الأزمات بالطرق السلمية والدبلوماسية والإعتماد على التدخل العسكرى مع تجاهل الأسباب الحقيقية لنمو ظاهرة الإرهاب والتطرف (تجاهل أبعادها الاقتصادية وسياسة المعايير المزدوجة فى تسوية قضايا الشرق الأوسط) .

هـ – زيادة التدخل فى الشئون الداخلية للدولة تحت مطالب الإصلاح والتنمية على النحو الآتى:

١– الدعوة لإصدار قوانين لإصلاح النظام السياسى بالدول– لا تتوافق وخصوصية القيم والثقافة المصرية والحساسية الدينية واحتياجات تحقيق التوازن بين التدرج فى الإصلاح وبين الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى والأمنى إلى جانب الرفض الشعبى لفرض الإصلاح من الخارج .

[١] المرجع السابق، ص ص ٣٩– ٤١

٢- تمديد الوفاق الوطنى والاستقرار الداخلى بالاعتماد على مؤسسات المجتمع المدنى والدعوة لتوسيع دورها فى مجالات (المرأة- حماية الأقليات- التطبيق الديمقراطى) بما يسهم فى توفير ذرائع يمكن استثمارها فى ممارسة مزيد من الضغوط على مراكز صنع واتخاذ القرار بالدولة.

٣- استثمار مطالب توسيع التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب بما يتجاوز مفاهيم السيادة الوطنية بزيادة أنشطة الاستخبارات الغربية على الأراضى المصرية بهدف تأمين مصالحها ومطاردة العناصر المشتبه بها إلى جانب الرقابة على الصادرات والواردات ومؤسسات البحث العلمى . [١]

- على الصعيد الاقتصادى :

- مصاعب التكيف مع مطالب مؤسسات الاقتصاد الدولى- والحفاظ على البعد الاجتماعى فى خطط الإصلاح ... فى ضوء محدودية الدخل القومى مقارنة بتزايد النمو السكانى .

- التداعيات الاقتصادية والأمنية للإسراع بخطط الخصخصة- لمؤسسات قطاع الأعمال العام دون مراعاة البعد الاجتماعى وتوفير التكلفة اللازمة لعملية التحول .

- زيادة تحكم القوى الدولية فى انتقال التكنولوجيا الحديثة- وتداعياته السلبية على تحقيق أهداف خطط تحديث البنية الصناعية بالدولة والقدرة التنافسية لزيادة الصادرات بما يسهم فى زيادة الدور الاقتصادى لقوى إقليمية غير عربية على حساب الدور المصرى .

- صعوبة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية- إرتباطاً بطرح المبادرات وبرامج المنح والمساعدات والاستثمارات المشروطة (الربط بين دعم مبادرات التعاون الاقتصادى وتقديم المساعدات بمدى تجاوب دول المنطقة مع مطالب التغيير وفقاً للمعايير السياسية والاقتصادية والثقافة الغربية- سيطرة الولايات المتحدة والدول الكبرى على مؤسسات قيادة النظام الاقتصادى والتجمعات والشركات والبنوك متعددة الجنسيات) .

- على الصعيد الأمنى :

- زيادة مساحة اختراق المجتمع فى ضوء تزايد أنشطة أجهزة الاستخبارات لتوفير أدوات ووسائل تحقيق أهدافها (توسيع قاعدة التعامل مع مؤسسات الحكومة وقطاعات الاستثمار الخاص- المساهمة فى تطوير الإعلام والتعليم والرقابة الوطنية على الواردات والصادرات)

- تزايد المطالب الأمريكية للتعاون تحت إدعاءات محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بما يتجاوز مفاهيم السيادة الوطنية وتوفير الذرائع للتدخل لفرض رؤيتها على المنطقة .

- توفير فرص لاتساع نشاط عمل الإرهاب بدول المنطقة ومحاولتها تنفيذ عمليات تستهدف الاضرار بالمصالح الوطنية أو الغربية فى ظل تنامى حالة الاستياء من سياسة المعايير المزدوجة والحساسية الخاصة بالنواحى الدينية لدى شعوب المنطقة من التدخل الأجنبى . [٢]

- على الصعيد العسكرى :

- توفير فرص زيادة تعرض العمق الاستراتيجى للدولة لمزيد من المخاطر فى ضوء زيادة التواجد العسكرى الأجنبى بالمنطقة إلى جانب محطات الاستطلاع العسكرى الأمريكى .

---

[١] مدحت عواد الشريف، مرجع سابق، ص ص ١٦٨- ١٩٦

[٢] المرجع السابق، ص ص١٧٠- ١٧٢

– زيادة مطالب التعاون العسكرى من حلف الناتو– إرتباطاً بتوليه الشق الأمنى والعسكرى بالمنطقة كأحد آليات تطبيق مبادرة "أسطنبول للتعاون" .

– تزايد التحديات التى تفرضها مطالب مواكبة اتجاهات التطوير للقوات المسلحة– وفقاً لأهدافها فى حماية وتأمين المصالح القومية إلى جانب الدعوة لزيادة دورها فى محاربة الإرهاب .

– زيادة مطالب التعاون العسكرى الأمريكى– التى قد تتعارض مع شروط تحقيق المصالح الأمنية المصرية (المحاولات الأمريكية لاستقطاب الدول العربية للمشاركة فى العمليات العسكرية فى العراق وأفغانستان) .

– تزايد اختلال توازن القوى العسكرية لصالح الأطراف غير العربية خاصةً إسرائيل– فى ضوء التزام مختلف القوى الدولية بالحفاظ على التفوق النوعى العسكرى الإسرائيلى . [١]

[١] المرجع السابق، ص ص١٧٢– ١٧٣

المبحث الثانى

مبادرات الإصلاح التعليمى والأمن القومى المصرى

ساد لفترة طويلة فى آدبيات العلوم السياسية سيطرة البعد العسكرى على مفهوم الأمن القومى، إلا أن هذا المفهوم تعرض للعديد من التغيرات والانتقادات نظراً للتطورات السريعة والمتلاحقة التى شهدها العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين ومع بداية القرن الحادى والعشرين، حيث نجد إعلاءاً لمفهوم الأمن البشرى والذى يركز على أمن المواطنين كمحور أساسى فى تحقيق الأمن القومى، وليس أمن الدول كما كان سائداً من قبل، كما مثل التعليم بعداً أساسياً من ابعاد الأمن القومى فى ظل مفهوم الأمن البشرى، لذلك نجد أن قضية الإصلاح التعليمى حظيت بجانب كبير من الاهتمام لدى القيادات السياسية فى مصر والدول العربية والتأكيد على أن التعليم قضية أمن قومى وهو قاطرة التقدم التنمية، وذلك لمواجهة متطلبات التنمية الداخلية فى كافة المجالات من ناحية، والتغلب على التحديات الخارجية التى طرحتها ظاهرتى العولمة وثورة التكنولوجيا من ناحية أخرى، إضافةً إلى تحديات النظام العالمى الجديد حيث جعل من قضية الإصلاح التعليمى شأناً دولياً، وتوظيفه للعديد من المؤسسات العالمية لتقديم المنح للدول العربية وممارسة كافةً الضغوط من أجل إصلاح نظمها التعليمية تحت شعار محاربة الإرهاب، ثم طرح مبادرات الإصلاح الغربية لدول الشرق الأوسط وما يمكن أن يمثله ذلك من اختراق وتآكل لمبدأ السيادة الوطنية .

لتوضيح ما سبق سوف أقوم بتناول هذا المبحث من خلال محورين رئيسين هما :

المحور الأول: علاقة التعليم بالأمن القومى .

المحور الثانى: انعكاسات مبادرات الإصلاح وبرامج المنح التعليمية على الأمن القومى المصرى .

المحور الأول: علاقة التعليم بالأمن القومى :

فى إطار التطور الكبير الذى لحق بمفهوم الأمن القومى ، والذى أصبح يشتمل على التنمية، وتعزيز الديمقراطية، ونشر التكنولوجيا، والاهتمام بمراكز البحث العلمى، يمكن القول أن التعليم أصبح يمثل خط الدفاع الأول للأمن القومى ومحوره الأساسى بمعناه الشامل، فى الاقتصاد، والسياسة، والاستقرار الداخلى، حيث أن التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية، اختلف مفهومه، وارتفعت أهميته، فلم يعد التنافس بين القوى العظمى– صراعاً حول تملك القنابل والصواريخ والطائرات وأسلحة الحرب، بل أصبحت الحرب منافسة وصراعاً حول التعليم . إن الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم، وكل الدول التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة– فإن تقدمها دخل من باب التعليم. والدول الكبرى التى تتصارع اليوم على القمة تطور من نظم تعليمها، وتحاول أن تدرس النظم الأخرى الموجودة فى البلاد المنافسة، وعندما يحدث تقدم فى أى دولة، نجد أن الدول تتجه إلى التعليم الأساسى، وعلى سبيل المثال، فإنه عندما أطلق الاتحاد السوفيتى السابق أول قمر صناعى اتجهت أمريكا إلى التعليم الأساسى، وعندما وجدت أن اليابان تقدمت تقدماً اقتصادياً هائلاً، اتجهت أيضاً إلى التعليم الأساسى، مما سبق يتضح أهمية علاقة التعليم بالأمن، حيث أن مقومات الأمن القومى هى: السلام الاجتماعى، والديقراطية، والتنمية، والدفاع، وهو ما يمكن تصنيفه فى ثلاثة محاور :

١– المحور السياسى .

٢– المحور الاقتصادى .

٣– المحور العسكرى . [١]

[١] د. حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية،١٩٩٧) ص ص ٨٧– ٨٨

١ – المحور السياسى .

يشهد العالم الآن نقلة كبيرة في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، انتشار قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمطالبة بالإصلاح في شتى جوانبه، معاناة العالم اليوم من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وزيادة موجات التطرف والإدمان، لهذه الأسباب ولغيرها فإن مصر أصبحت تحتاج إلى سياسة تعليمية واعية، سياسة قائمة على الأسلوب العلمي ومتخذة القنوات الشرعية والأساليب الديمقراطية أساساً لها في كل مرحلة، وتعبر بصدق عن المتطلبات والاحتياجات الداخلية لإحداث التنمية البشرية، وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات العالمية التي تتعرض لها. فإذا تعلم الطالب تعليما جيدا قائما على التربية التي تنمي ملكة القدرة على التحليل والنقاش والفهم، والإبداع وقبول الآخر والتعايش معه، وإبداء الرأي، هذا الطالب سيكون لديه أساسيات الديمقراطية والقدرة على تحمل المسؤلية الفردية والاجتماعية، وقادرا على تحقيق السلام الاجتماعي في الوطن . [١]

٢ – المحور الاقتصادى .

يعتبر مؤشر انتاجية الفرد هو أحد مؤشرات قياس تقدم الدول أو تخلفها، فالفارق الأساسى بين أكثر الدول تقدماً فى العالم وأكثرها تخلفاً، هو إنتاجية الإنسان الفرد . وهذه الإنتاجية، لا تتحدد عشوائياً، بل هى نتيجة منطقية وعلمية لمقدار الرعاية المتكاملة التى تقدم للأطفال، ثم الشباب، والتى تثقل قدرات الإنسان وتمده بالمهارات، وتقدم له عدداً معيناً من الخبرات والقدرات التى يتحدد بها موقعه من الإنتاج، وقدرته على المساهمة فيه، وهذه الرعاية المتكاملة يقع التعليم منها موقع القلب من الجسد. ومن ثم، فإن التقدم الاقتصادى يثأثر بنوع التعليم وجودته، كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذى حصل عليه ونوعيته، ومقدار ما يتوفر له من الخبرات الأساسية والقدرات، وبهذا يصبح لدى الفرد قدرة مميزة وإنتاجية مرتفعة، تحدد موقع الدولة على الخريطة العالمية، لذا فإن تقدم أى دولة يتوقف على قيمة المعارف فيها . [٢]

٣– المحور العسكرى .

يؤمن العالم اليوم بأن العلم والمعرفة هما سلاح المستقبل، وأنه كلما ارتفع مستوى العلم والمعرفة لدى الدول كلما زادتها قوة. ففي ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وحرب المعلومات، فإن الحروب لم تعد هي تلك الحروب التقليدية التي تدور في ميادين القتال، إنما هي حروب العلم في عقول البشر، وبالتالي سيصبح التفوق العسكري هو نتاج تعليمي، خاصة وأن العالم يتحدث اليوم عن تطور أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والنووية والكيميائية وهذه الأسلحة ليست سوى نتاج التقدم العلمي والمعرفي الهائل، ولاتستطيع مصر والعالم العربي أن يعيشوا بمعزل عن هذا التقدم الهائل دون أن يساهموا فيه مفيدا ومستفيدا .

المحور الثانى: انعكاسات اتفاقيات وبرامج المنح التعليمية على الأمن القومى المصرى:

١ – اتفاقية كامب ديفيد وبداية تعديل المناهج :

تعد اتفاقية ٨ مايو ١٩٨٠ أول اتفاقية من اتفاقيات التطبيع التسع، يتم توقيعها فى مصر، ومما يعكس حجم الاهتمام الاسرائيلى بهذه الاتفاقية ورغبتهم فى اكسابها ثقلاً أكبر، اشتراطهم أن يتم التصديق عليها من قبل الهيئة التشريعة المصرية حتى تصبح نافذة المفعول .

---

[١] أحمد السيد، مستقبل التعليم فى مصر، ٢٠١٣/٥/١٠، جمعية بحوث المستقبلية المصرية العربية، متاح على الرابط التالى :
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/210342

[٢] د. حسين كامل بهاء الدين، مرجع سابق، ص ص ٩١– ٩٢

ويرتكز المحور الأول لعملية الاختراق الثقافى والفكرى للاتفاقية على إعادة النظر فى البرامج الدراسية، وهو أخطر ما تضمنته المعاهدة المصرية الإسرائيلية من قيود على الإرادة المصرية، حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة بالتزام الحكومة المصرية "بالامتناع عن التنظيم" أو التحريض او الإشارة أو المساعدة الإشتراك فى فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو النشاط الهدام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان،وتتعهد بأن تكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة، وجاءت الإستجابة المصرية السريعة نحو مراجعة شاملة للمناهج، لتقرير ما ينبغى أن يحذف وما يضاف. وقد تركزت عملية التغيير فى أربع مواد هى اللغة العربية والتربية الوطنية والتاريخ والدين، حيث تم شطب ما يتعلق بإسرائيل واستيلائها على فلسطين فى عام ١٩٤٨ وكفاح الشعب الفلسطينى لإسترداد وطنه واعتداءات إسرائيل المتكررة على مصر وبقية أشقائها العرب، كما تم إغفال الآيات القرآنية التى تحذر من خداع اليهود ومكرهم وتلك التى تشير إلى عداوتهم الشديدة للمسلمين، كما تم استبدال اسم "فلسطين" فى الخرائط ليحل محلها إسم "إسرائيل"، أما المحور الثانى فيركز على نشر الثقافة والآداب اليهودية، بتبادل المطبوعات الثقافية التعليمية والعلمية، وتبادل الأعمال الفنية وتشجيع إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية، وذلك من خلال المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة والذى أنشىء عام ١٩٨٢، وتديره الجمعية الشرقية التابعة للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات . ثم يأتى بعد ذلك المخطط الأمريكى لتغيير مناهج التعليم العربية التى إنطلق تنفيذها فى أوائل يونيو ٢٠٠٣ بالقاهرة حيث نظمت وزارة التربية والتعليم المصرية المؤتمر العربى للتعليم بالتعاون مع منظمتى اليونيسكو واليونيسيف لتغيير المقررات التعليمية بالدول العربية وتطويعها لخدمة الأهداف الأمريكية، ذلك المؤتمر الذى نجح بكل المقاييس حسب الصحف الإمريكية والعبرية حيث حقق جميع أهدافه المرجوة . [١]

وجدير بالذكر أن الحكومة الأمريكية قامت فى ظل حكومة كارتر برفع المعونات لمصر والالتزام بزيادتها كلما زادت المعونات لإسرائيل ففى عام ١٩٧٩ كمكافأة على توقيع اتفاقية كامب ديفيد حصلت مصر على ١٠٨ مليار دولار .[٢]

٢- برامج المنح والمساعدات :

تعانى بعض الدول النامية - ومنها مصر - من مشكلة تمويل التعليم، وذلك بسبب ضعف المخصصات المالية الخاصة بالتعليم فى ميزانية الدولة، ومن هنا تأتى الحاجة للاقتراض من الخارج لسد العجز فى ميزانية الدولة والاسهام فى تطوير التعليم ورفع كفاءته. وتأتى المساعدات الخارجية على شكل مساعدات ثنائية تقدمها حكومات دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومساعدات متعددة الأطراف من منظمات دولية مثل البنك الدولى. [٣]

تمارس المؤسسات والدول السابقة العديد من الضغوط على الدول المستقبلة للمعونة لتعديل نظمها التعليمية وتضمين مناهجها قيماً تتناسب مع الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان،وتواكب التطورات العالمية الحالية وبما يتلام مع ظاهرة العولمة، وتعتبر الولايات المتحدة من أهم الدول التى تمارس تأثيراً على السياسة التعليمية فى مصر وذلك من خلال ما تقدمه هيئة المعونة الأمريكية من منح . [٤] فقد وجهت الولايات المتحدة إلى التعليم الأساسى فى مصر منحة قدرها ٨٥ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٧٥)، هدفت من خلالها إلى تحقيق هدفين هما :

---

[١] وردة حمدى، المشروع الأمريكى لإصلاح وتغيير المناهج التعليمية فى الوطن العربى، المشروع الأمريكى لإصلاح وتغيير المناهج التعليمية فى الوطن العربى، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال: ٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ص ص ٨٩- ٩٥

[٢] غادة محمد أحمد على، العلاقة بين الدعم الأجنبى للتعليم والسياسة التعليمية فى مصر(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، (سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١١)، نسخة الكترونية .

[٣] المرجع السابق .

[٤] عائشة محمد احمد، مرجع سابق، ص ص ١٦٣- ١٦٤

الهدف الأول : إن الطبيعة الانتشارية للمعونة الأمريكية تعتبر الركيزة الأساسية لسياسة جمع المعلومات التى لها وزنها الاستراتيجى فى السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام والأمن القومى الأمريكى بوجه خاص .

الهدف الثانى : إن تلك الطبيعة الانتشارية للمعونة الأمريكية تحقق هدفاً سياسياً ودعائياً واضحاً وهو تحقيق نوع من التواجد المحسوس على مستوى القرى والمراكز والمواقع الجماهيرية، وبالتالى تنمية نوع من الدعم والتأييد الشعبى الواسع لبرنامج المعونة الأمريكية فى مصر. [١]

كما تحولت المعونات الأمريكية فى العقد الأخير من القرن العشرين عن مسارها الأساسى لتوجه لدعم برامج التعليم فى المدارس التجريبية ومبادرات محو الأمية لتعليم الفتايات الريفيات. ثم تتابع بعد ذلك الاختراق الأمريكى لسياسات التعليم فى مصر من خلال (انشاء مراكز تطوير التعليم التى تضم العديد من الخبراء الأمريكيين- مشروع الكتاب الأمريكى الممول- إضافة مادة القيم والأخلاق- إدخال تعديات على المناهج— مبادرات إصلاح التعليم..الخ) وهو ما سبق تناوله بالشرح فى الفصول السابقة.

مثلت سياسة المعونات السابقة المشروطة بإجراء تعديلات فى المناهج والمقررات وفق شروط معينة تمليها الولايات المتحدة مصادر تهديد للأمن القومى المصرى، حيث أن السياسة التعليمية للدولة هى جزء من سياستها العامة لذا فإن حماية السياسة التعليمية من التأثيرات السلبية للدعم الأجنبى للتعليم هو حماية للسياسة العامة للدولة من مخاطر هذا الدعم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن السياسة التعليمية يجب أن تكون نابعة من المجتمع نفسه وتعبر عن آمال وطموحات الشعب، ورفض التدخل الأجنبى فى رسم هذه السياسة التعليمية بأى شكل. هذا فضلاً على أن سياسات المعونة استهدفت تحقيق أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية وهو ما يضر بالأمن القومى المصرى ومن أهم هذه الأهداف :

أ- تدعيم سياسة السلام ووضع إطار التعاون بين مصر والكيان الصهيونى بالإضافة إلى الدعم المالى والفنى للتطبيع .

ب- التأثير على تطوير المناهج والمواد التعليمية فى مصر، وبالتالى نقل الفكر الأمريكى، وإضعاف الهوية القومية للتعليم المصرى .

ج- دعم الصناعات الأمريكية، وتشجيع صادراتها، التخلص من الفوائض السلعية .

د- دعم وتشجيع القطاع الخاص المصرى.

هـ- المحافظة على وجهة نظر مؤيدة للاستثمار الأجنبى فى الدول المتلقية . [٢]

٣- مبادرات الاصلاح التعليمى :

بدأت الولايات المتحدة فى تدشين عدد من البرامج المشتركة بينها وبين الدول العربية فى إطار مبادرة الشرق الأوسط الكبير من أجل الإصلاح التعليمى فى المنطقة، وتدعيم أسس الثقافة الغربية فى العالم الإسلامى، وجعل هذه الأفكار والمبادئ الغربية متاحة ومتوفرة أمام أكبر عدد من طلاب هذه الدول. من ذلك برنامج المدارس الصديقة الذى يقوم على أساس تقديم خبراء تعليم أمريكان للدول العربية ويسعى هذا البرنامج إلى تقديم التعليم الأمريكى كأساس يحتذى به. كذلك برنامج المكتبة العربية الذى يدعو إلى تشجيع القراءة الحرة وترجمة أكثر من ثمانين عنوان من الكتب الأمريكية باللغة العربية . إضافةً إلى برنامج المجتمع المدنى الذى يقدم للمدارس الثانوية ويسعى كما تقرر خطة البرنامج إلى إرساء مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية والمجتمع المدنى لدى طلاب تلك المرحلة .

---

[١] دينا جلال إبراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣، رسالة ماجستير،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٧)، ص ١٠٤

[٢] غادة محمد أحمد على، مرجع سابق ذكره .

كذلك برنامج دعم تدريس اللغة الإنجليزية فى نظم التعليم العربية وبرامج تعليم الأطفال فى سن ما قبل المدرسة وغيرها .

ويلاحظ على هذه البرامج عدة ملاحظات :

١- أن هذه البرامج التى تقدمها الولايات المتحدة تغطى مراحل التعليم بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة حتى مرحلة التعليم الجامعى .

٢- أن هذه البرامج لا تركز فقط على تقديم المهارات اللازمة لتطوير التعليم وإنما تتعداه إلى نشر قيم وثقافات المجتمعات الغربية فى الدول العربية .

٣- تسعى بعض البرامج المقدمة من خلال هذه المبادرة إلى إعادة صياغة العقل الثقافى العربى من خلال استقطاب الفئة المميزة من الطلاب للتعرف على القيم والثقافة الأمريكية بحيث تصبح هذه الفئة هى القاطرة لقيادة مجتمعاتهم على أسس ثقافية جديدة، فهم الأساس الذى سيمكن للمنطقة أن تشهد تحولاً عليه. [١]

من العرض السابق لسياسات الاصلاح التعليمى فى مصر وما يمكن أن تمثله من مخاطر تهدد أمنها القومى، كان لابد على القيادات السياسية فى مصر من تبنى استراتيجيات بديلة لتطوير نظمها التعليمية تكفل حماية خصوصيتها الثقافية من ناحية، وتبع من داخل المجتمع وفقاً لاحتياجاته من ناحية أخرى، كذلك كان على هذه القيادات محاولة توفير الدعم المادى المطلوب لمشروعات دون الاعتماد على المنح والقروض المشروطة والتى تمثل اختراقاً للأمن القومى المصرى .

وفيما يلى عرض لأهم السياسات والإجراءات التي يمكن ان تلعب دورا مهماً في تحقيق الأهداف والاغراض التعليمية التي من شأنها أن تدعم الأمن القومي وتتمثل في العناصر التالية :

١-ضرورة وضع التعليم فى قمة أولويات الإنفاق الحكومى العام، وبالتالى زيادة ما يخصص له من نفقات وأن يعطى أولوية تمويلية،حيث أن التعليم هو مدخل التنمية البشرية، ومدخل أساسى لحماية الأمن القومى المصرى.

٢- البحث عن مصادر أخرى للتمويل من الجهود الذاتية ورجال الأعمال القادرين والمؤسسات والهيئات الخاصة، ذلك للخروج من دائرة الصندوق والمعونات المشروطة .

٣- استقلالية التمويل التعليمى عن الارتباطات السياسية الدولية .

٤- يجب مراعاة عدم تعارض المعونات الخارجية للتعليم مع المصالح السياسية والاقتصادية، والتخلص من الشروط التى تتعارض مع الأمن القومى المصرى .

٥- الاستفادة من المعونات الدولية غير المشروطة أو الموجهة نحو أهداف تعليمية معينة .

٦- وضع إستراتيجية لربط التعليم ببرامج التنمية على أن تكون المشاركة الوطنية أساسية فى تمويله ودعمه .

٧- إنشاء بنك عربى لتمويل التعليم يوازى البنك الدولى، وتشارك فيه جميع الدول العربية؛ وتخصص مواردها لتمويل التعليم فى الدول العربية التى تحتاج هذا التمويل . [٢]

---

[١] د. أحلام السعدى فرهود، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢

[٢] غادة على أحمد على ، مرجع سابق .

٨- التأكيد على التراث التاريخي لمصر في المناهج، وتوضيح ارتباطها بالحضارات المختلفة.

٩- إدخال مفاهيم وقيم عالمية في المناهج تتضمن التسامح والبيئة والسكان وحقوق الإنسان وحقوق العمل والمهارات الحياتية.

١٠- تحقيق الربط بين خطط التنمية واحتياجات المجتمع من القوي البشرية والتكنولوجية من ناحية والتعليم والبحث العلمي من ناحية أخري، حيث يتطلب ذلك ضرورة التوصل إلي حصر دقيق لاحتياجات مصر البشرية والتكنولوجية في مختلف التخصصات .

١١. إعادة هيكلة الجامعات والمعاهد العليا بما يناسب الاحتياجات الاقليمية، وتطوير كليات التربية وتحديث برامجها ومناهج الدراسة في مختلف الكليات الجامعية. [١]

[١] طه محمد عبد المطلب، التعليم دعامة الأمن القومي، الأهرام، أكتوبر٢٠٠٢،العدد٤٢٣١٠، السنة ٢٠٠٢،نسخة الكترونية

خلاصة الفصل السادس

من العرض السابق لتطور مفهوم الأمن القومى، وأهمية دور التعليم فى حمايته واستقراره، يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات :

أولاً : تراجع المفهوم التقليدى للأمن والذى يركز على البعد العسكرى والسياسى، وتصاعد أهمية البعد الثقافى فى حماية واستقرار الأمن القومى العربى، خاصة فى ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمى، وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ومحاولة الولايات المتحد توظيف العديد من النظريات الثقافية فى إطار إدارة سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة العربية كذريعة للتدخل فى شئونها الداخلية وبما يحقق أهدافها الإستراتيجية فى المنطقة .

ثانيا : تواجه مصر العديد من التحديات الخارجية والتى تمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومى، ويظهر ذلك بوضوح فى زيادة نسبة التدخل الأجنبى فى سياساتها التعليمية بدعوى تجفيف منابع الإرهاب وطرحها مبادرات الإصلاح الغربية الخاصة بالشرق الأوسط الجديد .

ثالثاُ : فى ظل التطورات والتغيرات العالمية التى تشهدها مصر والمنطقة العربية فى القرن الحادى والعشرين، أصبح التعليم يمثل خط الدفاع الأول لمواجهة هذه التطورات التى تهدد أمنها القومى، حيث تتعرض مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١ لموجة شديدة من موجات حروب الجيل الرابع التى تعتمد بشكل أساسى على الاختراق الثقافى من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة والإعلام والتعليم، وتوظيف ذلك بشكل منظم للعمل على زعزعة الاستقرار الداخلى وهدم مؤسسات الدولة وتحويلها إلى دولة ضعيفة وفاشلة، ذلك من خلال خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الداخلى واستمرار التظاهرات التى تؤدى إلى إنهاك مؤسسات الدولة وحدوث صدام مستمر بينها وبين فئات من أفراد الشعب .

رابعاً : أن ما يحدث فى مصر، وما نشاهده الآن على أرض الواقع من انقسامات سياسية تهدد أمنها القومى يرجع جزء كبير منه للسياسات التعليمية الخاطئة، التى لم تنمى قيم الولاء والانتماء للوطن، حيث فقدت أهم

مراحل التعليم فى مصر (التعليم الأساسى) دورها فى تدعيم قيم الانتماء والمواطنة نتيجة لما تعانيه من ازدواج وتعدد فى نظمها التعليمية ما بين تعليم عام وخاص وأزهرى وأجنبى مما أدى إلى نشأة جيل يدين بالولاء والانتماء إلى أحزاب سياسية معينة، لا للوطن الأم مصر، إضافة إلى الاختراق الخارجى الذى تعرضت له سياساتها التعليمية والمناهج تحت مسمى الدعم المادى والفنى الأجنبى تارة، مبادرات التطوير والإصلاح التعليمى تارة أخرى .

الفصل السابع

الاستراتيجيات المقترحة لتطوير النظام التعليمى فى مصر

حظيت قضية تطوير التعليم الأساسى فى مصر باهتمام كبير فى الآونة الأخيرة، حيث أنها أصبحت تمثل مدخلاً فعالاً فى حماية واستقرار الأمن القومى المصرى، كما إنها أساس التنمية فى كافة المجالات، فجميع حالات التنمية بدون تحفظ تبدأ بثورة حقيقية فى التعليم، وأن جميع الدول التى حققت تقدماً فى كافة المجالات استندت على التعليم، لذلك أعلنت القيادة السياسية فى مصر اهتمامها بقضية تطوير التعليم ورفع شعار(التعليم قضية أمن قومى– التعليم قاطرة التنمية والتقدم) إلا أن مصر فى سبيل تطوير نظامها التعليمى تواجه العديد من العقبات والتحديات التى تقف حائلاً دون ذلك، لذلك كان من الضرورى تبنى العديد من الاستراتيجيات التى تمكنها من تطوير منظومتها التعليمية لمواكبة ومسايرة التحولات العالمية والإقليمية والمحلية من ناحية، ومواجهة التحديات الداخلية من ناحية أخرى، وهذا ما سوف أتناوله فى هذا الفصل من خلال عدة مباحث هى :

المبحث الأول : أسباب تطوير التعليم فى مصر .

المبحث الثانى : توجهات السياسة التعليمية وملامح التطوير (١٩٩٠– ٢٠١٠) .

المبحث الثالث :التحديات التى تواجه تطوير التعليم فى مصر فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٠) .

المبحث الرابع : رؤية مقترحة لتفعيل سياسات تطوير التعليم فى مصر .

المبحث الأول

أسباب تطوير التعليم فى مصر

تصاعدت فى الفترة الأخيرة الحوارات حول تطوير المؤسسة التعليمية فى مصر، وهى الحوارات التى يتداخل فيها ما هو وطنى بما هو دولى، وما هو سياسى (الإصلاح السياسى، التنشئة السياسية والتربية على الديمقراطية) بما هو اقتصادى واجتماعى (التغيرات الاقتصادية، تلبية احتياجات سوق العمل ومشكلة البطالة، بناء قاعدة علمية تبنى مرتكزات حقيقية للتنمية، اللحاق بالتطورات الاقتصادية العالمية والدخول فى إنتاج المعرفة). ورغم اشتباك العديد من الاقتراحات والأفكار، والتى تعبر عن تيارات فكرية وسياسية متنوعة حول قضية تطوير المؤسسة التعليمية هى مفتاح أى مشروع حقيقى للنهضة، وبداية إنقاذ المجتمع المصرى من مشاكله المتراكمة، إلا أن إحداث هذا التغيير مرهون بمدى القدرة على استعادة المؤسسة التعليمية لدورها التربوى، خاصةً أن الواقع يشير إلى أن نظامنا التعليمى يعيد إنتاج ثقافة سياسية ذات طابع استبدادي، وهو ما يعكسه بشكل واضح بنيته الهرمية شديدة المركزية التى تقوم على مبدأ الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة، بداية من المدرسة ولصالح القوى البيروقراطية الأعلى، ذلك من خلال آليات واضحة ومحددة هى :

١- المقررات والكتب الدراسية وما تحمله من تناول سطحى لقضيتى المواطنة والمشاركة وما يرتبط بهما من حقوق وواجبات تستند إلى قيم الحرية والمساواة والعدالة .

٢- غياب الأنشطة المدرسية التى تسمح للتلاميذ بالممارسة العملية للسلوكيات التى تعكس القيم الديمقراطية، وتدرب الطلاب على آلياتها وأدواتها .

٣- نمط العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة خاصةً العلاقة بين المدرس والطالب والتى تقوم على السلطة الأحادية باعتبار المعلم محور كافة أعمال الفصل، بجانب تأثير ثقافته السياسية وما يحمله من قيم على تشكيل اتجاهات الطلبة.[١]

إضافة إلى ما سبق يوجد العديد من الأسباب التى تفرض على المنظومة التعليمية فى مصر ضرورة تطويرها وتحديثها لمواجهة التحديات التى تواجهها، والتى من أهمها:

أولاً: فساد التعليم يؤدى إلى صناعة دول فاشلة:

منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الدول الفاشلة المشكلة الأكثر أهمية فى النظام العالمى الجديد، لأن هذه الدول ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتهاجم جيرانها، وتدفع بموجات كثيفة من الهجرة خارج أرضيها، وتتسبب فى كوارث إنسانية كبيرة، ومنذ أحداث أيلول/سبتمبر أصبح واضحاً أيضاً أنها تؤوى إرهابيين دوليين يمكنهم إلحاق ضرر بالولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، وهكذا اكتسبت مشكلة الدول الفاشلة بعد أمنياً رئيساً، بعدما كان ينظر إليها فى الماضى عموماً باعتبارها مشكلة إنسانية أو قضية انتهاك لحقوق إنسان . [٢]

وتعرف الدولة الفاشلة بأنها: الدولة التى تفقد حكومتها المركزية سيطرتها على أراضيها، لكن ثمة مقدمات حادة للفشل، يأتى فشل النظام التعليمى وغياب السياسة التعليمية الرشيدة وفقدان الممارسات الجيدة لتنفيذها فى مقدمة تهديد الدولة بالفشل والتعرض للانهيار، وأهم سماتها :

---

[١] د.عماد صيام، القيم المدنية ودراسة السلوك السياسى للشباب المصرى:واقع التنشئة والثقافة السياسية للطلاب المصريين فى مرحلة التعليم قبل الجامعى (فى) د.عبد المنعم المشاط،التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطى فى مصر ١٩٨٠-٢٠٠٥،(القاهرة:جامعة القاهرة،مركز البحوث والدراسات السياسية،٢٠٠٧)،ص ص٧-٨

[٢] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة والنظام العالمى ومشكلة الحكم والإدارة فى القرن الحادى العشرين، ترجمة: مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العكيبان، ٢٠٠٧) ص ص ١٦٦- ١٦٧

١- الطابع المركزى للدولة : هيمنة المركز على كل المناطق الأخرى .
٢- الطابع الرخوى : الافتقار إلى بنية مؤسسية وأعراف وقواعد سياسية مستقرة .
٣- الطابع القومى : ربط كل شيء بشخصية الحاكم وغياب تقاليد التداول السلمى للسلطة .
٤- الطابع النخبوى للسلطة : ارتكازها على جماعة عرفية معينة .
٥- الطابع التداخلى : تركيز السلطة فى يد واحدة .
٦- الطابع التبعى : الاعتماد على الخارج .
٧- الطابع العسكرى : انغماس العسكر فى السياسة .

ويترتب على هذه الخصائص حالة من أهم سماتها :

١- تفاقم المعارضة الشعبية .
٢- عجز الدولة عن تأدية وظائفها الأساسية .
٣- هشاشة الدولة وضعف قدرتها على إدارة الصراعات الدولية .
٤- استخدام الحكومة لأساليب العنف الموروثة لدعم نفوذها .
٥- المحاكاة الشكلية لنماذج متقدمة دون مراعاة لمتطلبات الواقع .
٦- التراجع فى كل الوظائف الأساسية للدولة :

- فى الوظيفة السياسية القانونية .
- تأكل الوظيفة القضائية لصالح الشرطة .
- تدنى الوظيفة الإستراتيجية فى تعبئة الموارد وتخصصها .
- تدنى الوظيفة الثقافية .

لذلك طرحت القيادة السياسية فى مصر قضية تحسين ظروف التعليم فى مصر ومناخه على أنه قضية أمن قومى، وهذا ما خلص إليه التقرير السنوى الذى أسهم فى إعداده "صندوق دعم السلام، و"مجلة فورين بوليسى" الأمريكية حول الدول الفاشلة أن هناك نحو بليونين من سكان العالم يعيشون فى دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة من حافته وهى جميعاً تتسم بفساد نظم التعليم وفقدان الشفافية . [١] وهذا ما جعل القيادة السياسية فى مصر تنظر بعين الاعتبار إلى قضية تطوير التعليم واعتبارها قضية أمن قومى، خاصة وأن الدراسات الدولية تشير إلى تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٣- ٢٠١٤ إلى المركز ١١٨ (من إجمالي ١٤٨ دولة) مقابل المركز ١٠٧ (من إجمالي ١٤٤ دولة) في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مما يضعها في الشريحة الرُبعية الدنيا من البلدان التي تضمنها التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى . [٢]

ثانياً: تأخر النظام التعليمى عن مواجهة التغيرات:

اتجه منهج تطوير التعليم إلى ملاحقة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقدم العلمى والتكنولوجى ومحاولة مواجهتها، فكان دوره دائماً متأخراً فى محاولة للتكيف مع هذه التغيرات. ومن هنا كانت محاولات تحديث التعليم تكشف عن قصور النظام التعليمى فى التخطيط، الذى كان يقتضى منه رسم سياسة تعليمية مبنية على التنبؤ السليم بالمتغيرات

[١] د. شعبان حامد على إبراهيم ، فساد التعليم والحاجة لإعادة اختراعه، (القاهرة: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٣٩- ٢٤٠

[٢] أمنة عبد العظيم، المنتدى الاقتصادى العالمى: مصر تتراجع إلى المركز ١١٨ في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٤/١/٣،متاح على الرابط:
http://www.el-balad.com/635408

الاجتماعيـة والاقتصـادية والتقـدم العلمـى والتكنولـوجى. وقـد أدى ذلـك إلى تخلـف النظـام التعليمـى بسـبب تحركه متأخراً . [١]

ثالثاً: غياب التنسيق مع القطاعات الأخرى:

يتميز التعليم بالطابع القومى، فالنظام التعليمى يكون فى سائر قطاعات الدولة نسيجاً واحداً متكاملاً. وقد غاب هذا المعنى فى كثير من الإصلاحات التعليمية. فكان قطاع التعليم يحل مشاكله بمعزل عن قطاعات الدولة، مع أن الجوانب مرتبطة، والقضايا متشابكة، والمشكلات متفاعلة، ومحاولة علاج واحدة منها بمعزل عن الأخرى ليس مضمونه الأثر الفاعل. وقد تجلى غياب الطابع القومى للتعليم، فى أن بعض السياسات التربوية كانت توضع دون أن يشارك فيها جميع من يعنيهم الأمر، أى الأوساط الجامعية والمعلمون والآباء، بل أيضاً بصورة أعم تمثلو شتى الفئات أو الجماعات التى يرتبط نشاطها، فى مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبدرجة متفاوتة بتطوير التعليم .[٢]

رابعاً: مركزية السلطة ومركزية التخطيط:

إن نظام مركزية التخطيط الذى يقضى بحصر السلطة والقيادة فى الوزارة بالقاهرة لا يساعد على نمو روح النقد والشعور بالمسئولية فى الأقاليم والمحليات وهما مبدآن يتعين توفرهما باستمرار لتنفيذ خطط التعليم وبرامجه. إن الاتجاهات الحالية نحو اللامركزية فى التخطيط فى مجال التعليم تعد قاصرة وغير كافية لأن المدارس مازالت تخضع فى تسيير أمورها للمديرية التعليمية فى المحافظة والوزارة المركزية فى العاصمة، كما أن الانتقال من نظام مركزية السلطة إلى نظام لامركزية التخطيط يتطلب إعادة تنظيم الوزارة ومديريات التعليم فى المحافظات بصورة تسمح بتفويض ونقل السلطة من أجل تحقيق الصالح العام والخروج من أزمة التعليم . [٣]

خامساً: اللاعلمية :

فسياسة التعليم تتعلق ببناء البشر، ومن ثم فإن أقل خطأ فيها يصيب المجتمع بأخطار تاريخية واجتماعية فادحة، لكن المشكلة أنها غير مرئية بالعين المجردة، وبطيئة الحدوث، مما يجعل كثيرين لا يأخذونها بما هى جديرة به من أهمية. ومثل هذا يحتم أن تقوم عملية صنع القرار التربوى وسياسة التعليم على دراسة علمية متأنية، تأخذ فى اعتبارها متغيرات الواقع، ومؤثرات الماضى، وآفاق المستقبل، وتقوم على البيانات الدقيقة والتفكير العلمى والموضوعية.

ولابد أن نشير هنا إلى ذلك الكم الهائل من الأبحاث العلمية الجادة التى تصدت لمختلف جوانب العملية التعليمية والدور الذى تضطلع به فى قيادة عجلة التطوير داخل منظومة التعليم، إلا أن الكم الأكبر من هذه الأبحاث والدراسات لا يستفاد به من قبل صانعى السياسة التعليمية . [٤]

سادساً: إصلاح التعليم كرد فعل لحركة خارجية:

لوحظ أن كثيراً من حركات الإصلاح والتجديد التربوى كانت فى كثير من الأحوال صدى لما يحدث فى الدول الأجنبية من حركات تطوير. إن الاستفادة من تجارب الغير أمر مفيد، ومؤشر على العصرية والتفتح نحو الجديد، إلا أن العيب هو فى افتقاد نظامنا التعليمى لعنصر المبادأة واقتصاره على التبعية فى محاولة للحاق بالدول المتقدمة والاحتذاء بنماذجها

---

[١] د. أحمد فتحى سرور، إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر، (القاهرة: الجهاز المركزى للمحاسبات، ١٩٨٧)، ص ٢٤

[٢] المرجع السابق، ص ٢٣

[٣] عبد الله فيصل محمد، صنع السياسة التعليمية فى مصر: السياسة التعليمية فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى كحالة دراسة (٢٠١٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١) ص ص ١٩٥- ١٩٦

[٤] المرجع السابق، ص ١٩٩

فى التنمية. فلا يجوز أن يكون دورنا فى التخطيط التربوى قاصراً على مجرد ترديد وتكرار ما تقوله غيرنا من الدول النامية أو المتقدمة. هذا بالاضافة إلى أن الحلول التى تعرفها هذه الدول إنما تأتى استجابة لمشكلات يعانيها المجتمع القائم فى كل منها. ولا يجوز أن نغض الطرف عن ذاتية المجتمع المصرى وهويته الثقافية واحتياجاته الحقيقية . [١]

[٢] د. أحمد فتحى سرور، مرجع سابق، ص ٢٤

المبحث الثانى

توجهات السياسة التعليمية وملامح التطوير (١٩٩٠– ٢٠١٠)

أولاً: توجهات السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٠):

تتحدد السياسة التعليمية فى أبسط تعريفاتها بأنها المبادئ والأسس والمعايير والقرارات التى توجه العملية التعليمية، ويتطلب تنفيذها وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة .[١]

ولقد شهدت مصر صدور عدة وثائق تحمل ملامح سياسات تعبر عن روح الفترة التى ظهرت فيها كما تعبر عن أهدافها، وفى هذا الصدد شهد يوليو من عام ١٩٩٢ صدور وثيقة "مبارك والتعليم.. نظرة إلى المستقبل" التى تضمنت الخطوط العريضة والأساسية للسياسة التعليمية الجديدة فى مصر، كما صدرت الوثيقة الثانية: الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢) .

الوثيقة الأولى: مبارك والتعليم.. نظرة إلى المستقبل:

أعلنت وزارة التربية والتعليم فى تلك الوثيقة معالم السياسية التعليمية والتى تدور حول مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلى:

١- تحديد سياسة التعليم الواعية فى إطار ديمقراطى يعتمد على المشاركة الفعالة من كل القوى المستنيرة فى المجتمع.
٢- تكافؤ الفرص التعليمية وتخفيف الأعباء الأسرية مما يتيح لها الاستفادة القصوى من الفرص التعليمية المتاحة.
٣- التطوير المستمر للمناهج وتحسين الكتاب المدرسى ودعم الأنشطة التربوية .
٤- إدخال التكنولوجيا المتطورة وتنمية المهارات الحياتية والاتصالية لتمكين الطلاب من التعامل الذكى والكفء مع المتطلبات الواقعية والمتطورة للمجتمع المصرى .
٥- التنمية المهنية للمعلمين وإعادة تأهيلهم وإصلاح أحوالهم والارتفاع بمستواهم العلمى والمهنى كخطوة أساسية لاغنى عنها لتطوير التعليم .
٦- تعدد مصادر تمويل التعليم، وإتاحة فرصة المشاركة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية .
٧- التعليم للجميع والتعلم للإتقان وللتميز، وبهذا يتحقق الكم والكيف معاً ولا يقتصر على أحدهما دون الأخر.
٨- دعم الولاء والانتماء لمواجهة العولمة، حيث يتعين على المؤسسة التعليمية أن تقوى فى الأجيال الجديدة عوامل المناعة والمقاومة والقدرة على الفرز والاختيار العاقل. كما أن عليها أن تعزز الشعور بالولاء والانتماء للوطن .
٩- الاستفادة من الخبرات العالمية فى إطار التعاون الدولى، وما تقدمه الهيئات والمنظمات العالمية من خبرات فى تطوير التعليم .[٢]

الوثيقة الثانية: الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر:

صدرت الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر عام ٢٠٠٧ لتتضمن الملامح الرئيسة لسياسة التعليم قبل الجامعى فى مصر فى السنوات الخمس التالية على هذا التاريخ، وفيما يتعلق بتناول تلك الخطة "العدالة الاجتماعية" فنجد أنه قد ورد فيها التالى:

---

[١] وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم"انجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة"، (القاهرة: قطاع الكتب، ٢٠٠٠)، ص١٠

[٢] المرجع السابق، ص ص ١٤- ١٦

- فى الجزء الخاص برؤية ورسالة التعليم قبل الجامعى فى مصر، فقد تم النص على: تنبثق رؤية ورسالة التعليم قبل الجامعى فى مصر من التزام قوى نحو العدالة الاجتماعية، وفهم راسخ لطبيعة مجتمع المعرفة العالمى دائم التغير... ولقد ركزت القيادة السياسية على ضرورة إتاحة فرص متساوية لتعليم عالى الجودة للجميع كحق من حقوق الإنسان، وضرورة تنموية، وخطوة لابد منها للعبور للمستقبل. وذلك من أجل توفير حياة أفضل للأجيال الجديدة، وإعدادها للمساهمة فى جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء ثقافة وطنية أصيلة .[١]
- فى الأثر الاجتماعى والسياسى المتوقع من الخطة الإستراتيجية: جاءت العناصر التالية:

أولاً: تقليص ظاهرة الدروس الخصوصية كظاهرة اجتماعية تربوية .

ثانياً: دعم سياسات الدولة فى محاربة الفقر وتحقيق الاندماج الثقافى والعدل الاجتماعى والمساهمة فى إرساء ثقافة المواطنة والحوار فى المجتمع المصرى .

ثالثاً: المساهمة فى دعم سياسة بناء الحوكمة الرشيدة ومكافحةالفساد.

رابعاً: تحقيق النموذج المتكامل فى تطوير التعليم .[٢]

ثانياً: ملامح سياسة تطوير التعليم الأساسي فى مصر فى الفترة (٢٠١٠-١٩٩٠):

أعلنت وزارة التربية والتعليم فى بداية التسعينات أن هناك مجموعة من التحديات العالمية يجب التعامل معها بواقعية أهمها تحدى التطور التكنولوجى المتلاحق، وتحدى ثورة المعلومات، وتحدى الاقتصاد العالمى . من أجل ذلك قامت الدولة بمجموعة من الجهود لإصلاح التعليم فى تلك الفترة من أهمها فيما يلى:

١- صدرت وثيقة مبارك والتعليم تحدد سياسة إصلاح التعليم المصرى فى عقد التسعينات وأكدت هذه الوثيقة على مجانية التعليم وتدعيم المشاركة المجتمعية، والاستثمار فى التعليم، وضرورة الاستفادة من الخبرات العالمية فى ميدان إصلاح التعليم وتوظيف تكنولوجيا التعليم وإعداد المعلمين إعداداً، وتعديل المناهج وطرق التدريس، وتجويد الإدارة المدرسية .

٢- تناولت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٢/١٩٩٣- ١٩٩٦/١٩٩٧ التركيز على تمويل التعليم والدعوة لبناء ٧٥٠ مدرسة جديدة للمراحل التعليمية المختلفة وتوفير التجهيزات والمعامل وإمداد كافة المدارس المصرية بالوسائل التكنولوجية

٣- تناولت الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ أسس إصلاح التعليم المصرى وتمثلت فى تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الملزمين فى مرحلة التعليم الأساسى، وتوزيع الخدمات التعليمية بعدالة على كافة المحافظات، وعودة الأنشطة المدرسية، وربط التعليم بالإنتاج، وتطوير المناهج بصورة مستمرة، وتشجيع القطاع الخاص فى دعم التعليم وتفعيل تكنولوجيا التعليم .[٣]

عقدت العديد من المؤتمرات المعنية بإصلاح التعليم بمصر فى حقبة التسعينات أهمها :

١- مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى خلال الفترة من ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣وتناول التعليم الابتدائى فى مصر، وأهم مشكلاته وسبل الارتقاء به واصلاحه وتطويره .

٢- مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى خلال الفترة من ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٤ والذى يهدف إلى دراسة سبل إصلاح التعليم الإعدادى باعتباره جزء لا يتجزأ من مرحلة التعليم الإلزامي.

---

[١] عبد الله فيصل محمد، مرجع سابق، ص ص ١٤١- ١٤٢

[٢] المرجع السابق، ص ص ١٤٢- ١٤٣

[٣] د. على صالح جوهر ، د. محمد حسن جمعة، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩- ٢١٠

٣- المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ٩-١٠ نوفمبر ١٩٩٦، وهدف هذا المؤتمر إلى تطوير المعلم وتدريبه وإعداده ليمارس مهامه على أحسن وجه بما يناسب التحديات المعاصرة .

٤- المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان (مناهج التعليم بين الإيجابيات والسلبيات) والذى عقد فى القاهرة ١٩٩٤ وبحث هذا المؤتمر سبل الارتقاء بمناهج التعليم بمصر كى تتمكن من مواكبة التحديات العالمية المتتالية فى القرن الحادى والعشرين وتم فى هذا المؤتمر عرض خمسة وثلاثين بحثاً شملت العديد من أبعاد المناهج المتنوعة . [١]

وعلى الرغم العديد من محاولات الإصلاح والتطوير إلا أن هناك الكثير من العقبات والتحديات التى تقف حائلاً دون عملية التطوير وهو ما سوف أتناوله فى المبحث التالى .

[١] المرجع السابق، ص ص ٢١١- ٢١٩

المبحث الثالث

التحديات التى تواجه تطوير التعليم فى مصر فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٠)

أولاً: التحديات العالمية :

تتمثل التهديدات العالمية للتعليم فى التطورات العلمية والتقنية وثورة المعلومات، والعولمة بكل آلياتها وتجلياتها، والهيمنة والغزو الفكرى فى الآتى:

١- **التطورات العلمية والتقنية وثورة المعلومات:** تعتبر هذه التطورات التى شهدها العالم تغيرات علمية، ومعرفية متسارعة أخرجت قضايا التعليم العالمية إلى حيز الوجود فى مجتمع المعرفة. وتنحصر قضايا التعليم فى مصر فى ضعف قدرة المجتمع على مواجهتها فى كافة المجالات العلمية والتقنية إنتاجاً ونشراً وتوظيفاً، وذلك لضغف إحداث تنمية بشرية محورها الإنسان بغض النظر عن جنسه بحيث يكون قادر على إنتاج هذه المعرفة وتوزيعها واستهلاكها. كما أنه من أهم تلك التغيرات الانجار المعرفى، بما يتضمنه من استخدامات الحاسوب وثورة الاتصالات والتطورات الحديثة فى مجالات متعددة، ولكن على الرغم من إلغاء الحواجز الزمنية والمكانية وإتاحة الفرصة أمام الجميع للحصول على المعرفة إلا أن المؤسسات التعلبمية ما زالت بعيدة عن تلك التطورات. [١]

٢- **العولمة:** أصبح العالم يشكل قرية صغيرة فى ظل ثورتى الاتصالات والمعلومات وتحرير التجارة التى أصبحت تخضع لقانون العرض والطلب، مما يشكل تحدياً كبيراً لمصر التى يتحتم عليها أن تتسلح بخبرات وقدرات متميزة، حتى تستطيع التعامل مع آليات العصر والتفاعل مع ظروفه والانتفاع بالجديد فيه وفى نفس الوقت عليها أن تحافظ على كيانها الوطنى وقيمها وجذورها التاريخية والأخلاقية . [٢]

٣- **زيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى:** تتعرض مصر والدول العربية، لازدياد محاولة النفوذ الدولى الضغط على القرار الوطنى، نرى ذلك فى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ونراه فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفى اتفاقية الجات، وفى مؤتمرات حقوق الإنسان، وفى قرارات الأمم المتحدة التى تتعلق بموضوعات معينة، ونراه فى الرأى العام العالمى ومن يقفون وراءه، وكل ذلك نراه مؤثراً فى الإرادة الوطنية لمصر ولأى دولة من دول العالم . ونتيجة لتزايد النفوذ الدولى وتناقص قدرة كل دولة على مراعاة ظروفها الاجتماعية والبيئية والثقافية، فإن ذلك يؤثر على القدرة التنافسية لأى دولة وعلى إنتاجية المواطن وقوة المجتمع الاقتصادية. وأيضاً، نتيجة لتزايد النفوذ الدولى، وتزايد الماديات التى نتجت عن الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات وثورة الاتصالات، فإن المواطن العادى يقل اعتماده على الدولة التى ينتمى إليها. ذلك فضلاً على أن هناك نوعاً من الاستقلال غير المسبوق للأفراد والجماعات يهدد الانتماء الوطنى فى بعض الأحيان، مع غلبة الحياة المادية الشديدة، وسيطرة التكنولوجيا على الحضارة، وتأثيرها على القيم فى المجتمع. ويتضح الأثر الأكبر لزيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى، فى طبيعة رأس المال والاستثمار والاحتكارات السائدة الآن، حيث إن هناك صفات أخرى تتعلق برأس المال ومصادره . [٣]

---

[١] د. منى كشيك، تصور مقترح لتطوير رسالة التعليم الأساسى فى الوطن العربى لمواجهة تحديات العولمة، مجلة دراسات مستقبلية، (أسيوط: جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل، العدد السادس عشر، يناير ٢٠١١)، ص ١٥٧

[٢] وزارة التربية والتعليم"انجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة"، مرجع سابق، ص ١٣

[٣] د. حسين كامل بهاء الدين، مرجع سابق، ص ص ٥٢– ٥٣

٤- مشكلات البيئة: تنجم مشكلات البيئة بجوانبها المختلفة عن التفاعل بين الإنسان وثقافته وبيئته الطبيعية، فالتلوث مثلاً مشكلة بيئية خطيرة تنشأ عن الاستخدام غير الرشيد، والتعامل غير الحكيم مع الموارد الطبيعية كالهواء والماء، فإنسان هذا العصر يحتاج إلى أن يعيد علاقته المتوازنة مع البيئة وعناصرها. ومن هنا فإن التعليم يقوم بدور واضح فى تعميق الوعى البيئى عند الطلاب وتحويل ذلك إلى سلوكيات تحافظ على البيئة واتجاهات تستشعر المشكلات وتسعى للمساهمة فى حلها. [١]

ثانياً: التحديات المحلية:

١- **ضعف المردود التربوى:** فالمردود التربوى فى مصر ضعيف جداً لا يتناسب مع ما ينفق على التعليم من مواردها، وهذا الضعف فى المردود التربوى يعود لمجموعة من العوامل أهمها انتشار الطرق التقليدية فى التدريس والامتحانات، وسلبية التلاميذ، وتحجيم المناهج المدرسية وتخلف التعليم الفنى والتقنى . [٢]

٢- **تهميش دور المؤسسات التعليمية الرسمية:** فالتعليم المصرى أصبحت مؤسساته عاجزة عن توفير تعليم يسمح للمتعلمين بمواصلة تعليمهم للمراحل الأعلى، وبات من الضرورى الاعتماد على التعليم خارج المؤسسات الحكومية، ومن ثم انتشرت الدروس الخصوصية والمؤسسات التعليمية الخاصة كبديل للمؤسسات التعليمية الرسمية . [٣]

٣- **تهميش دور المؤسسات التربوية:** من المؤسسات الرسمية التى يفترض أن تؤدى دوراً فى عملية صنع السياسة التعليمية وإصدار قرارات تربوية ملزمة، مجالس التعليم العليا مثل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى والمجلس الأعلى للتعليم الجامعى، وكل منهما يختص بمرحلة معينة من التعليم، وعلى الرغم من كونهما من المجالس العليا للتعليم، إلا أن الآراء التى يتم التوصل إليها تصبح مقترحات أو توصيات قد يأخذ بها وزير التعليم أو يتجاهلها، على سبيل المثال أوصى المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى فى عام ١٩٧٤ بأهمية إصدار تشريع يحقق استيعاباً كاملاً للأطفال فى سن الإلزام، وهى توصية مازال من الصعب تنفيذها فى ظل أزمة التعليم الراهنة. ومن المؤسسات المؤثرة التى يفترض أيضاً أنها تؤدى دوراً فى عملية صنع القرار التربوى، نجد نقابة المعلمين ونوادى أعضاء هيئة التدريس واتحادات الطلاب والجمعيات الأهلية غير الحكومية مثل جمعية أصحاب المدارس الخاصة وجمعية ناشرى الكتب الخارجية. وحقيقة الأمر أن مثل هذه المؤسسات لها دور مؤثر وفعال فى المشاركة فى صنع القرار التربوى فى النظم الديمقراطية. بينما نجد فى مصر الوضع يختلف، حيث نجد نقابة المهن التعليمية وهى تعد أكبر تنظيم نقابى فى مصر ويتبعها أكثر من ثلاثة أرباع مليون مدرس، إلا أنه ليس لها صوت مسموع ولا يستخدم أسلوب المشاركة فى صنع القرار . [٤]

٤- **الانفجار السكانى:** إن المشكلة التى تواجهها مصر هى التزايد المستمر فى أعداد السكان والتى أدت إلى ما يعرف بالانفجار السكانى، حيث إن الزيادة المستمرة فى أعداد السكان تضيف أعباء مالية جديدة على

---

[١] مبارك والتعليم"انجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة"، مرجع سابق، ص ١٢

[٢] د. على صالح جوهر ، د. محمد حسن جمعة، مرجع سابق، ص ٢٢٩

[٣] المرجع السابق، ص ٢٢٩

[٤] د. نهى حامد عبد الكريم، صنع القرار فى السياسة التعليمية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩)، ص ٦٣

الدولة والتعليم، تتمثل فى النفقات اللازمة لإقامة المبانى والفصول والتجهيزات، وتوفير العدد اللازم من المدرسين المؤهلين . [١]

٥- **العنف والتطرف والإرهاب:** يهدد هذا التحدى الأمن القومى لمصر ويتطلب العمل على جعل التعليم قادراً على مواجهة هذه الظاهرة العالمية من خلال الاهتمام بجميع أبناء المجتمع وتقديم التعليم الجيد للجميع .

٦- **الأخلاق والتمسك بالقيم:** كان من نتائج ثورة المعلومات والثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات الاتجاه نحو الاستهلاك وسيطرة المادة وضعف الاعتماد على الدولة، مما يؤدى إلى تفكك التماسك الاجتماعى، ومما يؤثر بدوره على قيم الولاء والانتماء للوطن ويستدعى ذلك مزيداً من اليقظة والانتباه تجاه التفكك الاجتماعى الذى يمثل تحدياً للمجتمع المصرى، كما يتطلب التمسك بما يميزنا من أخلاق أصيلة كريمة. [٢]

[١] مبارك والتعليم"انجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة"، مرجع سابق، ص ١٢

[٢] وزارة التربية والتعليم، التعليم مشروع مبارك القومى ، (القاهرة: قطاع الكتب، ١٩٩٧)، ص١٢

المبحث الرابع

رؤية مقترحة لتفعيل سياسات تطوير التعليم المصرى

أولاً: شمولية التطوير:

سيطرت النظرة الجزئية على حركات الإصلاح التعليمى فى مصر ومحاولات التطوير السابقة، لذلك كان لابد من أن تتصف حركات الإصلاح بالشمول وتمتد لتشمل سائر مكونات البناء الاجتماعى، وألا تقتصر جهود الإصلاح على النظام التربوى فقط، وإنما تشمل كافة مكونات البناء الاجتماعى، متمثلةً فى النظام السياسى والاقتصادى والنظام الثقافى...وهكذا. إذ مما لا شك فيه أن النظام التربوى يتأثر فى كثير من جوانبه بتلك النظم، كما يؤثر أيضاً فيها بحيث لا يمكن أن تثمر جهود تطوير النظام التعليمى مع ترك النظم الأخرى على حالها [١].

وفيما يلى عرض لأهم جوانب هذا الإصلاح :

١- الإصلاح السياسى: للنظام السياسى تأثير قوى على ما عداه من أنظمة المجتمع من حيث تحديد أهدافها وسياساتها وإجراءاتها، خاصةً فى جل دول العالم الثالث حيث تكون علاقة النظام السياسى بأنظمة المجتمع الأخرى فى اتجاه واحد، أى علاقة تأثير فقط بدرجة كبيرة . ومن ثم يكون إصلاح النظام السياسى شرط سابق لإحداث أى إصلاح لأوضاع أنظمة المجتمع الأخرى. وينطبق هذا على أى محاولات لإصلاح نظام التعليم التى لن تحقق أى مردود ذى قيمة مجتمعية حضارية ما لم يحدث إصلاح سياسى يتناغم هو والإصلاح التعليمى، وغيره من جوانب حياة المجتمع، مع طموحات الأفراد وتاريخهم وحاضرهم وما يجب أن يكون عليه مستقبلهم، بما يمكنهم من التفاعل بإيجابية مع المتغيرات المعاصرة، وبما يحقق للمجتمع دور فاعل فى صنع الحضارة الإنسانية. كما أن الإصلاح السياسى يمثل الركيزة الأساسية التى يمكن من خلالها تحقيق إصلاح قومى حقيقى لصالح الوطن والمواطن، والذى يؤدى بالتالى إلى تحديد سياسة تعليمية قومية واعية فى إطار ديمقراطى سليم تسهم فيها جميع الفئات والهيئات والأفراد صاحبة المصلحة فى التنفيذ والتطوير . [٢]

٢- الإصلاح الاقتصادى: تنبع أهمية الإصلاح الاقتصادى فى ضرورة تحقيق تزايد مستمر فى معدل النمو العام وفى الناتج المحلى الإجمالى، بما يساعد على توفير التمويل اللأزم لعملية إصلاح التعليم، وتطوير المناهج التعليمية، والتوسع فى الاستفادة من تكنولوجيا التعليم، وتوفير مستلزمات المعامل، وتفعيل الأنشطة التربوية، وتوفير الأساليب الحديثة اللازمة لعملية التعليم.[٣]

٣- الإصلاح الاجتماعى: يتعلق هذا الجانب بمنظومة القيم والعادات السائدة فى المجتمع وارتباطها وتأثيرها على التعليم، وبنظرة أفراد المجتمع لكل من العلم والتعليم والتعلم والعلماء، ذلك لأن شيوع الوجه السلبى لها يلقى بظلاله المعوقة على مسيرة نظام التعليم ودوره فى تنمية المجتمع وتحديثه، ولا يرسخ دور العلم كأداة أساسية فى عملية التنمية. وفى هذا الشأن، يجب التأكيد فى أى جانب من جوانب عملية الإصلاح المجتمعى على أن أفراد المجتمع هم الذين يضعون

---

[١] د. أحمد فتحى سرور، مرجع سابق ذكره، ص ص ١٠٧- ١٠٨

[٢] د. محمد صبرى الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص ٣٠

[٣] المرجع السابق، ص ص ٢٨- ٢٩

برامج الإصلاح، وهم الذين يقومون بتنفيذها، وهم الذين يتلقون نتائج هذه الجهود، بما يعنى الأثر الكبير لنسق القيم والعادات لدى أفراد المجتمع على هذه العمليات الثلاث . [١]

٤- إصلاح التربويين: إذا كانت الأوضاع المختلفة لنظام التعليم من حيث مدخلاته وعملياته الداخلية ومخرجاته الوسيطة ونواتجه النهائية تؤثر فى تبنى أى جهد لإصلاح التعليم، فإن مستوى كفاءة وخبرة التربويين الذين يتصدون لعملية الإصلاح ومستوى الشعور بالانتماء والاعتزاز بالمواطنة ودرجة الحس الوطنى لديهم ، تؤثر بدرجة كبيرة توجهات عملية إصلاح التعليم. ومن ثم، فقد يرى البعض أن من التربويين الذين يتصدون أو يتسلقون لإدارة عملية إصلاح التعليم فى حاجة إلى عملية إصلاح مسبق من منطلق الانتماء والاعتزاز والحس الوطنى. ذلك أن إصلاح التعليم، باعتباره مرتكز بناء الشخصية القومية ومن ثم المرتكز الأساسى للأمن القومى ، يحتاج إلى عقلية وطنية مخلصة لوطنها، بينما يصاب الوطن بضرر كبير حينما يأتى الإصلاح مفروضاً وممولاً من جهات أجنبية لها أجندتها الخاصة وأهدافها الخاصة من وراء فرض وتمويل هذا الإصلاح. ومما يلاحظ أن هذه الجهات تجد فى بعض التربويين، الذين لا يرقبون فى الوطن إلاً ولا ذمة، خير من ينوب عنها وينفذ أجندتها بما يحقق مصالحها ومصالح دولها.[٢]

ثانياً: تطوير الأدوار:

أول خطوة إصلاحية لتفعيل وتطوير النظام التعليمى فى مصر، لابد وأن تكون خاصة بـ "الأطراف" التى تشارك فى العملية التعليمية، إذ من الضرورة إعادة النظر فى طبيعة التفاعل الحاصل بين الأطراف المختلفة داخل عملية صنع السياسات، وإمكانية تقويم هذا التفاعل ليصب فى مصلحة تقوية الأدوار المجتمعية المختلفة، بما يسهم بشكل فعال فى إيجاد سياسات عامة فعالة ومعبرة عن متطلبات الفئات المختلفة من الجماهير . [٣]

ويمكن تحديد الأدوار من خلال ما يلى:

١- إعادة الاعتبار لدور الدولة: من أهم الأسباب التى ساهمت فى تردى الأوضاع التعليمية فى مصر وتزايد حدة الفجوات التعليمية بين الفقراء والأغنياء، انسحاب الدولة من ساحة تقديم الخدمات، وذلك من خلال تقليص الإنفاق على السياسات الخدمية، وذلك تمشياً مع وصفة الجهات الدولية من أجل إحداث الإصلاح الاقتصادى على الطريقة الغربية ومن خلال إتباع النهج الرأسمالى. ولقد أثبتت العقود السابقة فشل هذا التوجه، لذا فإن أى إستراتيجية تقويمية لإصلاح التعليم فى مصر لابد وأن يكون عمادها إعادة الدولة لساحة الفعل والتواجد بين فئات المجتمع المختلفة، والفئات المحرومة منها بشكل خاص، وأن تتبع الدولة سياسات إنفاق يكون من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير وتنمية رأس المال البشرى .

٢- تعزيز سلطات مجلس الشعب: من بين السلبيات التى شابت العملية التعليمية فى مصر، ضعف الدور الرقابى لمجلس الشعب على سياسات الحكومة وبرامجها، وذلك فى إطار سيطرة الحزب الوطنى المنحل- حزب الحكومة- على غالبية مقاعد المجلس، وأيضاً فى ظل لائحة داخلية تعيق من استخدام الأدوات الرقابية. وفى الفترة الحالية- بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ التى تم فيها الإعداد لوضع قانون جديد ينظم عمل مجلس الشعب، فإنه من الضرورى أن يكون تطوير تلك الآليات الرقابية وتفعيلها من ثوابت هذا القانون الجديد، أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمى، فإن

---

[١] المرجع السابق، ص ٣١

[٢] المرجع السابق، ص٣٢

[٣] عبد الله فيصل محمد، مرجع سابق، ص ٢٠٠

اللجان النوعية داخل المجلس تحتاج إلى إعادة نظر فى طبيعة تكوينها. إذ أنه من المفيد أن تكون العضوية داخل اللجان مفتوحة لغير أعضاء المجلس . [١]

٣- دعم دور المواطن فى تطوير السياسة التعليمية: أن تكون هناك مشاركة فعالة بين المواطن والحكومة، فتلك هى غاية الديمقراطية والحكم الصالح الرشيد، وأكثر ما يمكن أن يضمن للمواطن حقوقه. لذا، فإنه فى ظل التطور فى أساليب الاتصال الحديثة، لم يعد من الصعب معرفة توجهات الجماهير، وأن يتم الاستفادة من مقترحاتهم وأفكارهم فى تطوير السياسة التعليمية. ومن بين الأدوات التى قد تخدم هذا الغرض أداة استطلاع الرأى، فليس من الصعب أن تقوم الحكومة باستطلاع آراء الجمهور المستهدف من سياسة ما بخصوص أفضل الطرق التى تكون عليها هذه السياسة، والأسلوب الأمثل لتنفيذها . [٢]

ثالثاً: المشاركة المجتمعية:

تعتبر الجهود التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى حجر الزاوية فى إحداث عملية الإصلاح التعليمى وقد أدركت كثير من دول العالم أهمية الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى، ولذا فقد أخذت الحكومات فى معظم تلك الدول تسن التشريعات وتعقد الندوات وتجعل المشاركة المجتمعية جزءاً أساسياً من فلسفة التعليم، وإذا كانت الأدوار المتعددة لمؤسسات المجتمع المدنى لها أهميتها بصفة عامة، فإن أهميتها فى مجال التعليم بصفة خاصة تنبع من كونها ضرورة تفرضها طبيعة التربية وطبيعة الظروف المحيطة بالعملية التعليمية. وتأتى أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى الإصلاح الشامل مع بداية الألفية الثالثة باعتبارها تأخذ دور الشريك الشعبى فى تبنى القضايا المجتمعية المهمة، سواء كانت تعليمية أو صحية أو غيرها، وتحديات القرن الحادى والعشرين تجعل الحكومة فى أى دولة من الدول مهما أختلف مستوى تقدمها تعجز وحدها عن أداء كل الخدمات التى يحتاجها المواطنون كما يتعذر عليها بمفردها أن تنفذ كل البرامج الإنتاجية والخدمية فى المجتمع، ومن هنا كانت ضرورة المشاركة المجتمعية عبر مؤسسات المجتمع المدنى. [٣] لقد بات من الواضح أن الجهود الرسمية من قبل الدولة لا يمكن أن تفى وحدها بالاحتياجات التعليمية المتزايدة للمجتمع المصرى، فمع الاعتراف بتلك الجهود الطيبة التى بذلتها الدولة فى هذا المجال والتى تمثلت فى زيادة أعداد المدارس والمدرسين والميزانيات المرصودة للعملية التعليمية ، إلا أنها مازالت عاجزة عن وفاء متطلبات هذه العملية فى شكلها الأمثل مقارنةً بالدول المتقدمة، وهذا بدوره جعل هناك ضرورة ملحة لتكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية لتدعيم وإصلاح التعليم . كما يجب التأكيد على حقيقة مهمة وهى أن مؤسسات المجتمع المدنى أصبحت قوة قصدية فاعلة تسهم فى عملية التغيير الاجتماعى، كثير منها انتقل دوره من مجرد تقديم الخدمة إلى ممارسة الدور التنموى الشامل والمتنوع والذى يحقق نقلة نوعية مميزة فى الحياة، ومن خلال هذه الأدوار تتمكن مؤسسات المجتمع المدنى من الارتقاء بمستوى التعليم المصرى عن طريق الارتقاء بمستوى المعرفة، ونشر الوعى والدفاع عن قضايا المرأة والطفل وحقوق الإنسان ونبذ التعصب والتطرف وإقرار قيم التسامح والتعاون وتقبل الرأى والرأى الأخر وذلك وصولاً إلى نظام تعليمى يستهدف التنمية البشرية، ويقدم خدمات تعليمية مميزة خصوصاً للمهمشين عبر شراكة فاعلة بين تلك المؤسسات وبين الدولة . [٤]

---

[١] المرجع السابق، ص ص ٢٠٠- ٢٠٢

[٢] المرجع السابق، ص ص ٢٠٢- ٢٠٣

[٣] د. على صالح جوهر، د. محمد حسن جمعة، مرجع سابق، ص ٣٠٥

[٤] المرجع السابق، ص ص ٣٠٥- ٣٠٧

رابعاً: التعاون الدولى :

نتج عن التغيرات المتسارعة التى يتعرض لها العالم اليوم نتائج كثيرة، من أهمها أنه لم يعد بالإمكان الآن إجراء فصل تعسفى بين ما هو محلى وما هو عالمى وبين الذاتية والكونية. وذلك لأن هناك العديد من مظاهر التجانس الثقافى والتى نتجت عن امتداد الثقافة العالمية، والتى تظهر فى عمليات الاندماج والالتقاء والتكيف. وذلك نتيجة للثورة الهائلة فى وسائل الاتصال التى جعلت من العالم قرية واحدة وقد أدى ذلك فى النهاية إلى التأكيد على أنه لا بديل عن التعاون الدولى وذلك من أجل مواجهة المستقبل. ونتجة لذلك ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولى ويظهر أهمية ذلك بوضوح فى النقاط التالية :

١- نتيجة لاتساع وتداخل المشكلات التى يعانى منها المجتمع الدولى بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة مثل النمو الديموجرافى، وتبديد الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة والتى تتطلب اتخاذ إجراءات علاجية سريعة. وذلك من خلال إحياء روح التعاون الدولى. حيث يعتبر التعليم أحد الحلول الأساسية لهذه المشكلات. بذلك ينبغى إدراج التعاون الدولى فى مجال التعليم ،ذلك من خلال المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، والأطراف الفاعلة فى نظم التعلم . [١]

٢- يعد التوسع العالمى والذى يهدف إلى تكوين تكتلات دولية كسمة من سمات العصر سبباً فى جعل التعاون فى مجال التعليم هو مجال للمشاركة الدولية سواء على المستوى الحكومى وغير الحكومى وبين الدول النامية والمتقدمة .

٣- إن العالم اليوم فى حالة تغير وتحول سريع ولذلك فالتربية هى الأخرى فى حالة ثورة أو إعادة توجيه. ولذلك فالتربية فى حاجة إلى مراجعة جميع جوانبها. وذلك من أجل عالم فى حالة تحول وتغير مستمر، لذلك فالتربية فى حاجة إلى تنسيق وتعاون فى جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية .

٤- أن نظم التعليم فى دولة ما تتأثر دائماً بعوامل خارج الدولة أكثر من العوامل الداخلية وهذا يؤكد على أهمية دراسة التعاون الدولى فى مجال التعليم .

٥- إن التغيرات التى تحدث فى المجالات الاقتصادية والسياسية لابد أن يصاحبها تغيرات فى الأفكار والسياسات التربوية، وذلك لأن التعليم لا يقف فى معزل عن سائر المجالات الأخرى. وإذا كانت التغيرات الاقتصادية والسياسية تميل الآن إلى تكوين تكتلات لمواجهة تكتلات أخرى. فإن التعاون الدولى هو السبيل إلى ذلك، وبذلك يلزم إدراج التعاون الدولى فى مجال التعليم فى الإطار الأعم للجهود الدولية الرامية إلى التعاون. [٢]

خامساً: التوصل إلى إطار لرفع مستوى كفاءة التعليم الأساسى:

إن التعليم التقليدى لم يساعد مصر على تحقيق التنمية بالشكل الذى كانت ترغب فى الوصول إليه، فأغلب المناهج تم استيرادها من الدول المتقدمة بل إن معظم هذه المناهج نظرى ولا يرتبط بحاجات التلاميذ وأصبح متخلفاً إذا قيس بمناهج الدول المتقدمة، كما أن هذه المناهج لا تمد التلاميذ بالمهارات اللازمة لتطوير معيشتهم وحياتهم فى القرى التى يعيشون بها، بل إنها تمدهم بثقافة وقيم المدن وتمدهم بمستوى من الطموح العلمى والرغبة فى المعيشة بالمدن وإلى الدول المتقدمة وعلى النظام التعليمى أن يسعى إلى القضاء على الأمية فى المجتمع المصرى، كما يسعى إلى توفير الكثير من المهارات التى يفتقدها معظم الأميين وأن يتم ذلك من خلال رفع كفاءة عمليات محو الأمية لمستوى نهاية المرحلة

---

[١] د. ياسر عبد السلام عبد المجيد، الجهود التربوية لمنظمتى اليونسكو والأليكسو وكيفية الإفادة منهما، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعى، ٢٠١٠)،ص ٤٤

[٢] المرجع السابق، ص ص ٤٥- ٤٦

الابتدائية، وأن يكون الحد الأدنى من المهارات التى ينبغى إعدادها للأفراد فى نهاية المرحلة الابتدائية إمدادهم بمجموعة من المهارات التى تتمثل (القدرة الجيدة على القراءة والكتابة- إجراء الحسابات البسيطة- استخدام التكنولوجيا- المشاركة فى الحياة والتنمية المحلية)، كما أن الإصلاح التعليمى ينبغى أن يحقق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى المرحلة الأولى، ويواجه بكفاءة مشكلة تسرب التلاميذ من مدارسهم، ويحقق جودة التعليم المدرسى بأسلوب متميز يساعد فى تنمية المجتمع تنمية متكاملة . [١]

سادساً: اللامركزية :

تعمل اللامركزية كنوع من الإصلاح يزيد من إنتاجية التعليم، وبالتالى تسهم بوضوح فى تحسين نوعية الموارد البشرية الوطنية، وذلك يتحقق بدرجة كبيرة من خلال وضع عمليات صنع القرار فى موقع أكثر قرباً من احتياجات الآباء، وإعطاء السلطات المحلية قدراً أكبر من الاستقلالية الذاتية فى صنع القرارات التعليمية. ومع المزيد من التنظيم والإدارة المحلية من ناحية، والاستقلالية الذاتية فى المدارس من الناحية الأخرى، سوف يزيد الآباء من مشاركتهم، كما سيزيد معلمو المدرسة والإداريون العاملون بها من جودة التعليم، وذلك من خلال تحسين التدريس واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر . [٢]

سابعاً: الاهتمام باللغة العربية وغرس قيم المواطنة والانتماء :

يجب على خطط الإصلاح أن تأخذ بعين الاعتبار الاهتمام باللغة العربية واستعادة مكانتها وذلك من خلال سن بعض القوانين التى تساعد على استعادة مكانتها، ففى الدول المتقدمة يمنع تدريس أى لغة أخرى غير اللغة الأصلية إلا بعد سن الثلاثة عشر حتى يتقن التلاميذ لغتهم الأصلية، وهو ما ينغى الأخذ به من نظامنا التعليمى لأن تعلم لأى لغة أخرى دون سن الثلاثة عشر سوف يؤثر سلباً مقدرة التلاميذ على إجادة لغتهم الأصلية العربية، كما ينبغى تنمية قيم المواطنة والانتماء لدى التلاميذ .

---

[١] د. على صالح جوهر، الإصلاح التعليمى فى العالم العربى، مرجع سابق، ص ص ٢٦٧- ٢٦٨

[٢] مارتن كارنوى، العولمة وإصلاح التعليم، ترجمة: محمد جمال نوير، (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ص ٧٥- ٧٦

خلاصة الفصل السابع

أولاً : إن طرح أى استراتيجية لتطوير للتعليم فى مصر لابد أن تنبع من الاحتياجات الداخلية للمجتمع المصرى وأن ترتبط بثقافته، وهو ما فعلته ماليزيا حينما تبنت استراتيجية تطوير نظامها التعليمى، حيث بدأت بالتأكيد على الاحتفاظ بخصوصيتها الثقافية مع مراعاة احتياجاتها الداخلية، وهو ما أكده مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق حين اشترط على جميع دور رياض الأطفال الالتزام بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة يتضمن موادّ تُنمي المعاني الوطنية، وتعزّز روح الانتماء مع الوصول إلى المرحلة الابتدائية، كما طرح مشروعاً تعليماً أطلق عليه "J-QAF" أكد فيه على الهوية الثقافية للدولة الماليزية، فهو يجعل اللغة الملايوية هي لغة ماليزيا الأصلية، كما أنه يؤكد على الاهتمام بتعاليم الإسلام واللغة العربية لأنها الوسيلة الأساسية لفهم القرآن، وكذلك الاهتمام بالعلوم الدينية،وهو ما دفع بها إلى قمة التطور والارتقاء والالتحاق بدول النمور الأسيوية ، كذلك تجدر الإشارة إلى التجربة التركية التى انطلقت في تجربة تعليمية جديدة عرفت باسم "مشروع الفاتح" فنجد أن اختيار الإسم لم يبتعد عن ثقافة البلد التي من المفترض أن يعمل التعليم على ترسيخها بالأجيال، وهو نسبة إلى القائد "محمد الفاتح" أو محمد الثاني السلطان العثماني السابع في سلسلة آل عثمان، وهو فاتح القسطنطينية الذي حكم قرابة ٣٠ عامًا شهدت توسعًا كبيرًا للخلافة الإسلامية والمدارس والمعاهد التعليمية ونهضة في الشعر والأدب والترجمة والعمارة والبناء والجيش من الناحية العسكرية . [١]

ثانياً : ضرورة النظرة الشاملة لحركات الإصلاح بحث لا تقصر الإصلاحات على القطاع التعليمى دون غيره من القطاعات الأخرى، وإنما يجب أن تمتد الإصلاحات لكافة قطاعات الدولة، لأن المنظومة التعليمية منظومة متكاملة تتفاعل مع كافة قطاعات الدولة الأخرى وتؤثر وتتأثر بها .

ثالثاً: أهمية الاستفادة من خبرات وتجارب الماضى فى الإصلاح التعليمى والوقوف على أسباب تعثرها، فمنذ القرن الثامن عشر طرحت فكرة النهضة التعليمية على يد محمد على باشا، ثم رفاعة الطهطاوى فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر. ودعا محمد عبده وجمال الدين الأفغانى فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الإصلاح والتطوير، ففكرة الإصلاح والتطوير ليس فكرة جديدة تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية على مصر ودول المنطقة العربية الآن، ولكنها قضايا وضرورات ندركها ونعيها منذ فترة طويلة جداً، ولذلك فإن نقطة الانطلاق يجب أن تكون أولاً: أن نحدد بموضوعية وشجاعة: لماذا تعثر الإصلاح فى مصر أكثر من مرة، ثم أن نؤمن ثانياً: بأن مهمة الإصلاح لا يمكن أن يتم بأى شكل من النجاح إلا إذا تمت بأيدينا نحن، وإرادتنا نحن، وفى هذا السياق فقط نرحب بأى مبادرات للمساعدة من الأصدقاء، من الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول.

رابعاً : يجب الاهتمام باللغة العربية والعمل على استعادة مكانتها بعد تراجعها نتيجة لانتشار التعليم الأجنبى وسيطرة اللغة الأجنبية على العديد من المؤسسات التعليمية فى مصر، كذلك الاهتمام بغرس قيم الانتماء والمواطنة وحب الوطن لدى التلاميذ من خلال عودة الاهتمام بالتربية الوطنية وتعريف التلاميذ بتاريخ بلدهم العظيم .

خامساً : تبنى سياسية تعليمية مستمرة لا تتغير بتغير الوزاء كما يحدث فى مصر، وإنما يجب أن تتسم السياسات التعليمية بالاستقرار حتى تحقق النتائج المرجوة من التطوير، كذلك ضرورة توحد النظام التعليمى والقضاء على التعددات

---

[١] هالة عبد الحافظ ، إشراق أحمد ، نماذج تعليمية حققت النهضة ، مجلة الوعى الإسلامى، (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطاع الشئون الثقافية)، نسخة إلكترونية .

الموجوة فى النظام التعليمى المصرى والمنقسم ما بين عام وأزهرى، خاص وأجنبى، بل توحيده فى نظام واحد يدعم قيم المواطنة والانتماء ويكون ولائه وانتمائة للوطن لا لحزب أو فصيل معين . [١]

سادساً : إتباع نظام اللامركزية فى التعليم وتطوير الأدوار والمشاركة المجتمعية، وإتاحة الفرصة للقيادات الجديدة ذوى القدرات الخلاقة بالمشاركة فى برامج التطوير والإصلاح، كما يجب الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة عالمياً فى المجال التعليمى من خلال إرسال العديد من البعثات والوقوف على الأسباب التى أدت إلى نهضتها التعليمية ، والاقتداء بهذه التجارب بما لا يتعارض مع الخصوصية الثقافية والحضارية للدولة المصرية .

[١] د. أسامة حرب غزالى ، مبادرة طيبة فى توقيت خاطئ ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: الأهرام المجلد ٢٨، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣)، ٦- ٧

الخاتمة

حاولت الباحثة فى الدراسة السابقة الوقوف على طبيعة العلاقة بين التعليم والأمن القومى وتصاعد أهمية هذه العلاقة فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وما صاحب ذلك من تغيرات عالمية وإقليمية ومحلية أثرت على مفهوم الأمن القومى بوجه عام، والأمن القومى العربى والمصرى بوجه خاص. فعلى الصعيد الخارجى تزايد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى الشئون الداخلية لمصر والدول العربية فى ظل تآكل وتراجع مبدأ السيادة الوطنية ومحاولة الولايات المتحدة تغيير البنية الثقافية العربية التى ترى فيها من وجهة نظرها خطراً داهماً على أمنها القومى وخصوصاً بعد الحادى عشر من سبتمبر، لذلك طرحت العديد من مبادرات الإصلاح ومشروع الشرق الأوسط الجديد لمحاولة تغيير البنية الثقافية العربية، فى إطار ذلك ركزت على الإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية حيث ترى أن نظم التعليم العربية بما تحتويه من مناهج تشكل أرضاً خصبة للإرهاب لذلك لابد من تغيير هذه المناهج، لذلك طرحت العديد من مبادرات الإصلاح التعليمى فى المنطقة بجانب تقديمها كافة أشكال الدعم المادى من خلال برامج المعونة التى تحول جزء كبير منها إلى الإصلاح التعليمى إضافةً إلى ممارسة الولايات المتحدة الضغط على الدول العربية لاصلاح مناهجها واستخدامها وسائل التهديد تارة والترغيب تارةً أخرى، أما على الصعيد الداخلى فقد ظهر جلياً أهمية دور التعليم فى حماية الأمن القومى العربى والمصرى، فإن حالة الانقسام التى تعيشها مصر والدول العربية يعتبر التعليم سبباً رئيساً فى حدوثها، ففى مصر نجد أن الكثير من أبناء مصر يدين بالولاء لحزب معين أو ايديولوجية معينة وليس للوطن الأم، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى النظام التعليمى المصرى الذى ينقسم فى داخله إلى العديد من النظم (عام – خاص– أجنبى– تجريبى– أزهرى)، حيث أنه من خلال العملية التعليمية يتم التلاعب فى عقول أبناء الوطن من خلال مدارس وجامعات سميت بأسماء دول أجنبية والتى غربتهم وضيعت إنتمائهم، ويمثل هذا تفتيت للهوية، ذلك لإخراج فئة تتولى قيادة هذا الوطن تدين بالولاء لا للوطن وإنما للدول التى درست وتعلمت مناهجها، بل الأخطر من ذلك انقسام مناهج التدريس داخل الجامعات الحكومية إلى مناهج باللغة العربية وأخرى بالإنجليزية، مما يعزز الانقسام بين أبناء الوطن، حيث سيطرة نظرة التفوق والإعلاء على الطلاب الذين يدرسون باللغة الأنجليزية على زملائهم الذين يدسورن باللغة العربية، وينتج عن ذلك كراهية الفئة الأخرى لهؤلاء الطلاب وهو أخطر ما يهدد هذا الوطن،كما أن تدنى المستوى التعليمى فى الفترة الأخيرة التى شاهدتها مصر كان سبباً رئيساً فى ما تشهده الساحة المصرية اليوم، حيث أن تراجع المستوى التعليمى للخرجين وبالتالى تراجع التنمية وانتشار الفقر والجهل، مما يسهل عملية اختراق الشباب وتجنيده لخدمة أهداف ومصالح الأجندة الخارجية، وهو ما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيقه من خلال ما يسمى الفوضى الخلاقة، حيث أجادت الولايات المتحدة استخدام وتطبيق حروب الجيل الرابع بدقة، التى نجحت فى اسقاط الرئيس المصرى السابق ونظامه، ثم ابعاد الثورة عن مسارها الصحيح ومحاولة تفكيك الدولة من خلال إفشال جميع مؤسسات الدولة وهدمها ونشر حالات الفوضى فى البلاد ومحاولة إشعال حرب طائفية من ناحية، واشعال الحرب الداخلية من خلال تقسيم أبناء الوطن الواحد بين معارض ومؤيد للنظام من ناحية أخرى .

بنظرة ثاقبة لما يحدث فى مصر نجد أن التعليم يقع عليه العبء الأكبر فى كل ما يحدث نظراً لغياب سياسة تعليمية موحدة رشيدة تدعم قيم الانتماء وحب الوطن والدفاع عنه فى حالة وجود خطر يتهدده، فضلاً عن غياب المشاركة وممارسة الديمقراطية وابداء الرأى فى العملية التعليمية .

مما سبق يتضح أن دور الأمن البشرى فى حماية الأمن القومى أهم وأخطر من الأمن العسكرى، ويبدأ الأمن البشرى بالتعليم الذى شهد انهيارات متتالية فى العقد الأخير من القرن العشرين، لذلك كان لابد من تبنى سياسة تعليمية رشيدة تتضافر فيها جميع قوى ومؤسسات الدولة والمجتمع المدنى للارتقاء بالتعليم وتطويره بعد ما شهده من انتكاسات فى الفترة الأخيرة .

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أهمها :

١- تصاعد أهمية دور التعليم كعنصر أساسى وفعال فى حماية وحفظ واستقرار الأمن القومى العربى بوجه عام، والأمن القومى المصرى على وجه الخصوص، نتيجة للتطورات والتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة التى شهدها العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين و بداية القرن الحادى والعشرين، حيث هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمى الجديد، ومحاولتها إعادة ترتيب المنطقة العربية بما يحقق مصالحها وأهدافها من خلال قيامها بطرح مبادرات الشرق الأوسط الجديد من أجل الإصلاح السياسى والاجتماعى والثقافى والتعليمى فى المنطقة، والتى تسمح بانضمام دول غير عربية للمنطقة مثل تركيا وإسرائيل لتغيير جيوبوليتكية المنطقة، وبالتالى تهديد الهوية الحضارية والثقافية للمنطقة العربية من ناحية، ومحاولة تغريب العقل العربى بإدخال ثقافات دخيلة عليه من خلال برامج وكتب التطوير التى طرحت فى إطار مبادرات الإصلاح التعليمى بدعوى الإصلاح والتطوير .

٢- ثبت من خلال الدارسة صحة الفرضية الأساسية للدراسة القائلة بأن هناك ثمة علاقة ارتباطية فى السياسة الخارجية الأمريكية بين إعادة ترتيب المنطقة العربية وخلق شرق أوسط جديد من ناحية، وبين تغيير سياسات التعليم ومناهجه فى مصر والدول العربية من ناحية أخرى، بهدف تدعيم الأمن القومى الأمريكى، فقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار تفردها بإدارة النظام العالمى الجديد العديد من النظريات الثقافية (صراع الحضارات- نهاية التاريخ – القوة الناعمة –الفوضى الخلاقة) فى سياستها الخارجية تجاه مصر والدول العربية بهدف إعادة ترتيب المنطقة لخلق شرق أوسط جديد بما يحقق مصالحها وأهدافها فى المنطقة، متخذةً من أحداث الحادى عشر من سبتمبر ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية ومصر فى ظل تراجع وتأكل مبدأ السيادة الوطنية، وفرضها العديد من مبادرات الإصلاح لتغيير البنية الثقافية العربية والمصرية التى تحض وتشجع من وجهة النظر الأمريكية على العنف والإرهاب، وما يمكن أن يمثله من تهديد للهوية الثقافية العربية والمصرية .

٣- حاولت الباحثة فى هذه الدراسة البحث عن إجابة للتساؤل الرئيسى المتعلق بمدى العلاقة بين إعادة ترتيب الشرق الأوسط الجديد وبين مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية مصر والدول العربية بضرورة تطوير وتغير نظمها العربية، حيث ثبت أن هناك علاقة قوية تربط بين المتغيرين السابقين، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرحها مبادرات الشرق الأوسط الجديد إلى تغيير البنية الثقافية المصرية والعربية، ذلك من خلال طرح مبادرات الإصلاح التعليمى والضغط على مصر والدول العربية لتبنى هذه الإصلاحات، وكذلك تقديم المعونة الأمريكية وكافة أشكال المساعدات لتطبيق هذه الإصلاحات، وهو ما ظهر من خلال برامج الشراكة المصرية والأمريكية، وكذلك مشروع الكتاب الأمريكى الممول والذى يبث قيماً وأفكاراً تتعارض مع القيم المصرية وهو ما قد يمثل تهديد للهوية الثقافية المصرية فى المستقبل. كما أوضحت الدراسة عدم شفافية سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية واتسامها بازدواجية المعايير، ففى الوقت التى تتهم فيه الولايات المتحدة الدول العربية بأن مناهجها تحث وتشجع على الإرهاب

ومطالبتها بضرورة تنقيتها وتطويرها لا تدين المناهج الإسرائيلية بأى شكل من أشكال الإدانة على الرغم من بثها قيماً تحض وتشجع على كراهية كل من هو عربى .

٤- أما بالنسبة للسؤال الذى طرح والمتعلق بإحداث التغيرات السريعة فى سياسات التعليم فى مصر يؤدى إلى تحقيق النتائج المرجوة من التطوير، وما دور المؤثرات الخارجية وأحداث ١١ سبتمبر فى تطوير هذه السياسات، ومدى ملائمة سياسات التطوير للمتطلبات والاحتياجات الداخيلة لمصر، ثبث من خلال الدراسة أن إحداث التغيرات السريعة فى سياسات التعليم المصرية لم تأت بالنتائج المرجوة من التطوير لأنها جاءت نتيجة لضغوط خارجية ولم تنبع وفقاً للاحتياجات الداخلية، وخير دليل على ذلك تقرير المنتدى الاقتصادى العالمى عن مكانة مصر العالمية فى جودة التعليم الأساسى حيث أنها أحتلت المكانة الأخيرة ١٤٨عام ٢٠١٣-٢٠١٤ وهو ما يعنى تراجعها إحدى عشر مركزاً عن العام الماضى، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار السياسية التعليمية وتغيرها بتغير الوزراء، كذلك احداث تغييرات، إضافة إلى الدور الذى تمارسه الضغوط الخارجية لممارسة هذا الإصلاح وتبنيه أهداف معينة تتفق مع الأهداف الأمريكية. أما بالنسبة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر وتأثيرها على الإصلاح التعليمى فى مصر، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الأحداث كان لها تأثير كبير على سياسات التعليم فى مصر والدول العربية فقد سارعت مصر والدول العربية بتبنى مبادارات الإصلاح التعليمى التى طرحت من جانب الولايات المتحدة لنفى ما تزعمه الأخيرة من اتهامات بأن المناهج المصرية والعربية تحض وتشجع على الإرهاب حيث تزعم أن ٨٢% ممن قاموا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر ينتمون إلى الدول العربية . وبالنسبة لمدى ملائمة سياسات التطوير للمتطلبات والاحتياجات الداخيلة لمصر فقد تبين من خلال الدراسة أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أنه لم تؤد هذه السياسات إلى التطوير المرغوب حيث ثبت تراجع مركز مصر عالمياً فى جودة التعليم الأساسى، إضافةً إلى أنه لم يحقق التنمية البشرية اللازمة لتحقيق التنمية فى كافة المجالات فضلاً على أنه لم يتم ربط مخرجات التعليم المصرى بمتطلبات سوق العمل .

التوصيات

أسفرت الدراسة عن عدد من التوصيات التى نرى مراعاتها عن وضع السياسية التعليمية فى مصر، ويمكن أن تسهم فى تطوير وتحديث منظومتها التعليمية، من أهمها :

١- زيادة الانفاق الحكومى على التعليم، فقد ثبت تراجع نسبة ما تنفقه الدولة على التعليم العام وفقاً لما أشار إليه تقرير التنمية البشرية فى مصر٢٠٠٨،كما أنه لابد من اشراك مؤسسات المجتمع المدنى وتطبيق نظام اللامركزية واعطاء بعض المؤسسات التعليمية فى المحافظات والقرى سلطة اتخاذ القرار فى بعض الأمور دون الرجوع للوزارة .

٢- الاهتمام بتدريس مادة التربية الوطنية واضافتها لمناهج المرحلة الابتدائية بعد أن تم إلغاءها، ذلك لما لها من أهمية فى ترسيخ وتنمية قيم الانتماء والمواطنة وحب الوطن فى نفوس النشء، كما أنها تنمى الاحساس بالعروبة وتعرف التلاميذ بوطنهم العربى ومقومات العروبة وروابط الوطن والدين واللغة مما ينمى الشعور لديهم بأهمية الوحدة .

٣- الاهتمام باللغة العربية والعمل على تمكين التلاميذ منها واجادتها خاصةً فى المرحلة الابتدائية، فقد ثبت من خلال تجربتى بالعمل فى التعليم الابتدائى لأكثر من ثمانية عشر عاماً أن عدداً كبيراً من التلاميذ يفتقدون أساسيات اللغة العربية، فهم لا يجيدون قراءة الحروف وكتابتها مما يمثل خطورة بالغة على اللغة الأم وهو ما حذر منه مجمع البحوث العربية سابقاً، أضف إلى ذلك دراسة إصدار قرار بتأخير دراسة تلاميذ الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية لأى لغة

أجنبية أخرى حتى يتمكن التلاميذ من اجادة واتقان اللغة الأم العربية، وهو ما تفعله معظم الدول المتقدمة فهى تمنع تدريس أى لغة غير اللغة الأم إلى أن يصل التلاميذ إلى سن الثالثة عشر .

٤- استخدام اساليب تعلم أكثر حداثة فى العملية التعليمية تتناسب مع متغيرات عصر التكنولوجيا، فمعظم معلمى مرحلة التعليم الأساسى فى المدارس الحكومية يعتمدون على أسلوبى التلقين والحفظ، وهو ما يؤدى إلى قتل موهبة الابداع والابتكار لدى النشء .

٥- الاستفادة من الخبرات الدولية المتقدمة فى مجال التعليم والتى حققت طفرة فى التقدم التعليمى مثل التجربة الماليزية التى حرصت على التمسك بهويتها الثقافة وخصوصيتها الحضارية على الرغم من خضوعها للاحتلال البريطانى سابقاً، وكذلك تعرضها للصراع العرقى الملايو والصينيين التى نجحت فى احتوائه وحققت طفرة تقدمية من التعليم .

المراجع العربية

أولاً: الكتب:

١- إبراهيم عبد الله الهجر، التعليم فى الوطن العربى أمام التحديات التكنولوجية،(اليمن: جامعة صنعاء، كلية العلوم، د.ت)

٢- د. أحمد فتحى سرور، استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، (القاهرة: الجهاز المركزى للمحاسبات، ١٩٨٧)

٣- د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢)

٤- ـــ، أصول العلاقات الدولية: إطار عام، (أسيوط: كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧)

٥- ـــ، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع،(أسيوط: كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨)

٦- د. إلهام عبد الحميد، التنشئة السياسية فى العملية التربوية، (القاهرة: مركز المحروسة، ٢٠٠٤)

٧- أمل فرج، جدتى زبيدة الساحرة:حكايات من دارو، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٦)

٨- أميرة محمد راكان العجمى، مفهوم الإصلاح كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتى جورج دبليو بوش،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، د.ت)

٩- أمين منصور، المواطنة ومنظومة التعليم فى العالم العربى،(القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)

١٠- د. بثينة عبد الرؤف رمضان، التعليم الأمريكى فى مصر والثقافة الوطنية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦)

١١- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة، ترجمة محمد البجيرمي، (السعودية: العبيكان، ٢٠٠٧)

١٢- د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط،، (القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٤)

١٣- د. حامد عبد الماجد قويسى، المشروع الإمبراطورى الأمريكى وإستراتيجية مقاومته فى المنطقة، (القاهرة: الشروق الدولية، ٢٠٠٩)

١٤- د. حامد عمار، الحادى عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية فى الوطن العربى، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤)

١٥- د. حسن بكر، مبادئ العلوم السياسية: العلاقات السياسية الدولية، (أسيوط: كلية التجارة، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥)

١٦- د. حسن شحاتة، د. حامد عمار، التعليم .. دعوة للحوار فى العالم العربى، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦)

١٧- ـــ، مداخل إلى تعليم المستقبل،(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤)

١٨- د. حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٧)

١٩- رانيا حسن أمين، حكايات فرحانة،(القاهرة: دار الياس العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)

٢٠- د. سامى محمد نصار، قضايا تربوية فى عصر العولمة وما بعد الحداثة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥)

٢١- السيد يسين ، ما قبل الثورة: مصر ما بين الأزمة والنهضة، (القاهرة: دار نهضة مصر ، ٢٠١٢)

٢٢- الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٧)

٢٣- خرائط التحليل الثقافى فى المجتمع العالمى والعربى والمصرى (دراسة استطلاعية)،(فى) د. نادية مصطفى، مداخل التحليل الثقافى لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أعمال سيمنار قسم العلوم السياسية ٢٠٠٨-٢٠١٠، ٢٠١١)

٢٤- ـ ومحسن يوسف، مرصد الإصلاح العربى: الإشكاليات والمؤشرات، (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩)

٢٥- د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩)

٢٦- د. شعبان حامد على إبراهيم، فساد التعليم والحاجة لإعادة اختراعه،(القاهرة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٨)

٢٧- د. صابر حارص، الإعلام العربى والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية،(القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)

٢٨- صاموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب(القاهرة: سطور، ١٩٩٩)

٢٩- صلاح الدين عرفة، آفاق التعليم الجيد فى مجتمع المعرفة،(القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥)

٣٠- عائشة محمد أحمد، الأبعاد السياسية لعملية تطوير التعليم الأساسى فى مصر وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى، (القاهرة: مؤسسة القلم العربى،٢٠١٠)

٣١- د. عبد الخبير محمود عطا، مقدمة فى العلوم السياسية، (أسيوط: كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧)

٣٢- د. عبد العزيز صويغ، الأمن القومى العربى رؤية مستقبلية، (القاهرة: أوراق للنشر والابحاث، ١٩٩١)

٣٣- د. عبد المنعم المشاط ، "الإطار النظرى للأمن القومى العربى"، فى: د. عبد المنعم المشاط (محرراً)، الأمن القومى العربى: ابعاده ومتطلباته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)

٣٤- د. على صالح جوهر، الإصلاح التعليمى فى العالم العربى، (القاهرة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٩)

٣٥- د. على صالح جوهر، د. محمد حسن جمعة، الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم: قراءة فى الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى،(القاهرة: المكتبة العصرية، ٢٠١٠)

٣٦- د. على ليلة، "الثقافة فى تصورات نماذج التنمية"، فى: على جمعة محمد وآخرين: الأمة وأزمة الثقافة والتنمية (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٧)

٣٧- د. علي مقبل العليمات، مناهج التعليم في ضوء العولمة،(الأردن: جامعة آل البيت، ٢٠٠٣)

٣٨- د. علياء أحمد فرغلى، أصول السياسة الخارجية"السياسة الخارجية المصرية المعاصرة" ، (أسيوط : كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، د.ت)

٣٩- عماد صيام، "القيم المدنية ودراسة السلوك السياسى للشباب المصرى: واقع التنشئة والثقافة السياسية للطلاب المصريين فى مرحلة التعليم قبل الجامعى"، فى: د. عبد المنعم المشاط، التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطى فى مصر ١٩٨٠-٢٠٠٥ (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٧)

٤٠- د.غسان بدر الدين، "الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد ١١سبتمبر"،فى: مدحت أيوب: الأمن القومى العربى فى عالم متغير بعد أحداث ١١سبتمبر- أيلول ٢٠٠١(القاهرة: مكتبة مدبولى، يناير ٢٠٠٣)

٤١- فاتن على عدلى، المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية فى مصر،(القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشابية والاجتماعية، ١٩٩٤)

٤٢- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسن احمد أمين،(القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)

٤٣- ـــ، بناء الدولة والنظام العالمى ومشكلة الحكم والإدارة فى القرن الحادى العشرين ترجمة: مجاب الإمام،(الرياض: مكتبة العكبيان، ٢٠٠٧)

٤٤- د. كمال المنوفى، فى: د. نادية مصطفى محمود: مدخل التحليل الثقافى لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سيمنار قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨- ٢٠١٠)

٤٥- مارتن كارنوى، العولمة وإصلاح التعليم، ترجمة: محمد جمال نوير، (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)

٤٦- د. مجدى عزيز إبراهيم، المنهج التربوى والأمن القومى، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٤)

٤٧- ـــ، منظومة التربية فى الوطن العربى: الواقع الحالى والمستقبل المأمول، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦)

٤٨- د. محسن خضر، مستقبل التعليم العربى بين الكارثة والأمل،(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨)

٤٩- د. محمد أحمد العدوى، العشوائيات والأمن البشرى، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٧)

٥٠- محمد سيف حيدر النقيد، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠٧)

٥١- د. محمد صبرى الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨)

٥٢- د. محمد على حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، (القاهرة: مكتبة مدبول، ٢٠٠٦)

٥٣- محمد على قطب، اليد العليا، (القاهرة : دار الفكر العربى ، د. ت)

٥٤- مدحت أيوب، "الأمن العربى فى عالم متغير"، فى: مدحت أيوب (محرراً)، الأمن القومى العربى فى عالم متغير بعد أحداث ١١سبتمبر- أيلول ٢٠٠١، (القاهرة: مكتبة مدبولى، يناير ٢٠٠٣)

٥٥- مصطفى بكرى، الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر فى مرمى الهدف الأمريكى، (القاهرة: الشروق الدولية، ٢٠٠٥)

٥٦- د. مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومى العربى، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٩)

٥٧- د. مصطفى قاسم، التعليم والتحديث الثقافى "نقض الأسطورة"، (المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠١٠)

٥٨- د. مصطفى كامل السيد، حقوق الإنسان فى مقررات التعليم الأساسى، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠)

٥٩- د. معن عبد القادر آل زكريا، من هم صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؟، (دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)

٦٠- نعيم الأشهب، مازن الحسينى، ، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، (القاهرة : دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)

٦١- د. نهى حامد عبد الكريم، القرار فى السياسة التعليمية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩)

٦٢- نيقولاس جويات، قرن آخر من الهيمنة الأمريكية، ترجمة: عزة الخميس، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٠)

٦٣- د. هادى قبيسى، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨)

٦٤- د. هـانى بـنى مصـطفى، السياسـات التربويـة والنظـام السياسـى، (عمـان: دار جريـر، ٢٠٠٥)
٦٥- د. وجدى شفيق،عولمة الإعلام والتغيير فى المجتمع القروى، (القاهرة: دار ومكتبة الإسراء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦)
٦٦- د.وحيد عبد المجيد، نهاية الليبرالية- باراك أوباما. وروح أمريكا، (القاهرة:الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩)
٦٧- وزارة التربية والتعليم،مبارك والتعليم "انجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة"، (القاهرة: قطاع الكتب، ٢٠٠٠)
٦٨- ـــ، التعليم مشروع مبارك القومى، (القاهرة: قطاع الكتب، ١٩٩٧)
٦٩- د. وليد محمود عبد النصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)
٧٠- د. ياسر عبد السلام عبد المجيد، الجهود التربوية لمنظمتى اليونسكو والأليكسو وكيفية الإفادة منهما، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعى، ٢٠١٠)
٧١- د. يوسف الحسن، البعد الدينى فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربى الصهيونى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)

ثانياً: الدوريات:

١- أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيس للصراع المسلح فى الساحة الدولية، السياسة الدولية ،(القاهرة : الأهرام ، السنة ٣٨، عدد ١٤٧، أكتوبر ٢٠٠٢)
٢- بيتر بترسون (وآخرون)، العثور على صوت أمريكا: إستراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية، المستقبل العربى، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧، نوفمبر ٢٠٠٣).
٣- د. جمال سلامة على، أسباب وأساليب سيطرة "المحافظون الجدد"على الساحة الأمريكية، السياسية الدولية، (القاهرة: الأهرام، السنة ٤٢، عدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦)
٤- د. جهاد عودة، نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، النشرة الاستراتيجية،(القاهرة: مركز الحرية للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، يوليو ٢٠٠٤)
٥- د.جيلالي بوحمامة، محمود يوسف آدم محمد، واقع تحقق الأهداف التربوية للتنشئة السياسية في المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، مجلة العلوم الإنسانية، (الكويت: العدد ٣٣- ٢٠١٠)
٦- حامد فؤاد، الأمن والتنمية فى الوطن العربى، المستقبل العربى، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦، يونيه ١٩٩٨)
٧- د. سليمان إبراهيم العسكرى، التعليم والثقافة: العلاقة الغائبة، الطليعة، العدد ١٣٩٤، ١٩٩٩ .
٨- د. طه حميد حسن العنبكي، تدريس مادة التنشئة السياسية، مجلة العلوم السياسية، (العـــــــــراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٨-٣٩)
٩- طه محمد عبد المطلب، التعليم دعامة الأمن القومي، الأهرام، أكتوبر٢٠٠٢،العدد٤٢٣١٠، السنة ٢٠٠٢ .
١٠- د. عصام عبد الشافى، السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات، السياسية الدولية، (القاهرة: الأهرام ، السنة ٤٠، عدد ١٦٠، إبريل ٢٠٠٥)

١١- عطية خليل عطية حمودة ، مستوى وعي طلبة كلية العلوم التربوية بظاهرة العولمة واتجاهاتهم نحوها، مجلة البصائر، (عمان: مجلد ١٢، العدد ١، آذار ٢٠٠٨)

١٢- د.علي وطفة، الثقافة والتربية، مجلة الموقف الأدبي، (دمشق: دار الكتاب العرب، العدد ٢٥٩،ديسمبر / يناير ١٩٩٢)

١٣- عمرو عبد العاطى، إعادة التفكير فى المصلحة القومية الأمريكية، السياسة الدولية، (القاهرة: الأهرام ، السنة ٤٣، عدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨)

١٤- د. فؤاد السعيد ،" العولمة و الخصوصية "، مفاهيم ، (القاهرة : المركز الدول للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٣، مارس ٢٠٠٥)

١٥- د. كمال مغيث، نحو إستراتيجية جديدة للتعليم العربى، السياسة الدولية،(القاهرة: الأهرام ، السنة ٤٣، عدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨)

١٦- كيندل سكوت، ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية،(القاهرة: الأهرام ، السنة ٤٤، عدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩)

١٧- د. محمد كمال، التيار المحافظ الجديد والرد العسكرى، الأهرام، السنة ١٢٦، العدد ٤١٩٥٣، أكتوبر ٢٠٠١

١٨- محمود حمد، محددات الموقف الأمريكى من قضية الشرق الأوسط، السياسة الدولية، (القاهرة: الأهرام، السنة ٢٧، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢)

١٩- د. مصطفى علوى، البعد الاجتماعى للأمن القومى المصرى، مجلة النهضة، العدد السابع، أبريل ٢٠٠١ .

٢٠- د. مصطفى علوى، ملاحظات حول مفهوم الأمن، مجلة النهضة، (القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٥)

٢١- معتز سلامة، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة ١٥، العدد ١٥٣، ٢٠٠٥)

٢٢- منى كشيك، تصور مقترح لتطوير رسالة التعليم الأساسى فى الوطن العربى لمواجهة تحديات العولمة، مجلة دراسات مستقبلية،(أسيوط: جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل، العدد السادس عشر، يناير ٢٠١١)

٢٣- نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، المستقبل العربى،(القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٧، السنة السادسة، نوفمبر ٢٠٠٣)

٢٤- وليد حسن فهمى، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب .. الجدل السياسى والقانونى ، السياسة الدولية ، (القاهرة : الأهرام ، السنة ٣٨، عدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦)

ثالثاً: أخرى:

١- الرسائل العلمية :

١- إيمان عبد الله اعمر، مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس – فلسطين من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨)

٢- إيمان محمود العيوطى، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإصلاح فى الشرق الأوسط " دراسة حالة العراق "، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،٢٠٠٧)

٣- جبران صالح على حرمل،سياسات حقوق الإنسان فى اليمن ١٩٩٧- ٢٠٠٨ (دراسة تقويمية)، رسالة ماجستير، (أسيوط: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، ٢٠١١)

٤- حسان عبد الله،" دراسة مقارنة فى النظرية و التطبيق: حالة السودان ١٩٩٣- ٢٠٠٦ "، رسالة دكتوراه،(القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٧)

٥- داليا أحمد رشدى عرفات، دور العامل الخارجى فى تغيير الثقافة السياسية " دراسة فى فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطى فى المنطقة العربية" ٢٠٠١-٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير،(القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،٢٠٠٧)

٦- دينا جلال إبراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣،رسالة ماجستير،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم الاقتصاد،١٩٨٧)

٧- رجائى سلامة الجرابعى،الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومى العربى فى منطقة الشرق الأوسط (١٩٧٩-٢٠١١)، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢)

٨- رنا مصطفى أبو عمرة، فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدول الفاشلة أثناء ولاية الرئيس بوش ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ بالتطبيق على المنطقة العربية، رسالة ماجستير،(القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،٢٠١٠)

٩- سوزى محمد رشاد عبد العزيز، تطور مفهوم السيادة الوطنية للدولة فى ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، (أسيوط:كلية التجارة،قسم العلوم السياسية والإدارة العامة،٢٠١١)

١٠- شرين حامد فهمى، الأبعاد الثقافية للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد ١١ سبتمبر،رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)

١١- طاهر محمد عمر، دور المدرسة فى التنشئة السياسية، رسالة ماجستير،(اليمن: جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمى، ٢٠٠٠)

١٢- عبد الجليل محمد حسين، الشرق الأوسط الكبير: دراسة تحليلية مقارنة للمشاريع الأمريكية فى المنطقة، رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،٢٠٠٨)

١٣- عبد الله فيصل محمد، صنع السياسة التعليمية فى مصر: السياسة التعليمية فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى كحالة دراسة (٢٠١٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١)

١٤- عصام عبد الشافى، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة تأثير البعد الدينى ٢٠٠١- ٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩)

١٥- علاء عبد الحفيظ ، دور الاتجاه المحافظ الجديد فى السياسة الخارجية الأمريكية وانعكاساته على الإدارة الأمريكية للصراع العربى الاسرائيلى١٩٩٠- ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه،(أسيوط: كلية التجارة، جامعة أسيوط ، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٦)

١٦- على الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومى فى مصر من ١٩٧٤-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨)

١٧- علياء أحمد فرغلى مصطفى، توظيف حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة "١٩٩٠-٢٠٠٤" ، رسالة دكتوراه ،(أسيوط : كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٨)

١٨- عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديموقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، رسالة ماجستير،(فلسطين: كلية الدراسات العليا،٢٠٠٥)

١٩- غادة محمد أحمد على، العلاقة بين الدعم الأجنبى للتعليم والسياسة التعليمية فى مصر(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير،(سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١١)

٢٠- كريم السيد أحمد عبد الرازق، دور البرلمان فى سياسات الدفاع والأمن، رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)

٢١- ليليان إميل كامل، أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتطور الإدراك الأمريكى تجاه العرب : دراسة السلوك الأمريكى تجاه بعض القضايا العربية ٢٠٠١-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠١٠)

٢٢- مدحت عواد الشريف، المبادرات الغربية لإصلاح الشرق الأوسط وأثرها على الأمن القومى المصرى، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)

٢٣- مروة محمد عبد المنعم بكر، دور المرأة فى المشاركة السياسية، رسالة ماجستير،(أسيوط : كلية التجارة، جامعة أسيوط، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٥)

٢٤- وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب فى السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١- ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير،(الأردن: جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١)

٢٥- وردة حمدى، المشروع الأمريكى لإصلاح وتغيير المناهج التعليمية فى الوطن العربى، رسالة ماجستير،(الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦)

٢- التقارير والمؤتمرات :

- **التقارير**

١- الأهداف التنموية للألفية فى البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، (الولايات المتحدة الأمريكية: ديسمبر ٢٠٠٣)

٢- التحديات التى تواجه الدولة العربية فى القرن الواحد والعشرين، التقرير الاستراتيجى العربى،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠)

٣- المؤسسة العربية للدراسات السياسية، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

٤- المشاركة بين الثقافة والتنشئة، موسوعة الشباب السياسية، (القاهرة: الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)

٥- حسن أبو طالب(محرر)،"الشرق الأوسط فى استراتيجية إدارة جورج بوش"، التقرير الاستراتيجى العربى، (القاهرة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥)

٦- يحي عبد المبدى، فوكوياما: بداية التاريخ ونهايته، تقرير واشنطن، عدد ١٣٠، أكتوبر٢٠٠٧

- **المؤتمرات**

١- د. أحلام السعدي فرهود، "التوجهات الغربية وإصلاح التعليم في الوطن العربي: تنوع الاستجابات في المنطقة العربية"، دراسة مقدمة إلي المؤتمر السنوى التاسع عشر للبحوث السياسية حول "مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٦-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ .

٢- د. سارة إبراهيم العريني، "أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي"، دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات، (المنصورة : ١٢-١٥/١١/ ٢٠٠٧)

٣- شريف علي حمّاد، تحديات تغيير المناهج الشرعية في العالم الإسلامي، دراسة مقدمة إلى مؤتمر"الإسلام والتحديات المعاصرة"(فلسطين: الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، ٢٠٠٧)

٤- د. عبد السلام مصطفى عبد السلام، "تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة"، دراسة مقدمة إلى العلمى الأول لكلية التربية النوعية (جامعة: المنصورة: كلية التربية ، ١٢-١٣ أبريل ٢٠٠٦)

٥- عزت إبراهيم ، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا ، (حقلة نقاشية حول) "الصورة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بين إدارة بوش وإدارة أوباما، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،١٦ فبراير ٢٠٠٩)

٦- د. فوزية البكر،"العولمة والتربية: قراءة في التحديات التي تفرضها العولمة على النظام التربوي فى المملكة العربية السعودية"،دراسة مقدمة إلى ندوة التربية ومتغيرات العولمة (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية التربية، ٢٠٠٤)

٧- د. محمد عوض الهزايمة، "العلاقة المتلازمة بين الأمن القومى العربى والتنمية"، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال ظل عالم متغير،(جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الادراية، قسم العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٣)

٣- مراجع من الانترنت:

١- د. إبراهيم أبراش ،هل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط فاشلة فعلاً ؟،مجلة الفُسطاط، ٢٠١٢/٦/٢٢، متاح على الرابط :

http://www.fustat.com/C_hist/abrash_12_6.shtml

٢- د. إبراهيم القادري، حول مسألة نهاية التاريخ: تأملات في أطروحة فوكوياما، أبحاث ودراسات، ٢٠١١/٤/١ ، متاح على الرابط :

http://www.aljabriabed.net/n44_02butchich.htm

٣- أحمد السيد، مستقبل التعليم فى مصر، تنمية أون لاين ، ٢٠١٢/٧/١٠، متاح على الرابط :

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/21 0342

٤- لواء/ أحمد عبد الحليم، تحديات الأمن القومى المصرى فى التسعينات،الأهرام :

http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=216825&eid=3522

٥- أحمد حسن المعيني ، عرض لكتاب "القوة الناعمة" ، ١٧/ ٣/ ٢٠١١، متاح على الرابط:

http://morethan1life.blogspot.com/2010/03/blog-post_23.html

٦- الدور الثقافى للمدرس ..مطلوب ضبط وإحضار، ٢٠١٢/٢/١٩، متاح على الرابط التالى :

http://ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=91726&SecID=290

٧- السيد يسين، الإصلاح السياسي على الطريقة الأمريكية، الأهرام،العدد ٤٣٠٣٢،٢٠٠٤:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/9/30/WRIT1.HTM
٨- ـ، الأبعاد السياسية فى تحالف الحضارات ، الأهرام ، العدد ٤٥٠٩٧، مايو ٢٠١٠:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=145224&eid=448
٩- الأيديولوجية، آفاق علمية وتربوية، أبريل٢٠١١العولمة وتأثيرها على العالم العربي وأبعادها
http://al3loom.com/?p=1078
١٠- المخطط الأمريكي لتغيير مناهج التعليم في العالم الإسلامي، مركز المعلومات بالإذاعة السودانية،٢٠١١/١٠/٢٦، متاح على الرابط:
http://www.sudanradio.info/bank/lesson-1268-1.html
١١- أمنة عبد العظيم، المنتدى الاقتصادى العالمى: مصر تتراجع إلى المركز ١١٨ في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٤/١/٣، متاح على الرابط التالى :
http://www.el-balad.com/635408
١٢- د. أميمه عبود، الخصوصية الثقافية وسياسات حقوق الإنسان، رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر،٢٠١٢/١٢/٢٩، متاح على الرابط التالى :
http://www.hewaronline.net/Conference/Omayma%20Aboud.htm
١٣- الاتجاهات النظرية الراهنة (صراع الحضارات و نهاية التاريخ)٢٠١١/٢/٢٠، متاح على:
http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=21637
١٤- د. باسم يموت، ديمقراطية بوش ونظرية نهاية التاريخ، المستقبل، (لبنان: نوفمبر ٢٠٠٣)
http://www.bintjbeil.com/articles/2003/ar/1121_yamout.html
١٥- د. بشرى احمد العكايشي، تشكل هوية الأنا والتحديات الثقافية التي تواجه الشباب الجامعي ٢٠١١/١١/١٤، متاح على الرابط التالى :
http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=7757
١٦- د. جهاد عودة، نموذج أبو الغيط للدبلوماسية العامة، المصرى اليوم، عدد ٢٣٢٦، ٢٠١٠:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=279425
١٧- جيمس أر. هاك، أمريكا في إفريقيا..تطبيق لمفهوم القوة الذكية، ترجمة: رضوى عمار ٢٠١١/٣/١٧
http://www.arabprof.com/vb/showthread.php?t=18269
١٨- كمال حبيب، الخطط الأمريكية لتغيير مناهج التعليم ، ٢٠١٢/٢/١١، شبكة فلسطين للحوار:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=6515
١٩- روبرت ستلوف، معركة الأفكار في الحرب ضد الإرهاب، أروقة الكتاب ، ٢٠١٢/٦/٢٥:
http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/007.htm
٢٠- د.سامر مؤيد، استنبات الثقافة الديمقراطية، الفرات الدراسات الإستراتيجية،٢٠١٢/١٢/٢٣
http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=69
٢١- سعد مطر عبود الزبيدي، التربية الديمقراطية ركيزة المجتمع الديمقراطي القادم، أخبار الديمقراطية، ٢٠١٢/١٢/٢٣، متاح على الرابط التالى :
http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/333.htm

٢٢- سعيد عبد الخالق، الأمن القومي المصري من منظور اقتصادي، الأهرام،متاح على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1072677&eid=409
٢٣- د سليمان إبراهيم العسكري ، التعليم والثقافة: العلاقة الغائبة، الطليعة ، عدد ١٣٩٤،١٩٩٩:
٢٤- صمويل هنتنجتون،صراع الحضارات القادم. بين الشرق و الغرب.أو بين الغرب والإسلام،
٢٠١١/٢/٢٧، متاح على الرابط :
http://www.chmoo3.net/vb/t19881/91&Itemid=99
٢٥- عاطف الغمرى ، الإصلاح الثقافى من أين يبدأ، منتديات الفكر القومى العربى ، ٢٠١١/١٢/١٨، متاح على الرابط التالى :
http://alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=1936
٢٦- عبد المعطي ذكي إبراهيم، الأمن القومى فى مرحلة التحول الديمقراطى، ٢٠١٣/٣/١٣:
http://www.alamatonline.net/13.php ? id=39359
٢٧- عزيز فهمي،سقوط نظرية صراع الحضارات وإعادة تقديم الإسلام للعقل الغربي،٢٠١١/٣/١ ،متاح على الرابط :
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=1094502
٢٨- د.على الدين هلال، الإصلاح الثقافى ضرورة لابد منها،٢٠١١/١٢/١٤، متاح على الرابط:
http://www.tabebak.com/cultural_repair.htm
٢٩- مجدي خليل، مستقبل القوة العظمى الأمريكية والتحديات التى تواجهها فى المستقبل، المصري،٢٠١١/٤/١،
متاح على الرابط :
http://www.elmassry.com/articals.php?id=1405
٣٠- محمد سلوم، حرب قصف العقول وكسب القلوب،الحوار المتمدن،٢٠١١٨/١١/،متاح على:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50199
٣١ -د.محمد كمال،التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الأمريكي،الأهرام،عدد٢٠٠١،٤١٩٥٣
http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/10/17/OPIN11.HTM
٣٢- معتز سلامة، الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٥٣ – ٢٠٠٥)
http://www.tabebak.com/cultural_repair.htm
٣٣-منير خضر،الخلفية الفكرية لمشروع الشرق الأوسط رؤية نقدية،الحوارالمتمدن،٢٠١١/٤/١
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120364
٣٤- نجيب جباري، هل صراع الحضارات ضرورة تاريخية حتمية؟،مجلة الكويت،٢٠١١/٣/١:
http://www.arableague-:china.org/arabic/publication/magazine
/mag4617.htm
٣٥- نقض أطروحة صدام الحضارات رؤية استشرافية للألفية الثالثة،٢٠١١/٢/٢٥، متاح على:
http://www.marrakechpress.com/?p=81
٣٦- وجدى الكومى، مشدات كلامية بين فاروق حسنى المثقفين فى اجتماع المجلس الأعلى للثقافة، اليوم السابع
٢٠١٠/٥/٣١،
٣٧- يحي اليحياوى ، أوباما وأطروحة القوة الذكية ، **١٢**/٨/٢٠١١،متاح على الرابط :
http://hespress.com/opinions/11560.html

المراجع الأجنبية

Books

1- Abd El- Khabeer Mahmoud Atta , Readings in Political Science , (Faculty of Commerce , Assiut University ,Egypt , Fifth Edition , 2006)
2- Abdul-Monem AL-Mashat, National Security in The Third World, (London: West View Press, 1985)
3- Ali Hellal Dessouki," Dilemmas of Security and Development In The Arab World", in, Bahgat Korany, ed , The Many Faces of National Security In The Arab World, (New York: St. Martin's Press. 1993)
4- Barry Buzan, The New World Order Beyond ,in, Ronnie Lipschutz,ed, On Security, (London, The Penguin Group, 1992)
5- Baylis J, and Smith S.(eds).The Globalization of World Politics, (New York, NY, Oxford University Press, 2nd edition, 2001)
6- Blankley, Tony. The West's Last Chance: Will We Win The Clash of Civilization?, Regnery Publishing Inc, Washington D.C, 2005)
7- Brzezinski, Zbigniew. The Choice: Global Domination or Global Leadership?, (New York, NY, Basic Books, 2004)
8- Cashman, Grey. What Causes War? An Introduction to Theories of International Conflict, (New York, NY, Lexington Books, 1993)
9- Caroline Tomas," Third World Security" ,in, Robert Art and Robert Jervis, eds , International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, (New York: longman, 2002)
10- Diehl, Paul (ed). The Politics of International Organization: Patterns and Insights, (Chicago Dorsey Press, 1989)
11- Fukuyama , Francis. The End of History and the Last Man,(London, The Penguin Group Press, 1992)

12- Goldstein, Joshua. International Relations, (Pearson - longman, New York, London, 7 th edition, 2006)
13-Henderson, Conway. International Relation: Conflict and Cooperation at the Turn the 21 st Century, (New York, NY, McGraw Hill, 1997)
14- Hoffman, Bruce. Inside Terrorism, (New York, NY, Columbia University Press, 1998)
15- Huntington, Samuel. The Clash of Civilization and the Remaking of World Order, (New York, NY, Simon & Schuster, 1996)
16- Kagan, Robert. The World America Made, (New York, NY, Knoph Doubleday Publishing Group, 2012)
17- Kegley, Charles, and Eugene Witt Koph. World Politics: Trend and Transformation, (New York, NY, st. Martin's Press, 5th edition, 1995)
18- Ken Booth and Tim Dunne, (eds). World in Collision, (New York, NY, Palgrave Macmillan, 2002)

19- Kissinger, Henry. Diplomacy, (New York, NY, Simon & Schuster, 1994)
20-Kochler, Hans (ed). Civilization: Conflict or Dialogue?,(Vienna, International Press Organizations, 1999)
21- Kogan, Donald. On Origins of War and the Preservation of Peace, (New York, NY, Doubleday, 1995)
22- Kremenyuk,Victor. International Negotiation: Analysis, Approaches, Issues, (San Francisco, Jossey-Bass, 1991)
23-Luard, Evan. The Globalization of Politics: The Changed Focus of Political Action in the Modern World, (New York, London,2 nd edition, 1997)
24-Michael T Klare,. and Thomas Daniel C., " Thinking about World Security " ,in, Michael T Klare,. and Thomas Daniel C (eds), World Security,(New York: ST. Martins,1994)
25- Nye, Joseph. Understanding International Conflicts, (New York, London, Longman, 2 nd edition, 1997)
26- ----------. Bound to Lead: The Changing Nature of American Power, (New York, NY, Basic Books, 1991)
27- Richard L. Kugler and Allen L.Frost ,eds, The Global Century, (Washington D.C.:US Government Office, 2001)
28- Robert c Johansen, "Building World Security : The Need for Strengthened International Institutions" ,in, Michael T Klare,. and Thomas Daniel C.,eds, World Security, (New York: ST. Martins,1994)
29- Rosen, Jones. The Logic of International Relations, (New York, NY, Little Brown & Con, 1995)
30- Rourke, John. International Politics on the World Stage, (New York, NY, Dushkin – McGraw Hill, 7th edition, 1999)
31-Ole Weaver," Securitization and Disecuritization",in Ronni Lipschutz ,On Security,(New York: Colombia Univ.Press,1995)
32- Soroos, Marvin. Beyond Sovereignty: The Challenge of Global policy, (South Carolina, SC, University of South Carolina Press, 1986)
33-Spiegel, Steven. World Politics in the New Era, (San Diego, Harcourt Brack, 1995)
34- Steiner, Henry. Diverse Patterns: Non – Governmental Organizations in the Human Rights Movement, (Cambridge, Harvard Law School, 1991)
35- Stephen Flanagan," Meeting The Challenges of Global Century" , in, Richard L. Kugler and Allen L.Frost ,eds, The Global Century , (Washington D.C.:US Government Office,2001)
36-Verghese Koithara, State, Society and Security, (London: Sage Publications, 1999)

Periodicals:

1- Boutros Boutros Ghali," The 38th Floor, U.N. Chronicle, Sept.1994
2- Condoleezza Rice: Campaign 2000: promoting the national Institute Foreign Affairs , Jan /feb,2000.
3- Ernesto Ottone ,"Overcoming Poverty and Exclusion as Causes of Insecurity in Latin America", Security Dialogue,Vol.28,No.1,March 1997.
4- Robert L.Ostergard." The Failure of America's Post–Cold War Foreign Policy: From the Persian Gulf to the Gulf of Guinea",The White head Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/Fall 2006.
5-- John Mearsheimer and Stephen Walt ,The Israel Lobby, London review of books,Vol.28 No 6.23 March 2006
6- Kevin Sandler, Definitions and Key Concepts"Course Materials" International Affairs/Foreign Policy, Sunday, January 2,2012
7- Richard N. Hass , The Role-of Think Tank in U.S. Foreign Policy : A Policy maker 's perspective , U.S. Foreign Policy Agenda , An Electronic Journal of the U.S. Department of State, Vol. 7, No. 3, November 2002
8- ----------, "Defining U.S. Foreign Policy in a Post-Cold War World". DISAM, 2002/Winter 2003
9- The United Nations Regional Organization and Human Security: Building Theory in Central America, Third World Quarterly, summer 1994.

Others

References from Internet:

, Soft Power: The Means to Success in World Politics, Joseph S. Nye1- (New York: Public Affairs, 1 st edition, 2004) , at http://www.amazon.com/Soft-Power-Means-Success- Politics/dp/158 6482254
2- Johsh Rogin , Brookings tops 2011 think tank rankings, foreign Policy , Wednesday, January 18, 2012. on site: http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2012/01/18/brookings_tops_2011 _think_tank_rankings
3-Richard F.Grimmett ,President and Congress, Division, June 1, 1999 . on site : http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/FI1E24.HTM
4- Suzanne Nossel ," Smart Power ". Foreign Affairs. March / April 2002 on site : http :www. Foreign affairs.com/articles/59716/suzanne-nossel/smart-power

فهرس الموضوعات

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٤-١٨
المشكلة البحثية	٤
فرضيات وتساؤلات الدراسة	٥
أهمية الدراسة	٥
أهداف الدراسة	٦
مناهج وأدوات الدراسة	٧
الدراسات السابقة	٨
حدود الدراسة	١٣
مفاهيم الدراسة	١٣
الفصل الأول: النظريات الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.	١٩ – ٤٤
المبحث الأول: النظريات الأمنية التى راجت فى الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة	٢١
المبحث الثانى: تأثير النظريات الأمنية على الرؤية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .	٣٨
الفصل الثانى: السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة العربية .	٤٥ – ٧٠
المبحث الأول: السياسة الخارجية (المفهوم –المحددات) .	٤٦
المبحث الثانى: الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .	٥٨
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية	٧١ – ٩٢
المبحث الأول : توجهات السياسة الخارجية الأمريكية للإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية .	٧٢
المبحث الثانى : الريادة الأمريكية فى توجيه االوسائل الغربية للإصلاح التعليمى فى المنطقة العربية .	٧٩
الفصل الرابع: سياسات الإصلاح التعليمى فى مصر .	٩٣ – ١١٩
المبحث الأول: المحددات الداخلية للإصلاح التعليمى فى مصر .	٩٤
المبحث الثانى: المحددات الخارجية للإصلاح التعليمى فى مصر.	١٠٩

الفصل الخامس: التعليم والإصلاح الثقافى فى مصر .	**١٢٠– ١٣٧**
المبحث الأول: أزمة الثقافة المصرية .	**١٢١**
المبحث الثانى: الإصلاح الثقافى فى مصر .	**١٢٥**
المبحث الثالث: دور التعليم فى الإصلاح الثقافى فى مصر .	**١٣٣**
الفصل السادس: مشروعات الإصلاح التعليمى و إنعكاساتها على الأمن القومى المصرى .	**١٣٨– ١٥٨**
المبحث الأول: الأمن القومى المصرى فى بداية القرن الحادى والعشرين (المفهوم – الأبعاد) .	**١٣٩**
المبحث الثانى : الإصلاح التعليمى والأمن القومى المصرى .	**١٥٢**
الفصل السابع: الاستراتيجيات المقترحة لتطوير النظام التعليمى فى مصر .	**١٥٩– ١٧٦**
المبحث الأول: أسباب تطوير التعليم فى مصر .	**١٦٠**
المبحث الثانى : توجهات السياسة التعليمية وملامح التطوير (١٩٩٠– ٢٠١٠) .	**١٦٤**
المبحث الثالث: التحديات التى تواجه تطوير التعليم فى مصر فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٠) .	**١٦٧**
المبحث الرابع: رؤية مقترحة لتفعيل سياسات تطوير التعليم المصرى .	**١٧٠**
الخاتمة .	**١٧٧– ١٨٠**
المراجع .	**١٨١– ١٩٣**
أولاً: المراجع العربية .	**١٨١**
ثانياً: المراجع الأجنبية	**١٩١**